

جامعة الحاج لخضر باتنة 1  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية



# نظرية المصالحة وتطبيقاتها الواقعية الجزائر أنموذجاً

استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية  
تخصص تنظيمات سياسية وإدارية

الأستاذ المشرف:

أ. د صالح زباني

الطالب:

عبد النور منصوري

السنة الجامعية 2017/2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ۗ وَادْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ  
أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾

سورة آل عمران الآية 103

# شكر وعرفان

إلى كلّ أسرة العلوم السياسية في الجزائر،

إلى كلّ أسرة قسم العلوم السياسية بجامعة الحاج لخضر باتنة التي احتضنتني طالباً،

إلى كلّ أسرة العلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف المسيلة التي استقبلتني أستاذاً،

إلى كلّ زملاء الدراسة والتدريس،

إلى جميع أساتذتي في العلوم السياسية في جميع الأطوار،

إلى أستاذي الأستاذ المشرف صالح زباني على الدعم والثقة التي يغمريني بهما دائماً.

عبد النور منصور

# إهداء

إلى روح أمي الغالية

إلى أبي الحاج محمد الشريف

إلى إخوتي وأخواتي

إلى زوجتي التي وقفت إلى جانبي دون قيد أو شرط

إلى أبنائي أحبائي: أمينة، وإيمان، وأمين وأيمن

إلى كل من له عليّ فضل

إلى الوطن الذي نعيش فيه ونحيا لأجله

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

عبد النور منصور

Violence solves no social problem; it only creates new and more complicated ones.

Occasionally violence is temporarily successful, but never permanently so.

**Martin Luther King, Jr.**

إنّ العنف لا يحلّ أيّ مشكلة اجتماعية،  
بل يحدث مشاكل جديدة أكثر تعقيداً.  
قد يحدث أن يكون العنف حلاً لفترة،  
لكنّه لن يكون ناجحاً إلى الأبد.

مارتن لوثر كينغ جونيور

## الملخص

تبين التوجهات المعاصرة للصراع تزايد الصراعات الداخلية بعد الحرب الباردة بما يطرح تحديات نظرية وتطبيقية جديدة لحقل السلام وحلّ الصراع. ولمواجهة هذه التحديات اقترحت مفاهيم تحاول الإجابة على الأسئلة التي تطرحها الوضعيات الصراعية اليوم. وفي هذا الإطار، تعتبر المصالحة كمفهوم قادرة على تغطية العجز الذي يعتري مقاربات حلّ الصراع المرتكزة على الدبلوماسية الرسمية المحدودة. فالمصالحة كمفهوم وممارسة وليدة مساهمات مشتركة بين الأكاديميين وفرق البحث والناشطين في مجال دراسات السلام. تحاول هذه الدراسة استعراض أدبيات المصالحة وتأصيلاتها النظرية من جهة، واقتراح نماذج إمبريقية من جهة أخرى تبين كيف تمّ تطبيقها في سياقات مختلفة. والغرض من ذلك كلّ، زيادة على هذه الفائدة النظرية هو السعي لقراءة المصالحة الجزائرية من خلال مقارنتها بسياقات أخرى. وتنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها حاجة الجزائر إلى مصالحة مستدامة تخاطب الأسباب البعيدة للعنف وتحقيق السلم المنشود. وقد استعملت الدراسة المنهج المقارن لمعرفة التقاطعات والاختلافات المحتملة بين النموذج الجزائري وباقي النماذج التطبيقية المدروسة، التي تتمثل في ثلاث نماذج أوروبية هي إيرلندا الشمالية، وألمانيا وإسبانيا، ونماذج دول أمريكا اللاتينية بالتركيز على البرازيل والشيلي. فمن خلال معرفة طبيعة المصالحة ومخرجاتها في النماذج المدروسة برؤية مقارنة ستمكّن من معرفة طبيعة المصالحة في النموذج الجزائري.

## **Abstract**

The current trends of conflicts reveals the raising number of internal conflicts after the end of the cold war. This situation creates new challenges for peace and conflict resolution field. For confronting these challenges, new concepts and approaches are being suggested. Reconciliation then is suggested to face critics and limits of the outcomes of peace and conflict resolution based on the formal diplomacy. As we will see, reconciliation is a product of theoretical and empirical efforts of a myriad of scholars, team researchers and peace activists. This study suggests the lecture of theoretical literature of reconciliation, and how had been applied in different conflictual contexts. The aim of this study is to suggest a comparative lecture of the Algerian reconciliation after exploring several cases of study. The fundamental hypothesis of the study is that Algeria has a crucial need of a sustainable reconciliation that deal with the deep roots of the Algerian crisis, and assess the desired peace. For this, the study uses the comparative method to elucidate the possible similarities and differences between the Algerian model and the different studied models, which are the European model encompassing Northern Ireland, Germany and Spain; and the Latin-American model, with a focus on Brazil and Chile. By studying and comparing reconciliation in different models, we can learn more about the nature and outcomes of Algerian model of reconciliation.

# مقدّمة

بيّن الله سبحانه وتعالى في قوله ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحَكُمْ﴾<sup>1</sup> أنّ الصراع الداخلي هو أحد أسباب زوال الدول والجماعات، وبالتالي فأيّ مجهود لتفادي الفرقة والانقسام والصراع يعتبر مسألة حيوية. وبهذا المنطق، لا يصبح موضوع المصالحة في حاجة إلى كثير عناء للتدليل على أهميته. ولعلّ الوعي بأهمية المصالحة بهذا المنظور يعتبر جزءاً من العمل البيداغوجي الذي يجب على أطراف الصراع نشره بين أفراد المجتمع، ليجد فيما بعد دعماً للمصالحة في كلّ مستوياتها. ويتبيّن لنا من ذلك أيضاً بأنّ موضوع المصالحة ليس ترفاً فكرياً، بل هي ضرورة ملحة ستساهم لا محالة في تقصير عمر الأزمة ومعالجة أسبابها وتحقيق السلم المنشود. لكن من يقوم بهذا الدور في أيّ مجتمع؟ فكلّ داء طبيه المختصّ، وأمراض الدول هي من اختصاص الطبقة السياسية والعلماء والحكماء، ولكلّ جهده ونصيبه في هذه المسؤولية الجليلة، وقد تكون هذه الرسالة إسهاماً بسيطاً في هذا المجهود.

### أهمية الدراسة

من المؤكّد أنّ هذه الرسالة تأتي في إطار الحصول على درجة الدكتوراه، وبالتالي يكتسب الموضوع المدروس أهمية خاصّة بالنسبة للباحث المترشّح لنيل تلك الدرجة العلمية. لكن بغضّ النظر عن أنّ هذا الاعتبار الموضوعي حقيقة، فإنّ الموضوع فعلاً يكتسي أهمية كبيرة، في اعتقادي ليس بالنسبة للباحث فقط، فهو يتجاوز الدرجة العلمية على أهميتها، بل إنّ الاهتمام به جدير بأن يكون مشتركاً بين مختلف الجهات الرسمية وغير الرسمية وكذا البحثية وكلّ الذين يهتمهم مستقبل مشرق للجزائر.

إنّ موضوع المصالحة مهمّ ومتشعب، فإذا ذكرت المصالحة فيستتبع ذلك مفاهيم أخرى عديدة، مثل الصراع وحلّ الصراع، والعدالة، والعفو والتعويض، فهو يمسّ مجالات دراسية عديدة، منها القانون والعلاقات الدولية، والعلوم السياسية عامة وعلوم أخرى كعلم النفس وعلم الاجتماع.

ومن خلال مقارنة المصالحة بنقيضها تبرز أهميتها وحيويتها كموضوع، عندما نبحت خطوة الانقسام والصراع في الدول باعتباره فشلاً في تحقيق المصالحة. والأمثلة قريبة ولا زالت تصنع الحدث، آخرها السودان كأكبر دولة إفريقية، والتي خلفتها الجزائر في هذه الميزة، وهو ما يعرضها ربّما لنفس الأخطار. وهذا ما يجعلني أوقن بضرورة وحتمية نجاح الجزائر في مسار المصالحة الوطنية، كاستراتيجية وقائية ضامنة من خطر الانقسام. وقد أفرزت ارتدادات الربيع العربي التي لم تنته بعد دينامية خطيرة

<sup>1</sup> سورة الأنفال الآية (46).

تحدّد باستمرار كيان الدولة القطرية، وهذا ما يستدعي تحصين الجبهة الداخلية عبر دينامية المصالحة كسدّ منيع لمجابهة تلك الدينامية الفوضوية.

### مبّررات اختيار الموضوع

لقد وقع اختياري لهذا الموضوع لعدّة أسباب، تتراوح بين الذاتية والموضوعية. فمن الأسباب الذاتية أنّني عندما اخترت موضوع المصالحة في رسالتي للماجستير، كنت أعتقد أنّه موضوع بسيط، سينتهي بانتهاء الرسالة. لكنّي عندما تعمّقت فيه أدركت أنّني أمام موضوع مهمّ وعميق يحتاج إلى جهد أكبر للإحاطة به. فقد لاحظت بأنّه موضوع الساعة في سياقات عديدة، ولا تكاد تخلو نشرات الأخبار اليومية من الإشارة إليه. ولذلك قرّرت المضيّ فيه مرّة أخرى مع رسالة الدكتوراه، ومع القراءة المستمرّة في الموضوع، تأكّدت لي أهمّية الموضوع نظرياً وتطبيقياً.

وقد دفعني إلى ذلك إيماني بالمصالحة المفتوحة وبإمكانية تحقيقها في الجزائر، خاصّة بعدما اطّلت على عمق الانقسام الاجتماعي والسياسي في مجتمعات أخرى. وقد ازداد يقيني بأنّه لا مخرج من الأزمة الجزائرية إلّا بالمصالحة، وأنّ المواجهة بين الجزائريين لا تزيد الوضع إلّا سوءاً، في وضع الراح فيه خاسر.

ومن خلال قراءتي في الموضوع تبين لي أنّ جلّ أدبيات المصالحة متأثّية من تجارب دول مسيحية وكذا من القيم المسيحية، وأنّ أغلب ما كتب عنها إنّما هو باللغة الإنجليزية. كما تبين لي أيضاً أنّ دراسات السلام والصراع قد التفتت إلى الاختلافات بين المنظورين الإسلامي والغربي للمفاهيم المرتبطة بالمصالحة كالعدالة والحقيقة. لذلك كلّ، حاولت أن يكون لي إسهام أولاً في نقل هذه الأدبيات الغربية عن طريق البحث في مصادر الموضوع وبلغته الأصلية، لتكون فرصة للقارئ العربي للتعرف على الموضوع وأبعاده المختلفة، ولكي يكون أقرب إلى الحركة العالمية في الموضوع. كما أردت أن يكون لي إسهام في محاولة التعرف واستكشاف المنظور الإسلامي للموضوع، وهو الأقرب إلى السياق الجزائري، نظرياً على الأقلّ.

ومن الناحية العملية، تشكّل الدراسة نقلاً للتكنولوجيا في مجال اعتبره أدقّ من العالم التقني والصناعي، فقبل أن تكون التكنولوجيا منتجات ذات تقنية عالية، فهي مفاهيم أساسية لمجتمعات ومؤسّسات أنتجت تلك المنتجات عالية التقنية. والصعوبة بالنسبة لهذه الدراسة تكمن في نقل

التكنولوجيا في مجال المفاهيم التي تمسّ حياة المجتمعات الإنسانية ومستقبلها. فمفهوم المصالحة  
تكنولوجيا متطورة ينبغي توطئها وتكئفها ضمن البئة الوطنية/الجزائرية.

وقد رغبت من خلال هذه الدراسة تحرير موضوع المصالحة في الجزائر من المقاربة السياسية التي  
يسمئها عبد الرحمان موساوي L'Approche Politicienne، ونقله إلى الفضاء العلمي ضمن  
مقاربة علمية Approche Scientifique تتيح المجال لمناقشة هادئة وعميقة تشمل كل زوايا  
الموضوع، بعيداً عن ضغوط الحسابات السياسية. واقترح مقارنة كهذه لا يعني البتة الانتقاص أو  
التقليل من دور السياسيين، بل على العكس تماماً، فمساهمتهم في المصالحة ضرورية، لأنهم فاعلون  
أساسيون ولا يمكن تصوّر مشروع للمصالحة بعيداً عن الطبقة السياسية. وفي اعتقادي، تمتلك  
المجموعة العلمية ما يؤهلها لدراسة ملفّ كالمصالحة بأبعاده المختلفة، ومن ثمّ بإمكانها أن تقترح  
مشروعاً متكاملأً يقدم للإثراء والنقاش العامّ.

أمّا عن المبررات الموضوعية، فهي متعلّقة بأهمّية المصالحة في المرحلة التاريخية التي نعيشها، خاصّة  
مع تزايد الصراعات الداخلية، فالنجاح في المصالحة سيوفّر فرصاً أكبر لتحقيق حياة سياسية  
 واجتماعية مستقرّة، كما هو الوضع في كثير من التجارب. كما أنّ المصالحة تتعامل مع قضايا لا تزال  
مفتوحة بتفاعلاتها وتحدياتها كالسلام، والصراع، والعنف والتعايش. وهذا ما يجعل الموضوع في مزيد  
الحاجة إلى اكتشاف أبعاده وتأثيرها على السياسات. وهو ما يعني بأنّ الموضوع ليس جزائرياً خالصاً،  
وإنّما يأتي في سياق عالمي بطرحه لكثير من الأسئلة الهامة حول التعامل مع الماضي بصفة عامّة، كما  
أنّ ثقافة المصالحة والتعايش والسلام أصبحت إحدى تحديات المجتمعات المعاصرة، بسبب ظواهر  
نجمت عن بيئة العولمة والترابط الشديد بينها، كظاهرة الهجرة الناجمة عن تزايد بؤر التوتر، والتي  
أصبحت تحتلّ صدارة أولويات السياسة الداخلية والدولية. وبالنسبة للجزائر، تطرح نفس الأسئلة  
والتحديات المصاحبة، وانخراطها في بثبات في عالم اليوم يستوجب الإجابة الصحيحة عن تلك  
الأسئلة.

والواقع بيّن أنّ دولاً مثل أستراليا وكندا لا زالت في حاجة إلى المصالحة، رغم غياب المظاهر  
العنيفة للصراعات، ودول مثل الجزائر في حاجة كذلك إلى مثل هذا المسار السياسي لتعزيز الوحدة  
الوطنية. ولأنّ المصالحة لا تستدعي فقط في الدول التي تخرج من العنف، بل تستدعي أيضاً للحفاظ  
على استقرار المجتمع حتّى في الدول الديمقراطية المتقدّمة.

## أهداف الدراسة

إنّ المقصود بالنسبة إليّ من دراسة المصالحة والمفاهيم المرتبطة بها هو محاولة فهمها بصيغة مفهوم = جدول أعمال Concept = Agenda. حيث تختلف المفاهيم في مدى قدرتها على تحويل مضامينها في شكل حركة واقعية، تجمع قوى حقيقية في الميدان. بهذه الطريقة تصبح المفاهيم محرّكة للواقع بعد ما كانت قد تأثّرت به بداية. وهذه الحركية بين الواقع والمفاهيم هي المطلوبة في اتجاه تحقيق ما تطمح إليه المجتمعات والإنسانية جمعاء. وإذا ارتقينا بهذه المفاهيم إلى ذلك المستوى، نكون قد قدّمنا إسهاماً بسيطاً في إنتاج تلك الحركية المطلوبة. وإذا نحاول في هذه الرسالة اقتراح مصالحة/جدول أعمال في السياق الجزائري، فالغرض من ذلك هو تحريك الواقع في اتجاه تحقيق طموح الجزائريين خاصّة. كما نريد من خلال هذه الرسالة الدعوة إلى فضاء للنقاش حول المصالحة المفتوحة الدائمة في مختلف السياقات، وفي الجوائز خاصّة.

وعليه فإنّ دراستنا ليست عملاً تأريخياً قد نجد عوضاً عنه لدى المؤرّخين الذين كتبوا عن الأزمة الجزائرية ومختلف السياقات الصراعية الأخرى، بل هو عمل تحليلي يقترح إطاراً لفهم الحالة الجزائرية على ضوء تجارب المصالحة في سياقات أخرى باستعمال المنهج المقارن. والمهمّ في هذا الأمر هو محاولة فهم إشكالية العنف الذي برز في عدّة محطّات في الجزائر، وخلف عدداً كبيراً من الضحايا، وأثر في المجتمع وثقافته ومؤسّساته السياسية، وهو ما يسمح باتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي تكراره. والأهمّ من ذلك، كله هو تحويلها إلى أجندة فعل استراتيجي يجمع مختلف الفواعل الوطنية، لتصبح المصالحة بذلك ديناميكية اجتماعية وسياسية وثقافية مستمرة، وهي حالة المصالحة المفتوحة.

## إشكالية الدراسة

لقد حققت سياسة المصالحة في الجزائر الحد الأدنى على الأقلّ من المطلوب، من خلال الحدّ من دموية الأزمة التي شهدتها طيلة سنوات العقد الأخير من القرن العشرين خصوصاً، لكنّ أسباب وارتدادات تلك الأزمة لا تزال مستمرة، لذلك تحتاج المصالحة في الجزائر إلى نقلة استراتيجية تتعامل مع تلك الأسباب والنتائج، وعليه سنحاول في دراستنا هذه الإجابة على الإشكالية التالية: بناءً على الأدبيات النظرية للمصالحة وتطبيقاتها الواقعية، كيف يمكن قراءة الصراع والمصالحة في النموذج الجزائري من خلال مقارنته بنماذج أخرى؟

وعليه تبرز مجموعة من الإشكاليات الثانوية:

➤ ما هي الأسس النظرية للمصالحة؟

➤ كيف طبّقت المصالحة في نماذج تطبيقية مختلفة؟

➤ ما هو الإطار التفسيري لتطبيقات المصالحة؟

➤ بناءً على نماذج تطبيقية أخرى، كيف يمكن قراءة الصراع والمصالحة في الجزائر؟

ولأجل استكمال معالجة الإشكالية الأساسية والإشكاليات الثانوية الناتجة عنها، اعتمدنا فرضية أساسية مفادها حاجة الجزائر إلى مصالحة مستدامة تخاطب الأسباب البعيدة للعنف. وينجرّ عنه هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الثانوية هي:

**الفرضية الأولى** هي أنّ دراسة المصالحة في سياق معيّن يتطلب دراسة الصراع أولاً.

**الفرضية الثانية** هي أنّ مفهوم المصالحة وتطبيقها يخضع للسياق الذي أنتجه.

**الفرضية الثالثة** هي أنّ هناك علاقة بين سياقات الصراع والمصالحة تأثيراً وتأثراً.

**الفرضية الرابعة** هي أنّ طبيعة الصراع والمصالحة في أي سياق ترتكز إلى عاملين داخلي وخارجي.

**الفرضية الخامسة** هي أنّ العامل الخارجي في الصراع والمصالحة عامل مؤثّر.

**الفرضية السادسة** هي إمكانية اقتراح مصالحة مستدامة في الحالة الجزائرية تستفيد من مختلف التجارب العالمية في نجاحها وفشلها.

### الدراسات السابقة

لقد تمّ تناول موضوع المصالحة من قبل أدبيات كثيرة، زادت إدراكي للجوانب المتعدّدة للموضوع، وسأعرض إلى أهمّها بالنسبة إلي.

- رسالتي للماجستير، بعنوان "المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني"، والتي تمّ نشرها بعد الإضافة والتعديل في شكل كتاب حمل عنوان "المصالحة الوطنية في الجزائر، بين الحلّ الأمني وأفق المستقبل الإنساني".

وعرض العملين في المرتبة الأولى لا يعني بحال أنّهما الأفضل، ولكن يعني أنّ هذه الأطروحة تأتي كاستمرار للبحث الذي بدأ من خلال رسالة الماجستير. وقد عملت في رسالة الماجستير على دراسة المصالحة في الجزائر وفق مفهوم الأمن الإنساني، بناءً على فرضية مفادها أنّ سياسة المصالحة كانت

سياسة أمنية انتقلت إلى المستوى السياسي. وقد أبرزت فيها عرضاً تأريخياً لمسار الأزمة الأمنية، وعرضت بالتحليل لمختلف الوسائل التي استعملت في إدارتها، بدءاً من الحلّ الأمني إلى الحلّ السياسي عبر سياسات الرحمة والوثام المدني والمصالحة الوطنية.

- Lily Gardner Feldman, Germany's Foreign Policy of Reconciliation: From Enmity to Amity.

وهي الدراسة المهمّة للباحثة الألمانية ليلي جاردنر فلدمان خبيرة المصالحة، حول السياسة الخارجية الألمانية التي جعلت المصالحة بطاقة التعريف بالنسبة إليها، حيث عرضت تجربة المصالحة الألمانية مع أربع دول هي فرنسا، وإسرائيل، وبولونيا وجمهورية التشيك. وقد بيّنت فيها نجاح ألمانيا في اعتماد المصالحة مع أعدائها السابقين، وتحويل علاقاتها معهم من العداوة إلى الصداقة، ودعت إلى الاقتداء بالمصالحة الألمانية في سياقات صراعية أخرى.

- الدراسات النظرية العديدة للفلسطيني الأمريكي محمد أبو نمر حول الإسلام وحلّ الصراع، ومنها مثلاً:

- Mohammed Abu-Nimer, Non violence and Peacebuilding in Islam, Theory and Practice.

لقد مكّن الانتماء المزدوج لمحمد أبو نمر، خبير حلّ الصراع، إلى حقل دراسات السلام والثقافة الإسلامية من إثبات موقف الإسلام من المواضيع التي يطرحها حقل دراسات السلام، وقد شكّل بذلك جسراً جمع بين عالمين كان يبدو بينهما شرح كبير. ويحمل هذا التقاطع بين الإسلام وحلّ الصراع أهمية كبيرة في المجتمعات العربية الإسلامية، بل والعالم ككلّ، لأنّ الطرح الإسلامي يشكّل موقفاً مستقلاً بذاته، فيما يمكن أن يكون إسهاماً مرحباً به في حقل الصراع الذي تأثر كثيراً بالتقاليد المسيحية في أدبيّاته. كما أنّ لذلك بعداً تطبيقياً أيضاً، باعتبار انتماء الجزائر إلى المنظومة الإسلامية، ويبدو من البدهة استعمال المفاهيم الأقرب إلى السياق الثقافي والتاريخي في دراستها.

وإلى هذا العجز يشير سامي ابراهيم الخزندار، الذي يعتبر بأنّ البيئة العلمية والأكاديمية العربية ما زالت لم تقدّم جهوداً كافية في نشأة وتطوير حقل دراسات السلام والصراع في المحيط العربي، بالرغم من حاجتها الملحة لهذا العلم، وثراء واهتمام التراث السياسي الإسلامي بموضوع السلام وعدم التنازع ووحدة الأمة.

- المؤلّف الجماعي لسليمان الرياشي وآخرون، بعنوان "الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية"، عن مركز دراسات الوحدة العربية ببلنّان، الذي تناول الأزمة الجزائرية بمختلف أبعادها كما يبدو من العنوان.

وتكمن قوّة المؤلّف في أنّه جمع إنتاج أربعة وعشرين مؤلّفاً من مختلف الخلفيات الأكاديمية والسياسية في أكثر من خمسمائة وخمسين صفحة، وهو ما يعني تنوعاً تحليلياً يتناسب مع الأبعاد المختلفة للأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية. كما أنّ صدور المؤلّف في طبعته الأولى سنة 1996 وفي طبعته الثانية سنة 1999 يعطيه بعداً تاريخياً مهمّاً، باعتباره أقرب إلى الأزمة الجزائرية زمانياً، خاصّة وأنّه على الأقل وثّق شهادة عبد الحميد مهري الأمين العام السابق لجبهة التحرير الوطني، باعتباره ممارساً وشاهداً قريباً على ما حدث في الجزائر في فترة التسعينيات خاصّة.

- Abderrahmane Moussaoui, De la violence en Algérie, les lois du chaos.

وهي دراسة لعبد الرحمان موساوي حول العنف في الجزائر، وهي دراسة أنثروبولوجية موسّعة جاءت فيما يقارب أربعمائة وخمسين صفحة ونشرت سنة 2006، حاول من خلاله المؤلّف إلقاء الضوء على البنية الثقافية المشجّعة على العنف في الجزائر والرمزية التي يتّسم بها في المجتمع والسياسة. وأشار إلى التحليلات المرتكزة على مدرسة الأمراض العصبية للجزائر l'Ecole Psychiatrique d'Alger الاستعمارية ومؤسّسها البروفيسور أونطوان بوروت Antoine Porot، والتي تعتبر أنّ الجزائريين عنيّفون بيولوجياً وتاريخياً، وسيبقون كذلك. ويذهب المؤلّف إلى أنّ التحليلات التي سيقّت أيام الأزمة كانت تحمل العديد من الإشكالات بسبب "حرارة" أحداث العنف، والآن وبعد مرور وقت كافٍ على توقّف العنف يمكن تطوير تحليل أكثر هدوءاً عبر دراسة أنثروبولوجية العنف في الجزائر، يمكّن من فهم ميكانيزمات العنف والمنطق الذي يغدّيه، ومن ثم وضع الاستراتيجيات لمواجهة.

- Laititia Bucaille, Le pardon et la rancœur, Algérie/France, Afrique du Sud : Peut-on enterrer la guerre ?

وهي دراسة للباحثة الفرنسية ليتيسيا بوكاي المنشورة في نسختها الجزائرية سنة 2012، عملت من خلالها على المقارنة بين تجرّبي المصالحة في الجزائر وجنوب إفريقيا، عبر مؤشّري العفو والكرهية بين الأعداء السابقين. وقد كانت مهمّة في دراستها بمسار السلام في المجتمعات بعد اتّفاقات السلام

الرسمية عبر المستوى الفردي. فمن خلال عمل ميداني في شكل مقابلات مع أفراد مختلف الجماعات المتصارعة سابقاً، ركّزت فيه على الصراع الجزائري/الفرنسي خلال الحقبة الاستعمارية. وقد عملت الباحثة بخلفيتها في علم الاجتماع السياسي على مقابلة المجاهدين من الطرف الجزائري وأعضاء المنظمة الخاصة من الطرف الفرنسي، لتتوصّل إلى نتيجة مفادها أنّ العلاقات الشخصية بين الأعداء السابقين في الحالة الجزائرية تتسم بالحرارة، على خلاف العلاقة الرسمية بين البلدين التي تستثمر في ميراث الكراهية. وذلك على عكس الحال في جنوب إفريقيا، التي تتسم فيها العلاقات الرسمية بالحرارة بعد تبني المصالحة رسمياً بعد نظام الأبارتايد، بينما لا زالت العلاقات الشخصية بين الأعداء السابقين تتسم بالعداء. ولعلّ أهمية هذه الدراسة تنبع من طبيعتها الميدانية التي لم تتعامل مع موضوع المصالحة كأفكار نظرية وخطابات سياسية ونصوص قانونية، بل استهدفت الأفراد المنخرطين سابقاً في الصراع لمعرفة تصوّراتهم بعد نهايته الرسمية، وبالتالي تقييم المصالحة وإنجازاتها ميدانياً.

ومن خلال دراستنا هذه، سنحاول أن ندرس المصالحة الجزائرية ضمن رؤية علمية لتجارب المصالحة، تمكّن من تلمّس الاختلافات والتقاطعات الممكنة بينها، من خلال استعمال كلّ الأدوات التي قدّمتها الدراسات السابقة. وسنحاول أن نركّز كلّ هذه المساهمات في عمل بحثي واحد، فنستعمل منهج المقارنة مثل ليتسيا بوكاي، وسنعمد على أدبيات المصالحة في بعدها الغربي مثل ليلي جاردنر فلدمان، وسنعرض إلى المصالحة في الإسلام مثل محمد أبو نمر. وسنعرّج على موضوع العنف في السياق الجزائري كما فعل عبد الرحمان موساوي، وسنحلّل مختلف أبعاد الأزمة مثل المؤلّف الجماعي لسليمان الرياشي وغيره، بعد استعراض تطبيقات مختلفة للمصالحة في سياقات متنوعة تنفق وتختلف عن السياق الجزائري.

### صعوبات الدراسة

سنعرف ممّا سيأتي أنّ هذه المرحلة التي يعيشها حقل دراسات السلام، الذي يعتبر الإطار النظري لموضوع المصالحة، تتسم بالمساهمات المشتركة لفرق ومراكز البحث وليس بالمساهمات الفردية. ونفهم من ذلك أنّ هذا الموضوع لم يعد يطرح وفق النظرة الفردية المحدودة، بل هو في حاجة إلى تعدّد في الرؤى والمناهج والمقاربات والتخصّصات. لذلك ليس من الممكن لنا في دراستنا هذه أن نتطّلع إلى استعمال المقاربة الميدانية مثلاً كمنهج دراسي، ذلك أنّ المقارنة بين دولتين فقط في مجال الصراع

والمصالحة يتطلب مجهوداً كبيراً لسنوات عديدة، لمعرفة سياق الصراع ومسار المصالحة، مع العلم أنّ الدراسة تشمل ثلاث دول أوروبية ودول أمريكا اللاتينية بالإضافة إلى الجزائر. ويشمل العمل الميداني المفترض الإقامة الكافية في كل بلد، ومقابلة المعنيين المباشرين بالصراع والمصالحة وتغطية التكاليف المصاحبة، وتحليل كلّ تلك المعطيات. وهذا ما لم أتمكن من فعله في هذا العمل، مع أنّ ذلك كان سيكون له فائدة كبيرة على البحث ومخرجاته. فعمل كالذي نحن بصدده يتطلب مساهمة فريق بحثي متكامل، وقد تكون لنا فرصة لتحقيقه لاحقاً.

وبغرض تعويض العمل الميداني لجأنا في الدراسة في بعض الحالات إلى الأفلام الوثائقية المتعلقة بسياقات كلّ من إيرلندا الشمالية، وجنوب إفريقيا والبرازيل، وهي أعمال شاهدة على الصراع والمصالحة فيها.

### منهج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة، استعملنا أساساً المنهج المقارن الذي يعتبر المقابل المباشر للمناهج التجريبية في العلوم الطبيعية، ولأنّه يخدم الموضوع بطريقة فعّالة، حيث لا تمكّن دراسة الحالة من فهم الموضوع بشكل عميق، دون معرفة الظاهرة في سياقات أخرى. فالمنهج المقارن في موضوع المصالحة يمكّن القارئ من تكوين فكرة مقارنة عن مسارات المصالحة في سياقات مختلفة، تعطيه خلفية مهمّة لمباشرة الموضوع الجزائري.

وقد اعتمدنا في المقارنة بين سياقات مختلفة على مؤشري الصراع والمصالحة، حيث نعرض في كلّ سياق تاريخ الصراع بين الأطراف، ثمّ جهود المصالحة وتقييمها. ونعتقد أنّ هذين المؤشرين يختصران موضوع المصالحة في أيّ سياق كان، حيث أنّ معرفة الصراع ستمكّننا من معرفة الأطراف المنخرطة في الصراع وتاريخ العلاقات بينها، وهي بداية ضرورية لتناول المصالحة. وبعدها يتمّ عرض جهود المصالحة وتقييمها، كلّ ذلك ليكون مقدّمة لدراسة المصالحة في الجزائر، ومن ثمّ تحديد طبيعة المصالحة.

وقد اخترنا سياقات مختلفة للمصالحة، ففي السياق الأوروبي اخترنا ثلاث حالات هي المصالحة في إسبانيا وألمانيا وإيرلندا الشمالية. فيما شمل السياق الثاني دول أمريكا اللاتينية بصفة عامّة مع التركيز على حالي الشيلي والبرازيل. والسبب في هذا الاختيار هو محاولة معرفة التأثيرات المختلفة للسياق الجغرافي على طبيعة المصالحة، ومحاولة إثبات وجود قاعدة غير مكتوبة لكنّها محترمة، تتمثّل

في تشجيع المصالحة في السياق الأوروبي، وتشجيع الصراع في أمريكا اللاتينية في الوقت نفسه، على اعتبار أنّ العامل الخارجي كان في السياق الأوروبي مسانداً للمصالحة، وعلى العكس في سياق أمريكا اللاتينية أين كان عاملاً معرقلاً لها. ومن خلال تناقض دور العامل الخارجي، سنتعرّف على طبيعة مخرجات مشروع المصالحة في كلّ سياق.

وإلى جانب المنهج المقارن لجأنا إلى استعمال المنهجين التاريخي والإحصائي بصفة محدودة. فقد مكّنا استخدام المنهج التاريخي من عرض تاريخ الصراع والمصالحة في الحالات المدروسة، كخلفية ضرورية سابقة للتحليل. كما استخدمنا المنهج الإحصائي بغرض تتبّع التوجّهات المعاصرة للصراع، والتي بيّنت زيادة عدد الصراعات الداخلية مقارنة بالصراعات فيما بين الدول.

### خطة الدراسة

وبغرض تنفيذ الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، قدرنا أن يقسّم البحث إلى ستة فصول، ثلاث منها نظرية وثلاث تطبيقية. والسبب في ذلك هو أن الجانب النظري المتعلق بنظرية المصالحة يتطلب تأصيلاً للموضوع. فالفصل الأوّل سيتناول تنظير الصراع وتوجّهاته المعاصرة ودراسات السلام. وذلك لأنّ الصراع مقدّمة نظرية ضرورية لفهم موضوع المصالحة، ولأنّته من الناحية الواقعية قبل المصالحة، ولكي نبين أيضاً انتماء المصالحة كموضوع إلى حقل دراسات السلام والصراع.

وسيشمل الفصل الثاني تنظير المصالحة ونقدها، فنحن لن نكتفي بعرض المصالحة فقط، بل سنعرض مختلف الانتقادات الموجهة إليها. فيما يشمل الفصل الثالث المصالحة في الإسلام، ليس كبديل عنها، وإمّا باعتبارها تقدّم موقفاً أصيلاً ومستقلاً، وقد يتفق أو يختلف عن أدبيات المصالحة المنتجة في السياق الغربي المسيحي بالأساس. والغرض من عرض نقد المصالحة وكذا المقاربة الإسلامية هو دراسة المفهوم من مختلف الزوايا، لأنّ تبني المفاهيم دون تقليبها أمر له خطورته، كما أنّ الأمانة العلمية تقتضي عرض وجهتي النظر بإنصاف.

أمّا الفصول التطبيقية الثلاثة، فسنتناول فيها بالدراسة نماذج تطبيقية للصراع والمصالحة. فنستعرض في الفصل الرابع النموذج الأوروبي الذي يضمّ ثلاث دول هي إسبانيا وألمانيا وإيرلندا الشمالية. فيما يستعرض الفصل الخامس نموذج أمريكا اللاتينية عامّة، مع التركيز على كلّ من الشيلي والبرازيل. لنصل في الفصل السادس إلى دراسة الصراع والمصالحة في الجزائر، ونتعرّف على هيكلية الأزمة الجزائرية. وفي الأخير ستمكّن من عرض النتائج المحتملة عن الدراسة بما فيها معالم المصالحة المفتوحة في الجزائر.

# الفصل الأول

في الصراع قبل المصالحة

لا يمكن الحديث عن المصالحة إلا بعد حالة من التناقض بين الأطراف، تصل إلى حدّ الرغبة في استئصال الطرف المقابل، بل وأكثر من ذلك، تجذ تلك الرغبة سبيلها إلى التحقيق، ويستجمع كل طرف كلّ ما يمكن أن يسخر من موارد ماديّة وبشرية بهدف تدمير من يعتبره عدوّاً له وتهديداً لبقائه. ويلتحم الأطراف في سجال مستمرّ قد يدوم أشهراً، كما قد يدوم سنوات وحتى قروناً، وتورّث الأحمقاد جيلاً بعد جيل. وتكون العاقبة تدمير المجتمعات بموت الآلاف وترمّل النساء وبيّتم الأطفال، ويضطرّ السكّان إلى النزوح بعيداً عن مواطنهم، في لجوء قد يكون سبباً في نشوب صراع آخر. وقد نجد لهذا الدمار كلّهُ سندا إقليميًّا أو دولياً، تحت شتى الأسباب والمبررات، ممّا يطيل عمر الأزمة ويزيد من تكلفتها.

وفي ظلّ استعمار دوامة الصراع، تبرز أصوات راشدة تدعو لكبح جماح التدمير المتبادل. وقد يكتب لهذه الأصوات أن تكون خافتة، إذ لا صوت يعلو فوق صوت المعركة. وقد يكتب لها أن تعلق وتلقى قبولاً، لتكسب المزيد من الأنصار من الذين اقتنعوا بضرورة توقيف المسار الجهنمي الذي لا يبقى ولا يذر. وعندما تتبيّن استحالة الحسم العسكري والقضاء على الطرف المقابل، يتنامى الوعي بوجود تغيير واقع الأمور في اتجاه وضع يعيش فيه الجميع معاً في احترام، رغم بقاء الاختلاف.

لكنّ إرث الصراع الذي استمرّ لعهد سيكون حجر عثرة أمام هذا الوعي بضرورة تغيير الوضع، ومن هنا تبرز أهمية المصالحة في كيفية التعامل مع هذا الإرث الثقيل. وإذا اعتبرنا المصالحة خياراً استثنائياً مقارنة بالخيارات العادية مثل القضاء، والانتخابات، والمؤسّسات الديمقراطية وحتى قانون المنتصر، فلا بدّ أنّ الوضعية التي تبعث عليها استثنائية كذلك، وهي حالة من الصراع الطويل المرتبط مع حتمية التعايش.

إذن، ولكي يكون بناء بحثنا حول مفهوم المصالحة منطقيًّا، لا بدّ وأن نبدأ بالصراع، لأنّه هو الوضع الأسبق، نظريًّا وتطبيقياً. وما يبرّر لهذا المنطق هو أنّ الأطراف المتصارعة لن تكون مقاربتها للمصالحة إلاّ من خلال تاريخ الصراع الذي يجمع بينها، فلا بدّ للقارئ إذن أن يحيط بالصراع نظريًّا، ثمّ عمليًّا بمعرفة تاريخ الصراع. ومن خلال تقديم الصراع قبل التطرّق إلى المصالحة، سنفهم صعوبة وأهمية مسار المصالحة، بل وأكثر من ذلك، فقد تفضّل بعض الأطراف الحفاظ على وتيرة منخفضة للصراع، وترفض أصلاً مبدأ المصالحة. لذلك كلّهُ، سيقدم الفصل الأول خلفية نظرية عن مفهوم الصراع وكذا دراسات السلام والصراع، في حين يقدم الفصل الثاني مفهوم المصالحة في أبعاده النظرية وكذا النقد الموجه إليه، لكي نحصل على موقف متوازن لمفهوم المصالحة. فيما سنقدم في الفصل

السادس النموذج الجزائري في الصراع والمصالحة على خلفية دراسة مقارنة لنماذج تطبيقية للصراع والمصالحة.

### المبحث الأول: تنظير الصراع

سنحاول من خلال الفصل الأول أن نعرّف الوضعيات التي تستدعي المصالحة، فإذا سلّمنا جدلاً بأنّ المصالحة دواءً، فما هو الدواء الذي ستعالجه؟ ومعلوم أنّ تشخيص المرض أسبق من وصف الدواء، فلا بدّ لنا إذن أن نصف الدواء وهو الصراع، قبل أن نصف الدواء وهو المصالحة.

يعني الصراع Conflict في اللغة اللاتينية الاشتباك أو الدخول في معركة، وهو حسب معجم مصطلحات ومفاهيم دراسات السلام والصراع "مواجهة بين طرفين أو أكثر بسبب التنافس على غايات أو موارد متناقضة."<sup>1</sup> وهو يهدف إلى تقييد، أو إلحاق الضرر بالخصوم أو التخلص منهم.<sup>2</sup> وقد يكون الصراع ظاهراً عبر أفعال وسلوكات ظاهرة، كما يمكن أن يكون كامناً يبدو في حالة من السبات، وذلك عندما يتعدّر إيجاد أطر لتسيير تلك التناقضات، أو عندما تأخذ طابعاً تنظيمياً كالحكومة، والمؤسسات وحتى المجتمع المدني.<sup>3</sup> وقد يكون الصراع بين أفراد، أو جماعات صغيرة أو كبيرة أو بين دول، وقد تتصارع حول:<sup>4</sup>

الموارد وتوزيعها: كالإقليم، والمال، وموارد الطاقة والغذاء؛

السلطة: امتلاك السلطة والمشاركة في صنع القرار؛

الهوية: المطلب الثقافي، والاجتماعي والسياسي للجماعات؛

الوضع القانوني؛

القيم الدينية والإيديولوجية.

<sup>1</sup> Christopher E. Miller and Mary E. King (ed). **A Glossary of terms and concepts in peace and conflict studies** (Costa Rica: University for Peace, Africa program, 2<sup>nd</sup> edition, 2005), p. 22.

<sup>2</sup> Center for International Development and Technology Transfer , **A Glossary on Violent Conflict Terms and Concepts Used in Conflict Prevention, Mitigation, and Resolution in the Context of Disaster Relief and Sustainable Development** (Tulane University Payson, 4<sup>th</sup> Edition, May 2001), p. 17.

<sup>3</sup> Ibid.

<sup>4</sup> Ibid. p.18.

وفي حقل العلاقات الدولية، ميّز بيتر فالنستين Peter Wallensteen بين ثلاثة أشكال من الصراعات: الصراعات الدولية، والصراعات الداخلية، والصراعات المشكّلة للدول.

والصراعات الدولية هي الصراعات الواقعة بين الدول القومية أو بين تحالفات دولية. إلا أنّ المجموعة الدولية أصبحت أكثر قلقاً من ازدياد وتيرة الصراعات الداخلية وشدتها، وهو ما يشكّل باستمرار قاعدة لسياسات التدخل Interventionist Policies المثيرة للجدل. وتشمل الصراعات المشكّلة للدول الحروب الأهلية والإثنية، وحروب الاستقلال، والحركات الانفصالية، والصراعات الحدودية وكذا الصراع حول السلطة. ومع هجمات الحادي عشر سبتمبر، تزايد الاهتمام بالصراعات العالمية، وهي الصراعات التي تشكّل فيها جماعات غير دولية محوراً رئيسياً،<sup>1</sup> كالحرب العالمية على الإرهاب والجريمة المنظّمة والجريمة الافتراضية.<sup>2</sup>

يعتبر وليام زارتمان William Zartman بأنّ الصراع ظاهرة طبيعية ملازمة للتفاعل الإنساني ولا يمكن تجاوزها، والإشكالية المطروحة إذن حسبه ليست القضاء على الصراعات نهائياً، بل العمل على إبقائها ضمن حدود "مقبولة".<sup>3</sup> وبهذا المنطق المتأثر بالتقاليد الليبرالية، يمكن التمييز بين نوعين من الصراعات يمكن أن نطلق عليها الصراعات "الحميدة والخبيثة"، فالحميدة منها تقع في دائرة الصراعات المقبولة التي يمكن التحكّم فيها نسبياً على الأقل، وعلى عكس الخبيثة منها التي تتجاوز الحدود المقبولة.

فالصراعات الحميدة Benign Conflicts هي تلك الصراعات التي لا تعمّر طويلاً، وينخرط فيها جزء بسيط من المجتمع من الزعماء والقياديين. كما يمكن أن تكون صراعات طويلة، لكنّ المنخرطين فيها يتعايشون بوتيرة منخفضة من التعبئة. وتنسجم هذه الوضعية مع الفكر الليبرالي الذي يقرّ بوجود خلاف المصالح، لكنّه يشجّع ميكانيزم التفاوض كإطار للوصول إلى وضعية مقبولة لدى الجميع، مع أنّ ذلك لا يعني إنهاء الصراع.

ويمكن رصد مثل هاته الصراعات في الدول الديمقراطية، لكنّها بفعل الإطار الديمقراطي والحرية الاقتصادية تجرّها تصريفاً عبر تنافس سياسي واقتصادي، قد يكون من نتائجه الإيجابية تقديم الأفضل للمجتمع، الذي يُدعى في الأخير للفصل لصالح طرف دون آخر. وقد تبدو الانتخابات في

<sup>1</sup> Miller and King (ed). Op. cit. p. 22.

<sup>2</sup> شنت هجمات كبيرة على مواقع مؤسسات مختلفة عبر العالم في شهري ماي وجويلية 2017، أحدثت هلعاً كبيراً، وفتحت الباب لتوقّع حرب عالمية غير تقليدية في الفضاء الافتراضي.

<sup>3</sup> Ibid. p. 23.

بعض الدول "معارك" شرسة إلى حدّ بعيد تنذر بالانقسام، لكن سرعان ما تعود الأمور إلى نصابها، وينحسر الصراع إلى الكواليس السياسية والاقتصادية والاجتماعية مرّة أخرى. وتبعاً لذلك يمكن وصف هذا النوع من الصراعات بالصراعات "المؤطرة" Supervised Conflicts.

وما دام الصراع بهذه الصفة معلومة أطرافه، وتُغطّى يومياته عبر إعلام حاضر باستمرار، يضمن مشاركة الرأي العامّ في التداول حول المسائل الخلافية وحلّها، فهو يقع في دائرة الصراعات "الحميدة" بلغة الطبّ، وهي تلك الصراعات العادية أو الموضوعية التي يُعلم وجودها ويمكن التعايش معها، وقد لا تشكّل خطراً مباشراً على صحّة الجسد إذا بقيت تحت الرقابة الطّبيّة.

وعلى العكس من ذلك، تتشعب الصراعات الخبيثة Malignant Conflicts في كلّ جسد المجتمع، تماماً كالأورام الخبيثة التي تتطلّب جهوداً مشتركة في العلاج عن طريق العلاج الكيميائي، والدواء وحتى الجراحة. وتُدعى في أدبيات الصراع بـ "الصراعات المستعصية" Conflicts Intractable، وهي الصراعات المجتمعية ذات الانتشار الواسع، التي تقع بين دول أو بين جماعات إثنية أو دينية أو إيديولوجية. وتختلف هذه الصراعات تبعاً لاختلاف الأسباب، والأهداف المتناقضة للأطراف، ومدى حدّتها وتورّط الأفراد فيها. وتكون بذلك صراعات عنيفة، ومتجدّرة، وطويلة زمنياً، ومستعصية الحلّ، تُراكم الكراهية والعداوة بين الأطراف المنخرطة فيها،<sup>1</sup> لأنّها تتعلّق بمسائل وجودية في تصوّر أطراف الصراع التي تعتقد أنّها في صراع صفري لا يقبل بقاء الطرف المقابل، ولا يخضع لمنطق المصالحة.<sup>2</sup>

ويصف كلّ من دانيال بار تال وغيمما بيننك Bar-Tal and Bennink هذه الوضعية بتورّط المجتمعات في "صراع ينشئ اتجاهات عامّة يدعم الانخراط في الصراع، ويؤمن بالأهداف الصراعية، ويسعى لإذكاء الصراع، ونزع الشرعية عن الخصم، وينكر وجود أي فرصة للتسوية أو تطوير علاقات سلمية."<sup>3</sup> وسيشكّل هذا الاتجاه العامّ عائناً أمام جهود المصالحة، لأنّه يعبر عن المعتقدات والمشاعر الاجتماعية الداعمة للصراع، وحتى عندما يبرم القادة اتفاقاً للسلام، تستمرّ تلك الهوية الصراعية الجماعية في كبح إقامة علاقات سلمية، ما لم تتغيّر في اتجاه هوية جديدة عبر مسار المصالحة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Yaacov Bar-Siman-Tov, "Dialectics between Stable Peace and Reconciliation." in Yaacov Bar-Siman-Tov (ed). **From Conflict Resolution to Reconciliation** (New York: Oxford University Press Inc, 2004), pp. 61-80. P. 72.

<sup>2</sup> Daniel Bar-Tal and Gemma H. Bennink, "The Nature of Reconciliation as an Outcome and as a Process", in Yaacov Bar-Siman-Tov (ed). **From Conflict Resolution to Reconciliation** (New York: Oxford University Press Inc, 2004), pp. 11-38. p. 13.

<sup>3</sup> Ibid.

<sup>4</sup> Ibid.

## المطلب الأول: دورة حياة الصراع

من أجل تحقيق حالة من السلم المستقرّ، يقترح جون بول ليدرأش John Paul Lederach قبل ذلك فهم طبيعة الصراع وفقاً لعامل الزمن، ضمن مسار يدعو "دورة حياة الصراع".<sup>1</sup> ففهم موقع الصراع زمانياً يمكن من معرفة الوسائل المناسبة وكذا الخطوات العملية التي يمكن التركيز عليها لحلّ الصراع، وذلك استناداً لآدم كوري Adam Curie من خلال تجربته في إفريقيا وآسيا، وهو يقترح أنّ مسار الصراع يتحرّك باستمرار بين العلاقات غير السلمية والسلمية. ويمكن تتبّع مراحل الصراع من خلال معيارين مفتاحيين هما: مستوى تقاسم السلطة ومستوى الوعي بالصراع، وهو ما ينتج المصفوفة الموضّحة في الشكل رقم 1.<sup>2</sup>

## - الصراع الكامن

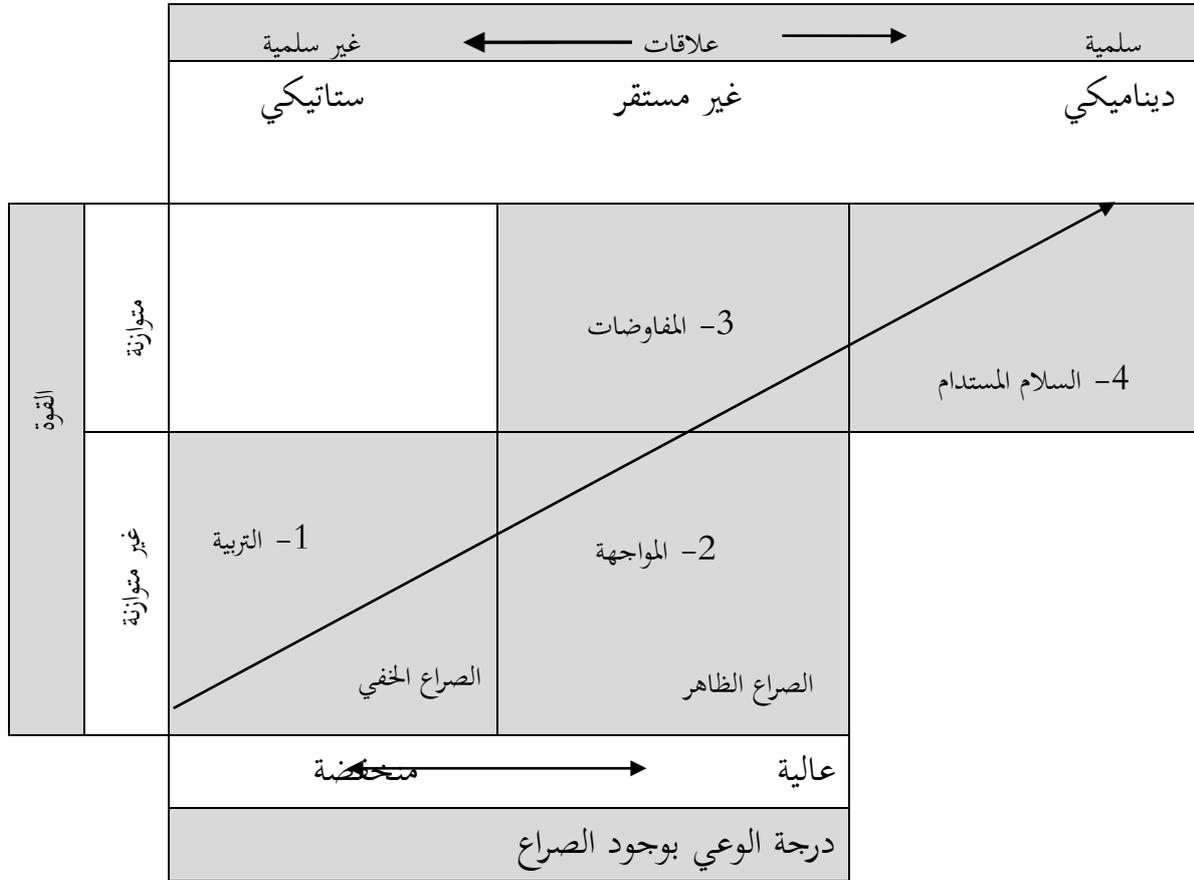
في المربع الأول، يكون الصراع كامناً أو خفياً Latent Conflict، لأنّ الناس لا يدركون حجم عدم التكافؤ أو اللاتوازن في السلطة والظلم الذي يطالهم، وهو ما يظهر في دراسة الأسباب البعيدة للصراع. وفي هذه المرحلة يقترح كوري، أن تكون التربية كأسلوب توعوي، وأن يكون دور المرّين هو محاربة الجهل بوجود الصراع، وزيادة الوعي بطبيعة العلاقات غير المتساوية، والحاجة إلى دعم المساواة، وهذا طبعاً من وجهة نظر من يعتقد بأنّه مظلوم. فزيادة الوعي بطبيعة العلاقات المختلّة تسمح بتغيير الوضع لصالح الطرف الأضعف والاعتراف بطلباته، التي نادراً ما يستجاب لها، وعادة ما لا تحظى بأدنى اهتمام من طرف الذين ينتفعون باستمرار الوضع الراهن لصالحهم، كالمعمّرين في النظم الاستعمارية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> John Paul Lederach. **building peace: sustainable reconciliation in divided societies**, United States Institut of peace press, Washington, D.C., USA, 1997, p.64.

<sup>2</sup> Ibid. pp.64-65.

<sup>3</sup> Ibid.

الشكل رقم 1: دورة حياة الصراع



المراجع: جون بول ليدراش، نقلاً عن آدم كوري، ص 65.

إنّ الصراع الكامن هو الجزء المخفي من الجبل الجليدي، ويتضمّن نوعاً من العنف غير الظاهر أيضاً، وهو العنف الهيكلي. فكثير من الظواهر الاجتماعية والسياسية تبدو ظواهر طبيعية وتقدّم لها تبريرات منطقية، لكنّها في الحقيقة تحمل أبعداً عميقة هي البنية التحتية للصراع الكامن.

والعنف الهيكلي Structural violence عبارة عن تراتبية اجتماعية وسياسية مضنّة في أغلب الأحيان من قبل المجتمعات ومؤسّساتها، تفرض شروطاً تضع الناس في خطر كبير بسبب العواقب السلبية مثل البطالة وسوء التغذية والأمراض العقلية والانتحار والجريمة والمرض وسوء الصحّة. وقد يصعب التعرّف على مصادر العنف الهيكلي، ولكن نتائجها واضحة في العادة. ويشير مفهوم العنف الهيكلي أيضاً إلى أنواع أخرى من العنف، مثل العنف العائلي والاستغلال الجنسي للأطفال والاتجار بالمخدّرات. ولهذه الأنواع الصامتة من العنف أثر متبادل فيما بينها، وغالباً ما يكون لها أثر غير متناسب على السكّان المهمّشين.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Miller and King (ed), op. cit. p.73.

فقد شاهد موهنداس غاندي Mohandas K. Gandhi خلال الإثني عشر سنة التي قضاها في جنوب أفريقيا بداية من 1902، تأثير الأشكال الهيكلية للعنف على المجتمع كالجوع والفقر، وامتهان المرأة، وامتياز القلّة، وعجز الأغلبية. ومثلت تلك المظاهر بالنسبة لغاندي عمق العنف المؤسسي، وقد تأكّد له أنّ تأثير العنف المرضي المتأصل في الهياكل المجتمعية، أي الاستغلال الهيكلية، أكبر من الضرر المباشر الذي يلحقه الأشرار بالضحايا الأبرياء، وأقنعه بالحاجة إلى إجراء يمكن أن يقوّض هذا العنف من الداخل، وقد كانت هذه المعاينة الميدانية لمن سيصبح فيما بعد المهاتما غاندي وراء إصراره على أسلوب المقاومة غير العنيفة التي واجه بها الاستعمار البريطاني في الهند.<sup>1</sup>

وبتطبيق مفهوم العنف الهيكلية في السياق الإفريقي، خلص فاننو شيرو fantu cheru إلى أنّ حلّ الصراع في أفريقيا يجب أن يتخطى المنطق العسكري لتحقيق هدف السلام المستدام، وأن يركّز على معالجة الأسباب الجذرية للصراع. فغالباً ما يكون غياب العدالة السبب الرئيسي لغياب السلام. فظواهر التمييز العرقي، والحرمان من الحقوق الأساسية، وعدم المساواة الاقتصادية الشديدة، وغيرها مظاهر الظلم هي أشكال من العنف الهيكلية الذي يؤسّس للعنف المباشر والصراعات الفتاكة.<sup>2</sup>

### - الصراع الظاهر

وفي المربّع الثاني يصبح الصراع ظاهراً Overt conflict، حيث يخلف السعي وراء التغيير نوعاً من المواجهة التي تنقل الصراع إلى الواجهة. وتؤدّي المواجهة إلى الاختيار بين مجموعة من القرارات حول كيفية التعبير عن الصراع وعن الاختلافات. ويتراوح الاختيار بين الميكانيزمات العنيفة وغير العنيفة أو توليفة تجمع بينها. ويتطلّب التغيير في هذه المرحلة إعادة التوازن في علاقات القوّة بين الأطراف، حيث يتمّ الانخراط في علاقات جديدة، تتيح الاعتراف بمشاركة الطرف الأضعف في السلطة وتحقيق حاجياته وشرعنة مطالبه.<sup>3</sup>

### - المفاوضات

في المربّع الثالث، ينتقل الأطراف إلى التفاوض، إذا قرّرت زيادة الوعي والاعتراف المتبادل. وتعني المفاوضات أنّ الأطراف المعنية تعترف بأنّها لا تستطيع فرض إرادتها أو إلغاء الطرف الآخر، بل تعترف بضرورة العمل المشترك لتحقيق أيّ من أهدافها. فالاعتراف المتبادل هو شكل من توازن القوّة

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Ibid. p.74.

<sup>3</sup> Ibid. pp.64-65 .

وشرط ضروري للتفاوض. ويكمن دور الوطاء أساساً في المساعدة على دعم التوجّه من المواجهة العنيفة نحو التفاوض.<sup>1</sup>

### - السلم المستدام

والحالة المرجوة كنهاية للصراع في المربع الرابع هي السلم المستدام Sustainable Peace، حيث يؤدّي نجاح المفاوضات عبر الوساطة إلى إعادة هيكلة العلاقات، بما يحقّق حاجات كلّ طرف، وهو ما يدعوه كوري "عدالة أكثر".<sup>2</sup>

ويشير ليدراش إلى أنّ لهذا النموذج قدرة تفسيرية لدينامية الصراع في مختلف مراحلها، وأنّه يبرز مختلف الأدوار والخطوات التي يمكن القيام بها في كلّ مرحلة. لكنّه يشير إلى قصوره من الناحية التطبيقية، حيث لا يتمّ الانتقال بين المربعات الأربع بصفة آلية في اتجاه السلام، فالمفاوضات لا تؤدّي حتماً إلى إعادة التوازن في العلاقات، كما أنّ المواجهة أيضاً لا تنتهي حتماً بالمفاوضات، بل قد يستمرّ الصراع لفترات طويلة في مربع المواجهة، بمستوى عالٍ من العنف.<sup>3</sup>

### المطلب الثاني: تصنيف الصراعات

تكتسي تصنيف الصراعات أهمية نظرية وعملية، فمن الناحية النظرية يمكن تصنيف الصراعات من تحليل الصراع وفهم ديناميته، ويقوم على هذا المهتمّون والمختصّون من الأكاديميين، وكذلك من الممارسين في ميدان الصراع. ويمكن تصنيف الصراعات من الناحية العملية التعامل مع الصراع بما يتلاءم ومميّزاته التي يقدّمها المنظّرون في المجال. ويكفي الاطلاع على التقارير المتخصصة التي تصدرها مراكز البحوث والمنظّمات الدولية والمنظّمات غير الحكومية، لنذكر تلك الأهمية، فهي وإن لم تقدّم تصنيفاً خاصاً بها، فهي تعتمد أحدها. وسيتضح ذلك بعد أن نعرض ثلاثة نماذج من التصنيفات.

### - التصنيف الكمي

قدّم كل من بيتر فالنستين وكارين أكسل Wallensteen and Axell تصنيفاً للصراعات وفقاً لمعيار عدد الضحايا، القتلى تحديداً، التي تخلفها، ويضمّ التصنيف أربعة أصناف من الصراعات وهي:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Ibid. p.65.

<sup>2</sup> Ibid. p.66.

<sup>3</sup> Ibid.

<sup>4</sup> Ibid. p.4.

1. الصراع المسلح الصغير Minor Armed Conflict: وهو الصراع الذي يخلف أقل من خمسة وعشرين قتيلاً في سنة معينة، ويكون أحد طرفيه على الأقل دولة.
2. الصراع المسلح المتوسط Intermediate Armed Conflict: وهو الذي يسجل فيه على الأقل ألف قتيل خلال أمد الصراع، وعلى الأقل خمسة وعشرين قتيلاً خلال سنة معينة.
3. الحرب War: وهي الصراع الذي يخلف على الأقل ألف قتيل في سنة معينة.
4. الصراع المسلح Armed Conflict ويشمل كل هذه الأصناف.

ويعتمد بهذا التصنيف في الكثير من الدراسات، مع أن هناك تصنيفات أخرى، فيما تعتمد تقارير الصراع المسلح التي يصدرها مركز كارتر للسلام سنوياً الصراع المسلح الذي يخلف أكثر من ألف قتيل خلال مدة الصراع ككل. والملاحظ في هذا المجال هو أن توفر الأسلحة الخفيفة منها والبيضاء ساهم في تغذية الصراعات المسلحة الصغيرة وانتشارها على مدى جغرافي واسع. ويمثل الصراع الصغير تهديداً مستمراً للسلام الوطني والدولي، لأنه قد يكون مرتكزاً ووقوداً لصراع أوسع مدى وأكثر خطورة. ومنطق الوقاية يقتضي عدم الاستهانة بالصراعات الصغيرة، ومعاملتها بالجدية اللازمة للحيلولة دون تطورها في اتجاه يصعب التحكم فيه لاحقاً.<sup>1</sup>

ويمثل التصنيف الكمي الذي اقترحه كل من فالنستين وأكسل وتعتمده مختلف الدراسات العلمية والميدانية، توجهها علمياً يشجع استعمال المنهج الكمي الرياضي في دراسة العلوم السياسية والاجتماعية عامة. ففي بدايات القرن العشرين، بدأت أبحاث السلام ودراسات الصراع في البروز كحقل معرفي، وهو المسار الذي عرف تطوراً سريعاً بسبب الحربين العالميتين الأولى والثانية، استعان فيه الباحثون بمختلف المناهج الدراسية الممكنة. ومن الدراسات الأولى في ذلك قدمها عالم الرياضيات لويس ريتشاردسون Lewis Richardson<sup>2</sup> الذي اهتم بتجميع الإحصائيات بغرض الوصف والمقارنة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> تحوّل لويس ريتشاردسون صاحب كتاب Statistics of Deadly Quarrels المنشور سنة 1960 من دراسة المناخ إلى الدراسات المتعلقة بالحرب والعلاقات الدولية، وقد ذهب إلى أن تقييم النظريات التفسيرية للحرب يتم عبر منهجية، وذلك

ومع أنّ هذه المقاربة الكميّة للصراع معتمّدة في أدبيات الصراع، لأنّها تقدّم صورة واضحة عن حجم الصراع وقوّته، فإنّها تبقى مسطّحة ذات بعد خطّي واحد هو البعد العددي وعلاقته بمتغيّر الزمن. في حين أنّ الصراع تجربة إنسانية عميقة ومتعدّدة الأبعاد، يعيشها الإنسان الفرد، وتعيشها الجماعة والمجتمع ككلّ. ولا يمكن فهم هذه التقاطعات عبر رؤية من زاوية إحصائية قاصرة عن تلمّس عمق الصراع وأبعاده التاريخية والاجتماعية والسياسية والثقافية. ولعلّ إهمال هذه الأبعاد هو ما يحول دون الاستجابة السريعة والحازمة لمختلف القوى التي تدفع في اتجاه حلّ الصراع وتسويته سلمياً.

وعادة ما تواجه الصراعات تحدياً معرفياً وسياسياً يؤثّر على استمرارية الصراع، وهو إخراج الصراع من تصوّر العددي إلى تصوّر يأخذ بعين الاعتبار حقيقة المأساة الإنسانية. وأمام هذه المقاربة الكميّة، يطرح ضحايا الصراعات عادة أسئلة مخزية تستوقف الضمير الإنساني من قبيل:

ما هو العدد الكافي من الضحايا الذي يستوجب التحرك الجدي للقوى المؤثرة؟ هل هو ألف، أم ألفان أم أكثر؟

هل العدد المقصود في اليوم أو في الشهر أو في السنة أو في كامل الصراع؟

ألا يمكن اعتبار العدد الكبير للجرحى والأرامل واليتامى والمهجرين واللاجئين مؤشراً مقنعاً يوجب التحرك إلى جانب معيار عدد القتلى؟ أليس الموت أهون في مثل هذه المآسي؟

والمؤسف في الأمر ميدانياً، هو أن تستغلّ بعض الأطراف هذا المقاربة الكميّة وتعتبرها ضوئاً أخضر أو مبرراً لمواصلة انتهاكاتهما، بدعوى أنّها بعيدة عن الخطّ الأحمر المتوهم، فطالما لا يتجاوز عدد الضحايا العدد "س" غير المقبول، فهي في حصانة تمنحها هي لنفسها بشقّي المبررات.

---

باختبارها بالبيانات التي يمكن جمعها عن الحروب الراهنة. وعليه شرع في تجميع هذه البيانات. للتعرف بصفة مقتضبة على ليويس ريتشاردسون، أنظر مثلاً:

Brian Hayes, "Statistics of Deadly Quarrels." *American Scientist*, Vol. 90. January–February, 2002. Pp. 10-15.

<sup>1</sup> John Paul Ledorach, op. cit, p. 3.

## التصنيف خارجي/داخلي

يعتمد هذا التصنيف على مخرجات حلّ الصراع والمركز القانوني للجماعات بعد حلّ الصراع، أو ما يمكن أن ندعوه جغرافيا الصراع، وهو ما ينتج نوعين من الصراعات: الخارجية والداخلية.<sup>1</sup>

### 1. الصراع الخارجي International Conflict

يعيش الأطراف في الصراعات الخارجية في هويتين سياسيتين مختلفتين (دولتين)، كالصراع الألماني/الفرنسي في الحربين العالميتين أو الصراع الهندي/الباكستاني مثلاً.

### الصراع الداخلي Internal Conflict

وفي صراعات أخرى، ورغم دوامة العنف، يضطرّ الطرفان إلى العيش ضمن حدود دولة واحدة، كما هو الحال بالنسبة لجنوب إفريقيا تحت نظام الأبارتايد، وغواتيمالا والسلفادور وإسبانيا. والصراعات الداخلية ثلاثة أنواع:<sup>2</sup>

- الصراعات الداخلية: ويكون أطرافها من مكونات المجتمع المحلي.

- الصراعات الداخلية الدولية Intrastate Conflicts: وهي الصراعات التي يكون أحد أطرافها الحكومة، فهو صراع يجمع الحكومة وأطرافاً داخلية.

### - الصراعات الداخلية المدوّلة

وأغلبية الصراعات المسلّحة اليوم هي صراعات داخلية، وتوسّع الصراعات الداخلية المدوّلة، والصراعات الداخلية الدولية Intrastate Conflicts هي التي تكون فيه الحكومة في مقابل أطراف يكون أحدها على الأقلّ غير دولتي، ويدعى في القانون الدولي الإنساني "الصراع المسلّح غير الدولي" Non-International Armed Conflict. ونجد داخل هذا النوع، الصراعات الداخلية المدوّلة Internationalized Intrastate Conflicts، وهي التي يكون أحد أطرافها مدعوماً من طرف قوّة خارجية قد لا تكون بالضرورة قوّة عظمى.

<sup>1</sup> Ibid. p. 11.

<sup>2</sup> Human Security report 2013, **The Decline In Global violence: evidence, explanation, and contestation**. Human Security research Group, Human Security Press, Simon Fraser University. Vancouver: 2014, p. 12.

وأغلب الصراعات اليوم داخلية وليست بين الدول، وأهم أسبابها مسائل تتعلق بالحكم والمطالبة بالاستقلال أو الحكم الذاتي بالنسبة لبعض المناطق أو الجماعات.<sup>1</sup> ويكتسي التمييز بين الصراع الداخلي والدولي أهمية حاسمة في بعض الحالات، فقد تتأخر تسوية الصراعات بسبب عدم الاتفاق حول تصنيف الصراع. حيث يصرّ أحد الأطراف مثلاً على اعتباره صراعاً دولياً، ويطالب بوضع مستقلّ عن الطرف الآخر في اتفاق التسوية. وقد عرف هذا الوضع مثلاً في حركات الاستقلال، بين القرنين التاسع عشر والعشرين، والتي يطالب فيها الطرف التحرّري بالاستقلال عن الدولة المستعمرة. فيما كانت تتمسك الأخيرة باعتبار تلك الحركات التحرّرية حركات تمرّد داخلية، ولها الحقّ طبقاً لذلك في التعامل معها بحزم، بما يقتضيه الحفاظ على وحدة التراب الوطني ومبدأ السيادة الوطنية. وقد يتطوّر بعدها مسار التسوية إلى القبول بمبدأ التصنيف الدولي للصراع من أجل الاستقلال، وينتقل التفاوض حينها إلى المسائل الإجرائية في التسوية.

ونذكر على سبيل المثال، أنّ المملكة المغربية لا تزال إلى الآن تتمسك باعتبار صراعتها مع جبهة البوليساريو صراعاً داخلياً، تبعاً لموقفها الذي تعتبر فيه إقليم الصحراء الغربية أرضاً مغربية. وفي المقابل، يصرّ الطرف الصحراوي على اعتبار صراعه مع المملكة المغربية صراعاً دولياً، وهو يطالب بالاستقلال عنه طبقاً للتشريع الدولي المنظم لتصنيف الاستعمار. ومن المؤكّد أنّه لن يتحقّق أيّ اختراق في الملفّ دون اتفاق مبدئي حول مسألة تصنيف الصراع.

وقد تتلاشى أهمية التمييز بين الصراع الداخلي والدولي في بعض الصراعات، والتي تتداخل فيها المؤثرات الوطنية والدولية. ورغم أنّ الصراعات أصبحت داخلية بالأساس، فإنّ لها تأثيرات خارجية أو دولية. فقد تحالف القوى الداخلية مع قوى إقليمية أو دولية ممّا يوسّع حركة الأموال والسلاح من وإلى بؤرة الصراع، بالإضافة إلى اللاجئين المتضرّرين من الصراع والذين يضطّرون إلى الفرار إلى خارج البلاد على الحدود مباشرة أو بعيداً عنها، ممّا يكسب الصراع بعداً جهوياً ودولياً أيضاً.<sup>2</sup> ولذلك سمّيت بالصراعات الداخلية المدوّلة، والحالتان السورية واليمنية منذ سنة 2011 مثال واضح عليها.

<sup>1</sup> Thomas, Scott. **The global resurgence of religion and the transformation of international relations / the struggle for the soul of the twenty-first century** (New York and Hampshire: Palgrave Macmillan, 2005), p. 174.

<sup>2</sup> Human Security report 2013, op. cit, pp. 11-12.

وكثير من الصراعات لا تفهم تبعاً لذلك إلا عبر مقارنة إقليمية كالبلقان، والقرن الأفريقي، ومنطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا الوسطى ومنطقة الأنديز.<sup>1</sup>

وبالإضافة إلى التصنيفين السابقين المقترحين من كل من طرف فالنستين وأكسل، وجون بول ليدراش، وهما معياراً عدد الضحايا وجغرافياً أطراف الصراع، يمكن أن نقترح تصنيفاً ثالثاً باعتبار نهاية الصراع من عدمها. فعندما نطرح السؤال: هل انتهى الصراع؟ ستقابل الإجابة بـ "نعم"، حالتين هما حالة صراع منته بمصالحة حقيقية هي الصراعات المحوّلة، وحالة الصراع التاريخي. فيما تقابل الإجابة بـ "لا" حالة الصراع النشط.

### - الصراعات النشطة Active Conflicts

هي تلك الصراعات المستعرة، وهي بؤر التوتر التي تستدعي التحرك الاستعجالي، لأنها حالة مرئية ولا تحتاج إلى جهد لإثبات وجودها. وتعرف هذه الصراعات صعوداً ونزولاً في درجة التوتر، فرغم أنها حيّة، إلا أنها تعرف مراحل من التهدئة، قد تصل إلى أن تصبح صراعاً كامناً، لكنها سرعان ما تنفجر لأي سبب. ومثالها في الطبيعة، البركان النشط، وهو البركان الذي يعلم نشاطه، حتى وإن هدأ لفترة إلا أنه قابل للانفجار في أي لحظة. وهذه الوضعية، تتيح المجال لاتخاذ التدابير اللازمة للوقاية والتعامل مع الآثار المدمرة لأي ثورة بركانية محتملة.

وأمثلة هذه الصراعات، تلك الصراعات التي تتوالى عنها الأخبار في القنوات الإخبارية والصفحات الأولى من الصحف، وتشغل تفاعلاتها اهتمام الرأي العام المحلي والعالمي، وقد تستدعي التحرك الدولي لحلّها، وذلك بحسب أهمية الرهانات التي يمثلها الصراع. ولعلّ أبرز مثال عن ذلك هو القضية الفلسطينية، التي بدأت كصراع عربي/إسرائيلي وقُلّصت دائرته تدريجياً ليصبح صراعاً فلسطينياً/إسرائيلياً، ويُراد له أن يلقي تسوية ودّية تطفئ وهج الصراع. ثمّ سرعان ما تتوالى الأحداث لتعيد له حرارته من جديد، ولتعيد التذكير بأنّه صراع أعمق وأبعد مدى من مجرد صراع على إقليم جغرافي كبر أو صغر، فهو يستمدّ جذوته من تاريخ صراع طويل حول الأرض المباركة.

<sup>1</sup> Ibid. p.12.

### - الصراعات المحوّلة Transformed Conflicts

وهي الصراعات المنتهية بمصالحة حقيقية والتي تمّ فيها تحويل العلاقات بين الأعداء السابقين إلى علاقات تعاون سلمية، وتعمل على تكريس هوية سلمية جديدة، وأبرز مثال عليها الحالة الألمانية مع دول كانت متضرّرة من العنف النازي أثناء الحرب العالمية الثانية، وسنعود إليها بتفصيل أكبر في الفصل الثالث.

### - الصراعات التاريخية Hisotorical Conflicts

وليس المقصود بالصراعات التاريخية تلك الصراعات التي نقرأها في التاريخ للعبارة، وتستخلص الدروس من وقائعها. ولكن المقصود هو تلك الصراعات التي تبدو منتهية، لكن آثارها تبقى مستمرّة، كالاستعمار والعبودية، ولنقل أنّها حالة المصالحة المؤجّلة Postponed Reconciliation إلى حين. حيث أنّ النهاية "الظاهرة" للصراع لم تمكّن من تسوية تركة الانقسام الثقيلة، ويبقى تبعاً لذلك كلّ طرف في موقعه الشعوري. ويلتبس الزمن على العلاقات، فلا هو حاضر صرف ولا ماض صرف. فقد كانت حضارات في أمريكا الشمالية والجنوبية مثلاً، تعيش على أراضيها وفق تقاليد أزلية، لكن حركة "الاستكشاف" الأوروبي حينها، لم تكتف بتقديم حقائق علمية عن الأراضي المكتشفة للعالم، بل تحوّلت عن طابعها "العلمي" -إن صحّ الوصف- إلى مؤسّسة استعمارية جشعة، دمّرت المجتمعات الأصلية ونسفت بنيتها التقليدية، ووصلت في حالات عديدة إلى درجة الإبادة، كما حصل بالنسبة للحضارات ما قبل الكولومبية في أمريكا الوسطى والجنوبية، مثل حضارات المايا، والإنكا والأستيك.

والأمر الذي يبدو اليوم من المسلّمات ولا يستدعي أيّ جهد للتساؤل هو وجود دول قائمة على أنقاض تلك الحضارات، هي في الحقيقة نتيجة مباشرة لمنظومة سيطرة الرجل الأوروبي الأبيض على السكّان الأصليين، والهراركية الاجتماعية لهذه الدول تبين ذلك. وإلّا فلماذا تحتاج دول مثل أستراليا وكندا إلى المصالحة؟

الجدول رقم 1: مقارنة معايير تصنيف الصراعات

مميزات	نوعية الصراع	معايير التصنيف
أقل من خمسة وعشرين قتيلاً في سنة معينة/ أحد طرفيه على الأقل دولة	الصراع المسلح الصغير	عدد الضحايا فالنستين وأكسل
ألف قتيلاً على الأقل خلال أمد الصراع/ على الأقل خمسة وعشرين قتيلاً خلال سنة معينة	الصراع المسلح المتوسط	
الصراع الذي يخلف على الأقل ألف قتيلاً في سنة معينة	الحرب	
يشمل الأصناف الثلاثة	الصراع المسلح	مركز كارتر للسلام
أكثر من ألف قتيلاً خلال مدة الصراع ككل	الصراع المسلح	
بين هويات سياسية مستقلة	خارجي	
بين أطراف داخل الدولة	داخلي	جغرافياً أطراف الصراع ليدرش
بين أطراف دخالية	داخلي دولي	
تدخل أطراف خارجية	داخلي مدوّل	
مصالحة مستحيلة/صراع مستمر إلى الآن	صراع نشط	نهاية الصراع
تحويل العلاقات/مصالحة جدية	صراع محوّل	
مصالحة مؤجلة/صراعات منتهية وآثارها مستمرة	صراع تاريخي	

المطلب الثالث: الحالة الهايتية كصراع تاريخي

يقدم جيرارد بارتيلمي Gérard Barthélemy في مقال له حول صراع الذاكرة وغياب المصالحة، نموذجاً لصراع تاريخي ممتد بين فرنسا الاستعمارية وهايتي المستعبدة، يبيّن أهمية الرهانات المطروحة أمام الصراعات التاريخية وإمكانات تسويتها.<sup>1</sup> فهو وإن كان صراعاً منتهياً وتفصيله مدفون في سجلات التاريخ المعبرة التي لا يقبلها إلا المختصون، فإن آثاره مستمرة إلى الآن، حيث تتوارث

<sup>1</sup> Gérard Barthélemy, "Réflexions sur deux mémoires inconciliables: celle du maître et celle de l'esclave." Cahiers d'études africaines, Vol 1-2, No 173-174, 2004, pp. 127-139.

الأجيال المتوالية من جميع الأطراف الصراع وتنخرط فيه مرغمة حتى وإن كانت تجهل حيثياته. والأمر يتعلق بظاهرتين يعتبرهما مرتبطين في الحالة الهايتية هما الاستعمار والعبودية. لكن في الوقت الذي توجد هناك تشريعات تجرم ظاهرة العبودية، فإنه لا يوجد أيّ جهد لتجريم الاستعمار كظاهرة تاريخية لا زالت آثارها قائمة، رغم أنه يمثل في بشاعته ما لا يختلف عن العبودية في شيء.

تتقاطع قصة هاييتي في بعض تفاصيلها مع ما وقع للجزائريين، حين طلبت منهم فرنسا المحتلة من قبل الألمان المساعدة في تحريرها مقابل استقلال الجزائر، وقبولوا بقمع منهجي في مجازر 08 ماي 1945 عند مطالبتهم بتنفيذ الوعد. بدأت القصة بالنسبة لهاييتي، سانت دومينك في السابق، عندما قام "العبيد" الهايتيون بتمرد عام سنة 1791 للمطالبة بتحريرهم، وقبولوا بقمع شديد، خاصة من طرف المعمّرين أصحاب ملكية "العبيد". وفي أوت 1893 أعطى كل من المحافظين سونتوناكس وبولفيريل Sonthonax and Polverel للعبيد المتمردين حريتهم في مقابل دعمهم ضد الجيش الإنجليزي والإسباني المهتدين لهاييتي. ثم ما لبث بعدها نابليون بوناپرت أن تراجع وأعاد نظام العبودية، وقد كان ذلك سبباً في ازدياد حدة المقاومة التي انتهت بفوز المتمردين، ووافق بعدها شارل العاشر على استقلال هاييتي سنة 1804.<sup>1</sup>

لقد كان نظام العبودية يقوم على افتراض نظري وضعه "السيد" الأبيض من تلقاء نفسه وحوله إلى مبدأ قانوني، هو اعتبار "العبد" كملكية، وينجرّ عن ذلك مثلاً أن تمنح الدولة تعويضاً لصاحب الملكية عند إعلان التحرير الشامل للعبيد، وأن يُعتبر العبد عند فراره سارقاً لأنه أخذ من ثروة السيد من غير وجه حق. مع أنّ العبد كان يعتبر نفسه عند فراره إنساناً وقع تحت سطوة إنسان آخر تحت حماية من دولة الاستعمار، وفراره ليس سوى محاولة لاسترجاع حريته كإنسان. بهذا المنطق المختل، دفع العبيد في هاييتي مبلغ "تسعين مليون" فرنك ذهبي فدية إلى فرنسا لقاء تحريرهم. والغريب في الأمر، أنّ هذه الممارسة لم تلقَ أيّ نقاش أو مراجعة حول مشروعيتها. وهو ما يبيّن حقيقة أنّ نظام الرق ما زال عالقاً في العقول ولم يُنقَض بعد.<sup>2</sup>

لكن مع ذلك، كانت هناك جهود تشريعية لإلغاء نظام العبودية، ففي سنة 1848 صدر مرسوم تضمّن التحريم الفوري والكامل للعبودية في فرنسا، وتبعتها في ذلك دول أخرى كالولايات

<sup>1</sup> Ibid. pp. 129-139.

<sup>2</sup> Ibid. pp.133-135. p.127.

المتحدة والبرازيل وكوبا. ثم تبعتها الإدانة الدولية في جنيف (الأمم المتحدة) سنة 1948، ضمن سياق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ثم عقدت الندوة الدولية حول العنصرية في دورين سنة 2001 بمبادرة فرنسية، والتي صودق عليها بموجب قانون 2001 المندد بالاستعباد باعتباره جريمة ضد الإنسانية. وفي هذا السياق يتساءل بارتليمي: لماذا يقبل الفرنسيون وغيرهم بتشريع يجرم الاستعباد ويرفضونه في موضوع الاستعمار؟<sup>1</sup>

والقانون الفرنسي لتمجيد الاستعمار لسنة 2005 أكبر مثال على عجز فرنسا على تجاوز "العقدة" الاستعمارية. ففي 23 فيفري 2005، أقرّ القانون المتضمّن "اعتراف الأمة [الفرنسية] لفائدة الفرنسيين العائدين"،<sup>2</sup> والمقصود بهم الفرنسيين الذين عادوا إلى فرنسا بعد استقلال المستعمرات الفرنسية، طبقاً للموادّ من 6 إلى 13 منه، وهم الحركى والعائدين من أصول أوروبية، في شكل تعويضات مالية قدرت إجمالاً بمليار يورو.

ولم يكتف القانون بهذه التعويضات المالية فقط، بل تعدّى إلى التشريع في مجال التاريخ، فقد طالب الجامعات والبرامج الدراسية بتدريس ما سمّاه "الدور الإيجابي للحضور الفرنسي" فيما وراء البحار وخاصة في شمال إفريقيا، وذلك دون الإشارة إلى الاستعمار الذي اعتبره مجرد "حضور"،<sup>3</sup> والاعتراف بآلام وتضحيات الرجال والنساء الذين ساهموا في المهمة المنجزة من طرف فرنسا في الأقاليم الفرنسية سابقاً في الجزائر، والمغرب، وتونس وفي الهند الصينية والأقاليم التي كانت تحت السيادة الفرنسية.<sup>4</sup> وقد اعتبر هذا القانون انتهاكاً للكرامة،<sup>5</sup> وأحدث نقاشاً واسعاً في فرنسا والعالم أجمع، وأدّى إلى الدعوة إلى جلسات حول مناهضة الاستعمار في فترة ما بعد الاستعمار، والمعروفة

<sup>1</sup> Ibid. p.128.

<sup>2</sup> Journal Officiel de la République Française, Loi no 2005-158 du 23 février 2005 portant reconnaissance de la Nation et contribution nationale en faveur des Français rapatriés, 24 février 2005.

<sup>3</sup> Ibid. article 4.

<sup>4</sup> Ibid. article 1.

<sup>5</sup> Christophe Girard et Louis-Georges Tin , « Loi du 23 février 2005, un an d'outrage à la dignité, » Journal Libération, 24 février 2006. A voir sur [http://www.liberation.fr/tribune/2006/02/24/loi-du-23-fevrier-2005-un-an-d-outrage-a-la-dignite\\_31025](http://www.liberation.fr/tribune/2006/02/24/loi-du-23-fevrier-2005-un-an-d-outrage-a-la-dignite_31025). mai 2018.

أكثر عبر عريضة حملت عنوان "نحن أهالي الجمهورية!"<sup>1</sup> لتبرز فرنسا منقسمة حول التاريخ والذاكرة، بين فرنسا "استعمارية" وأخرى "متحضرة".

ويستنكر جيرارد بارتيليمي العمل على تشريع الذاكرة إذا لم تسبقها وقفة مع التاريخ، بصيغته المحايدة وتغيير للذهنيات. فبالنسبة إليه كان المراد من الانخراط في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليس فقط تجاهل مسؤولية "السيد" كمنتهاك لحقوق الإنسان، بل وجّر "العبد" السابق إلى الإشادة بحسن صنيع "السيد الطيب" الذي تكرم عليه بأن وهبه حرّيته. فالسيد الفرنسي لم يتحرّر من ثقل مسؤولية الاستعباد، رغم أنّه انتهى إلى تأييد تحرير عبيده. فقد تحرّر العبد وحده بالتمرد، ولم يكن للسيد فرصة لا لمناقشة مبدأ الاستعباد ولا ممارساته، بل بقيت قناعاته كما كانت لم تتغيّر.<sup>2</sup>

وهو ما بيّنته احتفالات أقيمت بفرنسا وجزر الأنتيل، في سنة 1998 تخليداً لذكرى مرور مائة وخمسين سنة على إلغاء نظام العبودية. من بين فعاليات الاحتفالات، جرى الاحتفاء بشخصية الصحفي والسياسي الفرنسي فيكتور سكولشر Victor Schoelcher، الذي ساهم في إلغاء نظام العبودية، كرمز للكرم والإنسانية.<sup>3</sup> ممّا أعاد فتح نقاش كبير حول الماضي الأليم بالنسبة للعبيد السابقين، وبيّن وجود صراع آخر بين ذاكرتي العبد والسيد. فلقد عزّزت تلك الاحتفالات رواية القويّ، وتأكّد بأنّ الهدف كان فقط تلميع المعمر السابق وموقفه، حيث لا يشاد إلاّ بكرم تحرير العبيد، في حين يستبعد أيّ تلميح إلى مسؤولية "السيد" في نظام الاستعباد.

لقد أبقت معركة الذاكرة هاته الطرف الأضعف دائماً ضعيفاً، فإلى الآن، لا تزال الموانئ الكبرى في فرنسا كميناء بوردو مثلاً، والتي كانت معنية مباشرة بالواردات من البلاد المستعمرة، رمزاً للرفاهية والازدهار التجاري، أكثر من اعتبارها موانئ لتجارة البشر. كما بقي خشب الأبينوس الداكن اللون، المستقدم من سانت دومنيك حينها، والمعروف باستخدامه في صنع المنحوتات، علامة للذوق الفني الرفيع. في حين لا يُشار إلى الظروف غير الإنسانية للعمل في المزارع الكبرى المملوكة لكبار المعمرين

<sup>1</sup> « Nous sommes les indigènes de la République ! », voir : Pierre Boilley. "Loi du 23 février 2005, colonisations, indigènes, victimisations. Evocations binaires, représentations primaires," Politique africaine, Karthala, 2005, pp.131-140.

<sup>2</sup> Barthélemy, op. cit, p. 132.

<sup>3</sup> Ibid. p. 133.

الفرنسيين حينها. فالذاكرة الوحيدة المتداولة هي ما يتذكره "السيد"، وهي بذلك الرواية الوحيدة للتاريخ.<sup>1</sup>

وتعدّ الذاكرة مسألة خطيرة، وقد تصبح هي حلبة صراع آخر بين أطراف الصراع، فهي تتعلق بتصوّر المجتمع لتاريخه، ويرتبط بتنشئة الأجيال المتعاقبة، بما يشكّل في النهاية هوية الأمة ومستقبلها. لكن يشير بارتليمي إلى مسألة أخرى هي أشدّ خطراً، وهي أنّ تأخر استقلال هايتي وضعها بصفة نهائية على هامش العالم "المتحضّر".<sup>2</sup> وهذا يبيّن خطورة معالجة الصراعات التاريخية، لأنّها تؤسّس لبني اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية ستبقى مؤثراً رئيسياً يشكّل واقعاً موضوعياً يصعب تجاوزه، وهو الإرث الذي تشارك فيه معظم الدول المستعمرة التي تتقاسم العيش في "نادي" التخلف، فقد أسّس الاستعمار لعنف هيكلية أنتج هوة حضارية Civilisationl Gap يبقى دائماً هو المستفيد من وجودها.

إنّ ما يطالب به الهايتيون، بالنسبة لبارتليمي، هو البحث عن المساواة بالقضاء على المبررات التي اعتمدت لدعم نظام العبودية، وهو الانتصار الحقيقي للحرية. فما دام تبرير العبودية، وهو بأنّ "السود" لم يخلّقوا من أجل حرية البيض، "لا يزال حاضراً في الأذهان، فلا يزال الصراع قائماً، ولو بأشكال أخرى، لذلك يقول الهايتيون في نشيدهم الوطني: "الاستقلال لا يمثّل شيئاً، دون الحقّ في المساواة".<sup>3</sup> لذلك فلانتهاك الأدبي أسبق من الانتهاك المادّي للجريمة، ونقضه أولى من الاكتفاء بمعاينة الواقعة المادية. فحتّى بعد تحرير العبد، فإنّه سيبقى أسيراً لمُدّة طويلة لتلك النظرة الدونية التي ترسّبت في نفسه وواقعه، وهو ما يصعب عليه أن يصير ندّاً للسيد السابق.

من خلال دراسة الحالة الهايتية، نتوصل إلى مجموعة من النتائج تبين أهمية دراسة الصراعات التاريخية، ومنها:

### - الحاجة إلى المصالحة

قد تبدو الصراعات التاريخية منتهية، إلّا أنّها تشكّل سياقات تحتاج إلى مصالحة، يكون محورها مسائل أساسية كالذاكرة والتاريخ، والاعتذار والتعويض.

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Ibid. p. 136.

<sup>3</sup> Ibid.

### - صعوبة إثبات وجود الصراع

نظراً لغياب مظاهر واضحة للصراع، يصعب إثبات وجوده، ممّا قد ما يجعله صراعاً كامناً بحدّ تعبير آدم كوري.

### - أولوية تصحيح الاعتقاد على تصحيح السلوك

لأنّ القضاء على مبررات العدوان الثقافية والسياسية وغيرها شرط أساسي لحلّ الصراع بصفة جذرية، كما هو واضح في الحالة الهايتية.

### - محاكمة الأفكار

كما تُعقد الجلسات لمحاكمة الأفراد حول انتهاكاتهم للقانون، يمكن عقد محاكمات للأفكار التي تتسبّب في انتهاكات البشر، وهذا جهد فكري مطلوب. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى النقاش الذي يدور حول تجريم الاستعمار.

### - تعبئة الرأي العام ضد الأفكار المسببة للصراعات

يمكن فتح النقاش العلمي حول ظواهر ألحقت الضرر بالمجتمعات البشرية كالاستعمار وغيرها والأفكار التي أسّست لها، وعبر تجنيد الرأي العام ضدها، تتم المطالبة بسنّ قوانين وطنية ودولية تدينها، وترتّب المسؤولية على المتسبّبين في الانتهاكات المسجّلة في أي صراع، كما تمّ فعله مع التشريعات المجرّمة لمعاداة السامية.

إنّ الصراع التاريخي كما في الحالة الهايتية يبيّن ضرورة التحوّل المعرفي Cognitive Transition لتحقيق المصالحة، خاصّة لدى المعتدي. ونجد مثال هذا التحوّل المعرفي لدى فريدريك إنجلز عندما غير رأيه من مساند للاستعمار الفرنسي للجزائر إلى منددّ به. فقد كتب سنة 1848 عند استسلام الأمير عبد القادر: "إنّ احتلال الجزائر حادثة مهمّة وسعيدة لتقدّم الحضارة ... ربّما نتأسّف لكون حرية بدو الصحراء قد قضى عليها، لكن يجب أن لا ننسى أن هؤلاء البدويين أنفسهم كانوا أمة

لصوص.<sup>1</sup> وفي سنة 1857 كتب عن جرائم الاستعمار ما يلي: "من الوهلة الأولى لاحتلال الجزائر من طرف الفرنسيين وحتى الوقت الحالي فإنّ هذا البلد الشقيّ كان طوال هذه الفترة مسرحاً لأحداث دموية ونهب وعنّف... إنّ هذه الحرب الشرسة التي قامت بها فرنسا هي ضدّ القيم الإنسانية والحضارية والمسيحية."<sup>2</sup>

### المبحث الثاني: التوجّهات المعاصرة للصراع

خلال الحرب الباردة، لم تكن القوتان العظميان لتتخرطا في مواجهة عسكرية داخل أراضييهما، وبدلاً عن ذلك كانت تتصارع في وعن طريق دول تحت هيمنتها. وجغرافياً، كانت معظم الحروب أثناء الحرب الباردة تجري في دول المحور، المدعوة غالباً بـ "الجنوب" أو "العالم النامي" أو "ثلثي العالم" في كلّ من إفريقيا، وجنوب شرق آسيا، والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية. وعلى خلاف ما يوحي اسمها، فقد كانت الحرب الباردة "باردة" فقط في أوروبا وأمريكا الشمالية. بينما كانت في كثير من مناطق العالم الثالث، في حقيقة الأمر، "ساخنة" جدّاً.<sup>3</sup>

وقد كانت الحروب في مناطق يعيش سكّانها حياة هشّة أصلاً، يعانون فيها الفقر والأمراض وغياب البنى التحتية. وكانت الحكومات في هذه الدول تنفق على التسلّح أكثر ما تنفق على الصّحة والتعليم وتحسين ظروف المعيشة. وقد كانت ما نسبته 95 في المائة من صادرات السلاح تأتي من خمس دول من الشمال. فيما كان الجنوب هو المستورد الأساسي لتلك الأسلحة. وهذا ما يعطي لمحة عن حجم التجارة في هذا المجال الاقتصادي الحساس، وتعاضم تأثير لوبي السلاح العالمي. كانت الحرب الباردة في الحقيقة تعني أنّ السلاح، والقروض المخصّصة لشراء السلاح، والإيديولوجيا مصدرها الشمال؛ وأنّ الجنوب يستنزف خلالها محيطه الجغرافي، وموارده الاقتصادية وكذا شعوبه. لقد

<sup>1</sup> صالح فيلاي، "إيديولوجيات الحركة الوطنية الجزائرية"، في سليمان الرياشي وآخرون. الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، أوت 1999)، ص ص. 17-38، ص. 18.

<sup>2</sup> نفس المرجع.

<sup>3</sup> Ledrach, op. cit, p. 5.

لعبت الحرب الباردة دوراً متناقضاً: دور مشجّع على الصراعات ودور كايح لها في نفس الوقت، بحسب المنطقة. وقد كان التفسير الأولي للصراعات هو الصراع الإيديولوجي بين الشرق والغرب.<sup>1</sup>

ولا بدّ هنا من الإشارة إلى وضع العالم الثالث سواءً أثناء الحرب الباردة أو بعدها، فهو في كلتا الفترتين لم يستفد ولم تتغيّر أحواله، فهو حلبة الصراع في كلّ الحالات. ولوصف وضع الحرب الباردة وتأثيرها على الضعفاء في العالم، أورد جون بول ليدررش حكمة من التراث الإفريقي القديم تقول: "عندما يتصارع فيلان، فإنّ العُشب هو الذي يعاني."<sup>2</sup> وقد أردف البروفيسور علي مزروي Ali Mazrui على تلك الحكمة ما يصف الواقع بعد نهاية الحرب الباردة قائلاً: "وحثّ عندما يتصالح الفيلان ويلهوان، فإنّ العُشب دائماً هو من سيعاني."<sup>3</sup> وهذا ما يدعو "العشب" أي العالم الثالث إلى ضرورة الوعي لتجنب مستقبله خطر الانغماس في صراعات لفائدة غيره وعلى حساب قدراته.

### المطلب الأول: تغيّر طبيعة الصراعات بعد الحرب الباردة

مع نهاية الحرب الباردة، تنبأ بعض الباحثين بتوقّف الصراعات التاريخية أو المزمّنة، لكنهم أصيبوا بخيبة أمل بدّد التفاؤل الذي كان سائداً لديهم، ولم يحصل شيء من ذلك. فلم تتوقّف الصراعات، لكنّها أخذت طابعاً جديداً، كلمته المفتاحية هي العرق أو الدين في بعض الحالات، بدلاً عن الإيديولوجية. لكنّ هذا التفسير "العرقى" للصراع يبقى سطحياً ويتجاهل "البنية التحتية" للصراع، لذلك يؤكّد كلّ من ماتس فرايرج وأرني ريجر Friberg and Regehr بأنّ ما يدعوانه مقارنة "صراعات الهوية" لا تمنع من البحث في الأسباب الأساسية للصراع، لأنّ هذه الصراعات ليست في أصلها متعلّقة بالإثنية. بل إنّ مصدر هذه الصراعات في الغالب هو فشل مؤسسات السلطة في توفير الحاجيات، وتحقيق المشاركة في القرار والتوزيع العادل للموارد، وهذا الفشل هو ما يجعل جماعات معيّنة تسترعي الاهتمام في ظلّ هذه المعطيات. وقد يعمل بعض الأطراف على وسم الصراع بالطابع العرقي لتغطية أبعاده الحقيقية، لكسب التأييد والشرعية اللازمة للاستمرار في الصراع، في حين أنّ الأمر يتعلّق بصراع حول السلطة وتقاسم الموارد.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Ibid. pp. 6-7.

<sup>2</sup> Ibid. p. 9.

<sup>3</sup> Ibid.

<sup>4</sup> Ibid. p. 8.

لقد تغيّرت توجّهات الصراع بعد الحرب الباردة، مما سبّب وجود علاقة بين الهيكلية الدولية والصراع في العالم. ويمكن عرض أهمّ هذه التغيّرات باعتماد جملة من المؤشّرات، سنعرض إليها فيما يلي:<sup>1</sup>

### الجدول رقم 2 المقارنة بين طبيعة الصراعات فيما قبل وبعد الحرب الباردة

أثناء الحرب الباردة	بعد نهاية الحرب الباردة
طبيعة الصراع	الاهتمام بالصراعات بين الدول
طبيعة الفواعل	أغلب الصراعات داخلية
أهداف الحرب	جيوش نظامية
الخسائر البشرية	فواعل غير دولية (ميليشيات، جماعات صغيرة، أفراد...)
نوعية الأسلحة	الأمن القومي/أهداف إقليمية
دوافع الصراع	خدمة الهوية والانتماء
وحدة التحليل	أغلب الضحايا من الجنود النظاميين
النظريات	تعايش الأسلحة التقليدية مع أسلحة أكثر بساطة وفتكاً
التفسيرية	الهوية/الانتماء العرقي أو الديني أو الثقافي أو الجغرافي
البراديم	الدولة
	جماعات مبنية على الهوية
	النظريات النقدية/البنائية/ ما بعد الحداثة
	الواقعية

### - صراعات دولية/صراعات داخلية

في أيام الحرب الباردة والصراع بين القوتين العظميين، كان تركيز ممارسي إدارة الصراع ينصبّ على الصراع الدولي. ومع نهايتها بدت أولوية التركيز على الصراعات الداخلية المتصاعدة، بالإضافة إلى الحالات الهجينة التي تجمع بين الصراعات الداخلية والدولية مثل ليبيريا.

<sup>1</sup> معهد السلام الأمريكي، دورة تأهيل لنيل شهادة في تحليل الصراعات، برنامج التدريب المهني، 3 فيفري 2006، ص 4.

### - الجيوش النظامية/الميليشيات

ازداد دور الميليشيات أو الجماعات المسلحة في الصراعات مقارنة بالوضع الذي كانت تحتكر فيه الجيوش النظامية التقليدية العمل المسلح، بل أكثر من ذلك، فقد ظهرت جيوش القطاع الخاص في شكل منظمات عسكرية خاصة.<sup>1</sup>

### - الأهداف الإقليمية/والهوية

لقد تغيرت دوافع الصراع بعد الحرب الباردة، وتضاءلت أهمية الأهداف الإقليمية مقارنة بالدوافع الأكثر ارتباطاً بالهوية والانتماء العرقي، وإن كانت تستعمل كغطاء للأهداف التقليدية للحرب.

### - الخسائر من العسكريين/المدنيين

انعكست زيادة الصراعات الداخلية على ارتفاع عدد الضحايا مقارنة بالعسكريين، وبنات استهداف المدنيين جزءاً من التكتيك الميداني.

### - نظم الأسلحة المتطورة/أسلحة بسيطة وفتاكة

في الوقت التي تستمرّ فيه الدول المتقدمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة، في تطوير نظم أسلحة أكثر تطوراً نجد أنّ كثيراً من المقاتلين يعتمدون على أسلحة بسيطة يمكن أن يكون لها نفس القوة التدميرية.<sup>2</sup> وقد يستخدم الاغتصاب مثلاً كسلاح بقصد إهانة العدو وتحقيق السيطرة المعنوية والتاريخية عليه.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> لعلّ من أشهر الجيوش الخاصة شركة "بلاك ووتر" Blackwater الأمريكية التي تعاملت مع الجيش الأمريكي في العراق بعد احتلاله سنة 2003. في 16 سبتمبر 2007، قام أفرادها بقتل سبعة عشر مدني عراقي فيما يعرف بمجزرة ساحة النور ببغداد. للمزيد، أنظر مثلاً:

Caspar ten Dam, « Private Military Contractors: Deplore or Deploy? Lessons from the 'Blackwater Scandal' in Iraq », *Forum of EthnoGeoPolitics*, Vol.1, No.2, Autumn 2013, pp. 20-47.

<sup>2</sup> معهد السلام الأمريكي، مرجع سابق. ص. 4.

<sup>3</sup> زياد الصمادي، حل النزاعات: نسخة منقحة للمنظور الأردني، (برنامج دراسات السلام الدولي (المقرر الدراسي)، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2009-2010)، ص. 17.

### - النظريات التفسيرية والنموذج المعرفي

تطوّر النظر إلى المسائل التي تبدو موضوعية كحدود الدولة والسلطة التي كانت تحسب دوماً وفق منطق العقلانية والواقعية، وأصبحت مرتبطة بالعوامل الثقافية والسيكولوجية المسببة للصراع واستمراره. وبالتالي لم تعد المنظّمات الدولية قادرة على وقف هذا النوع الجديد من الحروب أو العنف الداخلي، والحروب الأهلية، وحرب العصابات، وصراع الانقسام، والصراعات الإثنية أو الدينية، والتي تضاعفت بعد الحرب الباردة.<sup>1</sup>

### - حضور الإعلام والرأي العام مع ثورة الاتصالات

بعد ما شاهد الملايين في العالم سقوط جدار برلين سنة 1989 عبر الكاميرا، انتهى زمن الصراعات المغلقة البعيدة عن الأضواء، وهي الوضعيات التي تشعر فيها الأطراف بالحرية في استخدام وسائل العنف القصوى، طالما هي بعيدة عن الأنظار. وقد أدّى اتساع الاتصالات بالإضافة إلى عوامل أخرى إلى حضور الإعلام والرأي العام ومن ثمّ إلى زيادة الوعي.

### - التحوّل في جغرافيا الصراع

أصبحت الجماعات المتصارعة تعيش في رقعة جغرافية قريبة، على عكس الفترة التي كان فيها الصراع بين دول قد تكون متجاورة أو بعيدة عن بعضها، ممّا يطرح تحدّيات جديدة حول العيش المشترك بين "الجيران الأعداء" قبل وبعد انتهاء الصراع.

### - تحوّل الدبلوماسية التقليدية إلى دبلوماسية المواطن

يتحدّث سكوت توماس في كتابه "عودة الدين إلى العلاقات الدولية" إلى عامل مهمّ يظهر من خلال عنوان الكتاب، وهو عودة الدين إلى العلاقات الدولية، حيث أنتج ذلك ظهور دبلوماسية المسارات المتعدّدة<sup>2</sup> Multi-track Diplomacy، وهي الدبلوماسية غير الرسمية في مقابل الدبلوماسية

<sup>1</sup>Scott., op. cit, p. 176.

<sup>2</sup> والمسارات المقصودة هي: الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، وفضاء الأعمال، والأفراد، والأبحاث ومؤسسات معاهد التربية، والنشطاء، والدين، ومنظمات التمويل والإعلام والاتصال.

Ibid. pp. 176-179.

الرسمية التقليدية Track One التي أثبتت فشلها في حالات مثل سيراليون، وليبيريا، وتشيتشنيا وأفغانستان. ويتم عبر دبلوماسية المسارات المتعددة تجاوز الدولة كوحدة تحليل إلى مكونات أخرى بداية من الفرد، إلى الجماعة وانتهاءً بالمجتمع ككل، وكذا التركيز على دور الفواعل غير الدولية وقدرات المجتمع المحلي في مجال السلام وحلّ الصراع.

ويشكل ظهورها اعترافاً بحاجة الدبلوماسية الرسمية للتكيف مع وضعيات أكثر تعقيداً بالنظر إلى أسباب الصراع وأشكاله والأطراف المنخرطة فيه. حيث تبرز الحاجة إلى جهود داخلية ومدنية من طرف المجتمعات أو الجماعات في حالة التوجّه إلى حلّ الصراع. وهي بذلك جزء من الحركة المتنامية للمجتمع المدني من أجل ما يسمّيه توماس سكوت "ديبلوماسية المواطن" Citizen Diplomacy<sup>1</sup> وهو المفهوم المضمّن في مفهوم أوسع لها رولد ساندرز هو "قرن المواطن" Citizens' Century الذي يشير إلى جملة التغيّرات العميقة لعالم ما بعد الحرب الباردة.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: الصراعات المعاصرة وتحدياتها الجديدة

لقد أنتج تغيّر طبيعة الصراعات المعاصرة عدّة تحديات جديدة، إضافة إلى التحديات التي كانت تطرحها وضعيات الصراع دائماً، بحيث برزت صعوبات واقعية وعلمية منهجية جديدة تحتاج إلى جهود إضافية لمواجهتها. ومن بين هذه التحديات:

#### 1- بروز الهوية كبديل عن الإيديولوجيا

أدّى انحسار الإيديولوجيا بعد الحرب الباردة إلى فسح المجال إلى عوامل ملاصقة للنسيج الاجتماعي تعمل بمثابة محرّكات ذاتية الدفع، حيث تعمل على تحقيق ذاتها وفق الإمكانيات المتاحة، سواء في اتجاه الهجوم أو الدفاع. وأصبحت بذلك هي العامل الحاسم في نشوب الصراعات الداخلية. ولم تعد الإيديولوجيا والطبقية هي محرّك الصراعات، لكنّها مع ذلك تبقى حاضرة ضمناً لدى القوى الاجتماعية المتصارعة في سعيها نحو القوة والسيطرة. وهذا ما يعني أنّ الصراعات المسلّحة المعاصرة تخترق المجتمعات أفقياً وعمودياً. وهذا ما يجعلها أكثر تدميراً لبنية المجتمع. وتنتج هذه الدينامية ظاهرتا

<sup>1</sup> Ibid. p. 177.

<sup>2</sup> أنظر:

Harold H. Saunders, **A public peace process: sustained dialogue to transform racial and ethnic conflict** (New York: Palgrave<sup>TM</sup> edition, 2001).

التشتت وتوزع القوة، التي تعني أنّ تعدد الجماعات المسلّحة والجماعات الأصغر المنضوية تحتها والتحالفات غير المستقرّة بينها، تتقاسم السلطة المحليّة وتتنازعها، في بحثها المتواصل عن المزيد منها، في مقابل إضعاف السلطة المركزيّة.

وقد تكون الهوية الانتماء إمّا إلى جماعة أو إلى عرق، أو دين، أو منطقة جغرافية أو إلى كلّ ذلك. وتعود جذور الصراع القائم على الهوية إلى انعدام الثقة والخوف بسبب العنف والانقسام والانتهاكات، ومن نتائجه تقويض السلطة المركزيّة وحتى مؤسّسات الدولة. وتتعزّز خلال الصراع الهويّاتي الوحدة داخل الجماعة الصغيرة في مواجهة التهديدات الخارجية. وهو ما يجعلها حرباً "جوارية"، فالعدو هو الجار، أو القرية القريبة، ويذكي حركية اجتماعية مدمّرة، تدفع الأفراد إلى البحث عن الأمن لدى جماعات أصغر مبنية على الهوية. والتحدّي الذي يمثّله هذا الوضع هو صعوبة التحكم في هاته الجماعات وقيادتها؛ وكذا صعوبة تحديد الميكانيزمات الملائمة لتمثيل السكان، ومعرفة مؤسّسات اتخاذ القرار المتقلّبة وسريعة الزوال.<sup>1</sup>

وقد برزت دراسات حول الصور النمطية الاجتماعية والأفكار المسبقة Social Stereotypes and Prejudice كحقل معرفي يواكب تزايد تأثير عامل الهوية في الصراعات. والصور النمطية هي مخرجات لطول وعمق الصراع تشجّع على العداة المتأصّل في المجتمعات المنقسمة كما في البوسنة، ورواندا، وإيرلندا الشماليّة، وهي بذلك عقبة سوسيوسيكولوجية لحلّ الصراع والمصالحة. في هذا الإطار، نشر في 2005 كتاب حول الصور النمطية للعرب لدى المجتمع الإسرائيلي، سعى من خلاله المساهمون فيه إلى محاولة فهم تشكّل تلك التصورات، وتطوّرها، ومأسستها وتأثيرها في المجتمع وكذا علاقتها بالمجال السياسي من خلال دراسة الحالة الإسرائيلية.<sup>2</sup>

## 2-تغيّر وحدة التحليل: الدولة/الجماعات

لقد كانت الدولة القومية مفتاح الحرب والسلم باحتكارها لشرعية القوّة فيما يسمّى بعهد واستفاليا، وكانت القوّة العسكرية وحدها -دون القوى الأخرى، الثقافية والسياسية والاقتصادية- المحدّدة للسلم والحرب في أيّ وضعية صراعية، فهي بذلك وحدة التحليل الأساسية أو الوحيدة. وإلى

<sup>1</sup> Ledrach, op. cit, pp. 13-14.

<sup>2</sup> Daniel Bar-Tal and Yona Teichman, **Stereotypes and Prejudice in Conflict, Representations of Arabs in Israeli Jewish Society**, (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 2005).

غاية الحرب الباردة، كانت الدول مركز اهتمام الدبلوماسية التقليدية والفاعل الوحيد، في حين لم تحظ الفواعل الأخرى كالجماعات والطوائف المنخرطة في الصراع بأدنى اهتمام.

ومع تحوّل صراعات اليوم إلى صراعات تحركها جماعات إثنية أو دينية أو اجتماعية، تقدّم هوية معززة بالعداوات المتجدّرة في تصوّرات حول تهديد بقاء الهوية، ضعفت الدولة كوحدة تحليل فعّال، وبرزت الحاجة إلى مستوى آخر من التحليل على مستوى الجماعات لتفسير دينامية هذه الساحة المستجدّة. ويشكّل هذا الوضع تحدياً يواجه الدبلوماسية التقليدية، حيث أصبحت الفواعل غير الدولية تشكّل عائقاً للطريق الرسمي للدبلوماسية الدولية، كما أنّها تشكّل فرصاً جديدة. ويتعيّن على الدبلوماسية والجهود الرامية للسلام أن تأخذ بعين الاعتبار تغيّر الفواعل المؤثرة.<sup>1</sup>

### 3- طبيعة الصراعات: طويلة ومستعصية

ينعكس طول الصراع على العلاقات، ويعقّد تحديّ مواجهة العداوة المستحكمة بين الجماعات المتصارعة، والتصوّرات حول العدو، وكذا الخوف العميق المتجدّر. وما يزيد من عمق التحديّ هو أنّ العدو المفترض يسكن بالجوّار، كما كان الحال في البوسنة، ورواندا وكولومبيا. لذلك فالصراعات الداخلية تستدعي مسارات سوسيوسيكولوجية، وعواطف وتجارب فردية، قد تكون مستقلة تماماً عن مصادر الصراع أو أسبابه. فيما تصبح تلك المشاعر والعواطف في حدّ ذاتها أسباباً جديدة لاستمرار الصراع. وعادة ما يتمّ استعمال الخوف داخل الجماعات لتعزيز الصراع، وحشد المزيد من الدعم للقيادة وتوحيد الصفّ.

### 4- الحقّ في التدخّل في الشؤون الداخلية؟

تلحّ المواثيق الدولية على عدم جواز التدخّل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء الموقّعة على تلك المواثيق. وهذا ما يعتبر سداً منيعاً في وجه تحرك المجتمع الدوليّ إزاء قضية تعتبر داخلية في نظر الشرائع الدولية. وهذا ما يعني عجز الدبلوماسية الرسمية عن إيجاد حلول لوضعيات الصراع المتزايدة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Scott. op. cit, pp. 174-175.

<sup>2</sup> Ledrach, op. cit, p. 16.

## المطلب الثالث: المقاربة الإحصائية للصراعات المعاصرة

يشير تقرير الأمن الإنساني الصادر سنة 2013 إلى تراجع العنف عند الإنسان خلال التاريخ البشري، وخاصّة في العصر الحديث وفق النظرية "التراجعية". وتنسب هذه النظرية إلى عالم النفس الأمريكي ستيف بنكر Steve Pinker صاحب كتاب "ملائكة في الخارج وشياطين في الداخل"، الذي لاحظ من خلال تتبّع المجتمع الإنساني منذ فجر التاريخ، إلى تراجع عدد القتلى بسبب الحرب. ويرجع سبب ذلك حسبه إلى عدّة عوامل منها: تحوّل الإنسان من الحالة الطبيعية الهوبزية العنيفة إلى الحالة القانونية التي تضمن الأمن للفرد والمجتمع، ثمّ فترة السلم الطويلة نسبياً منذ سنة 1945، بالإضافة إلى تسوية العديد من الصراعات الداخلية بعد التسعينيات من القرن العشرين، وكذا الثورة الحقوقية التي مأسست لحقوق الإنسان.<sup>1</sup>

وبناءً على الإحصائيات المنشورة من طرف معهد أوسلو لدراسات السلام وبرنامج إحصائيات الصراع بجامعة أوبسالا، يؤكّد التقرير بأنّ عدد القتلى والجرحى بسبب الحرب قد انخفض منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.<sup>2</sup> ويصف التقرير الوضع الجديد، الذي يتّسم بميزتين أساسيتين هما:<sup>3</sup>

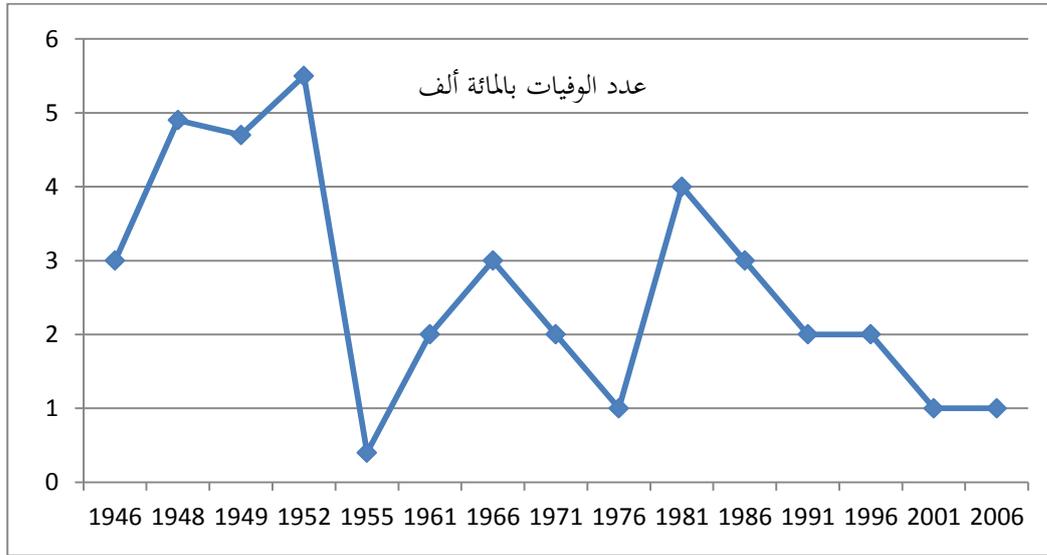
- تناقص الصراعات الدولية، وبالتالي تناقص عدد ضحاياها، في اتجاه ليصبح الإنسان كالملائكة.
- تزايد الصراعات الداخلية وعدد الضحايا التي تسببها، فكأنّما سيصبح الإنسان شيطاناً.
- يقدّم هذا المخطّط تطوّر عدد القتلى ومدنيين وعسكريين في العالم عبر السنوات، بما يعزّز نتائج النظرية التراجعية للعنف.

<sup>1</sup> Human Security report 2013, op. cit, p. 2.

<sup>2</sup> Ibid. p. 9.

<sup>3</sup> Ibid. p. 3.

## المخطط رقم 1 يبيّن عدد الوفيات في الصراعات الدولية في الفترة 1946-2008



المرجع: **Human Security report 2013, op. cit, p. 16**.

لقد تراجعت الصراعات الدولية إلى درجة التساؤل حول احتمال انقراضها تماماً. فقد انخفض عدد القتلى كنتيجة لتقلص عدد الصراعات المسلحة الدولية منذ سنة 1946، خاصة العنيفة منها، والتي تسبب أكثر من ألف قتيل في السنة، وهي الصراعات التي دمّرت أوروبا لمدة قرون من الزمن. وفي فترة الثمانينيات من القرن الماضي، كان عدد الصراعات فيما بين الدول ثلاثة، في مقابل أقلّ من صراع واحد في السنة في سنوات 2000. ونقاط الذروة في سنوات 1950، و1970 و1980 وكان سببها سياق الحرب الباردة، التي تصارعت فيها القوتان العظميان بصفة غير مباشرة عن طريق الحروب "بالوكالة"، كالحرب الكورية، والفيتنامية، والغزو السوفيتي لأفغانستان، والحرب العراقية الإيرانية. وسمح انتهاء الاستقطاب الإيديولوجي بين الشرق والغرب بتناقص الصراعات الدولية، وتناقص عدد القتلى في الحروب كنتيجة لذلك.<sup>1</sup>

وأغلبية الصراعات المسلحة اليوم صراعات داخلية، وهي الصراعات الأكثر دموية في الوقت الراهن، فهي تتجاوز نسبة ألف قتيل في المعارك في السنة. وقد سجّلت ستة منها في سنة 2011، وهي أفغانستان، وليبيا، وباكستان، والصومال، والسودان واليمن. بالإضافة إلى سوريا، التي تجاوز

<sup>1</sup> Ibid. pp. 17-18, 88.

عدد القتلى فيها تلك النسبة بكثير بداية من سنة 2012. والصراعات الداخلية المدوّلة في الحقيقة أقلية بالنسبة للصراعات الداخلية، لكن عددها في ارتفاع مستمر<sup>1</sup>.

وعلى العكس من ذلك، فقد أصبحت الصراعات الداخلية الدولية نادرة، في فترة عشر سنوات من 2004 إلى 2014، وبالتالي فقد كانت أقل فتكاً من الصراعات الداخلية. كما أنّ الصراعات ذات التوتّر الشديد المذكورة سابقاً تبقى أقلية. وأغلبية الصراعات الحالية (85 في المائة منها) هي صراعات ذات توتّر منخفض. وهي وإن كانت أقل فتكاً، فهي أكثر تعقيداً في اتجاه الحل. وتتسم هذه الصراعات بالطبيعة الهامشية البعيدة عن المركز، وهو ما يقلل على الحكومات الضغط من أجل توفير الإمكانيات لحلّها. كما أنّ هذا النوع من التهديد من شأنه أن يحافظ على شرعية أي نظام تسلّطي، وعليه تبقى هذه الصراعات مستمرة<sup>2</sup>.

ويبيّن التقرير بأن المنطقة الأكثر تسجيلاً لعدد القتلى منذ سنة 2005 هي آسيا الوسطى والجنوبية، بسبب الصراعات في كل من أفغانستان، وباكستان وسريلانكا. مع أنّ عدد القتلى في المعارك قد انخفض بمعدّل النصف فيما بين سنتي 2009 و2011، مع نهاية الحرب في سريلانكا في 2009. وعلى العكس من ذلك، فإنّ ثاني منطقة في الترتيب وهي شمال إفريقيا والشرق الأوسط، عرفت زيادة في عدد القتلى في المعارك بمقدار ثلاثة أضعاف، من ألفي قتيل سنة 2010 إلى ستة آلاف سنة 2011. ويرجع ذلك إلى موجة الربيع العربي والصراعات في كل من ليبيا وسوريا واليمن<sup>3</sup>.

ويشير التقرير كذلك إلى زيادة عدد الصراعات المسلّحة غير الدولية منذ سنة 1989، وهي الصراعات التي تجمع بين فواعل غير دولية، كالقبايل والتنظيمات المسلّحة، فقد سجّل في سنة 2011 ثمانية وثلاثون صراعاً. مع الإشارة إلى أنّ هذه الصراعات غير منتظمة، أي أنّها تظهر وتختفي سريعاً. ومع أنّها في العادة لا تحلّف عدداً كبيراً من الضحايا (بمعدّل 170 ضحية سنة 2011 مقارنة بمعدّل 600 ضحية في الصراعات التي تضمّ دولة/صراعات داخلية دولية)، سجّلت مؤخراً صراعات ذات توتّر عالٍ في إفريقيا جنوب الصحراء وفي أمريكا، كما هو الحال في المكسيك سنة 2010 و2011، والسودان سنة 2011. فمثلاً، شكّل عدد القتلى في الصراع بين كارتل خواريز وسينالوا

<sup>1</sup> Ibid. p. 86.

<sup>2</sup> Ibid. p. 89 .

<sup>3</sup> Ibid. p. 87.

Juarez and Sinaloa في المكسيك نسبة 46 في المائة من عدد القتلى في المعارك في العالم في سنة 2011.

فيما تبقى إفريقيا جنوب الصحراء المنطقة التي تسجّل أكبر عدد من الصراعات غير الدولية، وكذا العدد الأكبر من القتلى المرتبط بتلك الصراعات. لكن الصراعات المتعلقة بالمخدرات في أمريكا تتجه لأن تصبح أكثر عدداً وأكثر فتكاً. 100 ففي سنة 2010، سجّل في أمريكا 60 في المائة من عدد القتلى في المعارك في العالم، لذلك احتلّت هذه المنطقة المرتبة الثانية في سنة 2011 متجاوزة آسيا الوسطى والجنوبية، باعتبار عدد القتلى في المعارك في الفترة الممتدة بين 1989 و2011.<sup>1</sup>

### المطلب الرابع: المقاربة السيكولوجية للصراع

تقدّم المقاربة السيكوسوسولوجية للمصالحة، تصوّراً مهماً للصراع، من خلال قراءة نفسية وسوسولوجية، تعين على فهم الميكانيزمات النفسية والاجتماعية التي ينشأ ويتطوّر من خلالها أيّ صراع. وتفيد هذه المقاربة في بناء خطة عمل لتجنّب الصراع وتصميم مشروع للمصالحة، بميكانيزمات مقابلة لتطورها الصراع.

فالصراع بين الجماعات يتطلّب تطوير نزعة صراعية *Conflictive Ethos*،<sup>2</sup> تعمل على تكييف المجتمع مع الصراع، ومقاومة التوتّرات الناتجة عنه، وكذا الصراع مع الخصم. وبداية حلّ الصراع تتمّ عبر مسار حلّ الصراع بالتفاوض بين ممثلي الأطراف، الذي لا يعتبر إلاّ بداية لمسار طويل المدى للمصالحة القائمة على علاقات سلمية تميّزها الثقة والقبول المتبادلين، والتعاون وتلبية حاجات الجميع. ويتطلّب المظهر السيكولوجي للمصالحة تغيير الهوية الصراعية، بما يتماشى مع الإعتقادات الاجتماعية حول أهداف الجماعة، والجماعة المنافسة، والعلاقات داخل الجماعات وما بين الجماعات وطبيعة السلم. وعليه تتطلّب المصالحة السيكولوجية هوية مسالمة *Ethos of Peace*. لكن ذلك التغيير مسألة صعبة خاصّة في الصراعات المعقّدة. وعلى علماء النفس السياسي أن يعملوا على ترقية المعرفة حول المصالحة، التي لم تحظ بالقدر نفسه من الاهتمام مقارنة بأدبيّات حلّ الصراع.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Ibid. pp. 97-100.

<sup>2</sup> Daniel, Bar-Tal, "From Intractable Conflict Through Conflict Resolution to Reconciliation: Psychological Analysis," *Political Psychology*, Vol. 21, No. 2, 2000, pp. 351- 365, p.351.

<sup>3</sup> Ibid. p. 351.

يعتقد الناس - على مستوى الأفراد والجماعات - أنّ أهدافهم ومصالحهم تتناقض مع أهداف ومصالح الفريق الآخر. وعلى مستوى الجماعات تتناقض الأهداف حول الأقاليم، والموارد، والتجارة والحكم الذاتي والحقوق الدينية والقيم الثقافية. لكن يتحوّل الصراع واقعاً بين أفراد المجتمع فقط عندما توصف وضعية معيّنة بأنّها صراعية من طرفهم، وهذا شرط أساسي لتفجير الصراع، ويشكّل أساساً لتطوّره المستقبلي.<sup>1</sup> فعندما يحدّد أفراد المجتمع وضعية صراعية بأنّها نزاع، فهم بذلك يباشرون نشاطاً معرفياً يمرّ بعدة مراحل:<sup>2</sup>

### - المرحلة الأولى

يسعى الأفراد لشرح وتفسير حالة الصراع بالإجابة على أسئلة من قبيل: لماذا الصراع؟ من الطرف الذي فجّره؟ ما هي نوايا الجماعة المقابلة؟ في هذه المرحلة، يبرز الوعي بوجود الصراع ورسم خطوط التمايز بين الجماعات المختلفة ووجوب اتخاذ الموقف، سواء بالانخراط في الصراع أو عدمه.

### - المرحلة الثانية

يشكل الأفراد معتقداتهم للتأقلم مع وضعية الصراع، كاعتقاد الوحدة لمواجهة التهديد الخارجي. وستشكّل تلك المعتقدات أساس المرحلة التالية من الصراع، وتمكّن من وضع صورة أو معنى للصراع تسمح بتصوّر مستقبل الصراع.

### - المرحلة الثالثة

يرتبط الانخراط المعرفي للأفراد بعمق الصراع بين الجماعات واستمراريته، وفق علاقة طردية، فزيادة زمن وعمق الصراع يؤدّي إلى زيادة انخراط الأفراد. ومع زيادة انخراط الأفراد تتشكّل لديهم هوية صراعية تمثّل شكلاً أكثر جنوحاً ومدى وخطورة وقسوة، وهي التي تمكن من الانخراط في الصراع في شكل عنف باشر.

<sup>1</sup> Ibid. pp. 351-352.

<sup>2</sup> Ibid. pp. 352-353.

## مميّزات الصراع المزمن

تنتج الميكانيزمات السيكوسوسيولوجية هوية صراعية تعمل على الانخراط في صراع مزمن، يتميّز بأنه:<sup>1</sup>

- صراع طويل،

- غير قابل للتصالح Irreconcilable: حين يعتقد المنخرطون فيه أنه صراع لا يمكن فيه ممارسة المصالحة،

- عنيف: يتجاوز العنف في الصراع الحدود المقبولة، حين يعتقد الأفراد بأنهم مهددين في حياتهم من قبل الجماعة الأخرى، وتصبح ردود أفعالهم تسير بمنطق الحفاظ على البقاء،

- صفري Zero Sum: حين يعتقد الأفراد بأنه لا مخرج من الصراع، أي أنه لا ينتهي إلا بإزالة الطرف المقابل،

- شامل: يشمل الصراع في هذه الحالة كلّ أبعاد الصراع،

- مركزي: حيث تعتقد الأطراف بأنّ مصلحتها تكمن في استمراره، فهي لا تتصوّر وجودها في غياب الصراع.

وتمكّن البنية القاعدية السيكولوجية المجتمع من التكيّف مع وضعية الصراع، وتجاوز مراحل القلق وتحمل الصراع مع العدو. وتتضمّن القاعدة السيكولوجية المفترضة تشكيل اعتقادات مجتمعية وظيفية، حين يتشارك أعضاء المجتمع المعرفة في مواضيع ذات أهميّة خاصّة بالنسبة للمجتمع، بصفة تجعلها قناعة فريدة. وهذه المعتقدات هي التي ستحفّز أعضاء المجتمع على الفعل، أي أنّها تشكّل المعرفة والحافز اللازمين من أجل مباشرة الفعل. فالأفراد في حاجة إلى معتقدات تمنحهم الشجاعة في مواجهة الخوف والقدرة على إيذاء العدو.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Ibid. p. 353.

<sup>2</sup> Ibid. p. 353.

## عناصر الهوية الصراعية

وتتعلق المعتقدات الاجتماعية التي تشكّل عناصر الهوية الصراعية وهي الأمن، وعدالة القضية، والصورة الإيجابية للنفس، والشعور بكوني ضحية، ونزع الشرعية عن الغير، والوطنية، والوحدة والسلام. ويعبّر عن هذه المعتقدات باستعمال قنوات اتّصالية ومؤسّسات مختلفة، كالإعلام والقادة الذين يعملون على شرح الصراع للأفراد، من حيث أسبابه وطبيعته وحلوله. وتجنّد لذلك أيضاً الآليات الثقافية والتربوية والاجتماعية والسياسية لنقل هذه المعتقدات إلى الأفراد والحفاظ عليها أثناء الصراع، وهي نفس الآليات التي يجب أن تجنّد لخدمة المصالحة.

## المبحث الثالث: دراسات السلام والصراع

من الناحية الميدانية، تقف الأطراف في مرحلة حرجة بعد فترة من الصراع المنهك للقوى، وتحاول التعرّف على المخرج المحتمل بالنسبة إليها. وقد أخذ حقل دراسات السلام هذا الانشغال الواقعي وجعله بؤرة تركيزه. وقدّم في ذلك أدبيات ثرية تطوّرت بتطوّر حلّ الصراع فكراً وممارسة، وبفضل التفاعل المستمرّ بين الممارسين والأكاديميين في مجال الصراع. وهذا ما يجعلنا إلى لحظة بداية الخروج من الصراع التي تلخّص في وضعية المأزق المشترك، لنعرض بعدها بعض أدبيات حلّ الصراع/ أو ميكانيزمات حلّ الصراع.

## المأزق المشترك

بعد تجربة مريرة مع الصراع، تصل الأطراف إلى حالة "المأزق المشترك"، وذلك عندما يشعر الجميع بارتفاع التكلفة بالنسبة إليهم، ويتجاوزون حالة الإنكار، في اتجاه الإقرار بالواقع المؤلم. يتحدّث كلّ من ويليام زارتمان وألفارو دي سوتو Zartman and Alvaro في هذه الوضعية عن تراكم عدّة مؤشّرات موضوعية ذاتية تدفع بالأطراف في اتجاه البحث عن المخرج،<sup>1</sup> وهي نفسها التي ستكون يما بعد مبرّرات للمصالحة، إذا كان هدف الأطراف هو السلم المستدام.

## 1- المؤشّرات الموضوعية للمأزق المشترك

تتعلّق المؤشّرات الموضوعية عموماً بالجوانب المحسوسة أو الظاهرية للصراع، وهي:

<sup>1</sup> I. William Zartman and Alvaro de Soto, **Timing mediation initiatives**, (Washington, DC: United States Institute of Peace, 2010), pp. 11-21.

- استحالة الحسم العسكري والاستمرار في الصراع وبداية الاقتناع بضرورة تغيير أسلوب تسيير الصراع.

ففي جنوب إفريقيا سنة 1990، قدّر فيدريك دوكليرك F.W. de Klerk رئيس الحزب الوطني والوزير الأول المنتخب حديثاً، بأنّ تكلفة فشل نظام جنوب إفريقيا باهظة وستستمرّ في الازدياد. فهو لم يعد لا قادراً لا على توفير الأمن والرفاهية للأقلية البيضاء، ولا على احتواء الأغلبية السوداء، ولا على المطالبة بقبول المجتمع الدولي لدولة جنوب إفريقيا. وقد دفعت حالة المأزق المشترك الأطراف إلى البحث عن المخرج 23 Way out ديسوتو،<sup>1</sup> وهو لا يعني أنّ الأطراف قد اتفقت على حلّ مقبول، ولكن أنّها تبيّنت أنّ الجميع يريد ويبحث عن حلّ مشترك. وقد ساهمت هذه القناعة، بالإضافة إلى عوامل أخرى في فتح مجال واحد فقط هو التفاوض مع الأغلبية السوداء، انتهى بمسار المصالحة.

وفي سنة 1965، صعدت كلّ من الهند وباكستان من عمليّاتهما العسكرية في صراعهما حول ران كوتش وكاشمير، وتبيّن بعدها بأنّ باكستان لا يمكنها أن تظفر بكاشمير بالقوّة، وبأنّ الهند يمكنها أن تهدّد لاهور لكن لا يمكنها أن تظفر بها. وفي هذه الحالة من الإرهاق المتبادل، وافق الطرفان على وقف إطلاق النار بطلب من الأمم المتّحدة، تحوّل بعدها إلى هدنة كاملة بوساطة الإتحاد السوفييتي حينها.<sup>2</sup>

### - حالة الأمل المشترك

لا يعني الأمل الحالة الشعورية للأطراف، بقدر ما يعني المظاهر الحسيّة أو المالية للخسائر كنتيجة لحالة المأزق المشترك. وبالرغم من أنّه لا يعني بالضرورة أن يشعر الأطراف بنفس القدر من الأمل، بل تلك الحالة التي يتأذى فيها الجميع من استمرار حالة المأزق. وهو ما جرى مثلاً في نهاية السبعينيات من القرن العشرين، حين دفعت الخسائر المؤلمة كلاً من واشنطن وهانوي للجلوس إلى طاولة المفاوضات، بعد سنوات جهنّمية من حرب مدمّرة. وقبلها، اضطرّ الرئيس الفرنسي شارل ديغول إلى التفاوض مع جبهة التحرير الوطني من أجل وضع حدّ للحرب في الجزائر.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Ibid. p. 23.

<sup>2</sup> Ibid. p. 12.

<sup>3</sup> Ibid. pp. 13-14.

## - تغيير القيادة

يصحب تغيير القيادة عادة تغيير في تقييم مجريات الصراع، وهذا لا يعني أن يكون التغيير في اتجاه التهدة، فقد يتولّى القيادة بعض القادة المتشدّدين، ممّن يعمل على استمرار الصراع بنفس جديد. تماماً كما سبق الإشارة إليه، فحين تولّى فريدريك دوكلارك القيادة في جنوب إفريقيا، كان التغيير في اتجاه إنهاء الصراع، بينما كان تولّى الزعيم الوطني للقبارصة اليونانيين تاسوس بابادوبولوس Tassos Papadopoulos في بداية سنة 2004 والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي يعني تراجع أيّ أمل في تسوية الصراع في جزيرة قبرص.<sup>1</sup>

## - تغيير التحالفات الداخلية والخارجية

وخاصّة مع نهاية الحرب الباردة ونهاية الرعاية الرسمية للصراع من طرف القوتين العظميين، أصبح انسحاب القوى الكبرى مألوفاً، وقد أدّى بالدفع إلى مسار المفاوضات في عدد من الصراعات في أمريكا الوسطى وإفريقيا. قد يشعر الحلفاء بثقل تكلفة الصراع، وبالتالي قد يعيدون النظر في استمراره، وقد يعملون على تغيير الحكومة في بلد الصراع بغية حلّه. وبإمكانهم أن يقلّصوا دعم الاستمرار في الصراع. وإذا بدأ الحلفاء الخارجيون يشعرون بأنّ الصراع مكلف بالنسبة لهم، بغضّ النظر عن تأثيره على الأطراف نفسها، يمكن نقل هذا التصرّو إلى الأطراف، وتشجيعهم على إيجاد تسوية مناسبة.

ويضمّ التحالف أفراداً أو دولاً مركزاً على اتفاق رسمي أو غير رسمي معن أو سرّي، مشكّل لمساعدة الواحد للآخر لضمان تحقيق أهداف محددة ومقبولة من الطرفين.<sup>2</sup> وفي العلاقات الدولية، تكون التحالفات ظاهرة تاريخية طويلة زمنياً، تشكّل عادة استجابة لمسائل أمنية، خاصّة في الحروب والأزمات المؤثّرة على الطرفين.

والتحالفات وسيلة سياسية من خلالها تتمكّن الدولة من رفع قدراتها، وتحقيق الأمن من التهديد الخارجي، والتقليل من نفقات الدفاع، كما يمكن أن تحقق فائدة اقتصادية من خلال الحصول على الدعم الاقتصادي والمكانة السياسية. وبالنسبة لنظام يشكو من الدعم الشعبي، قد يكون الحليف الخارجي القوي شرطاً ضرورياً للبقاء، لكن لذلك ثمنه. فقد تكون التحالفات استنزافاً للموارد

<sup>1</sup> Ibid. p. 14.

<sup>2</sup> Miller and King (ed), op. cit, p. 13.

الوطنية، وقد تشكّل عائقاً للمصلحة الوطنية، وقد تؤدّي إلى فقدان استقلال القرار الوطني. وإذا أدّت التحالفات إلى تحالفات مضادّة، فإنّ الجميع سيكون محلّ تهديد.<sup>1</sup>

بداية من سنة 2009، بدأ الحلفاء الخارجيون لأطراف الصراع في الصحراء الغربية -وهي دول إسبانيا، وفرنسا، والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة، ودول من الاتحاد الإفريقي- بالشعور بالإرهاق جرّاء طول الصراع المستمر منذ 1974، والذي يهدّد بالانفجار في أيّ لحظة، وبدأوا بالبحث عن حلّ وسط، على الرغم من أنّ أيّ حلّ توفيقى لن يرقى إلى تقرير المصير.<sup>2</sup>

يتحدّث ويليام زارتمان عن مرحلة ما بعد الحرب الباردة وظاهرة رعاية الصراعات من طرف القوى الكبرى، فهو يعتقد بأننا في نفس الوضعية من استمرار الصراعات المسلّحة، لكن في غياب "العزّاب" Godfather، وذلك خلافاً لما كان سائداً أثناء الحرب الباردة. ويقول بأنّه بناءً على تجربة كيسنجر وكروكر في ناميبيا، فإنّه ينصح بفصل الحلفاء في الخارج عن المقاتلين في الداخل. وأضاف أنّه لا يمكن البحث عن تفاهم العزّابين في الخارج، إذا لم يكن باستطاعة من بالداخل التفاهم فيما بينهم.

وبهذا يشير زارتمان إلى حقيقة هامّة هي خلاصة خبرته في الصراعات في القارّة الإفريقية، فالحلفاء الخارجيون حقيقة يستعملون الصراعات الداخلية لخدمة استراتيجياتهم، لكن مع ذلك يبقى مصدر الصراع داخلياً بالأساس، "فنحن لا نستطيع زرع الصراع في غياب الأرضية التي تمكّنه من النمو". لذلك يعتقد بأنّ الحرب الباردة كانت كاجأ للصراعات، فقد كانت قوّة الكبح تتمثّل في الخوف من تحوّل الصراع الإقليمي إلى صراع عالمي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ممّا قد يجرّ العالم كلّهُ إلى الصراع. في حين يُتداول الآن الكثير من السلاح ولا وجود للمكايح.<sup>3</sup>

### - المؤشّرات الذاتية لحالة المأزق المشترك

أمّا بالنسبة للمؤشّرات الذاتية لحالة المأزق المشترك، وهي غالباً ما تكون استجابة لعوامل موضوعية، فهي: التصريحات الرسمية وغير الرسمية للأطراف.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Ole Holsti, Ibid. p. 13. نقلاً عن أول هولستي

<sup>2</sup> Zartman and de Soto, op. cit, p. 16.

<sup>3</sup> Ibid. p. 126.

<sup>4</sup> Ibid. p. 19.

فقد صرّح جواو سلوفو Joe Slovo زعيم الحزب الشيوعي في جنوب إفريقيا، في بداية مسار المفاوضات في بداية التسعينيات من القرن العشرين قائلاً: "من الآن فصاعداً، لن يستطيع الحزب الوطني أن يحكم لوحده، ونحن في المؤتمر الوطني الإفريقي ANC لا نستطيع الوصول إلى الحكم عن طريق القوّة. وهذا ما يعني أنّ على الطرفين أن يقدمّا تنازلات." <sup>1</sup> يقدم هذا التصريح الرسمي لأحد زعماء المعارضين لنظام الأبرتايد تصوّراً واضحاً عن حالة المأزق المشترك، وفيه اعتراف بأنّ الوضع الحالي ليس في مصلحة أيّ طرف، وأنّ العمل على الخروج منها هو الفعل الواجب على كلّ الأطراف. والواجب في هذه الحالة لا يعني حالة أخلاقية، بل هو ما تقتضيه وتفرضه الحسابات الواقعية.

وما تجب الإشارة إليه هو أنّه ليس بديهياً أبداً أن تستوعب القيادات المأزق، ما من شأنه أن يزيد من عمر الصراع والتكلفة الإجمالية طبعاً. فالمعطيات وإن كانت موضوعية ومنطقية، فهي لا تكفي لتغيير الوضع، لأنّ قرار الخروج من دوامة العنف يحتاج إلى جهد ذهني ونفسي لا يستطيع بذله أيّ كان. وقد يكون تغيّر القيادة كما سبق الإشارة إليه، عاملاً محمّزاً لتغيّر منحى الصراع في اتجاه الحلّ.

وإذا استعرنا مفهوم النضج لزارتمان،<sup>2</sup> يمكن أن ندعو هذه المؤشّرات الذاتية لحالة المأزق المشترك، بـ"النضج العاطفي" Emotional Ripness. ولحظة النضج العاطفي لدى أحد الأطراف هي الفترة الممتدّة من ظهور أحد المؤشّرات الموضوعية إلى أوّل تصريح رسمي أو غير رسمي يتضمّن التعبير عن حالة المأزق المشترك، وقد تقصر هذه الميّدّة أو تطول بحسب عوامل عدّة، منها تقدير الموقف لدى القيادة مثلاً، كما أشرنا.

<sup>1</sup> Ibid. p. 18.

<sup>2</sup> للمزيد حول مفهوم النضج لزارتمان، أنظر مثلاً حواراً مع مجلة المفاوضات:

Valérie Rosoux, « Transférer le conflit d'un niveau militaire à un niveau politique, Expériences de négociations et de médiations internationales. Entretien avec William Zartman John Hopkins University, » *Revue Négociations*, Décembre 2003, Paris, pp.113-132.

## المطلب الثاني: حقل دراسة الصراع والسلام وتطوره

يعتبر حقل دراسات السلام والصراع Peace and Conflict Studies من بين أكثر الحقول العلمية تطوراً في العلوم الاجتماعية، وهو حقل متعدد التخصصات والمواضيع ويشمل<sup>1</sup>:

- تحليل الصراع، وتسيير الصراع وحلّ الصراع،
- العقوبات غير العنيفة،
- نماذج السلام: بناء السلام، الحفاظ على السلام، ودعم السلام،
- العدالة الاجتماعية والاقتصادية،
- أسباب الحرب،
- تصوّرات الأمن الداخلي والخارجي للدولة.

ويهتمّ هذا الحقل المعرفي بموضوع الصراع من خلال مقارنتين، إحداهما نظرية والأخرى مهنية. حيث يمكن التمييز بين من يعتبره مجالاً نظرياً أكاديمياً، ومن يعتبره مجالاً للممارسة العملية. ففي حين يعمل المنظّرون الأكاديميون من مختلف التخصصات العلمية، كالتاريخ، والعلوم السياسية وعلم الاجتماع على فهم الأشكال الأساسية للصراع، وكيف يمكن تطبيقها على حالات دراسية معينة. في حين ينطلق الممارسون المهنيون من حالات معيّنة، يبحثون عن الأشكال الأساسية للصراع فقط بهدف فهم الحالة الدراسية التي أمامهم. وقد أسهم ممارسون من تخصصات عديدة في إثراء دراسات الصراع، كعلماء النفس العيادي، والمحامون، والوزراء، والاستراتيجيون العسكريون، والديبلوماسيون، ومسيرو الموارد البشرية. ورغم اختلاف مقاربات الفريقين، لكنّها في النهاية متكاملة، حيث يحتاج كلّ منهم إلى الآخر.

ودراسات الصراع في الحقيقة لا تعني الصراعات السياسية التي تقع بين الدول فقط، وإن كانت العلاقات الدولية جزءاً مهماً منها، بل تشمل مجالاً واسعاً من الظواهر بدءاً من العائلة ووصولاً إلى الدولة، بما فيها العديد من المنظّمات الاجتماعية الواقعة بينهما. ويُطلق عادة مصطلح علم السلام أو دراسات السلام والصراع على الصراعات في مستواها الأعلى، وهي الصراعات الكبرى أو الماكرو

<sup>1</sup> Miller and King (ed), op. cit, p. 60.

Macro Conflicts كالحروب والثورات، وهو موضوع اهتمامنا. أمّا الصراعات الصغيرة أو المايكرو Micro Conflicts فهي الصراعات داخل الجماعات الصغيرة أو بين الجيران.<sup>1</sup>

وتهدف دراسات إلى الوقاية بشمل عام إلى الوقاية من حدوث الصراعات ومعالجتها في حالة حدوثها، وذلك عبر مجموعة من الأهداف الجزئية، ومنها:<sup>2</sup>

- تحليل الأسباب والدوافع الكامنة خلف حالات العنف والصراع للوصول إلى فهم عميق يساعد على تحديد الآليات الممكن استخدامها في الوقاية منها مستقبلاً.

- فهم العوامل التي تؤدي إلى تصعيد العنف والصراع وزيادة حدّته ومن ثمّ انتقاله من مستوى العنف الكامن Visible Conflict إلى العنف الظاهر Invisble Conflict.<sup>3</sup>

- تحديد العناصر التي يمكن أن تساهم في تخفيف حدّة العنف أو تهدئته تمهيداً لإيقافه والعمل على تلافي تجددّه مستقبلاً.

- فهم أساليب حلّ الصراعات خاصّة السلمية منها التي لا تلجأ إلى العنف.

ولفهم علاقة حقل الصراع، بمفهومه السياسي، بالعلاقات الدولية والعلوم السياسية وباقي العلوم ذات العلاقة، يشبّه ليدراش، وبطرافة كبيرة، النقاش الجاري بينها بنقاش بين الأخ الأكبر وشقيقته الصغرى. فالأخ الأكبر هو حقل العلاقات الدولية، والأخت الصغرى هي حلّ الصراع. لقد تكوّن الأخ الأكبر في العلوم السياسية، ولديه خبرة كبيرة في الصراعات الدولية، وهو يرى ضرورة التعامل مع السياسات الواقعية للعالم الحقيقي. وهو يعتبر أخته الصغرى، ذات النوايا الحسنة، منقاداً بعواطفها الطيبة، وهو يذكرها دائماً بقوله: "إنّنا نتعامل مع أشرار حقيقيين، في هذا العالم".<sup>4</sup>

بينما ترى الأخت الصغرى، أخاها الأكبر المتشائم محكوماً بنماذج القوّة، عاجزاً عن الوصول إلى الأسباب الحقيقية للصراع بطرق إبداعية، ومن ثمّ حلّ الصراع. وهي المتخرّجة من علم النفس الاجتماعي، والمتأثّرة بالتخصّصات القريبة، تقترح إدراج الاهتمامات النفسية والعاطفية في حلّ

<sup>1</sup> \_\_\_\_\_, **The field of conflict studies, past and present**, (Albany: State University of New York Press, 1999), p. 5.

<sup>2</sup> الصمادي، مرجع سابق، ص ص. 2 و7.

<sup>3</sup> استعرضنا مفاهيم الصراع الكامن والظاهر في دورة حياة الصراع لآدم كوري، أنظر الشكل رقم 1.

<sup>4</sup> Ldrach. op. cit. p. 24.

الصراعات. فظاهرة الأطفال/الجنود بالنسبة إليها تحتاج إلى سياسات أبعد مما تقترحه العلاقات الدولية، سياسات تتفهم الظاهرة وتستوعب كافة أبعادها، بغية تحقيق التحوّل الحقيقي الدائم في نفوس الأفراد والمجتمع ككلّ، وإنهاء الصراع من جذوره.<sup>1</sup>

ويشير ليدرأش إلى أنّ حدّة هذا النقاش قد حقّقت بعض الشيء، حيث خلّص العاملون في ساحة الدبلوماسية الرسمية إلى وجوب تأسيس حوار بناء بين الأخ والأخت. وهو ما ساهم في تطوير حقل حلّ الصراع، واكتساب شرعيته من خلال ازدياد الدراسات النظرية والممارسة العملية، والتي احتاجت إلى التحلّي بالواقعية والإبداع في نفس الوقت.<sup>2</sup>

وكما رأينا، فإنّ موضوع الصراع يجمع تخصصات مختلفة، وهو ما يجعله حقلاً متعدّد التخصصات والمقاربات *Multi/Inter-disciplinary Field*، وأهمّ هذه العلوم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، وعلم الاقتصاد، وعلم الإدارة، والقانون وغيرها. وما يميّز دراسات القانون الدولي والحقوق هو اهتمامها بأساليب حلّ الصراع المعتمدة على النصّ القانوني وتدخل القضاء، في حين أنّ مجال السلام والصراع يهتمّ بأساليب فضّ الصراعات وتسويتها بمعرفة الأطراف والوسطاء.<sup>3</sup> وهو ما يتيح مجالاً أوسع لصياغة اتّفاقات على المقاس، وتأخذ بعين الاعتبار سياق الصراع وأبعاده المختلفة.

لقد عرفت العلاقات الدولية منذ اتفاقيه واستفاليا شرعية مبدأ اللجوء إلى القوّة أو الحرب، في سبيل تحصيل المصلحة والأمن القوميّين. لذلك لم تعتبر الحروب إلّا امتداداً للسياسة في شكل آخر، لكنّه أكثر عنفاً، فإن كان السعي وراء المصلحة القومية يحقّق بعض المزايا، فإنّه مع ذلك سعي مدمر. فقد زاد الصراع بين القوى الدولية، وبلغ ذروته في حربين عالميتين مدمرتين، خلّفتا ملايين القتلى والجرحى والأرامل والأيتام وحالة من الدمار الشامل.

ونظراً لارتفاع الحصيلة الكارثية لمنطق الحرب الموسّعة، تزايد مستوى الوعي الإنساني بأهميّة السلم الدولي وبضرورة التجنّد لخدمته، ولذلك بدأ التفكير في إنشاء منظمات دولية تكون ضماناً

<sup>1</sup> Ibid. p. 25.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> الصمادي. مرجع سابق. ص. 102.

لتسوية الخلافات والصراعات بطريقة سلمية وحضارية. وهو ما كان بتأسيس عصبة الأمم المتحدة التي خلفتها منظمة الأمم المتحدة. لكن سرعان ما وقعت هذه المنظمة بعد إنشائها في دوامة موازين القوى الدولية، وأصبحت مجرد صندوق بريد يستقبل طلبات التدخل لتهدئة الصراعات في العالم.

وقد ظهر علم "دراسات الصراع والسلام" كحقل علمي جديد ضمن دراسة السياسة الدولية، في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد طوّر مفاهيمه ومناهجه وأدواته ومؤسّساته وتطبيقاته الخاصّة. وكان هدف الحقل الجديد هو دراسة ظاهرة الصراع الحاضرة باستمرار في العلاقات الدولية، كردّ فعل على حجم الكوارث التي تخلفها الحروب والصراعات، واستجابة للحاجة الملحة إلى تحقيق الأمن والسلام.<sup>1</sup> وقد كان طموح الحقل هو إيجاد الطرق لإنهاء/الحدّ من العنف بعد فهم أسبابه.<sup>2</sup>

ولفهم التاريخ المختصر لحقل الصراع والسلام، تتحدّث كارولين ستيفانسون Carolyn Stephenson عن ثلاث موجات لدراسات السلام. الأولى بدأت خلال الثلاثينيات من القرن العشرين، مع الدراسات الأكاديمية التي استخدمت المقاربة الكميّة لدراسة الصراعات الصناعية والحرب. ومن أولى الدراسات تلك التي قام بها عالم الرياضيات لويس ريتشاردسون.<sup>3</sup> وتزامنت الموجة الثانية مع فترة الستينيات التي توسّع فيها الحق ليشمل دراسة أثر أشكال العنف واللاعديّة. ودخلت فيها أبحاث السلام بكلّ ثقة في الأقسام الدراسية في بعض الجامعات في العالم. والموجة الثالثة حصلت في فترة الثمانينيات، حيث أصبح الحقل أكثر تحت تأثير الحركات والمنظّمات منه من الدائرة الأكاديمية والبيداغوجية. وتمتلك الدول الإسكندنافية رصيماً هائلاً في ميدان السلام، لأنّ جامعاتها كانت قد تبنت دراسات السلام منذ القرن التاسع عشر.<sup>4</sup>

أمّا الموجة الرابعة فهي مرحلة الانتشار والرسوخ العالمي من منتصف الثمانينيات حتى العقد الأولين من القرن الحادي والعشرين، وهي المرحلة التي عرفت توسع وانتشار دراسات السلام، سواء

<sup>1</sup> سامي إبراهيم الخزندار، "علم دراسات الصراع والسلام وفض النزاعات: النشأة والتطور"، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد 5، العدد 1، جانفي 2013، ص ص. 85-114، ص ص. 87-89.

<sup>2</sup> Peter, Wallenstein. **Understanding Conflict Resolution: War, Peace and the Global System.** (London, California and New Delhi: Sage Publications, 2002). p. 5.

<sup>3</sup> تمّت الإشارة إليه سابقاً.

<sup>4</sup> Miller and King (ed), op. cit, p. 85.

من جانب زيادة المتخصصين أو من جانب تزايد الإنتاج العلمي في الحقل. وتتسم هذه المرحلة بالإنتاج العلمي الجماعي من قبل فرق ومراكز البحث والناشطين في مجال السلام، على عكس الإسهامات الفردية التي ميزت المراحل السابقة.<sup>1</sup>

ولم ينجح حقل السلام والصراع ذاته من ظاهرة الصراع، ففي مرحلته التأسيسية خلال سنوات 1945 و1969، احتدم جدل كبير بين المدرستين الواقعية والمثالية، حول كيفية التعامل مع الصراع. فقد أجهت المدرسة المثالية نحو تسوية الصراعات بالطرق السلمية والاهتمام بمنع الصراعات، بينما اهتمت المدرسة الواقعية بالقوة واستخدامها عند الضرورة لتسوية الصراعات أو منع حدوثها، لذلك اهتمت ببناء القوة كما هو الحال بالنسبة للسلام النووي وسباق التسلح. وانعكس ذلك على ظهور اتجاهات تشاؤمية نحو السلام وأبحاث الصراع لدى جماعات أكاديمية تعمل في هذا الحقل.<sup>2</sup>

وقد تفاعل الحقل في هذه المرحلة مع المعطيات المستحدثة بعد نهاية الحرب الباردة، وظهرت حقول فرعية متخصصة، وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية السبق في ذلك، وبرزت مواضيع غير تقليدية، مثل قضايا الأمن الإنساني، والصراعات الدينية والعرقية، وصراع الحضارات، وقضايا البيئة والمياه، وحقوق الإنسان، وعمليات السلام، وقضايا الدولة والاقتصاد، والإرهاب الدولي، وثقافة السلام والتعليم. وبالموازاة ظهرت دراسات الإنذار المبكر *Early Warning*، والمنع الوقائي للصراعات *Preventing Conflict*، وبناء السلام *Peace Building* كاهتمامات جديدة لعلماء دراسات السلام.<sup>3</sup>

وتشكلت أبحاث السلام *Peace research* جزءاً من دراسات السلام. ونادراً ما يتجه المنخرطون في أبحاث السلام إلى إنتاج المعرفة البحتة، بقدر ما يستهدفون تحقيق السلام ودعمه ميدانياً. وبناءً عليه، فإنّ المشاركين في بحوث السلام لا يلزم بالضرورة أن يكونوا أكاديميين، لأنّ الكثير من النجاحات والأفكار تعزى إلى عمل المنظّمات غير الحكومية. وخاصّة في إفريقيا، فإنّ أهم الأعمال المنتجة هي حصيلة تعاون بين أكاديميين مع منظّمات ناشطة في المجال. وبفضل هذا التعاون

<sup>1</sup> الخزندار، مرجع سابق، ص. 107-108.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص. 100-101.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص. 110.

طوّرت مقارنة البحوث الميدانية Action research، حيث يتخلّى الباحث عن موقف الملاحظ العلمي ليصبح جزءاً من فريق البرنامج، ومن ثمّ يتمكّن من تقديم ردود فعل سريعة، وغالباً ما يحلّ المشاكل أثناء إجراء البحوث.<sup>1</sup>

وأوّل مركز لا يزال قائماً إلى الآن لأبحاث السلام في الولايات المتّحدة هو معهد لينتز Lentz Institute بسانت لويس الذي أسّس سنة 1945. وفي سنة 1948، في جامعة مانشستر Manchester بولاية إنديانا، شرع لأوّل مرّة في تدريس برنامج دراسي خاص بدراسات السلام. وبعد خمسين سنة بعدها ومع بداية القرن الحادي والعشرين، أصبحت دراسة السلام حقلاً علمياً مهماً يدرّس في أكثر من 300 جامعة عبر العالم، وتقدّم شهادات علمية تصل درجة الدكتوراه.

ومّا زاد من الزخم الذي عرفته دراسات السلام تنظيم المنتديات واللقاءات والمؤتمرات الدولية، وأوّلها كان مؤتمر بيغواش<sup>2</sup> Pugwash conference الذي عقد سنة 1957 بقرية بيغواش، بنوفا سكوتيا Nova Scotia في كندا. وقد كان من بين الداعين لهذا المؤتمر كلّ من برتراند راسل وألبرت إنشتاين Bertrand Russell and Albert Einstein عبر بيان وقّعه مع جملة من كبار الأكاديميين في العالم، دعوا فيه العلماء من كلّ الأطياف السياسية لمناقشة الخطر الذي يهدّد الحضارة البشرية بعد تطوير الأسلحة النووية. ولا يزال مؤتمر بيغواش يجمع كبار العلماء والشخصيات العامّة المهتمّين بالتقليل من خطر الصراعات المسلّحة، وبالبحث عن حلول تضامنية للمشاكل العالمية.<sup>3</sup>

وقد عرفت سنوات الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين مرحلة التأسيس الحقيقية لهذا الحقل العلمي. ولم يكن مصطلح "السلام" في تلك الفترة بهذا الرواج الذي يعرفه هذه الأيام، فقد كان مرتبطاً بالدعاية الشيوعية، ويعني تبنيّه الخضوع للخطّ الشيوعي الأحمر، واستخدامه من وجهة النظر الغربية أمر محرج. بينما تغيّر ذلك الوضع، حيث غدا غاية نبيلة، تجمع أطيافاً عديدة على المستوى العالمي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Miller and King (ed), op. cit, p. 61.

<sup>2</sup> للمزيد من التأصيل، يمكن اللجوء إلى الموقع الرسمي: pugwash.org

<sup>3</sup> Ian M. Harris, « introduction, » in Ian M. Harris and Amy L. Shuster (ed). **Global Directory of Peace Studies and Conflict Resolution Programs** (Peace and Justice Studies Association, 7<sup>th</sup> Edition, 2006), pp. xi-xv. P. xi.

<sup>4</sup> الخزندار، مرجع سابق، ص ص. 87-89.

وفي الفترة ما بين السبعينيات والثمانينيات، وبتأسيس هيئات بحثية متخصصة كـ"معهد ستوكهولم لأبحاث الصراع" و"معهد أوسلو لأبحاث السلام"،<sup>1</sup> وبروز أعمال كل من يوهان جالتونغ Johann Galtung وكينيث بولدينغ Kenneth Boulding، توقّرت مادّة أكثر ثراءً وطرق عديدة لاستغلالها. فيما تعتبر الفترة الممتدة من (1990-2010) مرحلة التوسّع والانتشار العالمي للحقل.<sup>2</sup>

وعن المناهج المستعملة في دراسات السلام، يقول بيتر فالستين أنّ الباحثين يستعملون في هذه المرحلة المنهج المقارن، في ظلّ سيطرة المناهج التاريخية، كما بدأت الدراسات الكيفية في البروز.<sup>3</sup>

### الجدول رقم 3 الصدمات والآمال المشكّلة لأجندة دراسات السلام

الحدث	فهم الحدث	مواضيع أبحاث السلام
الحرب العالمية الأولى	الصدمة	التاريخ، أسباب الحرب
عصبة الأمم	الأمل	القانون الدولي
الحرب العالمية الثانية	الصدمة	الدراسات الاستراتيجية في
	الحاجة إلى قواعد ناظمة	مقابل أبحاث السلام
	مرة أخرى، خروج الأزمة عن السيطرة	
هيروشيما	الصدمة	نزع السلاح، مراقبة التسليح
غاندي في الهند	الأمل	التاريخ، حالات من
الأمم المتحدة	الأمل	المقاومة السلمية
الهولوكوست	الصدمة	المنظمات الدولية
الحرب الباردة	الصدمة	حقوق الإنسان الفردية
	الصراع	والجماعية
		نظرية الصراع، نظرية اللعب

<sup>1</sup> The Stockholm Institute of Peace Research (SIPRI) and the Peace Research Institute of Oslo (PRIO).

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص. 85.

<sup>3</sup> Wallensteen. op. cit. p.5.

نظرية الإندماج والديمقراطية	تجاوز العداوة	الأمل	الوحدة الأوروبية
العنف الهيكلي	التبعية، الإمبريالية	الصدمة	الحرب الفيتنامية
المنظمات غير الحكومية، الفعل الشعبي	التوجه الشعبي نحو الديمقراطية	الأمل	انهيار النظم السلطوية
التعاون، الاهتمامات المشتركة	بناء الثقة	الأمل	الانفراج في العلاقات الدولية
ندرة الموارد، الصراع والتعاون	سبب الصراع	الصدمة	التحديات البيئية
إشكالية الأمن العرقي	الهوية كمحدد	الصدمة	البوسنة
حل الصراع	إنهاء الحروب	الأمل	صنع السلام
الجنادر كمتغير/برادائم	الجنادر والسلام	الأمل	تحرير

المراجع: Wallensteen. op. cit. p. 6.

### المطلب الثالث: مفاهيم مفتاحية في حلّ الصراع

لقد قدّم حقل حلّ الصراع ودراسات السلام مجموعة من المفاهيم الأساسية المرتبطة بحلّ الصراع، سنعرض إلى بعض منها فيما يلي:

#### • أسباب الصراع

في إجابة عن التساؤل حول أهمّ أسباب الصراعات الممكنة، صنّف كريس مور Moore Chris مصادر الصراع كما يلي:<sup>1</sup>

- الصراعات التي تحدث بسبب العلاقات، وتتسبّب فيها: العواطف الفياضة، وسوء الفهم، وسوء التواصل أو ضعفه، السلوكات السلبية المتكرّرة.
- الصراعات حول القيم، وتتسبّب فيها: اختلاف معايير تقييم الأفكار والسلوك، ووضع أهداف يعتبرها الشخص ذات أهمية كبرى، واختلاف أسلوب الحياة، أو العقيدة أو الدين.

<sup>1</sup> الصمادي، مرجع سابق، ص .

- الصراعات الهيكلية، وتتسبب فيها: أنماط السلوك التدميرية، التحكّم غير المتكافئ في الموارد والقوّة، عوامل بيئية أو طبيعية أو جغرافية تعيق التعاون والقيود الزمنية.
- صراعات المصالح، وتتسبب فيها: المنافسة الفعلية على مصالح ذات أهميّة قصوى، والمصالح الإجرائية والمصالح الفسيولوجية.
- الصراعات الناتجة عن البيانات، وتتسبب فيها: قلّة المعلومات، والتضليل، واختلاف وجهات النظر حول أهميّة الأمور، والاختلاف في تفسير البيانات، والاختلاف في تقييم الإجراءات.

### • سياق الصراع Context

يشير السياق إلى الإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يحدث فيه الصراع، وقد يشمل التاريخ والجغرافيا والانتماء العرقي والديني والجنس وأجهزة الإعلام. ومعرفة سياق الصراع تمكّن المتدخل لحلّ الصراع من فهم وتوقع المواقف والسلوكيات واتجاهات هذا الصراع. وكما أنّ فهم السياق الذي يحدث فيه الصراع يمنع المتدخل من اتخاذ قرار غير مناسب قد يعقّد الصراع بدلاً من حلّه.<sup>1</sup>

### • تسيير الصراع Conflict Management

هو جملة الجهود الرامية إلى الوقاية من تصاعد وتيرة عنف الصراع، حيث تعتبر الصراعات التي تحلّ بصفة نهائية قليلة، وعادة ما يتمّ تخفيض حدّتها والتحكّم فيها. من خلال تسيير الصراع يتمّ إعادة توجيه الأطراف في اتجاه تجاوز الانقسامات، حتّى بعودة ظهور قضايا أو مظالم سابقة. وتُستعمل في حلّ الصراع عدّة تقنيات أهمّها:

- حمل الأطراف على عقد اتفاق مشترك،
- تدخّل الدولة أو طرف ثالث لاقتراح حلّ أو فرضه،
- صياغة برامج أو مؤسّسات كالانتخابات مثلاً لمعالجة الصراع،
- فرض احترام التفاهات بين الأطراف،

<sup>1</sup> Miller and King (ed), op. cit, p. 22.

- تدخّل الحكومة أو طرف ثالث باستخدام الإكراه للقضاء على الخوف أو غرسه بين واحد أو كلّ من يشاركون في الصراع، بما يضمن تخفيض التهديدات.<sup>1</sup>

يتمّ تسير الصراعات عادة عن طريق المجتمع نفسه الذي يكون مسرحاً للصراع، وفي الحالة التي لا يكون فيها ذلك ممكناً، أو في الحالة التي يأخذ فيها الصراع بعداً وطنياً، تتولّى الحكومة بشكل طبيعي تلك المهمة، بشرط أن لا تكون طرفاً فيه. وفي الحالة التي لا تستطيع فيها الحكومة أو لا تريد التدخل، تسعى المنظّمات الدولية للقيام بتسيير الصراع.<sup>2</sup>

والغرض من هذا الأسلوب هو مساعدة الأطراف المنخرطة في الصراع في الوصول إلى وجهة نظر أو سلوك يعمل على الامتناع عن القيام بسلوك معادٍ أو عنيف. ولا يخاطب التدخل في هذه الحالة أسباب الصراع ولكن يركّز على ولكن يركّز على تعديل سلوك أطراف الصراع. وفي نفس الوقت، يستهدف بعض موضوعات الصراع بالقدر الذي يضمن عدم حدوث سلوك معادٍ أو عنيف من الأطراف، وعادة ما يستخدم هذا الأسلوب في خفض درجة تعقيد السلوك حتّى يصل إلى النقطة المناسبة لاستهداف مصادر الصراع وموضوعاته، كالعامل على وقف إطلاق النار بين الجماعات المتقاتلة.<sup>3</sup>

### • حلّ الصراع Conflict Resolution

وعادة ما تلي هذه الخطوة إدارة الصراع، وهو مجموعة المقاربات التي تهدف حلّ الصراع بطريقة إيجابية تختلف عن تسيير الصراع وتحويل الصراع. ويعرّفه بيتر فالنستاين بأنه الوضع الذي تدخل فيه الأطراف المتصارعة في اتفاق لحلّ خلافاتهما الأساسية، والقبول باستمرار وجود الطرف المقابل والحدّ من كلّ الأفعال العنيفة تجاه بعضها.<sup>4</sup>

ويحدّر فالنستاين من خطر أن يكون اتفاق حلّ الصراع لصالح الأطراف المسلحة على حساب باقي القطاعات في المجتمع. وقد حدث ذلك حينما يصل إلى السلطة من كان مسؤولاً عن الكثير من

<sup>1</sup> Ibid. p. 23.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> الصمادي. مرجع سابق، ص. 26.

<sup>4</sup> Wallensteen, op. cit. P. 8.

الانتهاكات، ويصبح تحت حماية الحصانة الرسمية. ومن شأن ذلك زرع الخوف لدى مختلف فئات المجتمع. وعلى حلّ الصراع أن يتجنّب هكذا مخرجات.<sup>1</sup>

ويشير حلّ الصراع في الوقت نفسه إلى نتيجة متوقّعة ومسار، وكذا إلى حقل علمي وممارسة يمتّنها أشخاص وجماعات بصفة مستمرة، سواءً استعملوا المصطلح أم لا. ويشمل موضوعه العلاقات الشخصية، ونزاعات العمل، ومجال الأعمال، صراع الجماعات والدول. والصراع ليس شراً كلّه، فليست كلّ الصراعات مضرّة، فقد يحدث بعضها بسبب تغيّر اجتماعي إيجابي، كما بينه بعض علماء الاجتماع، فرغم أنّ الصراع يحمل إيجاباً سلبياً، فإنّ بعضها يشكّل عاملاً أساسياً لتغيير المجتمعات وتحقيق آمال الأفراد والجماعات. ويتضمّن حلّ الصراع اعتراف الأطراف المتصارعة بالطرف المقابل وبمصلحه وحاجاته وحقّه في البقاء. ولكي يكون حلّ الصراع فعّالاً، لا بدّ أن يخاطب أسباب الصراع ويطوّر بعدها حلولاً مستدامة ومرضية للأطراف. ويتراوح مجال حلّ الصراع بين عدّة مستويات للتركيز، من التعاون، وعدم المواجهة، وعدم المنافسة، والتعامل الإيجابي. ويكمن التحديّ في وضعيات الصرع عندما يفضّل الأطراف مواصلة الصراع على حلّه، لأسباب متعدّدة. وفي بعض الحالات، يمكن لطرف خارجي أن يلعب دوراً حاسماً في تحقيق توازن القوّة، وتفعيل العقوبات أو التحفيزات، أو العمل بصفة محايدة كوسيط أو مسهّل<sup>2</sup>

وتنشأ الصراعات بسبب التصوّرات النظامية والشخصية، لذلك، فحلّ الصراع المستدام يتطلّب تحليلاً وتدخّلاً من كلا المستويين، النظامي (الميكلي) والشخصي. فبناء السلام وحلّ الصراع يتطلّبان مقارنة تكاملية بينهما. ودور الطرف الثالث في هذا المجال مساعد فقط وليس فرض الحلول، وحيث لا يوجد خبراء في الصراع كالأطراف المنخرطة فيه، فيمكنها أن تحدّد حاجاتها وكيفية تحقيقها. ويكمن دور الطرف الثالث في مساعدة الأطراف في تحديد حاجاتها وفهمها عندما تصل المفاوضات إلى طريق مسدود. ويمكن لفرض الحلّ الخارجي للصراع أن يقدّم بعض الانفراج المؤقت، لكنّ الحلّ المستدام لن تتأتّى صياغته وتطبيقه إلّا من أطراف الصراع.

<sup>1</sup> Ibid. P. 10.

<sup>2</sup> Miller and King (ed), op. cit, p. 26.

## تحويل الصراع Conflict Transformation

يتضمّن تحويل الصراع التغيير سواء الكلي أو الجزئي في المسائل المتعلقة بالصراع في المسائل التالية: السياق أو الإطار العام للوضع، الأطراف المتصارعة، موضوع الصراع، الإجراءات التي تحكم المأزق.

وقد يحدث تحوّل في النزاعات من خلال النتائج غير المقصودة للإجراءات التي تتخذها الأطراف الداخلية أو الخارجية للصراع، غير أنّه يمكن أيضاً إجراء محاولات متعدّدة للتحوّل، قصد إحداث فرص لحلّ الصراع أو تسيير الصراع بمخرجات عادلة، خاصّة في الصراعات المستعصية أو تلك التي تواجه طريقاً مسدوداً. ويتطلب التحول من النزاعات أن تغير الأطراف المعنية استراتيجياتها السابقة في التعامل مع الخلافات أو تجنبها من أجل تنفيذ نهج جديدة لتحسين الوضع. إنّ التحوّل غير العنيف للصراعات وقوة النضال السلمي أمر مرغوب فيه بالنسبة لأولئك الذين يسعون إلى إيجاد وسائل سلمية لمقاربة الصراع، الأمر الذي يمكن أن يعزّز من فرص المصالحة.<sup>1</sup>

### المطلب الرابع: انتقاد قصور دراسات حلّ الصراع والسلام

يشير بيتر فالتستين إلى أنّ فترة ما بعد الحرب الباردة قد شهدت اتفاقات السلام بعدد ليس له مثيل في أي فترة تاريخية أخرى. وقد نجح بعضها في تحقيق السلام فعلاً، بينما بقي بعضها الآخر حبراً على ورق، ولم يكن لها تأثير في حياة الناس.<sup>2</sup> وقد أشار كذلك إلى قصور حلّ الصراع، بسبب اعتبارها غياب الحرب هو السلام.<sup>3</sup>

لحظ لقد تأثر حقل الصراع بالافتراضات التشاؤمية التي كرّستها النظرية الواقعية، لأنّها تتعامل بصفة مباشرة مع المنتج السلبي لتلك النظرية، وهي الأعمال المستمرّ للحقّ الشرعي في استعمال القوّة لتحقيق المصلحة. وهو ما تشير إليه الدراسات التي قدّمها العلماء المؤسّسون الذين اهتموا بدراسة أسباب الحروب والصراعات أكثر من دراسة أسباب السلام. وهذا يعكس التطوّر الطبيعي لهذا الحقل العلمي، فمفهوم السلام يتجاوز غياب العنف والصراع ووجود الأمن، أو ما يسمّى بالسلام السلبي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Ibid. pp. 26-27.

<sup>2</sup> Wallensteen, op. cit, p. 3.

<sup>3</sup> Ibid. pp. 10-12.

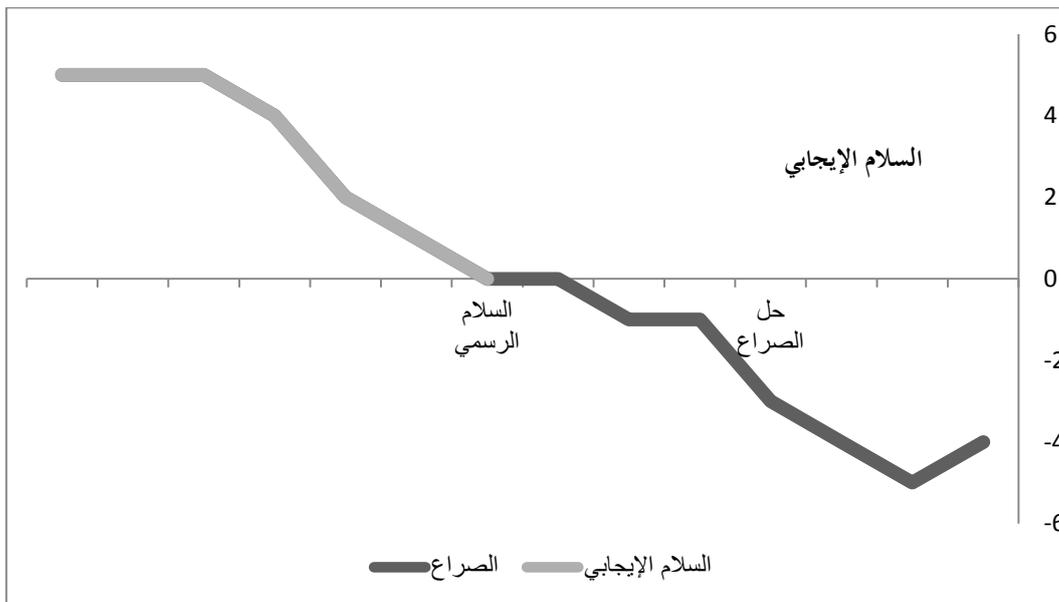
<sup>4</sup> الخزندار، مرجع سابق، ص.101.

تماماً كما يلخص محامٍ أو قاضٍ السعادة في الحياة الزوجية بتجنّب الطلاق، لأنّ تجربته العملية جعلته يتعايش مع حالات الطلاق التي لا تحصى. فهو ينصح لا بالبحث عن أسباب السعادة المنشودة، والتي يعتبرها مجرد حلم لا وجود له إلاّ في الروايات الرومانسية، بل بتجنّب أسباب الطلاق، لأنّه المآل الأكثر واقعية والأقرب إلى الحياة العادية لكلّ الناس.

بالإضافة إلى أنّ النظرة التشاؤمية للإنسان من شأنها أن تظهره في أسوأ مظاهره، لأنّها تركّز على نزعة البقاء ممّا يعزّز ميله للصراع. في حين أنّ الإنسان بإمكانه أن يكون أكثر إيجابية في وضعيات تسمح بالتعايش مع الآخرين، بإيجاد مؤسّسات وتقاليد تحول دون اللجوء إلى الصراع العنيف.

وقد ركّزت دراسات الصراع وصنع السلام على أسباب وشروط التحوّل من الحرب إلى السلام، غافلة عن الاهتمام بالظروف الضرورية للحفاظ على السلام وتعزيزه بعد حلّ الصراع. ويمكن التعبير عن ذلك رياضياً، فحالة الصراع العنيف هي الأعداد السالبة (اللون القاتم في الشكل)، وحالة السلام بعد الصراع هي الصفر، بينما التحوّل نحو العلاقات السلمية هي الأعداد الموجبة (اللون الفاتح في الشكل). فدراسات الصراع اهتمّت بالمرحلة الأولى، وهي الانتقال من السالب نحو الصفر، ولم ترق إلى تطوير الوضع نحو الموجب، كما يوضّحه الشكل التالي:

## الشكل رقم 2 يوضّح قصور دراسات الصراع



إنّ الإمضاء على اتفاق حلّ الصراع لا يعني التحوّل إلى علاقات سلمية بين الأطراف، وليس ضماناً كافياً لعدم العودة إلى حالة الصراع في المستقبل. لذلك تعتبر النهاية الرسمية للنزاع Formal Resolution of Conflict ذات قدرة محدودة في تحقيق السلام، لأنّه غالباً ما يجمع القادة المنخرطين في التفاوض والقلّة التي تدور في محيطهم أو قلّة من المجتمع. وفي هذه الحال، ماذا سيكون موقف الأغلبية في المجتمع؟ قد يرفضون الاتفاق وبالتالي يُصبح الحلّ الرسمي للنزاع غير مستقرّ، وقد يُذكي ذلك شرارة العنف من جديد كما في أنغولا/ إيرلندا الشمالية، أو يتحوّل إلى السلام البارد كما في الحالة المصرية الإسرائيلية عقب اتفاقية كامب ديفيد.<sup>1</sup>

### - قصور أساليب الدبلوماسية الدولية في الإجابة على التحدّيات الجديدة

لقد لاحظ ممارسو إدارة الصراع أنّه في الوقت الذي تستمرّ فيه الصراعات الدولية، فقد ازدادت الصراعات الداخلية بروزاً وأصبحت تتسم أكثر فأكثر بالتعقيد. وتساءل المهتمّون، في إطار جهودهم الرامية إلى إيجاد تدخّلات فاعلة، حول القدرة على الاستجابة لمتغيّرات صراعات ما بعد الحرب الباردة. وبذلك تبيّنت الحاجة إلى مستويات تحليل وأدوات معرفية ومنهجية جديدة تمتلك القدرة على فهم التطورات الحاصلة في الصراعات المعاصرة، بمرونة أكبر ممّا تتيحه مقارنة العلاقات الدولية. وفي هذا الصدد، يؤكّد جون بول ليدراش على الحاجة إلى أطر مفاهيمية ومعرفية جديدة تواكب هذه التطوّرات، حيث يقول: "أعتقد بأنّ طبيعة الصراعات المعاصرة تتطلّب مفاهيم ومقاربات تتعدّى الدبلوماسية الدولية التقليدية."<sup>2</sup>

إنّ هدف دراسات السلام وحلّ الصراع هو تحقيق السلام، لكن إذا تعمّقنا في مفهوم السلام فسنجد أنّ المفاهيم التي قدّمتها دراسات السلام بقيت عاجزة عن تحقيقه. ويقرّ بيتر فالنستاين بذلك، حين يعتبر بأنّ حلّ الصراع لا يتطابق مع السلام.<sup>3</sup> ويحمل معنى السلام شمولاً، بحيث لا يعني مجرد غياب الحرب أو الصراع. بالإضافة إلى أنّ حالة السلم يجب أن تتميز عن تقنيات تفادي الصراعات أو حلّها بأيّ من طرق الإكراه. بل أبعد من ذلك، يمثل السلام الإطار السياسي الذي

<sup>1</sup> Daniel Bar-Tal, "From Intractable Conflict Through Conflict Resolution to Reconciliation: Psychological Analysis," *Political Psychology*, Vol. 21. No. 2. 2000, p. 352.

<sup>2</sup> Ledrach, op. cit p. ix.

<sup>3</sup> Wallensteen. op. cit. p.10.

يضمن العدالة والاستقرار الاجتماعي عبر المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، والممارسة والقيم. وفي سياق الفكر الغربي، يعني السلام علاقة تعاقدية، تتضمن الاعتراف المتبادل بين الأطراف. ويختلف تصوّر السلام في العالم ويحمل عمقا أكبر في باقي الثقافات، حيث يمتدّ المفهوم ليشمل السلام الداخلي. ويتجاوز هذا المفهوم الشامل ما يسمّى بالسلام الإيجابي، والذي يختلف عن السلام السلبي الذي يعني عادة غياب الحرب والصراع العنيف.

ولتحقيق السلام المستدام، لا بد من تحقيق شروط منها:<sup>1</sup>

- توازن القوة السياسية بين مختلف الجماعات المكوّنة للمجتمع، والأقاليم، وبصفة طموحة في كلّ العالم؛

- شرعية أصحاب القرار ومنفّذيه في الداخل والخارج؛

- علاقات تعاون بين الجماعات في كلّ المراحل، في الاتفاق والاختلاف وفي الأزمات؛

- مؤسّسات موثوق بها لحلّ الخلافات؛

- روح المساواة والاحترام في الشعور والسلوك؛

- فهم متبادل للحقوق والمصالح والنوايا رغم الاختلاف.

### - المصالحة/إنهاء الصراع

إنّ أقصى ما تقدّمه ميكانيزمات حلّ الصراع في التعامل مع الصراع، كما رأينا، هو مفهوم إنهاء الصراع. ومن الناحية الطّبيّة، لا يمكن اعتبار العلاج الذي يصفه الطبيب المعالج كاملاً إذا اكتفى فقط بإيقاف المرض، ومنع انتشاره في كامل الجسم، بل يُطالب بالبحث عن أسباب المرض والقضاء عليها، والتعامل مع الآثار السلبية التي أحدثتها المرض.

وفي المنطق الفلسفي، لا يعني نفي القضية إثباتها. فإنهاء/غياب الصراع لا يعني حالة السلام ولا المصالحة. فقد يراهن بعض الأطراف، سواءً المباشرين أو غير المباشرين وحتى الطرف الثالث، على

<sup>1</sup> Ibid. p. 56.

إنهاء الصراع وفسح المجال أمام الزمن على أمل تحقيق الانسجام والمصالحة في العلاقات، مدفوعين بالرغبة الملحة في النأي بعيداً عن هول المأساة في أقرب الآجال، بل يعتبر مجرد توقيف الصراع والتحرر من التهديد المباشر إنجازاً خيالياً لا تجدر المخاطرة بإضاعته في تلك المرحلة، ولو بدعوى المصالحة الحقيقية. ويتمّ تقبّل إنهاء الصراع كأقصى إنجاز يمكن تحقيقه، في الوقت الحاضر على الأقلّ.

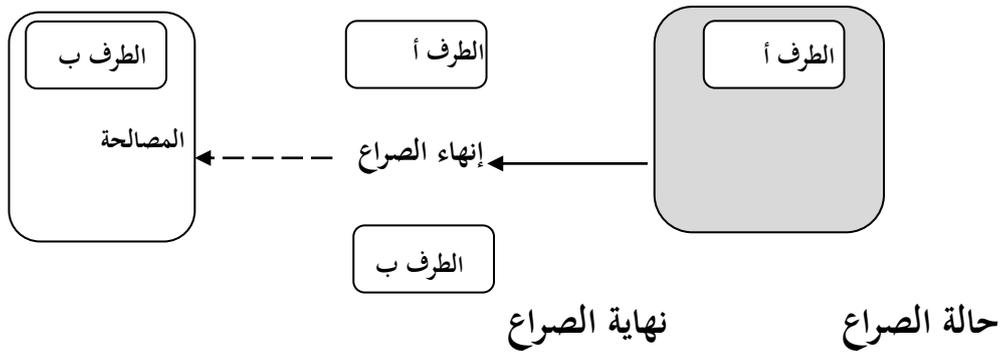
ويمكن التعبير عن هذا المعنى عبر المعادلة التالية:

إنهاء الصراع + الوقت  $\neq$  المصالحة

المصالحة = إنهاء الصراع + إرادة مشتركة + قيم المصالحة + سياسات + الوقت

ويبيّن الشكل أسفله أنّ حالة إنهاء الصراع تخرج الطرفين أ و ب من دائرة الصراع الرمادية إلى حالة من غياب الصراع، لكن لا تؤدّي بهما بالضرورة إلى حالة المصالحة (السهم المتقطع)، وهذا ما دعا إلى ظهور مفهوم جديد، هو مفهوم المصالحة، ليقدم أجوبة للتغيّرات الحادثة.

### الشكل رقم 3 يبيّن عجز حقل حلّ الصراع



وإلى هذا التقييم الذي يعبر عن أزمة حقل حلّ الصراع، يشير بيرنارد ماير Bernard Mayer، بعد أكثر من ثلاثين سنة في مجال حلّ الصراع بحثاً وممارسة. وقد أرجع ماير سبب أزمة حلّ الصراع إلى فشله في التعامل مع الصراع بالعمق والقوّة اللازمين، وأضاف بأنّ التحدي الذي يواجهه الحقل هو الانتقال من التركيز على حلّ الصراع إلى المشاركة البناءة في حلّه، ما يعني الانتقال من الحيادية التي ألفناها إلى مختصّين مشاركين في حلّها أو النضال من أجل السلام، وهو ما جاء في عنوان كتابه

"بعيداً عن الحيادية".<sup>1</sup> ودلّل على ذلك الفشل بعدم تمكّن حقل الصراع من إقناع صنّاع القرار والرأي العامّ بجدوى اللجوء إليه في حالات الصراع، ففي نوفمبر 2002، أصدرت جمعية حل الصراع دراسة حول كيفية التعامل مع ملف أسلحة الدمار الشامل في العراق وغيره مختلف البدائل الممكنة لحلّ الأزمة، لكن لم تحظ الدراسة بأيّ اهتمام سياسي أو أيّ تغطية إعلامية لها.<sup>2</sup>

---

<sup>11</sup> Mayer, **Bernard S. Beyond neutrality : confronting the crisis in conflict resolution**, (San Francisco: Jossey-Bass, 2004), p. 3.

<sup>22</sup> Ibid. p. 10.

# الفصل الثاني

## نظرية المصالحة

## المبحث الأول: نظير المصالحة

شهد القرن العشرون أكبر عدد من ضحايا العنف السياسي مقارنة بكلّ القرون الماضية، ضمن الحريين العالميتين، والحروب الأهلية، وحروب الاستقلال، والانتهاكات الهيكلية للأنظمة القمعية. ومع أنّ العنف لم يكن بعيداً عن القرون الأخرى، فإنّ الملاحظ هو الجهود المستجدة للتعامل مع فظاعات الماضي، سواءً عبر ميكانيزمات قانونية أو استراتيجيات سياسية واجتماعية. وذلك بهدف مصالحة الأعداء السابقين، بتأسيس المساءلة وسرد الحقيقة والاهتمام بالضحايا. وقد أشعلت هذه المحاولات القانونية وشبه القانونية الأمل في الردّ على الانتهاك الذي تعرّض له الإنسان، وتحديد المعتدين وتوثيق الجرائم.<sup>1</sup>

ففي ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين شهد العالم مسارات للتسوية السلمية لم تكتمل في مهمّة تحقيق السلام، ربّما بسبب تركيزها على المستوى القيادي. وشهدت هذه الفترة كذلك، انخراطاً أكبر للرأي العام في مسائل الأمن والسياسة الخارجية والتي كانت محصورة في سابقاً في دائرة الممارسين والمختصين.<sup>2</sup> وقد كان التوجّه حينها هو البحث عن أسباب صعوبة الوقاية من الحرب وتحقيق السلام المستقرّ على مستوى النخبة والإجراءات والمواثيق الرسمية، وبرزت الحاجة إلى توسيع ذلك إلى الأبعاد غير الرسمية المتعلقة بمستوى العلاقات بين الأفراد.

وفي بداية التسعينيات من القرن العشرين، كتب هارولد ساندرز عن عجز المقاربة المؤسسية في مجال بناء السلام قائلاً: "ما دام صنّاع السياسة يركّزون على المؤسسات، بما فيها الدول والحكومات والمنظّمات الحكومية، وعلى أدوات الدبلوماسية، والتحكيم، والمفاوضات والانتخابات، فإنّنا سنحصل على مجال محدود للتحرك".<sup>3</sup> فالصراع بالنسبة لساندرز لا يعني صداماً بين مؤسسات فحسب، ولذلك فالسلام لا تصنعه الحكومات وحدها كما كان يُتصوّر عادة، مع أنّ الحكومات هي وحدها من يستطيع المصادقة على اتفاقيات السلام، لكنّ "المواطنين" من خارج الحكومة هم وحدهم من يستطيع تحويل العلاقات الصراعية إلى علاقات سلمية. فالعامل الحاسم في الموضوع هو العامل

<sup>1</sup> Ernesto, Verdeja. **Unchopping a tree : reconciliation in the aftermath of political violence** (Philadelphia: Temple University Press, 2009), pp. 1-2 .

<sup>2</sup> Tamar Hermann, « Reconciliation: Reflections on the Theoretical and Practical Utility of the Term, » in Yaacov Bar-Siman-Tov (ed), **From conflict resolution to reconciliation** (New York : Oxford University Press, 2004), pp. 39-60. P. 40.

<sup>3</sup> Saunders. op. cit, p. xvii.

الإنساني الذي يمكن أن يحقق المطلوب بتغيير عميق من شأنه تجاوز المقاربات التقليدية والتركيز على ذلك البعد الإنساني.<sup>1</sup> لذلك، دعا ساندرز فيما يشبه تحوُّلاً معرفياً إلى ضرورة تحوُّل القرن الواحد والعشرين إلى ما يسمّيه "قرن المواطنين" *The Citizens' Century* بعد ثلاثة قرون ونصف من نشأة الدولة/الأمة والتركيز على السياسات المؤسسية.<sup>2</sup>

ولعلّ من أهمّ المفاهيم التي بلورها خبراء حلّ الصراع منذ منتصف التسعينيات، استجابة لتلك الحاجة وتعبيراً عن هذه الوعي الجديد هو مفهوم المصالحة، الذي قدّمه كلّ من المنظرين والسياسيين كترياق ربّما من شأنه إنقاذ الحقل من قصور الخطط النظرية والتطبيقية التقليدية التي طوّرتها أدبيات حلّ الصراع. لكن وبما أنّ مفهوم المصالحة كان لا يزال في مرحلته الجنينية، فقد كان غامضاً من الناحية النظرية، وقاصراً كأسلوب عملي متكامل لحلّ الصراع، وهو ما حدّ من قدرته بشكل محيّب لتلك التوقّعات التي تبعت ظهوره.<sup>3</sup>

ومنذ ذلك الحين، قطع مفهوم المصالحة شوطاً كبيراً، فقد أصبح مصطلحاً شائعاً واسع الاستعمال رغم أنّه يحمل معانٍ تختلف باختلاف السياق.<sup>4</sup> واكتست سياسات المصالحة أهمية متزايدة بدليل أنّها تكتسب أنصاراً جدداً رغم غموض المفهوم، فقد أصبحت ضمن أولويات أجندة المنظّمات الدولية المانحة التي أصبحت تشترط مباشرة عملية المصالحة مقابل الحصول على دعمها، بل وأصبحت منظّمات دولية غير حكومية تنشأ لترقية بعض جوانبها. وفي الصراعات الداخلية كذلك، أصبحت قطاعات مختلفة تطالب بالمصالحة كجزء من اتفاق التسوية أو الإصلاحات فيما بعد الصراع، مع أنّ هذا لا يلغي وجود قطاعات اجتماعية أخرى رافضة لها. وتشير بعض الإحصائيات إلى أنّ المصالحة تمثل ثلاثة أربعة برامج تحظى بالتمويل من قبل المانحين الغربيين، بعد كلّ من التنمية السياسية والدعم الاجتماعي/السياسي وقبل الأمن الذي يحتلّ المرتبة الرابعة.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Ibid, p. 4.

<sup>3</sup> Hermann. op. cit, p. 41.

<sup>4</sup> Lily, Gardner Feldman. **Germany's Foreign Policy of Reconciliation: From Enmity to Amity**, (New York : Rowman & Littlefield Publishers Inc, 2012), p. 1.

<sup>5</sup> David, Bloomfield. **On Good Terms: Clarifying Reconciliation**. (Berlin: Berghof Research Center for Constructive Conflict Management, Berghof Report No. 14, October 2006), p. 5.

ونظراً للأهمية المتزايدة للمصالحة في دعم السلام العالمي، واقتناعاً بضرورتها في مناطق الصراع، قرّرت الجمعية العامّة للأمم المتّحدة في نوفمبر 2006 إعلان سنة 2009 سنة دولية للمصالحة، ودعت المجتمع الدولي إلى دعم المصالحة بين المجتمعات المتضرّرة و/أو لمنقسمة على نفسها.<sup>1</sup>

### المطلب الأوّل: ظروف نشأة وتطوّر المصالحة

كما سبقت الإشارة إليه في الفصل الأوّل، اختلفت طبيعة الصراعات المسلّحة بتزايد عدد الصراعات المسلّحة الصغيرة، فبعدما كانت الصراعات بين الدول قبل نهاية الحرب الباردة، تخضع لمنطق الدولة والجيوش النظامية، تغيّرت الحروب والمنطق الذي يحكمها بظهور الفواعل غير الدولية أو الجماعات الصغيرة، وأصبحت الصراعات طيّارة، غير مضبوطة لا في عمرها ولا مسارها. وقد تطوّرت هذه الظاهرة بتعاظم ظاهرة الإرهاب الدولي.

وشكّلت هذه الظروف مناخاً لبلورة مفاهيم وأدوات منهجية جديدة، لتحليل الصراعات وإحلال السلم المستدام. وقد كان مفهوم المصالحة من بين الأجوبة المقترحة للتعامل مع هذه المستجدّات النظرية والواقعية. وفي بحثنا عن ظروف نشأة المفهوم، لا نقصد الأصل اللغوي والممارسة الدينية له، لأنّ ذلك مرتبط باللغة المقصودة وبالعقائد والممارسات المنبثقة عنها، فقد عرفت المصالحة كمفهوم وممارسة دينية قبل أن تنتقل إلى المجال السياسي، بل المقصود هو المصالحة في مدلولها السياسي، وبمجموع السياسات التي طبّقت للتعامل مع وضعيات ما بعد الصراع.

فبالنسبة لساندرين لوفرانك مثلاً، ساهمت ظروف انهيار المعسكر الشيوعي وتساعد تأثير الحروب الداخلية في نشر ودعم مسارات السلام، التي كانت إلى ذلك الحين هامشية.<sup>2</sup> أمّا ليتيسيا بوكاي فقد أشارت إلى عوامل أخرى ذات طابع قانوني وسياسي ساهمت في دعم ظهور المصالحة، ومنها:<sup>3</sup>

- أفول قوانين العفو التي أقرّت في فترات سابقة كما في أمريكا اللاتينية؛

<sup>1</sup> القرار المؤرخ في 20 نوفمبر 2006، أنظر الملحق رقم 1.

<sup>2</sup> Sandrine, Lefranc, "Poliques Internationales de réconciliation", table ronde No 5. Pp. 1-15, p 4.

<sup>3</sup> Guy Pervillé, « Laetitia Bucaille, Le pardon sans la rancœur. Algérie/France, Afrique du Sud : peut-on enterrer la guerre ?, Paris, Payot & Rivages, 2010, 411 p ». [Histoire@Politique](http://Histoire@Politique). pp. 1-4. p. 3.

- تعدد المحاكم الجنائية الدولية؛

- وجود بدائل للمحاكم التقليدية كلجان الحقيقة؛

- ومحاولات تجريم الاستعمار عبر متابعة فرنسا الاستعمارية جنائياً.

كما أنّ تصاعد التفاؤل بمسار السلام الفلسطيني الإسرائيلي، بعد اتفاقية أوسلو سنة 1993 لحلّ الصراع طويل الأمد بين الطرفين، قد أعطى دفعاً لمفهوم المصالحة ضمن أدبيات السلام. حيث استبشر دعاة السلام واعتبروا الحدث تغييراً استراتيجياً في التعامل مع الصراعات المعمّرة. فبالنسبة إليهم، إذا أثبتت المفاوضات والطرق السلمية في حلّ الصراع جدارتها في صراع معقد كالصراع العربي الإسرائيلي، فإنّ ذلك يعني نجاحها أيضاً في حلّ صراعات أقلّ حدّة وعمقاً وحتى عمراً. وهو المسار الذي ساهم فيه منظّرون وممارسون في المفاوضات وحلّ الصراع، كما يقول هارولد ساندر صاحب مصطلح "مسار السلام" في الكتاب الذي أشرف عليه.<sup>1</sup>

### - البردايم المعرفي

حملت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تغييرات في البراداييم المعرفي، وهي حسب الألماني هانس كونغ Hans Küng تؤسّس لبراداييم يتميّز بما يلي: ما بعد الأوروبية المركزية، وما بعد الاستعمار (اتجاه الدول للتعاون)، وما بعد الرأسمالية، وما بعد الاشتراكية، وما بعد الأبوية، وما بعد الإيديولوجيا، وما بعد الإيمان ومتعدّد الأديان.<sup>2</sup> وفي حقل السياسة المقارنة، بدأ التحوّل نحو تضيق نطاق الدراسات، وذلك بعد أن فشلت البرامج ذات النطاق الواسع التي تشمل العديد من الحالات، والتي سادت في عقد الستينيات، في تحقيق أهدافها التي حدّدتها لنفسها. فيما أصبحت الحدود بين الحقول المعرفية أقلّ حدّة ممّا كانت عليها فيما سبق، والعمل فيما بين الحقول أكثر تقديراً.<sup>3</sup> وبرزت موضوعات كقضايا التحوّل الديمقراطي، ومعوّقات الانتقال الديمقراطي، ومقترب الدولة/المجتمع، وتسييس العرق والدين والهوية الثقافية والحكم الراشد لتؤكّد على إعادة ربط علم السياسة بصفة عامّة والسياسة

<sup>1</sup> أنظر: Saunders, op. cit.

<sup>2</sup> Post-Eurocentric, post-colonial, post-capitalist, post-socialist, post-patriarchal, post-ideological, post-confessional, multiconfessional, see: Miller and King (ed), op. cit. p. 55.

<sup>3</sup> نصر، محمد عارف، الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة: التحول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة إلى السوق، (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2006)، ص ص. 22-25.

المقارنة بصفة خاصة بالقيم والمعايير الإنسانية، فقد تمّ إعادة الاعتبار للقيم بعد الإغراق في مقولات الحياض الأكاديمي والعلم الخالي من القيم، في مرحلة ما بعد السلوكية أو بصفة أشمل ما بعد الحداثة.<sup>1</sup> ومن الناحية السياسية، تميّزت بدايات المصالحة مع الفترة الرئاسية للرئيس الأمريكي بيل كلينتون، الذي كان له إسهام شخصي في التبشير بنظرية السلام الديمقراطي، عبر التدخل في عدة سياقات صراعية أبرزها إيرلندا الشمالية والصراع العربي الإسرائيلي، والتي اعتبرت من نجاحاته في الداخل والخارج الأمريكي.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: تأملات لغوية حول المصالحة

تعني كلمة Conciliation في العلاقات الدولية مرادفاً لجهود الوساطة في النزاعات، مع أنّ المصطلح الأكثر دقة في الإشارة إلى الوساطة هو Mediation.<sup>3</sup> أمّا كلمة المصالحة Réconciliation، فتعني حسب معجم لاروس للغة الفرنسية فعل المصالحة بين المتخاصمين، وإعادة العلاقات الزوجية في فترات الافتراق أو الطلاق. كما أنّ فعل المصالحة Réconcilier يعني حمل الأشخاص على التفاهم وإعادة العلاقة الودية بينهم.<sup>4</sup> وفي اللغة الإنجليزية، تعني المصالحة Reconciliation لغة التوفيق بين معتقدين، أو واقعتين أو مطلبين يبدوان متعارضين، وعملية البحث عن سبيل يجعل كلاهما صحيحاً أو ناجحاً.<sup>5</sup> كالمصالحة مثلاً بين مطالب العمّال بزيادة الأجر والرفض المبدئي لصاحب العمل، عبر التوصل إلى اتفاق على زيادة هي أقلّ من المطالب الأصلية للعمّال. حيث يسمح اتفاق المصالحة بتحقيق مطلب العمّال لكن ليس بالقدر الذي أرادوه، والزيادة ستكلّف في النهاية ربّ العمل أقلّ ممّا لو تعنّت العمّال في مطلبهم، وبذلك تمتّ المصالحة بين الموقفين

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص ص. 32-44.

<sup>2</sup> أنظر مثلاً:

Paul S. Herrson and Dilys M. Hill (ed), **The Clinton Presidency The First Term, 1992-96** (Macmillan Press Ltd, 1999), p 7.

<sup>3</sup> Dan, Snodderly. (ed). **Glossary of Terms for Conflict Management and Peacebuilding** (Washington, DC: Academy for International Conflict Management and Peacebuilding, United States Institute of Peace, 2011), p. 14.

<sup>4</sup> Dictionnaire Larousse,

<http://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/r%C3%A9conciliation/67102>, avril 2018.

<sup>5</sup> Collins dictionary,

<http://www.collinsdictionary.com/dictionary/english/reconciliation?showCookiePolicy=true>, April 2018.

المتناقضين أصلاً. وأصل الكلمة في اللغتين الفرنسية والإنجليزية لاتيني *re+conciliāre*، ومعناها إعادة العلاقة الودّية من جديد.<sup>1</sup>

ودائماً حسب معجم كولينس، تعني المصالحة وسيلة لمساعدة الأطراف المتنازعة للوصول إلى اتفاق وتسوية الخلاف بصورة ودية.<sup>2</sup> وفق هذا التصور الذي تقدّم المصالحة وسيلة مفرغة من المحتوى، وتصبح اتفاقية إطارية تتطلّب وجود أطراف متصارعة تسعى إلى اتفاق ودي عبر وسيلة مساعدة هي المصالحة. وهي بذلك بمثابة صفحة بيضاء تنتظر أن يُكتب فيها محتوى ما يتفق عليه الأطراف، وهي مفتوحة على كلّ ما من شأنه تحقيق ذلك الاتفاق الودّي للخروج من حالة الصراع. حيث يجتهد المتفاوضون في هذه الحالة على توفير الشروط التي تسهّل العملية، قبل الخوض في صلب الاتفاق.

ورغم أنّ هذا التعريف لا يقدم محتوى معيناً لمفهوم المصالحة، فإنّه مع ذلك يُكسبه أهميّة نظرية من حيث أنّه يعتبر المصالحة وسيلة لا هدفاً، وأهميّة عملية هي اعتبار المصالحة عاملاً مساعداً في تسهيل الاتفاق بكلّ الوسائل لإنجاح المفاوضات حولها، والحفاظ على الحيادية الإيجابية التي تدعم الوصول إلى اتفاق، وغلق الباب أمام الشروط المسبقة التي من شأنها إثارة تعنت الأطراف وتأخير جهود التسوية.

ومصدر المصالحة في اللغة العربية هو الصلح عكس التخاصم،<sup>3</sup> وهو ما يعطي الكلمة بعداً آخر، لا تشير إليه التعريفات اللغوية في اللغتين الفرنسية والإنجليزية وأصلهما اللاتيني، وهو ما قد يحيل إلى مسألة مهمّة هي المخرج النهائي أو هدف المصالحة، وهي حالة انتهاء الصراع والخصومة أو بلوغ الحالة السلمية. والصلح والمصالحة من صيغة الفعل والمفاعلة، ويبدو أنّ الصلح يصف فعلاً واحداً مرّة واحدة، وكأنّه صلح واحد لخصومة واحدة، بينما تحمل المصالحة والتصالح بصيغة المفاعلة والتفاعل بذلك معنى المداومة والاستمرارية، وهو ما يوافق معنى المسار أو العملية *Process* كما سنرى لاحقاً، وهي بهذا فعل ممتدّ عبر الزمن يحمل معنى المبالغة والثبات والاستمرار في الفعل كالصبر والمصابرة والجهاد والمجاهدة، فالجهاد يثبت بالمرّة الواحدة، لكن المجاهدة، والمقصود بها مجاهدة النفس عملية

<sup>1</sup> Collins dictionary, op. cit.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> عبد الرؤوف، أحمد عبد الغفور، المصالحة وخطابها، دراسة قرآنية موضوعية، رسالة ماجستير (الجامعة الإسلامية بغزة: قسم التفسير وعلوم القرآن، 2011)، ص ص. 4-5.

مستمرة، تستلزم اليقظة والاستعداد الدائم. وبهذا تكون المصالحة أوسع مدىً وأطول زمناً، وتعني بحثاً مستمراً لا تفسده الغفلة عن حالة الصلح إثر صراع مستمرّ أو منقضٍ منذ زمن ولا تزال آثاره مستمرة.

كما تحيل صيغة المفاعلة أيضاً إلى وجوب وجود أطراف تتفاعل فيما بينها، حيث نستخلص من ذلك أنّ المصالحة تقتضي انخراط كلّ الأطراف فيها بما يحقّق التفاعل الإيجابي بينها، وإلاّ فلا يمكن اعتبارها مصالحة. فإذا كانت من طرف واحد كانت كالهذنة من طرف واحد لا تعني حلول السلام، وحيث يغيب عنها مفهوم التضامن بين الأطراف. وهي بذلك لا ترقى إلى أن تكون مصالحة بين كيانات متكافئة، بل ستكون مجرد استمرار لمنطق الصراع بلغة تستبطن القوّة وإن كانت بعيدة عن ميادين القتال.

### المطلب الثالث: الشحنة الدينية للمصالحة والمجال السياسي

وفي علم اللاهوت المسيحي تعني المصالحة قدّاساً رسمياً، يتمّ من خلاله إعادة إدماج المذنب ضمن الكنيسة ومنحه المغفرة،<sup>1</sup> ويشير ذلك إلى أنّ أصل المصالحة في اللغة اللاتينية يحمل بعداً دينياً، وهذا ما يؤكّده معجم كولنس Collins الإنجليزي، الذي يعتبر المفهوم جزءاً من أدبيّات الكنيسة الرومانية الكاثوليكية، وهو توجّه المذنبين التائبين للمصالحة مع الله والكنيسة، بشرط الاعتراف بذنوبهم أمام الراهب والتكفير عنها.<sup>2</sup> ويؤكّد الفيلسوف جاك دريدا Jacques Derrida الأصل الديني للمصالحة، كجزء ممّا يسمّيه بالثقافة "الإبراهيمية"، نسبة إلى النبي إبراهيم عليه السلام، في إشارة إلى الديانات السماوية. ويضيف دريدا أنّ هذه الثقافة قد استطاعت أن تفرض نفسها على ثقافات غير أوروبية ولا كتابية، فقد طلب الوزير الأوّل الياباني الصفح من الكوريين والصينيين، عن أعمال العنف الماضية التي اقترفت ضدّهم من قبل بلده.<sup>3</sup>

وهذا ربما قد يبيّن قوة معنى المصالحة والحاجة إلى نقله من مجال الدين إلى السياسة، فعندما يحاصر الخطاب السياسي في زاوية حرجة، يلجأ إلى الخطاب الديني ليحقّق بعض الانفراج، ولو إلى

<sup>1</sup> Larousse, ibid.

<sup>2</sup> Collins, op cit.

<sup>3</sup> جاك دريدا وآخرون، المصالحة والتسامح وسياسات الذاكرة، ترجمة. حسن العمراني، (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2005).

حين، عندما يستعيد فصاحته وبلاغته. وهذا ما حدا مثلاً برويز مشرف Pervez Musharraf الرئيس الباكستاني السابق (2001-2008) في خطابه للتنحّي بأن يقول: "سأرحل وأنا راضٍ عن نفسي، كلّ ما استطعت أن أقدمه لوطني قمت به بكلّ نزاهة، ومع ذلك فأنا إنسان أيضاً، قد أكون ارتكبت بعض الأخطاء، لكنّي أعتقد بأنّ الشعب سيغفر لي،"<sup>1</sup> في محاولة مخاطبة العاطفة الدينية للشعب الباكستاني، والخروج بأقلّ الأضرار من منصب الرئاسة.

ولعلّ سبب استيراد المصالحة من مجال الدين إلى مجال السياسة، كما في المثالين وفي سياقات أخرى عديدة، هو أنّ الخروج من بشاعة العنف هو الذي يجعل الإنسان يلجأ إلى القيم والأخلاق والدين التي تحمل كلّها أبعاداً لا محدودة، لأنّ قدرة الإنسان على التحمّل بالمنطق البشري تبقى محدودة. وبالتالي فالمصالحة هي استدعاء اللامحدود واللامتناهي لتجاوز القدرة الإنسانية المحدودة في مواجهة الواقع. وبهذا تبدو قوّة معنى المصالحة في بعدها القيمي والأخلاقي.

هذا بالإضافة إلى معنى أساسي، هو تركيبة الإنسان نفسه، فالإنسان لا يمكنه أن يعيش الواقع، والصراع جزء منه، دون مكوّناته الأخرى النفسية والثقافية والروحية، بالإضافة إلى المادّية. والدين ليس كائناً غريباً عن الإنسان، بل هو عامل/كيان مصاحب لحياته، وحتىّ بالنسبة للذين لا دين لهم، فهم يدينون بأفكار ومعتقدات أصبحت هي دينهم. لكلّ ذلك لا يعقل الفصل التامّ بين الدين وحياة الأفراد والمجتمعات.

وإذا اتّفقنا مع هذه المقدمّات من الناحية النظرية، تبرز على الأقلّ إشكاليّتان، فالإشكالية الأولى هي ما هو الدين المقصود؟ هل هو دين بمعايير عالمية، كالديانات السماوية، أو هو دين محليّ يتوافق والبيئة الاجتماعية المباشرة؟ والسؤال الذي ينجرّ عن هذه الإشكالية: هل يمكن صياغة مصالحة بمعايير عالمية صالحة لكلّ السياقات أم يتعدّر ذلك حيث لا وجود إلاّ لمصالحات محليّة تتناسب والبيئة المحيطة؟

والإشكالية الثانية، هي أنّ انتماء المصالحة إلى الموروث الديني لا يعني احتواءها مضموناً دينياً، بل قد يكون استحضارها إلى المجال السياسي "مناورة سياسية" عندما تُحمّل مضموناً أبعد ما يكون

<sup>1</sup> Candace Rondeaux, "Musharraf Exits, but Uncertainty Remains," Washington Post, August 19, 2008, <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2008/08/18/AR2008081800418.html>, October, 2017.

عن مصدره الديني، يأخذ مفهوم المصالحة السياسية بعده الأخلاقي وقوّته المعنوية من العمق الديني، بينما يكون مضمونه مرآة عاكسة لموازن القوى بين أطراف الصراع. وبهذا المعنى يتمّ استخدام الدين Religion Instrumentalization لتبرير وبناء واقع جديد بعد الصراع، ونظراً لذلك تبرز عملياً "روايات" مختلفة ومتصارعة لمفهوم المصالحة وتطبيقاتها، تتأثر بمعطيات البيئة الثقافية والاجتماعية والسياسية للصراع، حيث يسعى كلّ طرف إلى فرض رؤيته لمضامين المصالحة ومستقبلها. واستخدام الدين بهذا المعنى ظاهرة معروفة في التاريخ السياسي الإنساني، والاستعمار الحديث برع في ذلك. فقد غطّى حملاته الاستعمارية العسكرية، والتي عادة ما تخلّف المآسي في المجتمعات المستعمرة، بعمل موازٍ، سابق أو لاحق، من التبشير/التنصير بالديانة المسيحية ونشر قيم "الأخوة الإنسانية وروح التسامح"، لكي يقضي على أيّ محاولة للمقاومة من طرف "الإخوة" المستعمرين، الذين ينتهي الأمر بهم في النهاية إلى القبول بالمستعمرين كإخوة في الدين الجديد.

ولا تتعلّق هذه الملاحظة بالبعد النظري للمفهوم فقط، بل تتعلّق بالبعد التطبيقي أيضاً، فمن خلال عمل ميداني في رواندا مع من عايش المجازر الرواندية، لاحظ فريق بحثي بقيادة رولاند جونود وبول روتاييزير Junod et Rutayisire إلى أنّ إحالة الروانديين في خطابهم إلى الدين بصفة عامّة وإلى المسيحية بشكل خاصّ مسألة لا يمكن تجاهلها، تماماً كما كان الحال بالنسبة لجنوب إفريقيا، وسياقات أخرى كأمرिका الجنوبية.<sup>1</sup> وتساءل التقرير الختامي للبحث عن سرّ استدعاء المصالحة للدين في سياقات من الألم المعنوي، وعن أي ديانة تتمّ الإحالة إليها بالضبط، ويوجب التقرير بعدها إلى أنّ الديانة المسيحية هي المقصودة، فهي الحاضرة باستمرار في كلّ ساحات العفو على المستوى العالمي في سنوات التسعينيات من القرن العشرين، وهو ما سمّاه الفيلسوف جاك دريدا "عولمة العفو" التي تعني عملية تنصير، نسبة إلى الديانة النصرانية أو المسيحية، لم تعد في حاجة إلى الكنيسة المسيحية.<sup>2</sup>

ولا يخفي رولاند جونود مخاوفه من هذه الشحنة الدينية للمصالحة والتوظيف السيئ لها، حيث أشار إلى عجز الكنيسة المحليّة عن تحمّل مسؤولية إخفاقها أيام المجازر في رواندا، والسماح بذلك لجيل

<sup>1</sup>Roland, Junod et Paul, Rutayisire. (dir). **Citoyenneté et réconciliation au Rwanda**, (Genève: Collection du centre de recherche sociale N. 12, Haute école de travail social, 4 mai 2015), p. 66.

<sup>2</sup>Ibid.

جديد من المبشرين الذين ينتمون إلى كنائس مستوردة، بشغل الساحة وتشجيع حالات العفو على حساب العدالة ومجهود جدّي في اتجاه المصالحة.<sup>1</sup>

### المطلب الرابع: تعريفات المصالحة

ومن الناحية الاصطلاحية، عرّف معجم مصطلحات الصراع المصالحة بأنها "مسار طويل المدى يسعى من خلاله أطراف الصراع العنيف إلى بناء الثقة وتعلّم التعايش والتعاون وبناء السلام الدائم."<sup>2</sup> ويحتمل وفق هذا التعريف أن تكون المصالحة على مستوى الأفراد أو الجماعات أو المستوى الوطني، كما يمكن أن تشمل المصالحة الحوار، والاعتراف بالذنب، والمتابعة القضائية، ولجان الحقيقة، وطقوس المصالحة، وجلسات الصلحة، وهو الشكل التقليدي العربي لطقوس العفو والتعويض.<sup>3</sup> بينما يأخذ المفهوم في الفقه الإسلامي بعداً آخر، فهو يعني ذلك العقد الذي يصل إليه المصلحون في جهودهم الإصلاحية.<sup>4</sup>

وتشير تمار هيرمان Tamar Hermann إلى غياب الاتفاق حول مفهوم المصالحة، بسبب التعقيدات التي تطرحها المقاربات النظرية للمفاهيم التي يستعملها الأكاديميون والمتخصّصون في العادة، وهو ما يستشكل على غير المتخصّصين. ومع ذلك، فقد يتمّ الإجماع النظري على مفاهيم معيّنة إلى درجة تتيح استعمالها في الحياة العامّة، كما حدث بالنسبة لمفهوم حقوق الإنسان والمواطنة. وعلى خلاف ذلك، لا يزال مفهوم المصالحة مثيراً للجدل بعيداً عن ذلك الإجماع. وبغرض تقديم المصالحة في جوابها على سؤال: ماذا تعني المصالحة؟ ميّزت تمار هيرمان بين مقاربتين لتعريف المصالحة، بين تعريفات عامّة وتعريفات محدّدة لها.<sup>5</sup>

### - التعريفات العامّة للمصالحة

قدّم لويس كرايسبرغ Louis Kriesberg تعريفاً عاماً للمصالحة، فهو يعتبرها "مسار تنمية التوافق بين الجماعات المتصارعة في السابق،"<sup>6</sup> في إشارة إلى عامل الزمن في المصالحة، فهي بالنسبة

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Snodderly. (ed). Op. cit, p. 44.

<sup>3</sup> Ibid.

<sup>4</sup> عبد الغفور، مرجع سابق، ص ص. 4-5.

<sup>5</sup> Hermann, op. cit, p. 41.

<sup>6</sup> Ibid, p. 44.

إليه ليست فعلاً لحظياً منتهياً، بل هي فعل ممتدّ عبر الزمن، وهي ملاحظة مهمّة للمتسرّعين إلى فرض المصالحة. حيث يفترض أن تكون المصالحة مساراً طويلاً النفس، بمنطق سباق الماراثون وليس بمنطق سباق المائة متر، والفرق الواضح بينهما. والقيمة الأساسية الجامعة التي يقترحها التعريف هي التوافق، بما يحفظ الحياة المشتركة على خلاف قيم الصراع والانقسام التي دعمت الصراع واستمراره.

وفي نفس الاتجاه، يقدّم مارك هوارد روس Mark Howard Ross تعريفاً عامّاً آخر للمصالحة، حيث يفضّل أن تفهم المصالحة كاستمرارية، وهو ما يعني بالنسبة إليه وجود درجات من المصالحة، ويميّز تبعاً لذلك بين روايتين للمصالحة إحداهما كاملة والأخرى جزئية. فالمصالحة الكاملة القويّة حسب روس تعني التحوّل الكليّ في العلاقات بين المتصارعين السابقين، بينما تعني المصالحة الجزئية الضعيفة التحوّل الجزئي الذي ينهي العنف ويمكّن من إقامة تفاعل إيجابي متصاعد بين الأطراف.<sup>1</sup>

### - التعريفات المحددة للمصالحة

تعرف كلٌّ من تمار هرمان وعفت ماوز Hermann and Maoz المصالحة بأنّها ذلك "الاستعداد للتحوّل إلى علاقات أكثر سلمية تستند إلى التعاون."<sup>2</sup> وهو كما يبدو تعريف حذر، يذكّر بالوضعية الصعبة التي يكون فيها الأطراف لدى تعاملهم مع مخلفات الصراع العنيف، حيث تكون البداية عبر إبداء الاستعداد للتعاون المستقبلي. وتميّز تمار هرمان بين ثلاثة أصناف من التعاريف المحددة التي تختلف بحسب بؤرة التركيز التي يستند عليها تصوّر المصالحة، وهي المقاربة المعرفية، والمقاربة العاطفية/الروحية والمقاربة العملية/الإجرائية.

### - المقاربة المعرفية للمصالحة

تتجاوز المصالحة حسب كلٌّ من بارتال وبينينك Bar-Tal and Bennink "الأجندة الرسمية لحلّ الصراع إلى تغيير الدوافع، والأهداف، والاعتقادات، والسلوكات والمشاعر لدى غالبية أفراد المجتمع تجاه الصراع وطبيعة العلاقات بين الأطراف."<sup>3</sup> وفق هذا المنظور، تشير المصالحة إلى مسار تدريجي من الأسفل إلى الأعلى، لإعادة بناء التصورات في إطار معرفي غير تصارعي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Ibid, p. 45.

<sup>4</sup> سبق الإشارة إليها في قراءة سيكولوجية للصراع في الفصل الأول، وانظر كذلك:

وحيث تشكّل قيمة التغيير الداخلي المبني على المعرفة القيمة الأساسية لهذه المقاربة. وهي بذلك تختلف عن مقاربات المصالحة من الأعلى التي تعطي الأولوية للتشريع والإجراءات السياسية. وهي مقاربة نجد لها نظيرها في المنظور الإسلامي للتغيير الاجتماعي، حيث تعتبر الظاهرة الاجتماعية ثمرة التصورات المتبنّاة اجتماعياً، والإشارة واضحة إلى ذلك من خلال الآية الكريمة: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾<sup>1</sup>. وتمثّل هذه المقاربة تحدياً حقيقياً للمصالحة، حيث تشترط تغيير الأفكار والعواطف كضمانة حقيقية لتغيير الهوية الصراعية والخروج النهائي من الصراع. وهي بذلك تلفت الانتباه إلى العملية المستمرة التي تقتضيها المصالحة بالتركيز على التربية والتنشئة الاجتماعية السلمية.

### - المقاربة العاطفية والروحية

وفق هذه المقاربة التي تدعوها ليلي جاردنر فلدمان Lily Gardner Feldman باللاهوتية،<sup>2</sup> يتمّ التركيز على المكوّن العاطفي والروحي للمصالحة وهو العفو الذي يعتبر "مكوّناً أساسياً للمصالحة، ويعطيها طابعاً روحياً وأخلاقياً" حسب يهوديث أويرباخ Yahudith Auerbach. فعلى خلاف الحال في اليهودية والإسلام، تعتبر قيمة العفو فكرة مألوفة في السياق المسيحي، باعتبار أنّه مرحلة ضرورية من مسار يشمل الاعتراف، والتوبة، والعفو والمصالحة. ومع أنّ المجالين الديني والسياسي متمايزين في المنظومة المسيحية الغربية، إلّا أنّ هناك أصواتاً ترى بأنّ هذه المفاهيم ليست محصورة على المجال الدين فقط، بل يمكن تطبيقها في المجال السياسي كذلك، وهو ما ذهب إليه رئيس لجنة الحقيقة والمصالحة في

Daniel, Bar-Tal, "From Intractable Conflict Through Conflict Resolution to Reconciliation: Psychological Analysis", op. cit.

Daniel, Bar-Tal and Eran, Halprin, "The nature of socio-psychological barriers to peaceful conflict resolution and ways to overcome them," conflict and communication, Vol. 12. No. 02, 2013, Berlin, pp. 1-16.

Daniel, Bar-Tal, "Psychological obstacles to peace-making in the Middle East and proposals to overcome them," conflict and communication, Vol. 4. No. 01, 2005, Berlin, pp. 1-15.

<sup>1</sup> الآية 11 من سورة الرعد، حول التغيير الاجتماعي في القرآن، أنظر مثلاً:

أماني، محمود عبد الله. التغيير الاجتماعي في الإسلام بين النظرية والتطبيق، رسالة دكتوراه (جامعة الخرطوم: كلية الآداب، قسم الفلسفة، سبتمبر 2005).

<sup>2</sup> Feldman, op. cit, pp. 3-6.

جنوب إفريقيا القسّ دسموند توتو Desmond Tutu.<sup>1</sup> وسنعود ببعض من التفصيل إلى المقاربة اللاهوتية المرتكزة على العفو.

### - المقاربة العملية والإجرائية

وتركّز هذه المقاربة على الإجراءات أو الأدوات التي يمكن استخدامها في مسار المصالحة، وتتراوح بين تنظيم حوار مستمرّ بين الفرقاء على مستوى القاعدة، والإجراءات شبه القانونية كلجان الحقيقة والمصالحة. فضمن هذا التصوّر للمصالحة يتمّ توفير الإطار لتبادل قيم العفو، والاعتراف بالذنب وسرد الحقيقة بهدف توفير المناخ الملائم لمصالحة لاحقة بين أفراد المجتمع ككل.<sup>2</sup>

قد تعطي هذه المقاربات جميعها تصوّراً واضحاً للمصالحة، ولكنها بحسبها الاختيار لصالح قيمة دون أخرى، فإنّها قد تمارس دوراً إقصائياً في غياب الإجماع على تلك القيم. ولأنّ إجماع الأطراف في الصراع وما بعده مسألة عسيرة التحقيق، اقترحت تعريفات أخرى تحاول أن تكون شاملة، تركّز على اعتبار المصالحة ميدان التقاء قيم كثيرة مختلفة أو حتى متناقضة، تضمن الأخذ بعين الاعتبار وجهات النظر المختلفة لكلّ لأطراف. ويتبنّى هذا الاتجاه توليفة من المفاهيم والقيم مضمّنة في المصالحة في شكل مظلة جامعة Reconciliation as an Umbrella Term كما عند ديفيد بلومفيلد David Bloomfiel.<sup>3</sup> وهو ما ذهب إليه أيضاً جون بول ليدر اش حينما عرّف المصالحة بمجموعة من القيم هي:<sup>4</sup>

- الحقيقة: ويندرج تحتها النزاهة، والوضوح، والمسؤولية والضعف، وهي أن نرى بعضنا كما نحن، وهذا ما يجعلنا في النهاية ضعفاء،

- الرحمة: التعاطف، العفو، القبول والبداية الجديدة،

- العدالة: المساواة في الفرص، وتصحيح الأخطاء والتعويض،

<sup>1</sup> Hermann, op. cit, p. 45.

عن موقف القس ديسموند توتو حول إمكانية نقل العفو من المجال الفردي إلى المجال السياسي، أنظر مثلاً:

Archbishop Desmond, M. Tutu. "Foreword," in Raymond, G. Helmick and Rodney, L. Petersen (ed). **Forgiveness and reconciliation : religion, public policy, and conflict transformation**, (Pennsylvania: Templeton Foundation Press, 2001).

<sup>2</sup> Ibid, p. 45.

<sup>3</sup> Bloomfield, **On Good Terms**, pp. 11-13.

<sup>4</sup> Lederach, p. 28.

- السلام: الانسجام والوحدة، والعيش الكريم.

ويشكّل تقاطع هذه القيم الأربعة مساحة هي المصالحة التي تمكّن من التقاء الماضي والمستقبل. وتقترح هذه الرؤية بأنّ الاعتراف بالماضي واستشراف المستقبل هو الشرط الضروري لإعادة صياغة الحاضر. ولكي يحدث ذلك، لا بدّ للأطراف أن يوجدا الفضاء الذي يجمع بينهم وبين أعدائهم، وبين آمالهم ومخاوفهم.<sup>1</sup>

أمّا ديفيد بلومفيلد، فلم يقدّم مباشرة تصوّره لتعريف المصالحة قبل التمييز بين الهدف منها والمسار الذي يؤدّي إليها. فهدف المصالحة هو التوق إلى المستقبل، وهو ذلك الشيء المهمّ الذي نطمح إلى الوصول إليه، أو هو حتّى الحالة المثلى التي نأمل إليها. لكن مسار/عملية المصالحة Reconciliation rocess هو طريقة لرؤية الحالة الواقعة في الحاضر. فمسار المصالحة هو مجموعة وسائل العمل التي تؤدّي عملياً إلى تحقيق الهدف النهائي.<sup>2</sup> ويركّز ديفيد بلومفيلد في كتابه على مسار المصالحة لأسباب عملية، ويعرّفها في هذا الإطار بأنّها ذلك "المسار الذي يمكّن المجتمع من الانتقال من ماضي الانقسام إلى مستقبل مشترك."<sup>3</sup>

وبينما يتّجه بلومفيلد في كتابه إلى المصالحة كمسار، وذلك نظراً لطبيعة الرسالة التي أنيطت بالكتاب، تعتمد ليلي جاردنر فيلدمان نفس الاتجاه في التمييز بين المصالحة كمسار وكهدف، لكنّها لا تفرّق بين الاعتبارين.<sup>4</sup> وكأثما تقول بأنّه لا بدّ من الجمع بين المسار والهدف، فالمسار وهو مجموع الإجراءات والخطوات، إن لم يكن مسترشداً بهدف أو رؤية في نهاية الطريق، فسيكون عملاً بلا نتيجة. وعليه، يشير المفهوم بالنسبة إليها إلى المسارات وإلى كيفية تغيير الأشياء، وكذا إلى المنتج النهائي للمسار أو الهدف. وقد اعتمدت في كتابها مفهوم المصالحة في مجال العلاقات الدولية كمسار، وبشير إلى مجموعة الإجراءات والاتفاقيات التي عقدتها ألمانيا، وكمخرج نهائي وهدف وهو تحويل العلاقات من العداوة إلى التعاون والصدقة.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> Ibid, pp. 28-29.

<sup>2</sup> David, Bloomfield. "Reconciliation: an Introduction," in David, Bloomfield and al (ed). **Reconciliation after violent conflict, A Handbook**, (Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 2003), pp. 10-18, p. 12.

<sup>3</sup> Ibid, pp. 12-13.

<sup>4</sup> Feldman, op. cit, pp. 1-2.

<sup>5</sup> Ibid.

بالنسبة إلى ديفيد بلومفيلد، فإنّ مسار المصالحة عميق، وطويل المدى وشامل، ولا بدّ أن يضمّ البحث عن الحقيقة، والعدالة، والعفو، والشفاء وغيرها. ويؤكد على عدم اعتبار هذه الوسائل قيماً متعارضة أو متناقضة، بل على العكس من ذلك، فهو يعتبرها قيماً متكاملة ومتعاضدة ضمن مسار المصالحة.<sup>1</sup> وهو بذلك يستبق الانتقادات التي يمكن أن توجّه إليه، من حيث عدم القدرة على الجمع بين تلك المتناقضات، وهو ما ذهب إليه لوك هايز Luc Huyse حين أكّد على صعوبة الاتفاق على مفهوم موحد للمصالحة، لأنّها تعني أشياء مختلفة لأناس مختلفين، فهي تختلف من ثقافة إلى أخرى، وتغيّر باختلاف السياق. لذلك فهو يميّز بين مقاربتين: مقارنة السقف الأعلى ومقاربة السقف الأدنى.<sup>2</sup>

### 1- مقارنة السقف الأعلى للمصالحة

ضمن هذه المقاربة الموسّعة التي يمكن أن نعتبرها مقارنة مثالية أو شاملة للمصالحة، لأنّها تقتضي سياسات تتعامل مع الماضي والمستقبل معاً، وتتضمّن العمل على الوقاية من استعمال الماضي لإعادة إنتاج الصراع، وتعزيز السلم، وكسر دوامة العنف، وإنشاء وتقوية مؤسّسات ديمقراطية جديدة. وهي تدور حول مسح معاناة من بقي على قيد الحياة وتعويضهم عن انتهاكات الماضي، وبناء وإعادة بناء العلاقات بين الأفراد والمجموعات، والقبول بين أطراف الصراع وفق رؤية مشتركة لفهم الماضي من منظور ارتجاعي. أمّا من المنظور المستقبلي فتعني المصالحة جمع الضحايا والمعتدين على مستوى المجتمع في إطار حوار سياسي حضاري ومشاركة ملائمة للقوّة.<sup>3</sup>

### 2- مقارنة السقف الأدنى للمصالحة

وحيث لا يمكن تحقيق كلّ مشتملات المصالحة المعروضة أعلاه، فهناك مقارنة عملية مقارنة الحدّ الأدنى للمصالحة، تتّجه نحو البحث عن التعايش السلمي بصفة أساسية. فالمصالحة هنا تعني عملاً مستمرّاً للابتعاد عن طغيان العنف والخوف. فهي ليست حدثاً، بل مساراً طويلاً وصعباً وغير قابل للتنبؤ. ويشمل خطوات ومراحل متعدّدة، وكلّ خطوة تتطلّب تغييراً في المواقف. ووفق هذا

<sup>1</sup> Bloomfield, "Reconciliation: an Introduction," op. cit, p. 12.

<sup>2</sup> Luc, Huyse. "The Process of Reconciliation," in David, Bloomfield and al (ed). **Reconciliation after violent conflict, A Handbook**, (Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 2003), pp. 19-33, p. 19.

<sup>3</sup> Ibid.

المنطق، تعتبر كل خطوة وكل جهد مهمين لاستمرار المسار وتطوره.<sup>1</sup> ومن الخطأ الحديث عن المصالحة باعتبارها إجراءات معزولة، فالمسار ليس منحني خطياً تصاعدياً. فكل خطوة تحمل إمكانية العودة إلى استعمال العنف مجدداً، ولا يعني الانتهاء من مرحلة، آلياً، الشروع في المرحلة الموالية، لكنّها في نفس الوقت العناصر الضرورية لمصالحة دائمة.

ومن أمثلة المصالحة كسقف أدنى، تعريف ماريك برافدا Marek Prawda السفير البولوني لدى السويد ثم ألمانيا، الذي يقول بأنّ "المصالحة ليست هدفاً في حدّ ذاتها... ولكنّها يجب أن تقدّم إطاراً من التعاون لإدارة التنوع."<sup>2</sup> وما يلاحظ على هذه المقاربة للمصالحة هو عدم تحميل مفهومها أي مضمون مشحون قد يكون بدوره عامل انقسام جديد وبعثاً على تجدد الصراع، فهي لا تشير إلى العدالة أو التعويض أو العفو مثلاً، وهي تمثّل مسائل خلافية سنؤخّر عملية المصالحة إن تمّ التمسك بها واعتبارها شروطاً مسبقة. وهي مع ذلك تقرّ بالصراع الماضي، وتعتزّ بظاهرة التنوع والاختلاف وإمكانية وضرورة إيجاد الأطر المناسبة لحلّها.

لقد أخذ أصحاب هذه المقاربة واقع الصراع ومعوّقات المصالحة بعين الاعتبار، وهو ما ينتج حالة التشاؤم من أيّ تغيير إلى الأحسن، لكن مع ذلك تبقى بقعة ضوء تفتح الطريق للأمل في المستقبل. وهي الخلفية التي انطلق منها ماريك برافدا المتأثر بحالة التوتر في العلاقات الألمانية البولونية في الفترة من 2000 إلى 2007.<sup>3</sup> ولعلّ هذا ما يعبرّ عنه مثلاً ماريوس شون Marius Schoon الناشط السياسي من جنوب إفريقيا حينما يقول: "لعلّي لا أقبل بالمصالحة، ربّما لم يحن وقتها بعد بالنسبة إليّ، لكن يمكنني المساهمة في وضع إطار ربّما يستفيد منه أبنائنا فيما بعد."<sup>4</sup> بل هناك من يذهب أبعد في تعريف المصالحة في هذا الاتجاه التشاؤمي، بالنظر إلى ثقل تركة الماضي العنيف بحيث يعرفها بحال غيابها، أي أنّ "حالة الفشل في تحقيق المصالحة سيعني حالة من السلام البارد أو ربّما العودة إلى العنف"، كما يقول روبرت روثشتاين Robert Rothstein.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Feldman, op. cit, p. 243.

<sup>3</sup> Ibid.

<sup>4</sup> Junod et Rutayisire. (dir), op. cit, p. 76.

<sup>5</sup> Bloomfield, **On Good Terms**, p. 9.

وبهذا التوجّه الحذر الذي تبديه هذه المقاربة المضيّقة لمفهوم المصالحة، يتمّ تسهيل اجتماع الفرقاء، بل ويمكن اعتبارها مقاربة تخدم المصالحة لأنّها تسهّل تحقيقها من خلال تقليص متطلّباتها. ومن الناحية العملية، يمكن أن نعلم هذا المقاربة للمصالحة الإطارية أو المصالحة كإطار Reconciliation as a Framwork كتكتيك في مجال التفاوض لحلحلة الوضعيات الصعبة، لأنّها تركّز على تحقيق الشروط الملائمة لتحقيق المصالحة، عوض تحميلها بما لا يمكن تحقيقه واقعياً.

غير أنّه لا بدّ من الإشارة إلى أنّ المصالحة كإطار تحتاج إلى مضمون واضح في مسار المصالحة، لأنّ الإطار بدون محتوى لن يصمد طويلاً أمام مختلف مراحل المصالحة، ومختلف وجهات النظر. إنّ المضمون الذي تبقى المصالحة كإطار في حاجة إليه هو ما يتلاءم مع السياق التاريخي والثقافة السياسية الخاصّة مع حالة معيّنة، لذلك فهي في حاجة إلى تعاريف ذات بعد ومضمون أعمق يعطي رؤية لحالة النجاح المستقبلية. ويمكن أن نقول بأنّ المصالحة كإطار ذات طابع عالمي Universal من حيث هي أدوات لتسهيل المصالحة، وأنّ مضمون المصالحة يحمل طابعاً خاصّاً بالحالة الدراسية المعنية.

وتؤكّد ليلي فيلدمان إلى الاختلاف حول مفهوم المصالحة تماماً كلوك هايز، وأنّ تداول مفهوم المصالحة لا يعني الاتفاق على مضمونه، فهو يخضع لمن يستعمله ولأيّ غرض. فالتساؤل حول من يستعمل المصطلح يؤدّي بنا إلى التمييز بين مستعمليه، فقد يكون أحد أطراف الصراع مثلاً، أو حتى التخصص العلمي الذي سيحدّد البعد الذي يأخذه المفهوم، حيث يمكننا هذا التصنيف من إدراك عمق الانقسام الذي قد يعتري العلاقة بين مختلف الأطراف والتناقض بين مختلف التصورات. بينما يحيلنا التساؤل عن الغرض من المصطلح إلى التمييز بين صنفين ممّن يستعملون مفهوم المصالحة، صنف يريد فهم الشيء/الظاهرة والثاني الذي يريد تغييره.<sup>1</sup>

ويذكر التمييز بين من يريد فهم الشيء ومن يريد تغييره، والذي أشارت إليه فيلدمان فيما يخصّ موضوع المصالحة، بإشكالية ظلّت تصاحب الفكر السياسي من بداياته إلى الآن، فموقف المفكرين دائماً انقسم إلى موقفين، فريق يفسّر الظاهرة دون إرادة للتدخل فيها أو تعديلها بداعي الموضوعية العلمية. وموقف ثانٍ يهدف إلى تغيير الظاهرة في الاتجاه المرغوب. وميزة الموقف الأوّل هي الحيادية العلمية التي قد تصل إلى درجة السلبية العلمية، حين يصرّ المفكر والباحث على عدم التدخل في

<sup>1</sup> Feldman, op. cit, p. 2.

الظاهرة. وميزة الموقف الثاني رغبة ملحّة في التغيير متّجهة نحو المستقبل بنظرة مثالية، قد تصل إلى حدّ الخروج عن الموضوعية العلمية.

وما يهمنّا في موضوع المصالحة هو أنّه قد يختار باحث فهم الصراع وأفق المصالحة في حالة دراسية ما، لكنّه قد لا يهتمّ بتغيير واقع الصراع إلى واقع سلمي، وهو ربّما بذلك يكرّس الصراع دون قصد. ولعلّ باحثاً آخر يختار دراسة المصالحة في اتجاه تغيير الوضع إلى حال أفضل، لكن قد ينحاز إلى ما يبعده عن الموضوعية، فيفقد رصانته العلمية. ولعلّه من الصعب أيضاً محاولة التوفيق بين الرؤيتين والمصالحة بينهما، في مساحة مشتركة قد تكون هي الذاتية العلمية/الموضوعية Scientific/Objective Subjectivity.

ولعلّنا بعد استعراضنا لهذا التنوع والتداخل بين تعاريف المصالحة، سنخلص إلى نتيجة أشار إليها يوهان جالتونغ Johan Galtung، وهو من مؤسّسي دراسات السلام، حين أقرّ بصعوبة تحديد المصالحة، لأنّها تحمل أبعاداً سيكولوجية، واجتماعية، ولاهوتية، وفلسفية وإنسانية عميقة، وأنّه لا أحد يدري كيفية النجاح في تحقيقها، "ولا تعريفها أيضاً"، يضيف دافيد بلومفيلد.<sup>1</sup> والمصالحة الشاملة بما تجمع من قيم متناقضة عسيرة على التطبيق، وهو اختبار حقيقي لها، فقد تثير الصراع من جديد، ولكنّ ذلك هو جوهر المصالحة. فتناقض المواقف هو تحصيل حاصل بالنسبة لأطراف قد خرجت لتوّها من صراع عنيف مقتنعة بضرورة المصالحة. وبالتالي، لا يجب الحكم على المصالحة الشاملة بمفهومها الموسّع بسبب التناقض الذي يبدو في مكوّناتها، بل يجب التمسك بها إلى غاية تشكّل الحدّ الأدنى من التوافق حولها، لكي يكون فرصة أمامها لتحقيق التغيير المطلوب، في الذهنيات والمؤسّسات. وبذلك تكون المصالحة قد تحقّقت في بعدها الأساسي وهي المصالحة كإطار والمزاوجة بين سقفها الأدنى والأعلى.

إنّ القيم المتناقضة في المصالحة تشبه تماماً حركة المرور بالنسبة للسيارات، فمن غير المعقول أن نجد نظاماً لحركة المرور في اتجاه واحد، أي أن يتّجه فيه الجميع في مسار واحد إلى وجهة واحدة. بل على العكس من ذلك تماماً، يكمن دور نظام حركة المرور في تسهيل الحركة مع تناقض الوجهات. وهذا ما أوجد نظام إشارات المرور وقوانين تسيّر مبدأ الأولوية بهدف التقليل من حالات تصادم

<sup>1</sup> David Bloomfield, *On Good Terms*, op. cit, p. 4.

المسارات. فإذا استلهمت المصالحة من هذا المنطق، فستكون قادرة أيضاً على التقليل من مساحات الصراع، وتحقيق نظام مرور "اجتماعي وسياسي" سلس، يضمن تحقق وصول الجميع إلى وجهته وذلك على الرغم من تناقض مساراتهم وأهدافهم.

ومن خلال ما سبق، يمكن أن نقترح ما يمكن تسميته بالمصالحة التشاركية Participatory Reconciliation التي تعني:

- البحث عن التعريف الذي يتلاءم مع السياق الزماني والسياسي والاجتماعي والثقافي،
- تبني المصالحة كإطار في المراحل الأولى من فتح النقاش حولها، تشجيعاً على المضي في مسارها،
- التوسّع في المفهوم كمرحلة ثانية، وإعطائه المحتوى المناسب للسياق، بمشاركة الأطراف المعنية.

ولكي نعطي بعداً تطبيقياً لما سبق التطرق إليه في تعريف المصالحة، سنعمد إلى مقارنة عكسية، بحيث سنستعرض مثلاً تطبيقياً من خلال المقارنة الألمانية للمصالحة، وذلك دون الخوض في التفاصيل، فهي حالة دراسية نحاول من خلالها فهم الموضوع من الناحية النظرية، وسنكتشف بأن مبادئ نظرية قوية للمصالحة يمكنها أن تؤدي إلى سياسة قوية للمصالحة.

### المطلب الخامسة: المقارنة الألمانية للمصالحة

بعد الحرب العالمية الثانية، اضطرت ألمانيا لتحمل التركة الثقيلة للنظام النازي الذي سبب الدمار في أوروبا والعالم، واقتنعت بوجوب التعايش مع تاريخها، وكذا بضرورة الانخراط الإيجابي في المنظومة الدولية، لذلك جعلت من المصالحة بطاقة تعريفها الجديدة وجوهر سياستها الخارجية، وهو ما جعلها مدرسة قوية في المصالحة تجدر الاستفادة منها، وطوّرت مقارنة يمكن أن نسميها المقارنة الألمانية للمصالحة، وهذه بعض مرتكزاتها:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Feldman, op. cit, p. 1.

## مرتكزات المقاربة الألمانية للمصالحة

### المنطلق اللغوي للمصالحة الألمانية

تنطلق المقاربة الألمانية من البعد اللغوي، حيث يعبر عن المصالحة في اللغة الألمانية بكلمتين هما *Versöhnung* و *Aussöhnung*، وتعنيان بالترتيب الجانب الروحي/العاطفي والمكُون العملي/المادي،<sup>1</sup> وهو ما أعطى ربّما مضمون المقاربة الألمانية للمصالحة. فاستناداً للبعد اللغوي المذكور، تعمل المقاربة الألمانية على الجمع بين الباعثين الأخلاقي والبراغماتي للمصالحة.

### - المصالحة الواقعية

ولكي تكون المقاربة الألمانية فعّالة، فقد اتخذت هدفاً واقعياً تسعى لتحقيقه من خلال المصالحة، وهو السلم الممكن أو الواقعي وليس تلك الحالة الخيالية من السلم المطلق التي لا تفترض وجود أيّ توتر. بل على العكس من ذلك، تعتبر المقاربة الألمانية الخلافات مسألة طبيعية يجب أن تؤخذ في الحسبان، والهدف الأقرب لتحقيق السلم إذن هو السعي لإيجاد أطر لحلّ تلك الخلافات، وليس القضاء عليها.<sup>2</sup>

### - المصالحة بوصلة السياسة الخارجية

لقد أصبحت المصالحة علامة ألمانية بامتياز بداية من سنة 1949، وشكّلت حجر الزاوية بالنسبة للسياسة الخارجية الألمانية (الغربية حينها)، فقد عملت على تطبيع العلاقات مع أربع دول تضرّرت من بشاعة آلة الحرب الألمانية، وهي كلّ من فرنسا، وإسرائيل، وبولونيا وجمهورية التشيك، وساهمت في بلورة مشروع الاتحاد الأوروبي الذي يشجّع العلاقات السلمية في القارّة الأوروبية.

### - التغيير المؤسسي مفتاح المصالحة

توفّر المؤسسات الرسمية الثنائية التي تقيمها الدول والشبكات الدولية المدنية بين المجتمعات قاعدة لسلوك وعلاقات إدارية وأطر جديدة، تسمح بإعادة توازن القوّة بين الأطراف. كما أنّ وجود

<sup>1</sup> Ibid, p. 14, 55.

<sup>2</sup> Ibid, p.15, pp. 18-25.

مؤسسات مستمرة وفعالة يساهم في تطوير رؤية إستراتيجية للمصالحة المشتركة، وهو ما فعلته ألمانيا في علاقاتها مع الدول المذكورة.<sup>1</sup>

### - تكامل الداخل والخارج

لم تكتف ألمانيا بتفعيل مصالحتها الدولية بداعي الحسابات البراغماتية، ولا بتبنيها في الخطاب الداخلي فحسب، بل طبقت مشروع المصالحة الداخلية في إطار توحيد الألمانيتين. فخطاب المصالحة الألمانية منسجم مع سلوكها، وهو يقضي بالتكامل والترابط بين الداخل والخارج، وعدم الاعتراف بالفصل بين المستويين، وهذا ما يعتبر من أسرار قوة النموذج الألماني في المجال، وهو ما أعطى مصداقية للمقاربة الألمانية للمصالحة.

### - مجموعة واسعة من أدوات المصالحة

اعتمدت المقاربة الألمانية للمصالحة مجموعة واسعة من الأدوات لتحقيقها، كالاعتذار، والتعويض مع إسرائيل، واللقاءات المباشرة بين القادة، والمتابعات القضائية: محاكم نورمبرغ، ودعم التبادل الاجتماعي، وإعادة كتابة التاريخ.

### - القابلية للتصدير

من عوامل نجاح المصالحة الألمانية هو الثبات والاستمرار في الالتزام بالمصالحة، ضمن مسار يتسم بالفعل الاستراتيجي، وهو ما يجعلها نموذجاً قابلاً للتصدير، حيث يدعو منظرون وممارسون في سياقات مختلفة الاحتذاء بالنموذج الألماني.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>.Ibid, p. 9.

<sup>2</sup> تقدم فيلidan نموذج المصالحة الألمانية البولندية كمقاربة يمكن الاستفادة منها في ملفّ المصالحة الياباني مع دول شرق آسيا، أنظر: Lily Gardner-Feldman, "German-Polish Reconciliation in Comparative Perspective: Lessons for Japan?" *The Asia-Pacific Journal*, Japan Focus, Vol. 8, Issue. 16, No. 1, Apr 2010, pp. 1-19.

وفي العاصمة الكورية الجنوبية سيؤول، نظّم يوم دراسي حول المصالحة الألمانية البولندية كمصدر لإلهام العلاقات الكورية اليابانية، من تنظيم معهد دراسة السياسات الكوري بمشاركة سفارتي ألمانيا وبولونيا، بغرض الاستفادة من تجربة البلدين في المصالحة.

Asan Institute for Policy Studies, **Polish-German Relations since 1945: A Source of Inspiration for Future Korean-Japanese Relations?** (Seoul, December 1, 2011).

أو ما يعبر عنه مقال نشر سنة 2015 لصاحبه غريغ رينزي Greg Rienzi بوضوح من خلال عنوانه، بإمكان دول أخرى الاستفادة من جهود ألمانيا للمصالحة بعد الحرب العالمية الثانية.

## المطلب السادس: نظرية المصالحة

لقد حظي موضوع المصالحة باهتمام العديد من التخصصات العلمية التي قدّمت أدبيات مختلفة حول الموضوع قد تصل حدّ التناقض، وهو ما يدعم باستمرار الجدليات المحيطة بالمصالحة، ويزيد ربّما من حيوية الموضوع وثرأه من جهة، ويعقّد تناوله من جهة أخرى. ويمكن أن نجمل هذه التعاريف وفق خمس تصوّرات بحسب الحقول العلمية التي اهتمّت بالموضوع، وهي: التصوّر الثيولوجي، والفلسفي، والنفسي الاجتماعي، والقانوني والسياسي/التاريخي.<sup>1</sup>

### 1. التصوّر الثيولوجي للمصالحة

يركّز التصوّر الثيولوجي أو اللاهوتي المسيحي للمصالحة، الذي يدعو أندرو شاب Andrew Shaap بالتصوّف المسيحي<sup>2</sup> Christian Quietism أو ما يعرف بالرهبانية المسيحية في التراث الإسلامي، على فرضية أساسية هي استرجاع العلاقات السابقة والروابط التاريخية التي تعتبرها إيجابية، ما يعني أنّه لا حاجة لإيجاد علاقات جديدة. بينما يميّز الانسجام طبيعة العلاقات فيما بعد الصراع، وهي النهاية السعيدة لقصّة المصالحة. وتنتقد ليلي فيلدمان قصور هذا التصوّر الثيولوجي<sup>3</sup> الذي يعتبر المصالحة "حالة تغيير عامّ في اتجاه الكمال الإنساني ينتج تغييراً في السلوك ويكون العفو مظهرًا له."<sup>4</sup> فالدراسات الثيولوجية ترى دوافع المصالحة بزواية أخلاقية بحتة، تحدّ من قدرتها على فهم المضمون السياسي للمصالحة الذي بإمكانه أن يحوّل العلاقة بين كيانات سياسية من العداوة إلى الصداقة. وعلى خلاف المجال الديني، لا يهتمّ المجال السياسي بدوافع الفعل، بقدر ما يهتمّ بالمجال الذي يمكن أن يحدث فيه السلوك الأخلاقي، أو الواقع الهيكلي للنظام الدولي.

كما أنّ التصوّر اللاهوتي يركّز على الفرد، الذي تعتبر تجربته الشخصية غير قابلة للتحويل إلى فواعل أخرى، كالحكومات ومختلف الجماعات الاجتماعية، أي أنّ تجربة الفرد حصرية خاصّة بالمجال

Greg Rienzi, «Other nations could learn from Germany's efforts to reconcile after WWII», <http://hub.jhu.edu/magazine/2015/summer/germany-japan-reconciliation/preview/>,

Loke Hoe Yeong, 50 years of the 'twin engine' Franco-German reconciliation, European integration and reflections for Asia, (Singapore: EU Centre in Singapore).

<sup>1</sup> Feldman, Germany's Foreign Policy of Reconciliation, pp. 3-12.

<sup>2</sup> Andrew, Schaap. "Reconciliation as Ideology and Politics," *Constellations*, Vol. 15, No. 2, Blackwell Publishing Ltd, 2008, pp. 249-264, pp. 257-258.

<sup>3</sup> Feldman, Germany's Foreign Policy of Reconciliation, op. cit, pp 3-6.

<sup>4</sup> نقلاً عن رموند هيلميك ورودني بيترسن Helmick and Petersen, Ibid, p. 3.

الشخصي وغير قابلة للتصدير إلى المجالات الجماعية أو الاجتماعية، حيث لا يمكن مطالبة الحكومة مثلاً أن تقوم بما يقوم به الفرد من سلوك كالعفو والمصالحة. مع أنّ هنالك من يرى بأنّ المؤسسات والزملاء الدينيين بإمكانهم أن يلعبوا أدواراً مختلفة في المصالحة. ويعني ذلك أن هذا التصور ينفي وجود المصالحة والعفو على المستوى الكليّ/المجتمع والدولة، لأنّ هذا المستوى لا يدخل أصلاً في نطاق اهتماماته.<sup>1</sup>

ويعتبر هذا التصوّر الأخلاقي ضرورياً بالنسبة للمصالحة، لكنّه مع ذلك في حاجة إلى دافع براغماتي في اتجاه التغيير الفعّال. ويكمن جوهر المصالحة في الأدبيات اللاهوتية في مسار حصري للعفو، سريع ومغلق في آن، ويتمّ عبر تفاعل طويل جداً بين شخصين أو حتّى مجتمعين بعد صراع عنيف، والعفو بهذا المنطق تلقائي وليس مرتبطاً بسلوك الطرف المقابل. حيث لا يحكم على المخطئ من أيّ جهة كان، ولا من كان خطأه أكبر، كما يتمّ وفقها التنازل عن المحاسبة عن الآلام والأضرار المسبّبة.<sup>2</sup> ويبدو النقاش الديني حول "الصبر" كبديل للعفو أقلّ تطلّياً وأكثر فعالية. فالإمكانات المتاحة ضمن مقارنة "الصبر" هو الاختيار إمّا بين العفو الذي تتحمّل عبء الضحية وحدها، وإمّا بين الصبر الذي تتحمّل مرارته الضحية دائماً وحدها.<sup>3</sup>

وقد تجسّدت المقاربة اللاهوتية للمصالحة في رسالة القساوسة البولونيين لنظرائهم الألمان سنة 1965، التي حملت عنوان "عفونا ونطلب العفو." وهي تعني في السياق الدولي العفو المتبادل بين البولونيين والألمان، كإخوة في المسيحية، وعلى الصعيد الرسمي بين الدولتين.<sup>4</sup>

## 2. المقاربة الفلسفية للمصالحة

تفترض المقاربة الفلسفية بأنّ تطبيع العلاقات هي أسلم طريقة للتفاهم بين الشعوب التي يجمع بينها ماضٍ عنيف. حيث لا يهدف الفلاسفة إلى القضاء نهائياً على الصراع، بل يسعون بدلاً من ذلك إلى الحدّ منه، وهو ما يبقى الشعور بالعداوة حاضراً ويقتضي درجة من الاحترام المتبادل

<sup>1</sup> Ibid, pp. 2-3.

<sup>2</sup> Jerzy, Sułek, "Polish-German Reconciliation after the Second World War – in the Context of Korean-Japanese Relations," in *Polish-German Relations since 1945: A Source of Inspiration for Future Korean-Japanese Relations?*, (Seoul: The Asan Institute for Policy Studies, December 1, 2011), pp. 17-18.

<sup>3</sup> Feldman, *Germany's Foreign Policy of Reconciliation*, op. cit, pp. 2-3..

<sup>4</sup> « We forgive and ask for forgiveness », see : Jerzy Sułek, op. cit, p. 17.

لتجاوزه. وتركز هذه المقاربة على الحاجة إلى علاقات نوعية جديدة بين أطراف الصراع السابقين، وليس إلى استعادة العلاقات السابقة، سواء لأنها لم تكن ودية بالأساس أو أنّ عنف الصراع قطع كل ما في الماضي المشترك.

ورغم أنّ الفلاسفة لم يتحدثوا كثيراً عن المصالحة، إلا أنّ أدبيات الفلسفة في الموضوع تجمع على الطابع الأخلاقي للمصالحة، وهي تتفق بذلك مع المقاربة اللاهوتية. لكن جوهر الخلاف معها يكمن في عدم اشتراط العفو، الذي يؤدي إلى نتيجة عكسية وفق المقاربة الفلسفية، لأنه يسوّي بين الضحية والمعتدي، ولا يشجّع على النقد الذاتي، لذلك لا بدّ من الاعتذار لتصحيح هذا الاختلال في التوازن بين الطرفين.<sup>1</sup>

وفي هذا الإطار، يعتبر الفيلسوف أنتوني هوليداي Anthony Holiday من جنوب إفريقيا العفو حالة من الوعي الفردي الخاص، وليس له أدنى علاقة بالعفو المسوّق ضمن "الإخراج المسرحي" الذي ميّز جلسات الاستماع المنظّمة من قبل لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا، ولا بالصلوات والتراتيل الإنجيلية، ولا حتى بالتقوى المعلنة لرئيس اللجنة القسّ ديسموند توتو.<sup>2</sup> وكان هوليداي قد صرّح أمام اللجنة أنّ المصالحة لا تتعارض مع العقاب العادل للآلام التي تسببت فيها سنوات الأبرتاييد المرعبة.<sup>3</sup>

وبعيداً عن الهالة التي أحاطت بتجربة المصالحة في جنوب إفريقيا، فإنّها بالنسبة لهوليداي تنطوي على انتهاك لحرية أفراد المجتمع وعلى الاعتداء على المجال الخاصّ بهم، فقد عمل السياسيون على السيطرة على أفعال الأفراد في مسائل خاصّة كالعفو والتنازل عن المطالبة بالعدالة.<sup>4</sup> وترجع هذه المقاربة من الناحية العملية إلى اجتهادات قضائية تشجّع منح العفو للمتهم، ففي الحالة العادية يمكن للعفو أن يفيد العدالة، وقد يكون ضرورياً في ظروف معينة، من أجل الإمساك بمجرمين آخرين وتحويلهم إلى العدالة في مقابل مساعدة العدالة بالشهادة. لكن وفي الحالة العادية أيضاً، يبقى المتهم المستفيد من إجراء إنهاء المتابعة القضائية في مقابل شهادته تحت طائلة المسؤولية المدنية تجاه الضحايا

<sup>1</sup> Feldman, *Germany's Foreign Policy of Reconciliation*, op. cit, pp 6-7.

<sup>2</sup> Anthony, Holiday. "Le pardon est un acte de volonté". *Entretien avec Anthony Holliday*, "Cultures & Conflits", No. 40. 2000. pp. 2-4. p. 2.

<sup>3</sup> Ibid, pp. 2-3.

<sup>4</sup> Ibid.

أو ورثتهم. وقد مثّلت هذه الممارسة قطيعة مع الإجراء القانوني العادي، فلقد سمح ذلك، نظرياً وتطبيقياً، لشرطي مارس التعذيب أن يستفيد من إخلاء السبيل بمجرد الاعتراف بممارساته الشنيعة دون إبداء أي نبرة للندم، وبالتالي العودة إلى حياته اليومية دون الحشية من أي عقوبة جنائية أو متابعة مدنية.<sup>1</sup>

ويتفق هوليداي مع من يعترض على أعمال التعويض وفق مبدأ المسؤولية المدنية في حالات الضرر الجسدي أو النفسي الدائم بسبب انتهاك الحقوق الأساسية، فذلك صحيح من الناحية المبدئية، لأن ذلك في الاختصاص القضائي يتبع القواعد الجنائية.<sup>2</sup> لكنّه في الوقت نفسه يستنكر عدم الاعتراف العلني بالضرر الثابت، الذي لحق من لم يعد قادراً على كسب عيشه إثر عجز جسدي لحقه بسبب اعتداء الشرطة أو أجهزة الأمن التابعة لنظام الأبرتاید عليه، ويتساءل عن سرّ منع أي تعويض مادي أو رمزي لفائدته إذا كان ذلك سيمكّنه من متابعة حياة أشبه ما تكون بالعادة.<sup>3</sup>

إذن وكما رأينا، لا ترى المقاربة الفلسفية حصر المصالحة في العفو، كما ذهب إلى المقاربة النيولوجية، بل تمتد لتشمل العديد من المكونات الأخرى، فهي تحتاج بالإضافة إلى العفو سرد الحقيقة، والمحاسبة، والعقاب، وتعويض الضحايا، والإصلاح المؤسسي وفتح النقاش العام حول الموضوع، بما يتيح مساهمة المجتمع فيها بفعالية.

### 3. التصرّور السيكوسوسولوجي للمصالحة

تركّز هذه المقاربة على الحواجز المعرفية والعاطفية لاستقرار العلاقات السلمية، وتتجاوز بذلك الحلّ الرسمي للصراع.<sup>4</sup> وهي ذلك مشروطة وفق تصوّر علم النفس الاجتماعي بتغيير الدوافع والأهداف والاعتقادات والمشاعر لغالبية أفراد المجتمع فيما يخصّ الصراع وطبيعة العلاقة بين أطرافه. ولا يهتمّ هذا التصرّور بدوافع أطراف الصراع لتبني المصالحة، الأخلاقية منها أو البراغماتية، بقدر

<sup>1</sup> Ibid, p. 3.

<sup>2</sup> نظراً لغياب مبدأ الدية في الدم في المنظومة الجنائية الغربية على عكس القانون الجنائي الإسلامي.

<sup>3</sup> Ibid.

Reconciliation?" in Yaacov bar-siman-tov (ed), **From** <sup>4</sup>Yaacov Bar-Siman-Tov, Introduction: "Why Conflict Resolution to Reconciliation, (New York: Oxford University Press, 2004), pp. 3-9. p.

اهتمامه بطبيعة الصراع السابق للمصالحة وقدرة المسار الحالي على تنمية الثقة والقبول، سواءً عبر تغيير مؤسسي أو علائقي بين الأفراد.<sup>1</sup>

ويركّز التصرّور السيكوسوسيولوجي على هدف الانسجام كمخرج نهائي للمصالحة عوض القبول بحدّ أدنى من التوتر، ويختلف مع التصرّور الثيولوجي في أنّه لا يعتبر المصالحة العودة إلى العلاقات السابقة، بل يهدف إلى تغيير العلاقات والسلوك في اتجاه السلام. ويعتبر تصرّور علم النفس الاجتماعي المصالحة مساراً ومخرجاً (أو هدفاً) لمسار أشمل في إطار حلّ الصراع وبناء السلام يتكوّن من أربعة مراحل: الصراع، واتفاق السلام، والتعايش والمصالحة. وينظر إلى التاريخ في هذا التصرّور تماماً كما لدى علماء اللاهوت، بالتركيز على تقديم رواية تاريخية مشتركة وغير مثيرة لتجدّد الصراع، وحيث يجب غلق الماضي وتجاوزه في أقرب الآجال، ويذهب البعض أبعد من ذلك، حين يطالبون بأن تركز المصالحة على المستقبل وليس على الماضي.<sup>2</sup>

ويركّز هذا التصرّور على دور الفواعل المجتمعية وغير الحكومية في كلّ مراحل المصالحة، ويؤكد على ضرورة التكامل بين المبادرات الفوقية من القمّة والجهود الميدانية من الأسفل، وكذا دور القيادة. وفي حين أنّه يشجّع اللقاء بين الضحايا والجناة، سواءً عبر الحوار أو سرد الماضي، والتدابير المؤسّساتية كلجان الحقيقة والمصالحة، فإنّه يشترط في ذلك كلّ استعادة كرامة الضحيّة. ويعترف علماء النفس الاجتماعي بصعوبة إيجاد التوازن المناسب بين الشفاء الذي قد يشمل العفو وبين مطلب الحقيقة والعدالة. ومع أنّ الاعتراف أساسي بالنسبة لمسار المصالحة، فهناك ميكانيزمات أخرى من شأنها ترقية المصالحة كإحياء التاريخ، والمحاکمات العلنية، وسياسات حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، والتعويضات، والتربية، والإعلام، والمؤسّسات المشتركة والتبادل فيما بين الأفراد، وإجراءات بناء الثقة لدعم الأمن.<sup>3</sup>

ورغم أنّ التصرّور السيكوسوسيولوجي يعبر عن توجّه موسّع للمصالحة من ناحية المكونات أو الميكانيزمات، فإنّه مع ذلك، يشترك مع التصرّور اللاهوتي في تبني التعريف المضيق للمصالحة الذي يعني العفو، فهو حتّى وإن اعترف بوجود أفعال غير قابلة للمغفرة، فإنّه يعتبر العفو ضرورياً بالنسبة

<sup>1</sup> Feldman, *Germany's Foreign Policy of Reconciliation*, op. cit, p. 7.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>33</sup> Ibid, p. 8.

للمصالحة. ويؤكد البعض على الشرط المطلق للعفو بالتركيز على هدف التضييق على عدم التسامح أو دعوة الضحية للاعتراف بإنسانية الجاني، رغم أنّ هذه الحالة الإيجابية قد تكون غير قابلة للتحقيق بعد فظاعة العنف.

لذلك فالتصوّر السيكوسوسيولوجي وإن كان يبدو أكثر التزاماً بموقف الضحية، فهو في النهاية في صفّ الجناة. وربما حاول هذا الطرح تجديد التصوّر اللاهوتي أو إعادة "تعليه" في شكل أكثر قبولاً، باقتراح ميكانيزمات أخرى في اتجاه الشفاء، لكنّه حافظ على كنهه المتمثّل في العفو، والذي يبرّر في النهاية للجناة ويلقي العبء على الضحايا وحدهم. وإذا ركّزنا على بعض رواد هذه المقاربة من الإسرائيليين خصوصاً،<sup>1</sup> فقد نتّمكّن من فهم التوجّه المصاحب لمسار السلام في الصراع العربي الإسرائيلي، حيث يفترض هذا المنطق عفو الفلسطينيين على اليهود والاعتراف بإنسانيتهم بداية، والاعتراف بدولتهم في النهاية.

وقد يبدو هنا التناقض واضحاً بين مطلب العدالة والمصالحة، فهل يمكن أن نجد من المنظرين الإسرائيليين من يتبنّى المقاربة القانونية وما تقتضيه من المسؤولية الجنائية والتعويض (وهي التي سنعرض إليها أدناه)، كما كان في العلاقة مع بين ألمانيا وإسرائيل؟ وفي هذا الصدد، يتساءل دان بار أون Dan Bar-On عن سبب رفض اليهود المصالحة مع الألمان بعد الهولوكوست، وفي المقابل، ينتظرون من الفلسطينيين أن يتصالحوا معهم.<sup>2</sup>

#### 4. التصوّر القانوني

إنّ الأدبيات المتعلّقة بالعدالة والمصالحة، ولا سيّما في العدالة الانتقالية والتصالحية غزيرة، وتوسّع من النقاش الأوّلي بين اللاهوتيين بشأن قدرة لجان الحقيقة على تحقيق العدالة، وبين الفلاسفة حول

<sup>1</sup> نذكر منهم مثلاً: Dan Bar-On, Yaacov Bar-Siman-Tov, Daniel Bar-Tal, Gemma H. Bennink, Tamar

.Hermann, David Bargal, Emmanuel Sivan, Yehudith Auerbach, Raymond Cohen, Ifat Maoz

كتب ياكوف بار سيمان توف Yaacov Bar-Siman-Tov: "أهدي هذا الكتاب إلى أطفال الشرق الأوسط على أمل أن يجيوا في سلام مصالحة." وذكر بأن الكتاب أنجز ضمن مشروع من تمويل مؤسسة كونراد أديناور Konrad Adenauer Foundation في إسرائيل. أنظر:

Yaacov Bar-Siman-Tov. (ed), **From Conflict Resolution to Reconciliation**. op. cit, p. v.

<sup>2</sup> Dan Bar-On, "Will the Parties Conciliate or Refuse? The Triangle of Jews, Germans, and Palestinians," in Yaacov bar-siman-tov (ed). **From Conflict Resolution to Reconciliation**. (New York: Oxford University Press, 2004), pp. 239-253.

ما إذا كانت المصالحة إيجابية بطبيعتها أم لا. ويميّز بعض المحللين القانونيين بين ثلاثة مقاربات تمكّن المجتمعات في حالة التحوّل من التعامل مع تاريخ انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم ضدّ الإنسانية، في محاولة لتجاوز المقاربة التقليدية للعدالة العقابية. فالمدرسة "الأصلية" The Purist School تعتقد بأولوية العدالة على المصالحة، وتفضّل الثانية وهي مدرسة "العفو" المصالحة على العدالة، بينما تعتقد مدرسة "الطريق الثالث" بإمكانية التوليف بين العدالة والمصالحة، وقد أصبحت هذه المدرسة هي المسيطرة على أدبيات العدالة والمصالحة. ويبرّر أصحاب هذا الرأي توجّههم بالحاجة إلى "الحكمة السياسية" وكذا إلى "مجموعة متكاملة من القيم الأخلاقية" في نفس الوقت.<sup>1</sup>

ويركّز هذا التصرّو على المجتمع ككيان كليّ ومؤسّساته التمثيلية كمستوى تحليلي، وعادة ما تشير إلى المصالحة "الوطنية" والسياسية. "كما تركّز على الضحايا كجماعة وكأفراد، وعلى القصص الشخصية المروّعة عن الانتهاكات. كما تعطي الأهمّية أيضاً للجنة في المصالحة، لكنها تقرّ بأنّ حاجاتهم لا ينبغي أن تكون على قدم المساواة مع حاجات الضحايا. ويعطي التصرّو القانوني للقيادة والعامل الدولي أهمّية خاصّة، لأنّه يمكن أن يقدّم معايير مشتركة للسلوك تمثل الحدّ الأدنى كما بإمكانه أن يؤسّس لجان الحقيقة. ومع ذلك، لا يمكن للطرف الثالث أن يفرض المصالحة من الخارج.

ويعترف التصرّو القانوني بحاجة الجناة إلى الندم، كما هو الحال بالنسبة للاعتذار بالنسبة لعلماء النفس الاجتماعيين، لكنّه لا يشترط العفو كجزء من هذه المرحلة من المصالحة، بل يعتبره أي العفو كحدّ أقصى لا يمكن بأي حال أن نرفضه، وبدلاً من ذلك يرى أهمّية "الحقّ في العفو" الذي يمكن الفرد من الاختيار بين منح العفو أو عدم منحه.<sup>2</sup> وتصبح المسؤولية في هذه الحالة قائمة على منظومة المصالحة في توفير الأسباب المشجّعة على المصالحة.<sup>3</sup>

وتشير الكثير من أدبيات التصرّو القانوني إلى التعويض كأداة لتحقيق هدفين متلازمين هما المساءلة والاعتراف بالماضي. ويقف علماء القانون موقفاً وسطاً بين المطالبة بنسيان الماضي

<sup>1</sup> Feldman, *Germany's Foreign Policy of Reconciliation*, op. cit, p. 8-9..

<sup>2</sup> تتفق هذه المقاربة مع المقاربة الإسلامية للعفو، حيث يشترط في العفو في الإسلام القدرة والأهلية ليعتبر عفواً صحيحاً منتجاً لآثاره. أنظر مثلاً:

Mansouri Abdennour, "Theory and practice of Forgiveness. Islamic perspective," *El-Baheth revue for accademic rsearches*, No. 9, June 2016. Pp. 10-23.

<sup>3</sup> Schaap, op. cit, p. 258.

واستذكاره، ما يعني ضرورة فتح النقاش حوله في سبيل توثيق الحقائق ودحض الأكاذيب. والاختلاف في الرواية التاريخية مهم جداً، لكن يجب أن يتم ضمن حدود معينة لا تتعلق فقط بالحقائق التاريخية بل بتفسيرها أيضاً، كتجنّب الموقف الذي ينكر ما حصل أصلاً<sup>1</sup> Historical Negationism أو أن تعطى الأولوية إلى رواية الجناة بمرور الوقت، أي في النهاية أن تحظى وجهة نظر الضحايا بالأولوية.

وتعتبر سياسات سرد الحقيقة من طرف الضحايا، وإحياء ذكريات وقائع معينة، وإقامة نصب التذكارية، والتربية العمومية مهمة، لكنّها مع ذلك قد تبدو مبادرات قصيرة المدى. وينبغي لكلّ هذه الوسائل في مواجهة الماضي أن تخدم كرامة الضحية والاحترام المتبادل بين الضحية والجاني. ويركّز القانونيون على الثقة كمخرج نهائي للمصالحة، لكن دون تحديد الاستراتيجيات طويلة المدى لتحقيقها عبر المؤسسات. فالثقة تتجاوز نهاية الصراع، والصدّاقة ليست السمة التي تميّز المصالحة الناضجة في الأدبيات القانونية. تهتمّ المقاربة بالتحوّل، عبر إنشاء شيء جديد، لكن تنقصها التفاصيل، والأوضح في المقاربة هو أنّ عملية المصالحة وعملية التحوّل نحو الديمقراطية وهي العملية الأشمل ستتحدّد عن طريق التنازع وليس عن الانسجام.<sup>2</sup>

## 1- التصوّر السياسي/التاريخي

تعتبر ليلي فيلدمان أنّ كتابات العلوم السياسية والتاريخ هي أكثر الكتابات التي درست المصالحة شمولية، فقد تناولت مواضيع طرحت ضمن أدبيات أخرى، وأضافت رؤى جديدة، وبيّنت كيف يتمّ التعبير عن المصالحة في المجال السياسي. وتهدف المصالحة السياسية إلى بناء الجماعة السياسية، وتعمل على توفير شروط الثقة في المجال السياسي. ويمكن للمحاكمات والمتابعات، والنقاش العامّ ولجان الحقيقة، والعفو والنسيان أن تكون جزءاً من عملية المصالحة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> في موضوع المحرقة اليهودية، سنت تشريعات لتجريم أي قراءة تاريخية نقدية فيما يسمّى أيضاً Historical Revisionism or Denialism، أنظر مثلاً:

Emanuela, Fronza, "The Punishment of Negationism: The Difficult Dialogue Between Law and Memory," *Vermont Law Review*, Vol. 30, No. 609, 2006, pp 609-626.

Jacqueline Lechtholz-Zey, "Laws Banning Holocaust Denial," *Genocide Prevention Now*, Issue. 9, Winter 2012, pp. 1-18.

<sup>2</sup>Feldman. *Germany's Foreign Policy of Reconciliation*, op. cit, p. 10.

<sup>3</sup>Ibid, pp. 10-11.

لقد تناول علماء السياسة والمؤرخون مجالين لتفسير ظهور المصالحة عبر عملية الديمقراطية الداخلية أو السلام الخارجي، وهما بناء المؤسسات والثقافة السياسية. فالتعريف النهائي للمصالحة، داخلياً وخارجياً، هو الجماعة السياسية والصداقة، وعادة ما يشار إليه بـ "السلام المستقر". وتعريف المصالحة في حدّها الأدنى هو التوافق السياسي أو التقارب أو التعايش السلمي. وتشير الأدبيات السياسية والتاريخية إلى الدافعين الأخلاقي والبراغماتي لتبني المصالحة مع بعض الخصوصية. حيث يميزون بين المصالحتين الروحية المدفوعة بالعامل الأخلاقي، والسياسية المحكومة بطابعها البراغماتي.

فالجهود الرامية إلى الانعتاق من ضوابط الاختيار الرشيد ونظريات توازن القوى التي تعني التحليل التقليدي لعملية التحوّل الداخلي أو الخارجي تستلزم أن تؤخذ فواعل أخرى في المصالحة بعين الاعتبار، كالفواعل غير الحكومية التي لا يعترف بدورها الفعّال مقارنة بالفواعل السياسية. وأهمّ الأدبيات في هذا المجال هو دراسة نشاط القادة السياسيين ودور رؤيتهم السياسية، لكنّها مع ذلك لا تركز على علاقات الصداقة التي تجمع بين قادة دولتين تمضيان في اتجاه المصالحة.<sup>1</sup> وفيما يلي جدول يوضح مختلف تصورات والاختلافات بينها.

<sup>1</sup> Ibid, pp 11.

الجدول رقم 4: مقارنة تصوّرات المصالحة

التصور اللاهوتي	التصور الفلسفي	التصور النفسي الاجتماعي
الدافع	أخلاقي وبرغماني أيضا	أخلاقي وبرغماني لكن ليس الطابع الغالب/الواجب الأخلاقي للعلماء
الفواعل	الأفراد/ الدول والمجتمعات ككل	المتجمع ككل/المتجمع المدني والمنظمات غير الحكومية/الجماعات والضحايا والمعتدون/القيادة/الطرف الثالث
الميكانيزمات	العفو غير مهم/احترام الذات واحترام الآخرين/الكرامة/الاعتذار/سرد الحقيقة/مراجعة الرواية التاريخية	الشفاء/الثقة والعطف والأمن/ العلاقات فيما بين الأفراد/المؤسسات/الاعتذار/العفو/الحاكمات وحقوق الإنسان والتعويض والتربية والإعلام وبناء الثقة/التاريخ المشترك
الطبيعة	عملية طويلة المدى/علاقات نوعية جديدة/استمرار الصراع والإحساس به	عملية طويلة المدى/تحويل/نضال
التعريف	مضيق: تقليص الصراع/التوافق/المصالحة مع الواقع الكامل: الاحترام المتبادل الموسع: العفو الواقعي وليس المثالي	حد أدنى: التعايش السلمي/حد أقصى: تغير في السلوك، والاعتقادات، وأهداف الصراع، والسلام الإيجابي
حالات واقعية	الحالات الداخلية المتأخرة	جنوب إفريقيا، ألمانيا بعد الوحدة
	أولى أدبيات الحالات الدولية	

التصور القانوني	التصور السياسي والتاريخي
الدافع	أخلاقي وبرغماني بدرجات متفاوتة
الفاعل	الحكومات/الجماعات/الطرف الثالث/ الضحايا والمعتدون/ القيادة
الميكانيزمات	العدالة التعويضية/سرد الحقيقة/الاعتراف/المحاسبة/التهكمات/التعويضات/إحياء الذاكرة/عفو محدود/الحق في العفو أو العفو كحد أقصى / السماحة/ رفض أو التكر للماضي/تاريخ نقدي
الطبيعة	مسار طويل وعناية/علاقات مختلفة عن الماضي/نضال
التعريف	مضيق: غياب الحرب، التعايش السلمي، التوافق السياسي، التقارب/موسم: إقامة جماعة سياسية موحدة، علاقات ثقة ومودة، ساحات من السلام المستقر
حالات واقعية	جنوب إفريقيا بعد الأرتايد رواندا/إسرائيل وفلسطين/إيرلندا الشمالية/جنوب إفريقيا/ألمانيا وإسرائيل/السلفادور/اليابانيون جنوب إفريقيا/أمريكا اللاتينية: الأرجنتين، الأوغوي، الشيلي، غواتيمالا، السلفادور/ألمانيا بعد الحرب / ألمانيا بعد الوحدة ألمانيا بعد الحرب / ألمانيا بعد الوحدة/ اليهود، اليابانيون الأمريكيون، كوريا(نساء المتعة)/الهنود الحمر، السكان الأصليون الأستراليون، الماوري السكان الأصليون في نيوزيلاندا، العبيد الأفارقة الأمريكيون إيرلندا الشمالية/بريطانيا والولايات المتحدة/نظام مؤتمر فيينا في أوروبا 1815-1856/الجموعة الأوربية/دول الآسيان/الكونغو الديمقراطية/السويسرية/كونغوالية الهنود الأمريكيون إيتوكواس/الإمارات العربية المتحدة

المراجع: Feldman, Germany's Foreign Policy of Reconciliation, pp 4-5

## المطلب السابع: المقاربات النظرية للمصالحة

لعلّ المقاربتين النظريتين الأكثر حضوراً في دراسات المصالحة التي تهمنا من زاوية العلوم السياسية، سواءً في سياق الصراعات الداخلية أو الدولية، هما المقاربة الهيكلية أو المؤسسية التي تهتمّ بالمسائل النظامية أو الهيكلية Systemic concerns والمقاربة السوسيو سيكولوجية التي تركز على المسائل الجزئية Micro-issues، ويشبّههما جون بول ليدر اش بعدستي النظارة،<sup>1</sup> وهو يفترض التكامل بينهما للحصول على نظرة متكاملة وشاملة. وتستمدّ المقاربة الهيكلية إرثها من العلاقات الدولية ومنطق الدولة والإجراءات ذات الطابع السيادي والبيروقراطي، وهي الأخ الأكبر كما في المثال الذي أورده ليدر اش. وتقابلته الأخت الصغرى، حقل حلّ الصراع، المتأثرة بعلم النفس وعلوم أخرى، وهي المقتنعة بعجز المقاربات التقليدية المؤسسية، وتقرح الاهتمام بأبعاد أخرى ظلت مهملة.

ولفهم المقاربتين وأجندة المصالحة الموافقة لهما، يورد جون بول ليدر اش مثلاً قدّمته الباحثة في السلام مير داغن Maire Dugan لشجار في المدرسة بين عصابتين من الشباب السود والبيض، حيث يكون التفسير الأول لسبب الشجار هو الخلاف حول مسألة معينة، حيث يتعيّن على المستوى الأوّل، وهو مستوى الممارس كالوسيط أو مسؤول المدرسة مثلاً حلّه. وإذا ذهبنا أبعد في التفسير، فسيكون سبب الصراع هو أزمة في العلاقة بين الجماعتين، حيث يكون دور المصالحة هو تصحيحها وفتح مجال التقارب بينهما. ويتعامل هذان التفسيران مع المسائل المباشرة المتعلقة بتنظيم الحياة العادية لتلاميذ المدرسة عموماً وأفراد الجماعتين خصوصاً.<sup>2</sup>

وتشير مير داغن إلى الأسباب الهيكلية التي يجدر بالباحث في بناء السلام التركيز عليها، والتي تعطي صورة أكثر شمولاً لطبيعة الأزمة، فالأزمة الحقيقية هي مشكلة التمييز العنصري التي تمايز بين طبقات المجتمع على أساس العرق. ويكمن الحلّ تبعاً لذلك تغيير المجتمع والهيكلية الاجتماعية التي أنتجت التمييز العنصري. ومع أنّ هذا التحليل يوضّح المشكلة الحقيقية، لكنّه يغفل الإشارة إلى الكيف، ولا يقترح أساليب للتعامل مع المواضيع المباشرة التي يطرحها الصراع وجانب العلاقات. لذلك تقترح دوغان مستوى ثالثاً هو النظام الفرعي الوسيط The Sub-System بين المستويين الكلّي والجزئي، وهو المدرسة في هذه الحالة. ويمكن هذا المستوى من مخاطبة المستويين في نفس

<sup>1</sup> Lederach. op. cit, p. 55.

<sup>2</sup> Ibid. pp. 56-57.

الوقت، فيمكن للمدرسة تدريس التنوع الثقافي والعلاقات فيما بين الأعراق، وإقامة دورات تدريبية لتغيير الأحكام النمطية المسبقة للطلبة والأساتذة معاً. وبهذا تتمكن المدرسة من مواجهة التحديات المباشرة للاحتكاك بين العصابتين، وكذا التمييز الهيكلي المؤسس في المجتمع.<sup>1</sup>

ومعنى ذلك، أن هذا التحليل الذي يعتمد على المقاربتين يقدم تقطيعاً أفقياً لأساليب التعامل مع المصالحة، بين مستوى كلي في الأعلى ومستوى جزئي في الأسفل، مع أن ذلك لا يلغي وجود مستويات فرعية أخرى تساهم في فهم الظاهرة بصورة أفضل، كما أشارت إليه مير دوغان. ويبيّن الشكل الموالي قصور المقاربة الواحدة منفردة في دراسة الظاهرة، فتركيزها على جانب يعني إلغاءها لجوانب أخرى، وأنّ تكامل المستويات الكلية والجزئية والفرعية يغطّي الظاهرة في كلّ أبعادها.

#### الشكل رقم 4 يبيّن تكامل المقتربات النظرية للمصالحة عند دوغان وليدراش



تركّز المقاربة الليبرالية في العلاقات الدولية على الحاجة إلى تسريع التعاون الأمني والاقتصادي والسياسي بين الأطراف، مما يمكّن السلام من أن ينتقل من النخب الحاكمة إلى كلّ قطاعات المجتمع. بينما تركّز المقاربة السوسيوسيكولوجية على الأبعاد المعرفية والعاطفية للمصالحة. وهناك مقاربات أخرى في دراسة المصالحة، وأقلّ شمولية، وقد تكون مكتملة للمقاربتين وليست بديلة عنها، ومنها مقارنة الجندر، وسنعرض إليها فيما يلي.

<sup>1</sup> Ibid. p. 57.

## 1-المقاربة المؤسسية للمصالحة

تركّز المقاربة المؤسسية في المصالحة فيما بين الدول على الطابع الإجرائي،<sup>1</sup> فيما تهدف في المصالحة الداخلية إلى إدماج أطراف الصراع السابقين في نظام سياسي واقتصادي وثقافي موحد، وذلك عبر إصلاح مؤسسي داخلي، وخاصة في المجالين السياسي والاقتصادي. والمخرج النهائي ضمن هذه الرؤية تتمثل في الاندماج السياسي، ما يعني إشراك كلّ الجماعات في السلطة، وتحقيق العدالة والمساواة ضمن مختلف المؤسسات، واحترام الحريات وحقوق الإنسان، وتسطير الديمقراطية والحكامة.<sup>2</sup> وتقتضي المصالحة الاقتصادية إشراك أفراد المجتمع في النظام الاقتصادي والمساواة في الفرص، وكذا إعادة توزيع الثروة.

تكمن قوّة المقاربة المؤسسية في المصالحة في الإجراءات القانونية والمؤسسات التي يقع على عاتقها دعم المصالحة، وذلك على اعتبار أنّ النوايا الحسنة والخطابات البليغة ليست ذات جدوى إذا لم تتبع بمؤسسات، تراهن على الزمن، هي التي ستغيّر واقع ما بعد الصراع. ومن الناحية التطبيقية، شكّلت لجان الحقيقة والمصالحة زخماً كبيراً دعم المصالحة في بعدها المؤسسي.

## 2-المقاربة السيكوسوسيولوجية للمصالحة

تتمّ المقاربة السيكوسوسيولوجية بأبعاد لم تكن تؤخذ بعين الاعتبار ضمن "العدسة" الكبيرة لهيكلية العلاقات الدولية، فالإجراءات المؤسسية يمكنها تسهيل التغيير السيكولوجي، لكنّها لا تستطيع تحقيق المصالحة. ويرون بأنّه يتوجّب على مسار المصالحة مخاطبة المسائل المؤلمة للماضي من أجل بناء علاقات سلمية طبيعية. وهذا قد يتطلّب إرادة منفردة أو متبادلة للاعتذار عن الاعتداءات السابقة، والعفو المنفرد أو المتبادل، وعرض التعويضات المناسبة، وتقديم تصوّر مشترك لاتفاق سلام

<sup>1</sup> تعتمد المقاربة المؤسسية في المصالحة الدولية عدّة إجراءات ومنها: خفض التوتر والتهديد عبر نزع السلاح، وتخفيض القوات العسكرية، وتقليص القوات المحاذية للحدود، وتطوير منظمات ومؤسسات مشتركة، وتبادل المعلومات وتطوير التعاون في مختلف المجالات، وتطوير وتسهيل حركة التجارة والمشاريع الاقتصادية المشتركة، وتشجيع السياحة المشتركة والتبادل الثقافي. أنظر:

Bar-Tal and Bennink, op.cit, p. 16.

<sup>2</sup> Ibid.

عادل يلبي حاجات الأطراف ويسكن مخاوفهم، والقبول المشترك لهوية الآخر، وتبني قيم السلام، والاستعداد لفتح فصل جديد في العلاقة.<sup>1</sup>

### 3- الجندر كمقاربة جزئية للمصالحة

من الناحية النظرية، تمكّن مقاربة الجندر من رؤية الصراع على مستويين كليّ وجزئي، بما يعني اقتراح مستويين متناسبين للمصالحة. فتحليل الصراعات "الصغيرة" أو "الجزئية" يساهم في بلورة تصوّر جزئي للمصالحة هو مستوى المايكرو Micro Level سيكمّل تحليل الصراع الأصلي "الكبير" أو "الكلي" ويخدم مستوى كلياً للمصالحة هو الماكرو Macro Level. إنّ تحليل الصراع على المستوى الكلي يعطينا الفرصة لفهم الديناميات الأساسية للصراع، ويمكّن ذلك من اقتراح رؤية لحلّ الصراع والمصالحة فيما بعد. لكن الإنجاز الأكثر صعوبة هو تحقيق تلك المصالحة في المستوى الجزئي للصراع بين الأفراد، حيث تتعايش المشاعر الحقيقية المتصارعة في الحياة اليومية العادية.<sup>2</sup>

وتمكّن مقاربة الجندر في هذا الإطار من خلال تحليل الصراع والمصالحة من منظور النوع البشري، وهو ما يعطي أبعاداً ومؤشّرات أخرى لفهم الصراع أولاً ثمّ ضبط أجندة المصالحة ثانياً. حيث يتوجّب على المصالحة توفير فرصة الاعتراف بضحايا العنف من النساء وأطفالهنّ من خلال الموارد المقرّرة للتكفل المادي والمعنوي بهم. كما تنظر هذه المقاربة أيضاً إلى بحث تأثير انخراط الرجل في الصراعات المسلّحة العنيفة، لأنّها تشجّع تشكيل "الهوية المحاربة"، ممّا يضرّ بشخص الرجل ونظرته لنفسه، وهو الذي يفترض فيه أن يكون حامياً للعائلة، ويشكّل الإحباط والغضب المنجرّين عن هذه الوضعية تهديداً للمصالحة.<sup>3</sup>

ومن الناحية العملية، تساهم مقاربة الجندر على تسليط الضوء على المرأة وغيرها من الفئات الهشّة، حيث أثبتت التجارب بأنّها مهمّشة سياسياً، ولا تساهم في مسار مفاوضات السلام، ولا تمتلك تمثيلاً في الحكومة أو باقي أجهزة صنع القرار. وبهذا يعتبر نقص المشاركة في العملية السياسية تقليصاً من إمكانيات سماع صوتها واهتماماتها الشرعية. وقد يكون ذلك انخيازاً من طرف الدولة ضدّ المجتمع. لذلك، فصيافة نموذج مستدام للمصالحة يستوجب أن نأخذ هذه الوضعيات الهشّة بعين

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Bloomfield. "Reconciliation: an Introduction," op. cit, pp. 10-13.

<sup>3</sup> Ibid.

الاعتبار، لأنها عامل استقرار المصالحة، فيما تشكل الحالة العكسية، وهي إهمال تلك الفئات المهتة، تهديداً ظاهراً أو خفياً للعملية كلها.

### المبحث الثاني: المقاربة النقدية للمصالحة

لقد استعرضنا في البحث السابق نظرية المصالحة ومبرراتها، وتقتضي من الأمانة العلمية أن نعرض النظرية المخالفة Reconciliation's antithesis، والغرض من ذلك هو الوصول إلى نوع من التوازن في النظر إلى المصالحة، بما يعظم الاستفادة من نقاط قوتها، وتجاوز نقاط ضعفها. تماماً كالقضاء الذي لا يجيز الحكم دون الاستماع إلى الطرفين. وقبل ذلك، يجدر بنا أن نعرض إلى خصائص المصالحة كحوصلة ستعين على الاستماع إلى النظرية المخالفة.

#### المطلب الأول: خصائص المصالحة

##### التعقيد في المفهوم والممارسة

يعتبر مفهوم المصالحة معقداً من الناحية النظرية، فهو يحمل مضامين مختلفة بحسب اختلاف المقاربة النظرية المستعملة أو سياقها التاريخي، أي تبعاً لمن يستعمله ولأي غرض وفي أي سياق، ولعله يثير إشكاليات أكثر مما يقدم من إجابات. والمصالحة معقدة أيضاً كمسار سياسي، فهي وليدة سياق الصراع العنيف وماض الانقسام، وتجميع الأطراف على أرضية مشتركة تتعامل مع الماضي والمستقبل المشتركين تحدد صعب يتطلب الجهد المستمر.

##### العفو والمصالحة مسألة لا منطقية ولا عقلانية

تنتمي المصالحة إلى المجال اللامنطقي واللاعقلاني، وهو ما يعني أنه لا يمكن مطالبة الأفراد ولا المجتمعات أن يتصرفوا بشكل موحد في وضعيات متشابهة، مع أن التشريعات المتعلقة بالمصالحة تراهن على خلاف ذلك، فهي إن أقرت العفو، فهي بذلك تعمم سلوكاً منطقياً موحداً (وهو منح العفو) في مسألة هي أصلاً غير منطقية لارتباطها بذاتية الفرد.

#### - مسألة ثانوية؟

قد تبدو المصالحة عقب نهاية الصراع العنيف عائقاً نحو تحقيق أولويات أخرى تفرضها الضغوط السياسية، وطبيعة المؤسسات السياسية والموارد والوقت. فالمسار السياسي يبدو أكثر إلحاحاً من

موضوع المصالحة. فقد يكون من العسير حقيقة إدراج النقاش حول الحقيقة والمصالحة في جدول الأعمال الموضوع أمامه السياسيين، وقد يتم استبعاد المصالحة إلى غاية الانتهاء من باقي الأولويات، أو أن تختصر سريعاً في إقامة لجان تحقيق عن الماضي الأليم للانتقال بسرعة إلى غيرها من الأولويات الملحة ثم طي الملف نهائياً، لأنّ الجميع يرغب في النأي عن الماضي وآلامه التي لا تختفي إلا بالنسيان السريع لها. لكن التجارب أوضحت بأنّ تأجيلها سيعقد عملية الاستقرار الدائم، وقد يؤدي إلى عودة الصراع مجدداً.

### - بعد الانتقال والتحوّل للمصالحة

تؤكد كلّ مقاربات المصالحة تقريباً على بعد الانتقال، حيث تجسّد المصالحة التغيير والتحوّل بامتياز. فهي كمفهوم وليد ظروف من التحوّل المعرفي من الناحية النظرية، وتحوّلات أخرى واقعية غيرت من طبيعة الصراعات. كما أنّ مخرجاته المفترضة تحمل بعد الانتقال من وضع إلى وضع، تماماً كالجسر الذي يجمع بين ضفتين، سواءً الماضي الأليم والمستقبل المنشود أو بين أطراف الصراع أنفسهم. حيث تمكّن المصالحة من الوصل بين الطرفين في حال المصالحة المستدامة، بينما تبقى الهوة في حالة استمرار الصراع والانقسام. (أنظر الشكلين رقم 5 و 6).

ويمكن أن يكون بعد التحوّل هذا مؤشراً على نجاح المصالحة أو فشلها، فإذا حققت هدف الانتقال إلى وضع أحسن فقد حققت الغرض منها، وأمّا إن لم يتحقّق ذلك، بتكريسها للصراع وقيمه، فينبغي مراجعتها وتعميقها. وتبرز في بداية مسارات المصالحة آمال عريضة في تحقيق الوعد بالانتقال، لكن ذلك متعلّق بمدى استعداد الأطراف للاستمرار في تفعيل المسار.

### الشكل رقم 5 يبين حالة المصالحة المستدامة



المستقبل المنشود أمة قوس قزح إ<sup>1</sup>

الماضي الأليم

<sup>1</sup> أمة قوس قزح Rainbow Nation هو مشروع الأمة الجديدة في جنوب إفريقيا يعد سقوط نظام الأبرتاديد، وهو يرمز إلى التنوع العرقي كمصدر للقوة عوض أن يكون مصدراً للصراع. أنظر مثلاً:

الشكل رقم 6 يبين حالة استمرار الصراع والانقسام وغياب المصالحة



المستقبل المجهول

الماضي الأليم

- مسار مؤلم وصعب

وهو مسار مؤلم وصعب كما يصفه ديفيد بلومفيلد كالدواء النافع المرّ تماماً، لكنّ تجاهله يعني فشلاً أكبر. فالمريض في العادة يتحمّل مرارة الدواء ليس حباً فيه ولكن هروباً من حالة المرض إلى حالة الشفاء المأمولة. وتتطلب المصالحة مواجهة الماضي وما يعنيه ذلك من استحضار لمعاناة الضحايا وآلامهم جرّاء الانتهاكات التي سلّطت عليهم، كما أنّ إنفاذ العدالة ضدّ المنتهكين أيضاً مثير للمقاومة التي تعيق مسار المصالحة النهائية وتعقّد تطوّرها. وحالة الاستقطاب التي تحصل بين الطرفين تصعب من عملية المصالحة، بسبب تناقض الأطراف والمواقف. وهذا ما تؤكّده ليلي فيلدمان، على لسان المستشار الألماني ويلي برانت حول المصالحة البولونية الألمانية في 1976، الذي يعتبر المصالحة مساراً طويلاً، وصعباً وضرورياً في نفس الوقت.<sup>1</sup>

- التغيير في ظلّ الاستمرارية

تحيل المصالحة إلى ميزتين متناقضتين في مسارها، فهي كما سبق تحمل بعد التحوّل والتغيير، لكن ذلك يتمّ في إطار من الاستمرارية لا القطيعة، وهي بهذا تشجّع على الانخراط فيها عندما لا ترفع من أجل ثورة مجهولة المصير.<sup>2</sup>

Adam, Habib, "South Africa -The Rainbow Nation and Prospects for Consolidating Democracy," African Association of Political Scienc, *African Journal of Political Sciencies*, Vol. 2. No. 2. Pp. 15-37.

<sup>1</sup> Feldman, op. cit, p. 32.

<sup>2</sup> Roger, Duthie, "Introduction," in Roger, Duthie and Paul Seils. (ed). **Justice Mosaics, How Context Shapes Transitional Justice in Fractured Societies** (New York: International Center for Transitional Justice, 2017), p. 12.

بعد استعراضنا لمختلف الأدبيات التي اهتمت بالمصالحة، وهي في معظمها تحمل توجهها داعماً لها، يحق لنا أن نتساءل: هل يمكن أدبيات المصالحة التي استعرضناها أن تكون كافية؟ ألا يمكن أن نتصور وجود وجهات نظر أخرى، ليست بالضرورة متبينة لها؟

ولمناقشة هذه المسألة، سنحاول فيم يلي أن نعرض إلى مقاربتين للمصالحة، ستجعلنا نكتشف ربّما زوايا أخرى لم تضحها كفاية الأدبيات المعروضة سابقاً، لكنها موجودة ويمكن الاستفادة منها:

### - المقاربة النقدية للمصالحة

وهي الكثير من الأدبيات التي وإن لم تشكل نظرية مستقلة للمصالحة، لكنها قدمت ملاحظات وانتقادات يجب أن تستوعبها المصالحة مفهوماً وممارسة، وسنتناولها في هذا المبحث.

### - المقاربة الدينية/الإسلامية

والمقصود منها المقاربة الإسلامية، بعد الإشارة إلى الكثير من الأبعاد المسيحية، وسنخصّص لها فصلاً مستقلاً.

## المطلب الثاني: نقد المصالحة

### الفرع الأول: الدين والمصالحة

يورد أندرو شاب الانتقاد الذي يقول به البعض بسبب الرهبانية المسيحية وتصورها الشائع للمصالحة،<sup>1</sup> فالتصور الثيولوجي المسيحي الذي عرضناه سابقاً، والذي يفترض العفو كمكوّن أساسي للمصالحة، يأتي ضمن التقاليد المسيحية الرهبانية، والتي تشجّع على نكران النفس وإجهادها في سبيل الكمال الإنساني. ففي جنوب إفريقيا، اعتبر العفو نوعاً من "الأخلاقية الراقية" التي تسمو فوق المطالبة بالعدالة التعويضية Retributive Justice بغرض ترميم الجماعة الوطنية. حيث يطلب من المسيحي المؤمن الذي يلحقه الضرر من غيره التسامح عنه ومنحه المغفرة ونسيان ما حدث، ليحصل على الخلاص له ولغيره، والتنازل عن حقه في المطالبة بالعدالة أو القصاص. وهو ما جعل نقاد لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا يقولون أنّ إصرار ديسموند توتو على أهمية الغفران هو حثّ

<sup>1</sup> Schaap, op. cit, pp. 257-258.

للمظلومين في ظلّ نظام الأبرتاید على الاستسلام والقبول بالظلم الذي وقع عليهم فحسب، وذلك بدلاً من المطالبة بالعدالة التوزيعية والتعويضية التي يستحقونها.<sup>1</sup>

وللردّ على هذا الانتقاد، يحاول أندرو شاب "المصالحة" بين المصالحة والعدالة، ويقترح تضمينها قيماً أخرى، ليصل إلى الاعتدال وإلى طرح أكثر قبولاً في سياقات غير مسيحية، مع أنّه يقرّ بأنّ العلاقة بينهما صعبة للغاية. ولكي يبعد شاب المصالحة عن هذه المقاربة الرهبانية للمفهوم، فإنّه يحاول بالنأي عن المصالحة بمعنى العفو بحيث لا يجب أن تفهم كمضادّ للعدالة. بل بالعكس من ذلك، فالرغبة في المصالحة تعني توفير مناخ سياسي يمكن من تحقيق العدالة. وذلك يعني مثلاً إعادة توزيع القوّة، والتعويض، والمحاکمات الجنائية، والاعتذار وحقوق السكّان الأصليين والاعتراف الدستوري بهم في السياق الأسترالي، في مقابل استعدادهم كضحايا للتنازل عن مطالبهم الشرعية التي بإمكانها أن تكون معرقلاً للسلام في المستقبل.<sup>2</sup>

وقد انتقدت مقاربة الأدبيات المسيحية للمصالحة بسبب تعريفها بالدعوة لعودة العلاقات إلى الحالة السابقة للصراع، على فرض أنّها كانت إيجابية، عوض السعي نحو إنشاء علاقات هيكلية جديدة، بما يخدم الانسجام في مرحلة ما بعد الصراع وهو جوهر المصالحة. ففي الحالة الرواندية، رفض مفهوم المصالحة من قبل الكثيرين ممّن نجوا من المجازر، وقد أصبحت المصالحة كلمة "لا تطاق وغير لائقة" في حقّ ضحايا المجازر.<sup>3</sup> ويتبيّن قصور تعريف المصالحة بالعودة إلى الحالة السابقة، فالحالة الإيجابية السابقة التي يفترضها التعريف لا يمكن أن نجدّها قبل المجازر، وهي الفترة ذاتها التي عزّزت بدور الفرقة في بلد هيمن فيه الخطاب العرقي، وكوّس في القوانين والمؤسّسات وفي التاريخ الرسمي، حتّى أنّ الصورة التي ينظر بها الروانديون إلى أنفسهم كانت هي ذاتها مشوّهة ومصابة بلوثة التمييز على أساس العرق، عدا من كان معارضاً لذلك الخطاب. والمطلوب في هذه الحالة، هو البحث عن شكل من أشكال القطيعة الإيجابية مع السردية المهيمنة.<sup>4</sup>

وتطرح المصالحة بصفتها العودة إلى العلاقات السابقة عدّة إشكاليات أساسية، تتعلّق بإشارتها إلى ماضٍ موحدٍ وعلاقات إيجابية وصدّاقة، خاصّة في سياق ما بعد العنف الشديد كالمجازر

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Ibid, p. 58.

<sup>3</sup> Junod et Rutayisire (dir). op. cit, p. 65.

<sup>4</sup> Ibid, p. 73.

والأبرتاييد، وذلك بعد فترة طويلة ساد فيها التمييز ضمن المؤسسات وصار جزءاً من الهوية الفردية والاجتماعية. ففي حالة رواندا مثلاً، يمكن الإحالة إلى مرحلة ما قبل الاستعمار وقوّتها الرمزية، قبل ظهور التلاعب بالعامل الإثني الذي أدى إلى المجازر. وفي حالة جنوب إفريقيا، يمكن التساؤل حول توجه المصالحة إلى المراهنة على المستقبل، أكثر من ترميم لوحدة وطنية ضائعة، حيث لا وجود لماضٍ مشترك يصلح لكي يكون مرجعاً مقبولاً لدى الجميع.

وتكمن الصعوبة أيضاً في استعمال المصالحة في البعد المعرفي للمصطلح، فنحن نتحدث عن المصالحة بين وجهتي نظر نفترض أنّهما تملكان كلاهما جزءاً من الحقيقة. فالمصالحة بين الضحية مع "وجهة نظر" من شارك في المجازر، وهو من ينكر إنسانية ضحيته، يصبح دون معنى. مع أنّ هناك طرْحاً يميّع المسألة، بأن يفترض بأن كلا الطرفين مشتركين في الانتهاكات، فلا "ضحية" مطلقة ولا "معتد" مطلق، فالطرفان شريكان في المسؤولية. لكن يبقى التساؤل الحقيقي حول إمكانية المصالحة بين الجلاد وضحيته في مواجهة أفعال لا يمكن تصحيحها.

وفي سياق جنوب إفريقيا، تمّ تجاوز هذا المنطق المشكك في إمكانية المصالحة، عبر القيادة التاريخية لكلّ من نيلسون مانديلا وديسموند توتو، وإيمانهما بمفهوم الأوبونتو Ubuntu الذي ينتمي للغة الخوسا xhosa المستعملة عند بعض قبائل جنوب إفريقيا. ويشمل الأوبونتو مفهوم المصالحة ويتجاوزه بكثير، وبحسب التفسيرات المطروحة له خاصّة من قبل مانديلا، فهو يعني في الوقت نفسه:

➤ الاعتراف بإنسانية الغير،

➤ الشعور بالانتماء إلى شيء أكبر وهو الإنسانية المشتركة،

➤ الشعور بأننا لا نساوي شيئاً دون الآخرين،<sup>1</sup>

➤ الاستعداد لفعل شيء للجماعة.

وإذا أردنا أن نتصوّر المصالحة من منظور الأوبونتو، فهي تتضمن أبعاداً تشمل:<sup>2</sup>

➤ الاعتراف بالجروح المرتكبة ضدّ الضحايا في إنسانيتهم وإصلاح ما يمكن إصلاحه ولو على

المستوى الرمزي،

<sup>1</sup> People are people through other people.

<sup>2</sup> Ibid. pp. 68-69.

➤ تمكين المعتدين من فعل شيء من أجل الجماعة الوطنية، وخصوصاً ما يتعلق بترسيخ الحقيقة حول ما جرى،

➤ تجديد الجماعة الوطنية بتوفير شروط قانونية وسياسية تعزز الانتماء المشترك،

➤ دعم الوعي لدى كل الأطراف بالانتماء جميعاً إلى الإنسانية.

إذن، فـنموذج جنوب إفريقيا الذي يعرض عادة كنموذج رائد للمصالحة يستمدّ بعده من رافدين أساسيين هما ميراث العفو المتأصل في الثقافة المسيحية من جهة، وثقافة الأوبونتو التي تشجع الشعور الإيجابي تجاه الآخرين حتى ولو كانوا أعداءً من جهة أخرى. وهذا هو السياق الثقافي الذي أنتج هذه التجربة الفريدة إلى حدّ ما، وهو أيضاً ما يبعث على التساؤل حول مدى قابليتها للتصدير إلى سياقات ثقافية وسياسية أخرى.

وأغلب الأدبيات اللاهوتية تؤكد على أنّ العفو ممكن في ظلّ كل الظروف، فهي لا تفرّق بين أنواع الجرائم وخطورتها. فالمبدأ الذي يقول بأنّ العفو يعني النسيان يبقى إشكالية أمام تصوّر اللاهوتي والجهود الدينية لاستذكار التاريخ،<sup>3</sup> حيث تتحوّل الذاكرة بذلك إلى ذاكرة انتقائية أو موقفية أو مشروطة، تسمح للجاني لا للضحية، بتحديد شروط الذاكرة. ومع وجود خطاب لاهوتي يطالب بعدم النسيان تحت شعار "Never Forget"، فإنّ الشعور بالتحرّر من التاريخ وهيمنة الذاكرة الانتقائية سيُشجّع في النهاية على فقدان الذاكرة نهائياً. ويكمن خطر النسيان بالنسبة للجاني في مضمون المفهوم اللاهوتي للمصالحة نفسه، فهو يفترض بأنّ الجاني "يتحرّر" من أفعاله الماضية بمجرد حصوله على العفو، ممّا يضع العبء في نهاية المطاف على الضحية وحده.

ويؤخذ على هذا التصوّر الثيولوجي كونه يصبّ في مصلحة الجاني دوماً سواءً اختارت الضحية العفو أو الصبر، وهي بذلك مصالحة مفروضة من القيم الدينية والجنّة معاً، ومرفوضة من طرف الضحايا، حيث يتحوّل فيها الإكراه المادّي المستعمل زمن الصراع إلى إكراه معنوي زمن السلم والمصالحة، وهو ما يمثّل فعلياً حالة انقلاب على المصالحة حتى وإن تسمّت باسمها. والمهمّ في الأمر من الناحية التطبيقية، أنّ انتهاج المصالحة بمعنى العفو، سينتج سياسات مجّانية لا تكلف لا ديناراً ولا دولاراً واحداً، حيث أنّ الفاعل الأساسي والوحيد هم الأفراد من الطرفين سواءً الضحايا أو المعتدين. كما أنّ تطبيقها سيكون على حساب الضحية لأنّه هو المطالب بالفعل، وهو بذلك ضحية بمفعول

مضاعف Double Victimhood لأنه يعاقب مرتان، الأولى بسبب الانتهاك الذي وقع ضحيته، والثانية حينما يفرض عليه أن يعفو دون مجال للنقاش أو الاعتراض. وفي المقابل، لا يطلب من الجاني تقديم أي شيء سوى التمتع بالعفو.

### - غياب المصالحة السياسية

ينبّه بلومفيلد إلى أننا نستعمل مفاهيم مرتبطة بالمستوى الفردي أو الديني أو الخاصّ لمقاربة المصالحة السياسية كالشفاء، والصدمة والعفو، وهو شيء مفيد لكنّه قد لا يكون مجدداً في مقاربة المستوى السياسي للمصالحة، أين تحظى الإجراءات والواقعية البراغماتية بالأولوية، أي ما يمكن فعله واقعياً.<sup>1</sup>

ما يميّز المصالحة السياسية عن الفردية: أقل عمقا، أقل فردانية وأكثر براغماتية، وليست في حاجة للمفاهيم الصعبة كالعفو والانسجام، وهي فقط "التعايش السلمي" على حد تعبير فيلا فيشنزو. المصالحة السياسية بهذا المعنى مفهوم مضيق للمصالحة، وقد تكون المصالحة بين الأفراد أو المجتمعية مفهوما موسعا لها. والسؤال الأساسي هنا هو: هل تستطيع المصالحة السياسية تحقيق المصالحة على مستوى الأفراد والمجتمع؟ أليس ذلك من باب المستحيل؟ ألسنا أمام حالة من الطموح المستحيل؟ أليس الأجدى أم نكون أكثر واقعية والاهتمام بما يمكن تحقيقه فعلا؟<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: التعايش كبديل للمصالحة

ونظراً لكثير من الانتقادات حول مفهوم المصالحة وعدم قابليته للتحقيق خاصة في مقارنته الموسّعة، اقترح مفهوم التعايش السلمي Coexistence كبديل للمصالحة، وهو المفهوم الذي أخذ يكتسب شعبية أكبر، بسبب تواضعه مقارنة بالسقف العالي لمفهوم المصالحة،<sup>3</sup> فهو إن صحّ التعبير مفهوم "فارغ" إلى أن يتمّ "ملؤه" من طرف مستعمليه، وهذا سرّ قوّته وحيويته. وفق معجم المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، يعتبر التعايش المرحلة الأولى في مسار المصالحة، تليه مرحلة

<sup>1</sup> Bloomfield, *On Good Terms*, op. cit, p.10.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> في البحث عن مفهوم متواضع للمصالحة، أنظر مثلاً:

Junod et Rutayisire (dir), op. cit, pp. 72-75.

بناء الثقة، ومرحلتها الأخيرة هي التعاطف. وأخذ التعايش ينتعش كمفهوم عبر كتابات متلاحقة خاصة مع مشاريع "لتنخيل التعايش" *Imagine Coexistence* Projects التي أطلقتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR بعد الحرب في يوغسلافيا السابقة وبعد المجازر في رواندا، وذلك في إطار التركيز على المرحلة الأساسية الأولى للحياة وبناء العلاقات في سياقات ما بعد الصراع.<sup>1</sup>

فالتعايش ليس مفهوماً محملاً بالمعاني والقيم كما هو الحال بالنسبة لمفهوم المصالحة، أو لنقل هو مفهوم وضعي دنيوي، حيث لا يحتوي الإشارات الدينية للمصالحة وبناء السلام، وهو بذلك أقلّ عرضة للاستعمال المزدوج الذي يتعرّض له مفهوم المصالحة، حين يتمّ القفز بين المجالين السياسي والديني حسب السياق للتبرير أو التسويق. ويمكن للتعايش أن يغطّي مجالاً واسعاً، من مجرد القبول بالحاجة إلى التعايش في نفس الجغرافيا/المكان، ولو على مضض، إلى مجموعة إيجابية ومعقدة من النشاطات والسياسات لاسترجاع العلاقات، والتعاون وتطوير العيش في إطار الانسجام.

ويشجّع التعايش استعمال التوافقات في إطار ديمقراطي، دون الطابع العلائقي والذاتي الذي تحمله المشاعر والتغيّر السيكولوجي الملازم للمصالحة. لذلك يقول أودري شامان Audrey Chapman بأنه ليس من الضروري أن نحبّ أفراد الجماعات الأخرى من أجل أن نؤسس لشعور قويّ للوحدة الوطنية، لكن يكفي أن نتعامل وفق علاقات تركز على مواطنة مشتركة، و/أو الالتزام المشترك بشرعية المؤسسات السياسية. ومعنى قوله أنه عوض من أن نطلب من الجماعات المختلفة وأفرادها بأن يسموا في اتجاه المصالحة وأن يحبّ بعضهم بعضاً، يكفي فقط أن نطلب منهم أن يلتزموا جميعاً بالمؤسسات السياسية وشرعيتها، فهي بفعاليتها كقيلة بتسيير الصراع وحلّه في الاتجاه الذي ترتضيه هذه المؤسسات، على فرض أننا بصدد حالة ديمقراطية ناجحة.<sup>2</sup>

بهذا يقدم لنا مفهوم التعايش نموذجاً يتكوّن من المواطنة واحترام المؤسسات الديمقراطية الشرعية كبديل مؤقت أو دائم للمصالحة التي لا تخدم مرحلة ما بعد الصراع لتشعب معانيها وتفسيراتها وعلوّ سقفها، مع أنّ ذلك لا يمنع من أن تبقى مرحلة متقدمة من حالة التعايش.

<sup>1</sup> Bloomfield, *On Good Terms*: op. cit, p. 13.

<sup>2</sup> Ibid, p. 14.

## الفرع الثالث: سوسولوجية فواعل المصالحة

تقدّم لنا ساندرين لوفرانك قراءة نقدية للمصالحة من حيث الزخم الذي أنتجها كمفهوم وممارسة ومن يقف وراءه، وتعتبر المصالحة امتداداً لأدبيات بناء السلام التي تجمع العديد من الفاعلين من منظّمات غير حكومية دولية ومحلية ومراكز للبحث.<sup>1</sup> وفي منتصف التسعينيات من القرن الماضي بدأت تبرز الملامح النظرية لنشاط ميداني على الأرض في مسائل البناء فيما بعد الصراع، وحلّ وتحويل الصراع وبناء السلام، واستعملت في ذلك تقنيات حلّ الصراعات، ضمن ورشات "حلّ المشاكل" Problem Resolving Workshops التي تجمع حوالي عشرين شخصاً ممثلاً عن المنخرطين في الصراع. في إطار ما يسمّى بالديبلوماسية الموازية، التي تشرك فعاليات غير رسمية مثل الكنيسة والجامعة والمنظّمات غير الحكومية.<sup>2</sup> وكذا مشاريع التنمية المشتركة، وهي مشاريع متعدّدة الأعراق في البيئات التي عرفت نزاعاً عرقياً.<sup>3</sup>

وتحوّل بناء السلام من مجال محتكر من طرف "مهّمات" دينية كاثوليكية ككنيسة سانت إيجيديو، (وهي التي دعت إلى ما سمّي "عقد روما" بين أطراف المعارضة الجزائرية سنة 1994)، وبعض المبادرات الخاصّة، كمركز كارتر للسلام إلى مجال جديد لنشاط المنظّمات غير الحكومية للتضامن الدولي، التي أصبحت تقدّم خدماتها باعتبارها وسيطة في المفاوضات واتفاقيات السلام، وبرزت مؤسّسات داعمة للحوار الاجتماعي كمنظمة أوكسفام Oxfam.

وتشير لوفرانك بأنّ كلّ المؤسّسات المتخصّصة في بناء السلام "من الأسفل" أنجلوساكسونية سواء بريطانية أو أمريكية.<sup>4</sup> وقد قدّمت مفاهيم متقاربة كالخروج من وضعيات الصراع الداخلي، وديبلوماسية المواطنة أو الديبلوماسية الموازية والمصالحة. لقد كان الموضوع غير موجود أصلاً، لكنه نشأ وتوسّع مع نهاية الحرب الباردة وتزايد الصراعات الداخلية. وقد كانت هذه المواضيع ومنها المصالحة

<sup>1</sup> Lefranc, op. cit.

<sup>2</sup> من المنظمات المقصودة هنا، منظمتا وور تورن War-Torn وألبرت الدولية International Alert. وقد تأسّست الأخيرة بداية من قسم أبحاث جامعي بقيادة روجي فيشر Roger Fisher أحد منظري برامج حلّ الصراع بجامعة هارفرد الأمريكية، Ibid. p. 2. للمزيد حول المنظمة أنظر الموقع: <http://www.international-alert.org/>

<sup>3</sup> Lefranc, op. cit, p. 3.

<sup>4</sup> قد يكون الانتماء الفرنسي للباحثة سبباً في انتقادها لمفهوم المصالحة، كجزء من التنافس الحضاري مع الأنجلوساكسون، مع أن ذلك لا ينفي وجهة نظرها.

نتيجة "القصة الكبيرة"، بداية من سقوط حائط برلين والتطور الذي أدى إلى نضج الأفكار الجيدة. ولأن السياق التاريخي سمح بانتشار ما تسميه "الفكرة الجيدة" The Good Idea وهي الفكرة الصحيحة أو العادلة والعملية في نفس الوقت. لكن هذا التفسير مثالي بالنسبة لها ولا يعبر عن كامل المشهد.<sup>1</sup>

فهذه الفكرة الجيدة مرتبطة إلى حد بعيد بنظرية في العلاقات الدولية "معادية" للواقعية أو ربما مصححة لها، ضمن ملامح ما يعرف "بالأمن الإنساني" الذي دعمته بعض المنظمات الوطنية المانحة والمنظمات الدولية، وكندا والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. أما التفسير الواقعي لنشأة مفهوم بناء السلام والمفاهيم المرتبطة به كالمصالحة حسب لوفرانك، فهو أنّ الدبلوماسية الموازية استمرار للسياسة الخارجية الأمريكية وميكانيزم لتصحيحها. وهي بذلك تستعمل القيم لتصحيح تشوهات السياسة الأمريكية، من خلال مكاتب الدبلوماسية الموازية Multi-track Diplomacy التي هي في الحقيقة استمرارية للسياسة الأمريكية، وتربطها مع علاقة تبعية وظيفية، حيث يتم من خلالها تمويل وتكوين القيادات المحتملة، والهدف الخفي منها هو نشر التأثير الأمريكي في العالم عبر نشر الديمقراطية من خلال مجموعة من الآليات:<sup>2</sup>

- إقامة مجتمع مدني نشط من أجل موازنة قوة الدولة ومراقبتها،

- تدريب أكبر عدد ممكن من الأفراد على ممارسة التسويات السلمية Peaceful

،Compromises

- تشكيل شبكة من الجماعات الاجتماعية في مختلف المستويات تهدف إلى القضاء على

الأحكام المسبقة حول الجماعات المنافسة،

- تشجيع المعتدلين من جميع الأطراف،

<sup>1</sup> Ibi  
d, pp. 2-6.

<sup>2</sup> كمعهد الدبلوماسية الموازية، ومجموعة تسيير الصراع في قبرص، ومنظمة الإعانة الأمريكية USAID ويعتبر جون ماك دونالدز أحد أبرز منظريها.

Ibid. p. 9.

- بلورة تقاليد جديدة لحلّ الصراعات غير العنيفة في المجتمعات التي تعاني من تكرار الصراعات.

وتعتبر هذه الفكرة الأخيرة جوهر العدالة التصحيحية Restorative Justice وهي أسلوب حلّ الصراعات بديل للإجراءات القضائية التقليدية. وقد تبلور هذا النمط من العدالة من الناحية النظرية بالموازاة مع تطبيقه عملياً في المستوى المحلي في الدول الأنجلوساكسونية بداية من السبعينيات من القرن العشرين كالوساطة الجنائية، والعائلية، وفيما بين الجماعات، ضمن ما يعرف بالحلّ البديل للنزاعات Alternative Dispute Resolution المطبّقة في مختلف المستويات كالمدرسة، والجماعات المحلية والمؤسسات.

ولا يمكن فصل علم السلام بمعناه العام عن حركة المسالمين The Pacifist Movement، وهو علم قيمى ويعلن ذلك بوضوح، متجه نحو الجانب التطبيقي العملي. وقد أطرت حركة المسالمين نفسها ضمن الحركة العلمية، خاصة في ميادين التاريخ وعلم النفس وعلم السياسة والقانون (الحركة من أجل التحكيم الدولي الذي تشكّل من حركة السلام الأمريكية والإنجليزية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين)، عبر المجتمعات العلمية "مجتمعات السلام" وحركات التربويين خاصة في الولايات المتحدة في سنوات الثمانينيات.<sup>1</sup>

وتعتبر جماعة الأصدقاء الكويكرز Quakers البروتستانتى مؤسّسة الدبلوماسية الموازية والنشاط الإنساني، حيث أنشئت مثلاً لجنة الأصدقاء الأمريكية للخدمات AFSC سنة 1917. بينما تأخّر دخول المينونايت Mennonites في المجال، وهو ما جعل البعض منهم يعمل على تطوير نظرية وتطبيقات تركز بصفة خاصة على المصالحة، وفي إطار هذه الحركة أنشئت مثلاً منظمة "البحث عن أرضية مشتركة" Search for Common Ground، وهي تعتبر من أكبر المنظمات غير الحكومية العاملة في ميدان حل الصراعات الدولية. ومن جهة أخرى، ساهمت التعبئة المنظمة من فواعل مختلفة تنتمي إلى طائفة المينونايت Mennonites Protestantes Anabaptistes في دعم سياسات المصالحة الدولية.

<sup>1</sup> Ibid, p. 19.

ويشير مفهوم الحلّ البديل للنزاعات Alternative Dispute Resolution إلى إجراءات غير رسمية لحلّ الخلافات القضائية، وهو من إسهامات المنتمين إلى طائفة الكويكرز، فيما ساهم الكثير من المفكرين من طائفة المينونايت في بلورة مفهوم العدالة التصحيحية Justice Restauratrice، والذين ساهموا بشكل كبير في أولى التجارب المحليّة لتطبيقه عبر الوساطة بين الضحية والمعتدي و victim-offender mediation، كما هو الحال بالنسبة لطائفة الكواكرز في بريطانيا.<sup>1</sup>

و تحمل العدالة التصحيحية وجهة نظر خاصّة لمنظومة العدالة، وهي تركز على عدّة مبادئ وأدوات، ومنها:<sup>2</sup>

- **تعريف الجريمة:** تعتبر الجريمة انتهاك شخص ضدّ شخص آخر، وليس انتهاكاً لقاعدة قانونية.<sup>3</sup>

- **هدف العدالة:** هو وعي المعتدي بالضرر الذي أحدثه، وتعويض/تصحيح الضرر وتجنّب معاودة المخالفة،

- **الحوار:** تحدّد التعويضات وسبل تجنّب المخالفات مرّة أخرى عبر الحوار البناء الذي يجمع بين الضحية والمعتدي والجماعات التي ينتمون إليها، في إطار غير رسمي وتوافقي، يسمح بتحسين العلاقات بين الضحية والمعتدي، وإعادة إدماج هذا الأخير في مجتمع يحترم القانون.

إذن تفترض ساندرين لوفرانك، أنّ علم السلام عموماً والمفاهيم المنجّرة عنه مثل المصالحة ما هي إلاّ منتج من صناعة السياسة الخارجية الأمريكية باستعمال القيم الدينية في الفكر اللاهوتي المسيحي. وفي نفس الاتجاه، يؤكّد جيرري جونستون Gerry Johnstone على تطوّر تطبيقات العدالة

<sup>1</sup> ساهمت تقاليد السلمية كما عند الكواكرز، والمينونايت والفرانسييسكان، وأفكار غاندي وتعاليم بوذا في التأثير على حقل حل الصراع. أنظر:

Scott, op. cit, p. 179.

<sup>2</sup> أنظر:

Gerry, Johnstone, **Restorative Justice: ideas, values, debates**, (Devon and Oregon, Willan Publishing, 2002), pp. ix-x.

<sup>3</sup> تخالف هذه القاعدة القوانين التي تعتبر الجريمة انتهاكاً للنظام الاجتماعي وليس ضدّ الشخص فقط، ومخالف أيضاً تصنيف الحقوق في القانون الجنائي الإسلامي بين حقوق العباد وحقوق الله، ومنها جرائم الحدود، فجريمة السرقة في الفقه الإسلامي تعني الاعتداء على الشخص (حقوق العباد)، وعلى المجتمع (حقوق الله) كما سيأتي بيانه في المبحث الموالي.

التصحيحية Restorative Justice التي تقتضي المصالحة بين الضحية والجاني، في الدول المتطورة خاصة فيما يتعلق بالجناة من الشباب. وقد بدأت هذه التطبيقات من طرف محترفي القضاء الجنائي والعمّال المتطوعين وشبكة من الإصلاحيين الذي يشتغلون داخل النظام الجنائي الذي يعتمد على سلطة الإكراه والمؤسّسات العقابية.<sup>1</sup>

### الفرع الرابع: العدالة التصحيحية

وقد بدأت هذه الموجة من العدالة التصحيحية المعاصرة في حادثة وقعت في مدينة أليرا، بأتاريو الكندية Elmira, Ontario سنة 1974. حيث أنّ الضابط مارك يانتزي Mark Yantzi وهو مسيحي من طائفة المينونايت، أصيب بالإحباط الشديد بسبب التعامل التقليدي المتكرّر مع الجناة وقصور نتائجه، لذلك خطرت له فكرة غير تقليدية حاول أن يغيّر بها مجريات الأمور. ففي قضية اعترف فيها شابان بقيامهما بالاعتداء على اثنين وعشرين ملكية خاصة، طلب من القاضي أن يأمر بأن يلتقي الشابان بضحاياهما برفقة الضابط يانتزي وزميله من نفس الطائفة ديف وورث Dave Worth. وقد تفاجأ حينما قبل القاضي طلبه، عندما أمر الشابين بالذهاب برفقة كلّ من يانتزي وورث للقاء ضحاياهما وتقديم تقرير له عن الضرر الذي لحقهم.<sup>2</sup>

لكن بالنسبة لغانستون، لم تكن هاته الواقعة التلقائية والمثالية بداية العدالة التصحيحية التي انتشرت عبر برامج مصالحة الضحايا والجناة Victim Offender Reconciliation Programmes (VORPs)، بل يعتبرها ميلاداً ثانياً لها، فهو يعتقد مع آخرين بأنّ العدالة التصحيحية هي أسلوب قديم في التعامل مع الجريمة، سابق عن العدالة القضائية في المنظومة الغربية. ولبيان ذلك، يقدم مثاليين عن العدالة التصحيحية في كلّ من نيوزيلاندا كجزء من ثقافة الماوري فيما قبل الاستعمار، وشعب نفاجو Navajo من قبائل الهنود الحمر في أمريكا الشمالية. بل ويعتبر هذا النموذج الأخير في صنع السلام نموذجاً عالمياً عرف لدى كلّ جماعات السكّان الأصليين والمجتمعات قبل الحديثة تقريباً. حيث يمثّل نموذج نفاجو نظام عدالة طبيعية وأصلية، وهو الشكل الذي تمّ إهماله من طرف المجتمعات الغربية الحديثة لحساب نظام العدالة العقابية "الاصطناعي" للدولة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Ibid. p. 2.

<sup>2</sup> Ibid. pp. 44-47

<sup>3</sup> Ibid. pp. 43-45 .

وفق تقاليد شعب نفاجو، يطلب الطرف المتضرّر من المعتدي إصلاح الوضع، ليس فقط بالتعويض بل بإصلاح العلاقة بينهما. لكن، وبسبب أهمية الحرّية الفردية لدى شعب نفاجو، لا يستطيع أحد أن يفرض قراراً على شخص آخر، ويتطلّب ذلك قبول المعتدي بإصلاح الأمر. وفي حالة رفضه، يلجأ الضحية إلى طلب المساعدة من وسيط يدعى "نات آني" Naat'aanii وهو شخصية محليّة محترمة اجتماعياً لرجاحة العقل وجودة السلوك. ويهدف حلّ النزاع، يدعو الوسيط إلى اجتماع بحضور الأطراف المعنية، وهي الضحية والمعتدي وعائلاهما وممثلي بعض القبائل المجاورة. وينعقد الاجتماع في أقرب الآجال، ويبدأ بالصلوات وهي دعوة لطلب المساعدة الروحانية. ويمكن للضحية سرد ما حصل والتعبير عن شعوره، وتمنح الفرصة بعدها للمتهم بالتحدّث، وعادة ما يقدم الاعتذار عن فعلته أو ما يبرّرها. ويبدو أنّ أحد أغراض العملية هو كشف صدقية الحجّة التي يستخدمها الناس عادة لتبرير السلوك غير المقبول مثل القيادة في حالة سكر وإساءة المعاملة الزوجية. لذلك، تطرح تلك المبرّرات على الفحص من طرف أناس يعرفون المعتدي بصفة جيّدة، حيث تمكّنهم تلك المعرفة من التأكّد من مدى رجاحة تلك المبرّرات.<sup>1</sup>

ثمّ يعمل الفريق بقيادة الوسيط أو صانع السلام على وضع خطة عمل تعويضية، خاصّة وأنّ شعب نفاجو لديه احترام كبير للتقاليد حيث يعتبرونها مصدراً للقانون. وقد يستتبع ذلك تعويض الضحية سواء بصفة ماديّة أو رمزية. ولكي لا يفهم خطأ، لا يعتبر تعويض المرأة المغتصبة مثلاً ثمناً لاغتصابها، بل تقرّر تقاليد نفاجو على أن يقدم المعتدي لضحيته أحصنة، أو بقرّاً أو ماشية كتعويض رمزي يمكن من تبرئة المرأة أمام كلّ المجتمع، لأنّ المجتمع الريفي سيعلم بتلك الواقعة، وتقديم تلك الثروة الحيوانية "المرئية" دليل على براءتها، وسيعيد لها كرامتها بعد تعرّضها للضرر والاعتداء. ويعتبر هذا النظام توافقياً، ولا يعمل على استخدام الإكراه لتنفيذ القرار، بل يعمل على إشراك الأطراف في القرار الذي سينفذونه. ويبقى الرقيب الوحيد على الأفراد هو حاجتهم إلى المجتمع ونظرته إليهم، لأن الناس في نفاجو يعتبرون العلاقة الجيدة مع جماعتهم أمراً أساسياً. وهذا ما يجعل هذا النظام طوعياً ولا يحتاج إلى قوة سيادية لتنفيذه.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Ibid. p. 45.

<sup>2</sup> Ibid. p. 47.

ويشير غانستون في هذا الإطار إلى الظاهرة الاستعمارية التي اعتدت على التراث الثقافي والمؤسسي المحلي للشعوب المستعمرة، ممّا طمس تقاليد مهمّة في مجال حلّ الصراعات وفق رؤية أصيلة غير غربية، يعاد إحيائها مؤخراً عبر العدالة التصحيحية. فقد ظهرت في الثمانينيات من القرن العشرين حملة لإحياء المبادئ والأساليب والمؤسّسات القانونية التقليدية لشعب نفاجو، تمكّنت في التسعينيات من إعادة تأسيس هذا النظام القضائي ليحكم مجتمع نفاجو، وأصبح يتعامل مع ما كان يعتبر جرائم بمنظور القانون الجنائي الغربي. تقوم هذه المقاربة على عدم اعتبار معاقبة المخطئ من الناس هدفاً في حدّ ذاته، بل الهدف هو أن يتعلّموا كيف يعيشون حياة أفضل بعد ارتكابهم للخطأ، فهي بذلك مسار علاجي من شأنه أن يستعيد العلاقات بين الناس، أو في حالة لم تكن بينهم علاقات جيّدة في السابق، يحدوهم إلى تعزيز وتغذية بيئة صحّية سليمة تجمع بينهم. وقد لقيت هذه المحاولات انتقادات من طرف التيار المحافظ، الذي استنكر ما سمّاه "التقسيم العرقي للعدالة"، فيما يدعو مناصرو العدالة الانتقالية إلى تطبيقها على مستوى كامل المجتمع، وليس فقط على شعب نفاجو، واعتباره نموذجاً لإصلاح العدالة الغربية كلّها.<sup>1</sup>

فالعدالة التصحيحية إذن وليدة سياق ضعف الدولة حيث يتولّى المجتمع تسيير العدالة على عكس المجتمعات الحديثة، أين تمّ إدراج وظيفة العدالة ضمن جهاز بيروقراطي يحكم نفسه بقواعده الخاصّة بعيداً عن المجتمع.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: أزمة المفهوم والممارسة في المصالحة الأسترالية

يلخّص النقاش الذي جرى في أستراليا حول المصالحة، بداية من سنوات التسعينيات من القرن العشرين، أهمّ أوجه الانتقادات الموجهة إليها كمفهوم وسياسة عامّة. ولهذا سنتعرّض إلى انتقادات المصالحة ضمن النقاش الأسترالي وكذا بعض الانتقادات الأخرى.

#### • إشكالية العودة إلى العلاقات السابقة

توجّه انتقادات أساسية إلى تعريف المصالحة بالعودة إلى الحالة السابقة للصراع، وذلك بسبب إمّا الغياب التام للعلاقة أو عدم الاتفاق حول طبيعتها، وهذا ما ينطبق على السياق الأسترالي، حيث

<sup>1</sup> Ibid, p. 48.

<sup>2</sup> Ibid.

يبدو واضحاً عدم وجود حالة انسجام سابقة للرجوع إليها. وعادة ما تتمّ الإحالة إلى القسّ ديسموند توتو الذي يتحدّث عن حالة الانسجام البشري عند بدء الخليقة كحالة سابقة تمكّن من توحيد ألوان "أمة قوس قزح" في جنوب إفريقيا كما يدعوها توتو، في إشارة منه إلى التنوع العرقي.<sup>1</sup> يتساءل أندرو عن الحالة السابقة للصراع ويقدم عدّة فرضيات، هل هي ما قبل نظام الأبرتايد سنة 1948؟ أو هي فترة الاستعمار البريطاني؟ أو الهولندي؟ أو هي حالة ما قبل الاستعمار؟

ويطرح هذا التساؤل تحدياً كبيراً للمصالحة، حيث ينسف فرضياتها من الأساس. فإذا امتدّ النقاش إلى ما قبل الاستعمار، فسيعني ذلك أن يصبح مفهوم المصالحة مرادفاً للحقّ في الاستقلال إعمالاً لقواعد العدالة الدولية المتعلقة بالاستعمار. ويترتّب عن ذلك بالتالي المطالبة بإعمال الحقّ في تصفية الاستعمار، بلغة الأمم المتّحدة، ويتمّ عملياً تنظيم استفتاء حول استقلال جنوب إفريقيا، ويعامل بعدها البيض الأفريقنار كمحتلّين يطلب منهم القبول بالعيش في الدولة المستقلّة أو المغادرة إلى موطنهم الأصلي، ربّما كما حصل في الجزائر مع فرنسا، أو ما يطلب حصوله في حالة فلسطين مع إسرائيل.

### - مفهوم غامض وفضفاض

يذهب أندرو غانستون Andrew Gunstone إلى أنّ الاختلاف الحاصل بين قطاع واسع من الأستراليين حول معنى المصالحة هو أحد أسباب فشلها كسياسة عامّة. فالمصالحة تعني الاعتراف العلني بتاريخ العنف السياسي والقمع ومخلفاتها بهدف تمكين المجتمع المنقسم بفعل ذلك التاريخ من التعايش ضمن جماعة سياسية واحدة والاعتراف بشرعية قانونها.<sup>2</sup> مثلها مثل باقي المثّل السياسية الأخرى، يصعب على الفواعل السياسية المختلفة الوقوف ضدّ المصالحة بهذا المعنى، لكن الاختلاف الذي يظهر في النقاش العامّ سيكون حول كيفية تحقيقها، وماهية المصالحة "الحقيقة" أو "الصحيحة" التي نريدها، فالمصالحة، وكأي مفهوم سياسي آخر، مثيرة للجدل. ويظهر في الساحة الأسترالية ثلاثة اتجاهات رئيسية تختلف من حيث رؤيتها للمصالحة وإجراءات تحقيقها، وهي:

<sup>1</sup> Schaap, op. cit, p. 253.

<sup>2</sup> Andrew, Gunstone. **The impact of nationalism upon the formal Australian reconciliation process, in the Australasian Political Studies Association Conference, University of Newcastle, 25-27 September 2006**, p. 7.

### ➤ موقف الحكومة أو المفهوم العملي

قدّمت حكومة رئيس الوزراء الأسترالي جون وينستون هوارد John Winston Howard (مارس 1996 - ديسمبر 2007) مفهوماً تعتبره "عملياً" للمصالحة، يقوم على عدالة توزيعية تركز على تحقيق المساواة بين المواطنين الأصليين وغير الأصليين في ميادين الصحة والترية والسكن والعمل.<sup>1</sup>

### ➤ موقف المعارضة أو المصالحة التعويضية

تفضّل المعارضة التي تعتبرها الحكومة شكلية المصالحة التعويضية التي تقوم على مبدأ التعويض، وتؤكد على المسؤولية الجماعية للأستراليين غير الأصليين على الظلم الذي حصل في الماضي، وهو ما يتطلب الاعتذار الرسمي وتعويض الأجيال المنهوبة وعائلاتهم.<sup>2</sup>

### ➤ موقف قادة السكّان الأصليين أو المصالحة الدستورية

ويبرز بين التصرّوين العملي والتعويضي للمصالحة، تصوّر ثالث وهو المصالحة الدستورية ويدعمه معظم قادة السكان الأصليين، ولا يلقي في العادة أي اعتراف. ويقضي هذا التصوّر باللجوء إلى مبدأ ديمقراطي، هو حق السكان الأصليين في تقرير المصير، ويؤكد على أهمية عقد معاهدة تضمن حقوق السكان الأصليين وسيادتهم والاعتراف الدستوري بحقوقهم.<sup>3</sup>

ويردّ أندرو شاب على دعوى غموض مفهوم المصالحة بأنّ ذلك يحسب لصالحه ويجعله حيويّاً لأنّه يتيح المجال للتفاوض حول محتواه. أي أن هذا الغموض يحسب له كما يحسب عليه، فهو قوة المفهوم وضعفه في نفس الوقت. ويضيف شاب بأنّ تعريفاً دقيقاً لمفهوم المصالحة لن يسهّل تحقيقها على أرض الواقع، كما أن تحديد المصالحة بدقّة من شأنه أن يحدث استقطاباً حاداً بين مؤيّد ومعارض لها، وبالتالي يفقد المفهوم كنهه، لأنّه سيصبح هو بعينه سبباً في صراع جديد. ويستشهد بمايكل فريدين Michael Freeden الذي يعتقد بأنّ الغموض يضمن التعايش السياسي، لأنّه يمكّن من تجميع الإرادات المتنافسة من أجل المشروع المشترك.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Ibid, p. 9.

<sup>2</sup> Ibid, p. 10.

<sup>3</sup> Schaap, op. cit, p. 251.

<sup>4</sup> Schaap, op. cit, p. 251.

## - الاستعمار الجديد عبر المصالحة

يصف ستيفارت موثا Stewart Motha سياسات إدماج السكّان الأصليين التي تطبقها الحكومات الأسترالية عبر مفهوم المصالحة بأنها إيجاء نيو إمبريالي، حيث تعني مسار إعادة صياغة سياسة استعمارية للجماعة السياسية تحت نظام قانوني موحد، يُخضع قوانين وتقاليد السكّان الأصليين مرّة أخرى باسم "الحضارة والحداثة" في حلّة جديدة هي الديمقراطية وحقوق الإنسان. ولكي تكون المصالحة مفهوماً لبناء الأمة لا بدّ أن تكون شاملة باعتبارها تبحث عن تجاوز أزمة شرعية الدولة باحتواء المستعمرين في الجماعة الوطنية كمواطنين متساوين وأحرار، وليس دفعهم إلى الاختيار بين قبول المصالحة أو رفضها. كان من المفترض أن تحقّق المصالحة لتتزامن مع الاحتفال بمئوية الفدرالية الأسترالية سنة 2001، نظراً لارتباط مفهوم المصالحة ببناء الأمة الأسترالية سنوات التسعينيات من القرن الواحد والعشرين.<sup>1</sup>

يقول أندرو غانستون بأنّ التركيز على تطوير العلاقة بين السكّان الأصليين وغير الأصليين، باعتبارهم متوحّدين كاستراليين، يتعايشون معاً ويتشاركون التاريخ والثقافة، قد استخدم في تهميش أو إسكات بعض المطالبات بالعدالة، كالحقّ في تقرير المصير الذي لا يتماشى مع "الدولة الوطنية" للمعمرين البيض، وهذا ما يجعل السكّان الأصليين في أستراليا يتساءلون عن جدوى المصالحة دون عدالة والعفو دون مقابل. حيث يقول أحدهم: "ما الذي سنتصلح عليه؟ هل هو الهولوكوست، أو الجزرة، أو نقلنا من أراضينا، أو نهبها منا؟ بالنسبة لنا، لن تتمكّن المصالحة من تحقيق شيء لأتّما لا تعد بالعدالة."<sup>2</sup> وهذا الذي أثبتته التجارب في السياقات التي يتمكّن فيها الضحايا من التوجّه إلى العدالة، فقد كانوا يفضلون ذلك على إجراءات المصالحة، وبقيت العدالة عبر المحاكم الوسيلة الفضلى للضحايا للتعامل مع المتسبّبين في الضرر. وهو ما يعني أنّ المصالحة ستبقى قاصرة إن لم تساعد على تحقيق الغاية/العدل.<sup>3</sup>

إذن فالعلاقة بين المصالحة والعدالة مسألة صعبة، وإذا أضفنا إليها فكرة العفو غير المشروط فسيصبح الأمر أصعب، وهو أن تعفو عن الآخر وبدون مقابل، بغض النظر عمّا إذا كان يستحقّ

<sup>1</sup> Ibid. p. 255.

<sup>2</sup> Schaap, op. cit, p. 257.

<sup>3</sup> Priscilla Haynes, **Unspeakable Truths: Transitional Justice and the Challenge of Truth Commissions**, (New York and Oxon: Routledge, 2<sup>nd</sup> edition, 2011), p. 7.

عفونا أم لا وذلك بهدف إعادة بناء العلاقة معه. وهو ما حصل في جنوب إفريقيا مثلاً بحرص من طرف رئيس لجنة الحقيقة والمصالحة القسّ دسموند توتو.

### - المصالحة مفهوم غير ليبرالي

تبدو المصالحة في السياق الأستراليين، بالنسبة للسكان الأصليين طبعاً، مصالحة مفروضة أو نموذجاً للهيمنة عبر المصالحة.<sup>1</sup> لقد أصبحت المصالحة فكرة غير ليبرالية، لأنّ الليبرالية تعني العيش ضمن بيئة تتصارع فيها القيم والأهداف باستمرار. فالمصالحة التي تطمح إلى احتواء الصراع وتوحيد القيم والأهداف المتناقضة مناقضة لليبرالية من حيث المبدأ، وهذه هي اللحظة التي تتحوّل فيها المصالحة إلى "إيديولوجيا"، كما يقول أندرو شاب. لذلك، فالفكر الليبرالي يذهب إلى أنّه عوض السعي في البحث عن حالة طوباوية من الانسجام الاجتماعي، يجدر بالأطراف البحث على أهداف عملية محدّدة قابلة للتطبيق في بيئة تتغذى أصلاً من التنوّع والاختلاف، كالتعايش السلمي والتسامح المتبادل. فمن الناحية العملية حينما نسعى نحو "الوحدة" من وجهة نظرنا، فإنّنا في الوقت نفسه سنوجد عاملاً إضافياً للفرقة، لأنّنا قد حرّمنا الآخرين من "حقّهم" في الاختلاف معنا وبأن تكون لهم وجهة نظر مغايرة، وهو ما يعبر عنه ستيفارت موثا بـ "المصالحة كهيمنة" Reconciliation as Domination.<sup>2</sup>

من خلال ما سبق عرفنا بعض أبعاد المصالحة والمفاهيم المماثلة له، وأنّه "حمّال أوجه" والفائدة العملية من هذا كلّه، أن نكون حذرين في استعماله وأن نحدّد أبعاده التي نريدها في خدمة المشروع الذي يتمّ الاتفاق عليه. بل قد نتعلّم من الانتقادات الموجهة إلى المفهوم أكثر ممّا نتعلّم من دراسته. فمن غير الممكن ومن غير المجدي أن نستورد مفهوماً ونعمل على تطبيقه أجندته في سياق غير السياق الذي أنتج فيه، وهذا ما يتطلّب جهداً معرفياً على أطراف أي صراع القيام به أولاً، لتحديد الوجهة والوسائل الكفيلة بإيصالهم إليها.

<sup>1</sup> Andrew Gunstone, "Unfinished Business: the Australian Reconciliation Process from 1991–2000." *Journal of Australian Indigenous Issues*. 8. No.4. 2005;

Hamber, B. and van der Merwe, H. "What is This Thing Called Reconciliation?." *Reconciliation in Review*. Centre for the Study of Violence and Reconciliation. Vol. 1. No. 1. 1998. Pp. 3-6.

<sup>2</sup> Schaap, op. cit, p. 257.

# الفصل الثالث

## المصالحة في الإسلام

عند استعراضنا لمفهوم المصالحة فيما سبق، لاحظنا حضور البعد الديني، لكن في السياق المسيحي، وكيف أثر ذلك على المفهوم والممارسة في مختلف التجارب سواء المحليّة أو الدولية. ولعلّه يتوجّب علينا أن نعرّج إلى المصالحة من المنظور الإسلامي، لنعرف كيف تمّ تناول المسائل التي يثيرها مفهوم المصالحة، وربّما لإيجاد إطار نظري يتناسب مع السياقات الإسلامية التي تستحقّ أن لا تفرض عليها أطر نظرية ومعرفية هي نتيجة منظومة حضارية مغايرة.

وسبب آخر قد يجعل طرق موضوع المصالحة من منظورها الإسلامي هو الزخم الكبير الذي حظي به مفهوم المصالحة من الثقافة المسيحية سواء اللاهوتية أو العلمانية، في حين قد لا نجد ما يقابله في الدراسات الإسلامية، وهذا ما جعل بعض الباحثين يشيرون إلى غياب دراسات سابقة في موضوع المصالحة من المنظور الإسلامي، إلّا ما كان متفرّقاً في بحوث ذات صلة.<sup>1</sup> مع أنّ ذلك لا يعني غياب موضوع المصالحة في الإسلام، بل غياب الدراسات التي تقدّم المصالحة كموضوع مستقلّ يتناسب مع أهميّة وضعه في مختلف الحقول المعرفية التي أشرنا إليها، بشكل يتيح استفادة الدارسين والممارسين في حقل السلام وحلّ الصراع. فلا أحد يمكنه نكران إسهامات الفقه الإسلامي في التعامل مع كلّ القضايا التي تهّم الحياة الإنسانية كلّها، بفروعها وأساسياتها، ولكن بقي هذا الزخم حبيس الفقهاء. مع أنّ ذلك لا يعني غياب جهود لإخراج التراث الإسلامي في الموضوع إلى الضوء، بعيداً عن المنطق المسوق للصورة النمطية للثقافة الإسلامية عامّة، ويكفي مثلاً الإشارة إلى كتابات الأمريكي الفلسطيني محمد أبو نمر.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> هذا ما أورده عبد الرؤوف أحمد عبد الغفور في بحثه لدراسة المصالحة دراسة قرآنية، أنظر: عبد الغفور، مرجع سابق، ص. 5.

<sup>2</sup> أنظر مثلاً:

Mohammed Abu-Nimer, **Non violence and Peacebuilding in Islam, Theory and Practice** (Gainesville: University Press of Florida, 2003);

..... "A Framework for Nonviolence and Peacebuilding in Islam," *Journal of Law and Religion*. Vol. 1. No. 1/2. 2000 – 200. pp. 217-265;

..... "Conflict resolution in an Islamic Context, Some Conceptual Questions," *Peace & Change*. Peace History Society and Consortium on Peace Research, Education and Development. Vol. 21, No. 1. January 1996. Pp. 22-40.

## مدخل إلى الإسلام والمصالحة: الإسلام ودراسات العنف والسلام

ما زالت البلاد العربية والإسلامية واقعة تحت تأثير الدراسات الاستشراقية، وما زالت مجتمعاتها تدرس من زاوية الشيء أو الظاهرة<sup>1</sup> Objects of Study من طرف الدوائر الأكاديمية الغربية المختلفة، حيث تغذي هذه الدراسات الرأي العام الغربي عموماً. ولم يسلم حلّ الصراع من هذا التوصيف، فقد كان واقعاً تحت هيمنة النماذج الغربية من الولايات المتحدة وأوروبا، ثمّ توسّع فيما بعد ليشمل الثقافات الأصلية والمحلية في مجال تحليل الصراع وحلّ الصراع. وقد ارتكزت مقاربات بناء السلام المهتمّة بالشرق الأوسط والمناطق الإسلامية الأخرى على فرضية أساسية مفادها أنّ الإسلام كدين وثقافة معادٍ لمبادئ بناء السلام وحلّ الصراع.<sup>2</sup> وتظهر هذه الفرضية في الدراسات التي تتساءل حول مدى مطابقة الإسلام لمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وحلّ الصراع، وكذا في النقاشات التي تدور في الورشات التدريبية لبناء السلام، كما تنتشر هذه الفكرة النمطية للإسلام كدين غير متسامح أيضاً في وسائل الإعلام ولدى صنّاع القرار الغربيين.<sup>3</sup>

ولذلك ما يبرزه مع الأسف، ففي التسعينيات من القرن العشرين، ساهمت مشاهد العنف في دول كالجزائر، ولبنان، والصومال، ومصر والسودان في ترسيخ تلك الصورة النمطية في المخيلة الغربية. حيث كان البحث في مكتبة الكونغرس الأمريكية عن موضوع "الإسلام واللاعنف" يقدّم خمسة عناوين، بينما يقدّم البحث عن "الإسلام والعنف" كمّاً لا يحصر من العناوين.<sup>4</sup> وفي بداية القرن الواحد والعشرين، ورغم الإمكانيات الهائلة لعمل اتصالي يغيّر هذه النمطية السلبية، إلا أنّنا شهدنا استمرارية التحليل السطحي مفاده أنّ الثقافة الإسلامية "قلعة" معادية للغرب. ولعلّ هذا ما يوجب

<sup>1</sup> في الحقيقة، لا يعني هذا الواقع الدول العربية والإسلامية فحسب، بل هو حالة مشتركة مع الكثير من الأمم والشعوب، كما في أستراليا مثلاً، وهي المحسوبة على المنظومة الغربية، لكن وكما سبقت الإشارة إليه سابقاً، فإنّ الثقافة الأسترالية الغربية قد استحوذت على المجال الحيوي للثقافة الأسترالية الأصيلة، لذلك يشعر الأستراليون الأصليون بأنهم ضحية تلك النظرة الغربية المتحيّزة. عن المنطق الأنثروبولوجي وظاهرة التشبيء في الدراسات الغربية في أستراليا، أنظر مثلاً:

Patricia, Dudgeon and Harry, Pickett. "Psychology and Reconciliation: Australian Perspectives." *Australian Psychologis*. Vol. 35. No. 2. July 2000. pp. 82-87.

<sup>2</sup> Abu-Nimer. *Nonviolence and Peacebuilding in Islam, Theory and Practice*. op. cit. pp. 1-2.

<sup>3</sup> Ibid.

<sup>4</sup> Ibid. p. 3.

جهداً فكرياً علمياً وإعلامياً يتحمّله المتخصّصون من كافة الحقول العلمية والتي من شأنها إبراز صورة أصيلة غير متحيّزة.

يصنّف محمد أبو نمر الدراسات التي اهتمت بموقف الإسلام من قيم العنف والسلام إلى ثلاثة توجّهات رئيسية، لكلّ منها تفسيرها للتراث الإسلامي وأجنداتها البحثية الخاصة بها، وهي دراسات الحرب والجهاد، ودراسات الحرب والسلام، ودراسات اللاعنّف وبناء السلام.

### - دراسات الحرب والجهاد

تحاول هذه الدراسات دعم النظرية السائدة بأنّ الإسلام كدين وتقاليد اجتماعية وثقافية، يبرّر اللّجوء التلقائي إلى العنف كأسلوب أوّلي لحلّ الخلافات أو الصراعات.<sup>1</sup> ويصوّر المفكّرون الذين يتبنّون هذه الفرضية الإسلام على أنّه دين "حرب"، وأنّ العنف جزء أساسي من الإسلام، وأنّ السلم والسلام مفاهيم غريبة عنه. وقد أصبحوا مهووسين بمركزية "الجهاد" في الإسلام، متغافلين في نفس الوقت عن كلّ القيم والتعاليم الأخرى. وقد انتقدت هذه التصوّرات لتحيزها الثقافي ومحدودية مقاربتها المعرفية من قبل مفكّرين، ومنهم المستشرقة الألمانية غودرون كرامر Gudrun Kramer المتخصّصة في الإسلاميات والتي كتبت عن المفهوم الإسلامي للديمقراطية.<sup>2</sup> وقد استغلّ منظّرو دراسات الحرب والجهاد، في فترة تزايد فيها الاهتمام بالإسلام، تصاعد التطرّف الإسلامي والحركات الإسلامية الراديكالية لتعزيز القناعة بأنّ الإسلام يشرعن لاستعمال العنف سواء من طرف الحكومة أو الحركات الإسلامية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Abu-Nimer. **A Framework for Nonviolence and Peacebuilding in Islam**. op. cit. pp. 221-222.

<sup>2</sup> أنظر مثلاً:

Gudrun, Kramer. "Islamist Notion of Democracy." *Middle East Report*. No. 183. Political Islam, Jul. – Aug, 1993. pp. 2-8.

وفي الساحة الألمانية دائماً، أنظر مشروع بحث حول "الإسلام والسياسة"، الذي يتساءل عن مدى توافق الإسلام مع النظرية السياسية الغربية عموماً، كالندوة التي أقيمت حول الإسلام والديمقراطية، والتي لاحظت وجود رية كبيرة تجاه القدرة الإسلامية على تطبيق الديمقراطية، أنظر: معهد البحوث للجمعية الألمانية للسياسة الخارجية (DGAP) معهد العلوم السياسية بجامعة كريستيان آلبريشت بمدينة كيل (CAU Kiel)، "هل يمكن التوفيق بين الإسلام والديمقراطية؟"، الندوة الرابعة، مشروع دراسة وبحث حول "الإسلام والسياسة"، برلين، 23 نوفمبر 2006.

<sup>3</sup> Abu-Nimer, **A Framework for Nonviolence**. op.cit, p. 222.

## - دراسات الحرب والسلام

على خلاف نظرة الحرب والجهاد، تركّز أدبيات هذه الدراسات على فرضية أنّ الإسلام يبيح استعمال العنف والقوّة لكن في سياقات محدودة ومحدّدة، من خلال إلقاء الضوء على الشروط التي تسمح باللجوء إلى العنف لحلّ الصراع والتعامل مع الآخرين، وفقاً للآية الكريمة ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾<sup>1</sup> التي تشرّع للجهاد. وعليه، تصبح "السلامية" Pacifism ببعدها المسيحي مناقضة للتعاليم الإسلامية، وعلى خلاف ذلك، تحتلّ قيمة "العدل" مكانة مركزية في الإسلام.

من خلال مجهود موضوعي، اهتمت هذه المقاربة بالإسلام من زاوية الأمن والدراسات الإستراتيجية ومنطق العلاقات الدولية. وفي المقابل، ومن حيث أنّها أرادت الدفاع عن الإسلام كدين سلام، فهي شكّلت ردّ فعل عن دراسات الحرب والجهاد، وحصرت نفسها في زاوية تبرير استعمال العنف في الإسلام، ولم تقدّم نماذج لمساهمة التراث الإسلامي عامّة في بناء السلام وحلّ الصراع في مختلف المستويات. وقد أغفلت التعاليم الإسلامية التي تقدّس الحياة البشرية، وأنّ المقصود بمنظومة القيم الإسلامية هي حياة الإنسانية وليس موتها، حيث يقول سبحانه وتعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾<sup>2</sup>.

## - دراسات اللاعنف وبناء السلام

يعترف الباحثون في دراسات اللاعنف وبناء السلام بشرعية اللجوء المحدود إلى العنف في النصوص الإسلامية، وفي المقابل يركّزون على قيم السلام.<sup>3</sup> ويشير شيوات ساثا أنوند Chaiwat Satha-Anand إلى شروط وضعها الإسلام للسماح باللجوء إلى العنف، لا يمكن أن تجتمع في عالم اليوم، وبالتالي استحالة اللجوء إلى العنف أصلاً. ومن بين هذه الشروط أنّ العنف الذي لا يمكنه التمييز بين المحارب وغير المحارب مرفوض في الإسلام، ويضيف أنّ الأسلحة الفتاكة الحديثة يستحيل

<sup>1</sup> سورة البقرة، الآية 190.<sup>2</sup> سورة المائدة، الآية 32.<sup>3</sup> Abu-Nimer. *A Framework for Nonviolence*. op.cit. pp. 227-232.

معها التمييز، وهو ما يعني أنّ المسلمين ليس بإمكانهم اللجوء إلى العنف، ولذلك عليهم اللجوء إلى العمل السلمي لتحقيق العدالة، من خلال تفعيل ما يكتنزه الإسلام من قيم الانضباط الفردي والجماعي، والمسؤولية الجماعية، والثبات، والتضحية، والإيمان بوحدة الأمة الإسلامية والمساواة بين كلّ البشر.<sup>1</sup>

وتشير هذه الدراسات إلى الفترة المكيّة كنموذج للعنف الذي مارسه المؤمنون وعلى رأسهم النبيّ صلى الله عليه وسلم، حيث قضوا فيها ثلاثة عشر سنة تحت كلّ أنواع الأذى مسّت شخصه الكريم ومن آمن به، وانتهجوا فيها المقاومة السلمية وبقوا صابرين ثابتين على إيمانهم، إلى غاية الخروج من مكّة والهجرة إلى المدينة المنورة.<sup>2</sup> وتؤكد هذه الأدبيات على أنّ الإسلام كدين وتقاليد عريقة يمتلك إمكانيات كبيرة لمواجهة الصراعات الاجتماعية والسياسية، سواءً في السياقات الإسلامية أو غيرها، ولا زالت هناك حاجة إلى جهد منظم لاستكشافها، لأنّه مصدر غنيّ بالقيم والاعتقادات والاستراتيجيات التي يمكن استعمالها في حلّ الصراعات سلمياً.<sup>3</sup> ولنستذكر الهدي الرّباني حينما يأمر الله تعالى نبيّه الكريم وأمّته من بعده بالدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة وحسن المجادلة، حيث يقول تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِهُمْ بِأَلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾.<sup>4</sup> وهي قيم لا شكّ قميّنة بأن تكون جامعة ليس للمسلمين وحدهم بل لكلّ الإنسانية، ينتصر فيها الحوار الهادئ الحسن المبنيّ على قوّة الحجّة بدلاً من حجّة القوّة.

### المبحث الأول: المصالحة من خلال القرآن الكريم

حظّ القرآن في كثير من المواضع على المصالحة في كلّ المستويات، واعتبرها أفضل وسيلة لإنهاء الخصومات، وقد أمر بها في الخلافات الزوجية والعلاقات داخل المجتمع وكذا في العلاقات لدولية. وسنعرض فيما يلي إلى نموذجين أحدهما نظري ممثلا في سورة الحجرات، والتي تعرض إلى كيفية التعامل مع الخلاف بين الجماعات المتقاتلة في المجتمع المسلم. وثانيهما نموذج تطبيقي من خلال سيرة النبيّ يوسف عليه السلام.

<sup>1</sup> Ibid. p. 232.

<sup>2</sup> Ibid. p. 230.

<sup>3</sup> Ibid, p 219.

<sup>4</sup> سورة النحل، الآية 125.

## المطلب الأول: سورة المصالحة في القرآن الكريم

يعتبر علماء التفسير سورة الحجرات سورة للأخلاق الإسلامية الاجتماعية، وإذا تأملنا فيها أكثر، فإننا سنجدها سورة للمصالحة بامتياز. فإذا اعتبرناها سورة للأخلاق فهي بالفعل كذلك، فقد بدأت السورة المدنية بآياتها الثمانية عشر بالخمس الأولى بيّنت فيها أخلاق التعامل مع النبي صلى الله عليه وسلم، وبيّنت علو قدره، فلا يجوز أن يعامل كما يتعامل أحدنا مع صاحبه.<sup>1</sup> وتليها سبع آيات أخرى يمكن أن نعتبرها أخلاقاً سلوكية اجتماعية، تتعلّق بالتعامل مع الإشاعة، ثم أسلوب التعامل مع الاختلاف والافتتال الذي قد يحصل بين المؤمنين ووجوب المصالحة بينهم وتحرّي العدل بينهم، ثم تعرض السورة الأخلاق التي يجب تجنّبها بين المؤمنين كالسخرية والتناز وسوء الظنّ والتجسس والغيبة.

ثمّ ينتقل الخطاب بعدها، في الآيات المتبقية إلى نهاية السورة وهي ستّ، أولاً إلى عامّة الناس لتذكيرهم بالوحدة الإنسانية، حيث يقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾.<sup>2</sup> وثانياً إلى فئة الأعراب وهي القبائل العربية التي كانت تعيش في الجزيرة العربية ودخلت الإسلام رهبة، وقد كشف الله سرائرهم، فقد كانوا لا يبدون ما يخفون من ادعائهم بالإيمان، وقد أمرهم الله تعالى بالوضوح والصدق فيما يدعون، فهو سبحانه وتعالى رقيب عليهم وهو علام الغيوب ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾.<sup>3</sup>

إذن وكما رأينا، فإنّ سورة الحجرات عبارة عن "منجم" ضخّم من الأخلاق، يتوجّه فيها الخطاب إلى الجميع من المؤمنين وغير المؤمنين، والهدف من ذلك كلّ واضح، وهو أنّ الالتزام بها يشكّل خطوة لتأسيس التعارف والتآلف في المجتمع، وهي غاية الاختلاف في الأعراق والأنساب التي أرادها الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ﴾.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ سورة الحجرات، الآية 2.

<sup>2</sup> سورة الحجرات، الآية 3.

<sup>3</sup> سورة الحجرات، الآية 18.

<sup>4</sup> سورة الحجرات، الآية 1.

وإذا حاولنا أن ننظر إلى نفس هذه السورة من زاوية المصالحة، فربما قد نكتشف إيجابيات أخرى، هي أقرب لموضوع اهتمامنا.<sup>1</sup>

ولنفهم ذلك، سنحاول أن نركز على الآيتين اللتين تعالجان بصفة مباشرة حالة الاقتتال بين المؤمنين ووجوب الصلح بينهما، ثم بعدها نعيد قراءة الآيات التي قبلها والتي بعدها، فسنكتشف علاقة تلك الآيات بوجه عام بالمصالحة، فقد قال الله سبحانه وتعالى ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ۚ فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ۚ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ (9) إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ (10) ﴾. يقول الشيخ يوسف القرضاوي بأن الآيتين تبينان إمكانية الاقتتال بين المسلمين، وأن " اقتتالهم فيما بينهم لا ينفي عنهم صفة الإيمان، ولا يخرجهم من دائرته، بدليل وصفهم بالإيمان مع اقتتالهم ﴿ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا ﴾، وهذا يردّ على من يكفرون المقتتلين، أو مرتكب الكبيرة بصفة عامة."<sup>2</sup>

وتسطّر هذه الآية قاعدة أساسية، هي أنّ الصراع بين المؤمنين وارد، لاختلاف النفوس والمصالح، وهو مع ذلك أمر منكر لا يجب السكوت عنه. ويعتبر ذلك دليلاً على واقعية القرآن في التعامل مع النفس البشرية التي قد تنساق في ظروف معينة إلى الصراع. لكن الآية لم تكتف بالإقرار بإنسانية الصراع، بل نبّه الله تعالى المؤمنين فيها إلى وجوب اتخاذ إجراءات حاسمة لاسترجاع السلم، وهي التحكيم أولاً وقاتال الفئة الباغية ثانياً. وكما يبدو من الآية فإنّ التحكيم يتم عبر طرف ثالث خارج دائرة الصراع ﴿ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ﴾، وحياد الطرف الثالث وموضوعيته مطلوبة لإنجاح الصلح والمصالحة. والمعني بهذا الطرف الثالث هو "الأمة الإسلامية، ممثلة في الإمام الأعظم (رئيس الدولة)، أو من يقوم مقامه عند عدم وجوده، من العلماء، والحكماء، وذوي الشأن في الأمة [...] والأمة

<sup>1</sup> أنظر:

Abdenmour, Mansouri. **Justice and Forgiveness, is there a reconciliation ? in Forgiveness: Probing the Boundaries**, the 8<sup>th</sup> Global Conference, Inter-Disciplinary. Net. Dubrovnik. 10-12 May, 2015.

<sup>2</sup> يوسف، القرضاوي، فقه الجهاد، دراسة مقارنة لأحكامه وفلسفته في ضوء القرآن والسنة. (القاهرة: مكتبة وهبة، ط 4، 2014)، ص. 1096.

مسئولة بالتضامن على كل دم يراق من أبنائها، إذا لم تتدخل لإيقافه،<sup>1</sup> وهو المقصود في الآية الكريمة ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾.<sup>2</sup>

والاحتمال الأول الذي تتيحه الآية هو أن ينجح التحكيم سريعاً، وهي الغاية المرجوة، فيستتب الأمن والسلام مرة أخرى. لكن قد يحصل أن يرفض أحد الأطراف الصلح ويصرّ على ذلك وهو البغي، حينها "وجب أن يقاوم بالقوة"،<sup>3</sup> ﴿فَقَاتِلُوا آلِيَّ تَبَغْيًا﴾، والقتال ليس هدفاً في حدّ ذاته، بل مشروط بتحقيق الهدف وهو القبول بالصلح ﴿حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ۗ﴾. وفي هذه الحال، ترجع الأمور إلى طبيعتها وهي العدل والقسط، فيؤخذ لكل ذي حقّ حقه، ﴿فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا ۗ﴾.

ثمّ يذكر الله تعالى العاصمة في كل ذلك، وهي وحدة المجتمع في إطار الأخوة التي تجمع المؤمنين والسعي بالصلح بينهم، وهذا ما تؤكد عليه المقاربة السيكوسوسيولوجية حينما تركز على اعتبار المصالحة نتيجة تغيير المعتقدات في الجماعة التي ننتمي إليها والجماعة المقابلة، كما سبق الإشارة إليه. فإذا اعتبرت غيري أخصاً لي،<sup>4</sup> فلم أختلف معه وأقاتله؟ فهذا النداء إذن يخاطب "العواطف الأخوية المتبلدة في أعماق النفس البشرية بسبب الحرب ... [ ويشجّع على ] تغيير النفوس من أعماقها نحو قيم السلم والأمن والتسامح والعفو والصفح وتجاوز تبعات مرحلة القتال".<sup>5</sup>

وبعد هاتين الآيتين ينطلق السياق في اتجاه آخر،<sup>6</sup> وهو النهي عن السخرية والقول الفاحش والتنازب بالألقاب، وهو أن تدعو الشخص باسم قبيح يكرهه كما كان معهوداً في الجاهلية، وسوء الظنّ، والتجسس والغيبة. وقد سبقت الآية السادسة كمقدمة لآيات الصلح ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص. 1097.

<sup>2</sup> سورة النساء، الآية 59.

<sup>3</sup> القرضاوي، مرجع سابق.

<sup>4</sup> والأخوة درجات: في الدم، وفي الوطن، وفي العقيدة، وفي الإنسانية.

<sup>5</sup> علي، محمد محمد الصلابي، العدالة والمصالحة الوطنية، ضرورة دينية وإنسانية، ص. 25.

<sup>6</sup> ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ ۗ وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ ۗ بِئْسَ الْإِسْمُ الْمُسْتَوْقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ ۗ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (11) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ ۗ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ۗ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ۗ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۗ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ (12)﴾، سورة الحجرات، الآيتان 11 و12.

جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴿١﴾،<sup>1</sup> فهي تأمر بالتبين والتثبت وعدم الاستعجال في الحكم على الآخرين دون دليل وبرهان، لما قد يكون في ذلك من تجنّب عليهم. وانتشار هذه السلوكيات السلبية بين الأفراد وبين الجماعات هو ما يثير النعرات ويؤدّي في النهاية إلى الاختلاف والصراع. وفي المقابل يعني تجنّبها معالجة الأسباب المؤدّية إلى الصراع والحاجة إلى جهود المصالحة أصلاً، فهي بذلك استراتيجية وقائية، فالآيات بهذه الطريقة تدعو إلى ما يمكن تسميته بـ"المصالحة الوقائية" Preventive Reconciliation التي تتفادى مقدّمات الصراع.

لقد كان الخطاب في هاته الآيات السابقة إلى المؤمنين خاصّة، لكنّه يصلح لأن يكون للناس جميعاً، فقاعدة الصراع والمصالحة الوقائية من تجنّب أسباب الصراع قاعدة عالمية، لذلك توجّه الخطاب بعدها مباشرة إلى الناس جميعهم، لتنتقل تلك التعاليم الموجهة إلى المؤمنين إلى العالم أجمع، ودكّرهم الله تعالى وهو خالقهم بأنّه خلقهم مختلفين من حيث الجنس ذكراً وأنثى، ومن حيث العرق شعوباً وقبائل، وذلك لحكمة أرادها سبحانه وتعالى، وهي التعارف فيما بينكم واستثمار اختلافكم بل تنوّعكم كمحفّز إيجابي. بل وزاد على ذلك أن سطرّ سبحانه وتعالى قاعدة خالدة عادلة للتفاضل بينهم، ترفض دعوى الجاهلية من التفاخر بالحسب أو النسب، بل تقوم على تقوى الله وهي باب كلّ خير، من حيث هي إيمان صادق وعمل صالح، وفي ذلك فليتنافس المتنافسون.

وفي آخر خمس آيات من السورة، يخاطب الله تعالى الأعراب الذي دخلوا الإسلام حديثاً، ودعاهم إلى الإيمان وصدق الانتماء إليه، فما دمتم تقولون أننا ننتمي إلى "الوطن" وإلى الإيمان، فيجب أن يصدّق عملكم قولكم وظاهركم جوهركم ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا ۗ قُلْ لَمْ نُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ۗ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا ۗ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.<sup>2</sup> من شأن هذا الخطاب العقلاني أن يساعد على إدماج مختلف الفئات أو الطوائف الاجتماعية والسياسية والثقافية في المجتمع المتنوّع، على قاعدة صريحة واضحة هي الانتماء الحقيقي الذي لا يقبل الانتماء "المغشوش" أو "المزدوج". وهو انتماء "المواطنة" الذي يمنحك حقك ويرتّب لك واجبك.

<sup>1</sup> الآية 6.

<sup>2</sup> الآية 14.

وفي هذا إشارة ربّانية مهمّة في خدمة المصالحة، فالخطاب كما ذكرنا موجّه للأعراب، ومع أنّ أفعالهم هي أقرب للنفاق فلم يدعهم الله بالمنافقين، بل دعاهم لأن يصدّقوا دعواهم بالإسلام بالإيمان الحقيقي، فإن قبلتم ذلك، فلن تُبخلوا أجوركم وأعمالكم، ﴿وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾، وهذا يعني شيئاً مهمّاً، هو أنّ النظام الاجتماعي مفتوح يمكن الأفراد من اختيار موقعهم بناءً على إرادتهم وليس بناءً على انتماءهم العرقي أو الديني أو الاجتماعي، فبمجرد أن تنخرط في المجتمع المؤمن سيسقط تلقائياً عنك انتمائك السابق، كأن نقول "يهودي" سابق أو "منافق" سابق أو "مجرم" سابق. ويستفاد من هذا تلكم الإجراءات أو السياسات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي يمكن القيام بها مؤسسياً لتسهيل "توبة" الجناة أو المعتدين وإعادة تأهيلهم مجدداً ضمن المجتمع الواحد.

من خلال هذه القراءة لسورة الحجرات، تأخذ الآيات الأولى معنى احترام القيادة الراشدة الممثلة في النبي صلى الله عليه وسلم وبعده كلّ من يقوم مقامه في المجتمع مهتدياً بمجموع القيم النبوية التي تدعو لكلّ خير وتنهى عن كلّ شرّ، ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾<sup>1</sup>، وفيكم رسوله أي حضوره بينكم في حياته وبقاء هديه بينكم بعد وفاته، وهديه ضمانه مستمرة لكي يعيش المجتمع في الألفة والوئام.

لقد بيّنت لنا سورة الحجرات القواعد العامّة للمصالحة في المجتمع الإسلامي، في شقيها العلاجي والوقائي. وقد حفل القرآن في عمومه بكثير من العبر المتعلقة بحفظ حياة السلم في المجتمع. ولنا مثلاً في قصة يوسف عليه السلام عبرة متعلّقة بموضوعنا المصالحة، فحياة النبي يوسف يمكن اعتبارها نموذجاً للمصالحة، فماذا عساه يقول لنا؟

<sup>1</sup> الآية 7.

## المطلب الثاني: النموذج اليوسفي للمصالحة

خلدت سورة يوسف في القرآن الكريم قصة النبي يوسف عليه السلام والتي تقدّم مشهداً ثرياً يتعلّق بالذنب وسبل تصفيته ومآلات ذلك كلّه.<sup>1</sup> فقد أخطأ إخوة يوسف في حقّ أخيهم يوسف، وفي حقّ أبيهم، وأخطأت امرأة العزيز ونسوة المدينة في حقّ يوسف، ولم تنته السورة إلّا وقد عرضت نهاية تلك الخلافات فيما يمكن أن نعتبره النموذج اليوسفي، وهو النموذج الذي يركّز على ثلاث دعائم:

## - ضرورة المصالحة

بيّنت قصة يوسف عليه السلام أنّ مرور الزمن لا يعني أبداً المصالحة،<sup>2</sup> فقد بقي النبي يعقوب عليه السلام حزيناً على ولده سنين غيابه عنه حتّى أنّه فقد البصر، فهو ضحية مرّتين، الأولى بسبب الألم المعنوي وهو الحزن الذي صاحبه لسنوات، والثانية بسبب الألم الحسي وهو فقد البصر بسبب حزنه على ولده. كما أنّ نفس السنين التي مرّت لم تجعل من إخوته الذين أساءوا إليه أحسن حالاً. وكذلك الحال مع امرأة العزيز ونسوة المدينة. وحدها كانت المصالحة الفرصة لتغيير المعطيات في الاتجاه المطلوب، فتاب الإخوة وحسن حالهم، وانتهى الحزن عن الأب الضرير ورجع إليه بصره، وتبيّن للجميع طهر يوسف وسموّه وصبره وعفوه عمّن أساء إليه، بعد اعتراف من أتهمنه بالفاحشة.

ففي أيّ صراع تمرّ فيه السنين نعم، لكن وكأنّ التاريخ يتوقّف في مشهد درامي في شكل محاكمة، يجلس كلاً في موقعه ضحية أو معتدياً، ولن يعاود الزمن سيره إلّا إذا وقعت المصالحة، لتتغيّر الأمور ربّما إلى الأفضل. وإذا لم يتحقّق ذلك في الدنيا، فإنّ المحاكمة ستكون في دار أخرى، هي الدار

<sup>1</sup> أنظر: سورة يوسف.

<sup>2</sup> الوقت لا يشفي كلّ الجراح إنه من غير الحكمة الاعتقاد بأنّ مجرّد مرور الوقت سينشئ المصالحة. حيث تثبت كلّ الشواهد اليوم بأنّ مطالبات الحقيقة والعدالة والتعويض لا تختفي ببساطة بمرور الوقت. ففي أمريكا اللاتينية فشل الفرض السياسي والثقافي "للغفو والنسيان" في حنق المطالبة بمتابعة الجنرال بينوشي وأمثاله في كلّ القارّة. وقد طلب من أعضاء لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا من قبل الأفارقة السود المولودين في أمريكا المساعدة في إقامة لجنة للتحقيق حول معاملة أسلافهم في القرنين التاسع عشر وبداية العشرين. وفي 2001 طرح مؤتمر الأمم المتحدة حول العنصرية مسألة التعويض على الآلام والأضرار المنجّرة عن العبودية والاستعمار. إنّ عدم معالجة الماضي العنيف بالطريقة المناسبة أشبه بالجمرة الملتهبة التي لا تنتظر إلّا فرصة لمعاودة الاشتعال. أنظر:

الآخرة، ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا﴾ أَحْصَاهُ اللَّهُ وَنَسُوهُ ۗ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿١﴾.

ويخفل القرآن بمشاهد عديدة لذلك الحساب الأخروي، يُقتصر فيها للضحية من الجاني، وهو ما تشير إليه الآية الكريمة مثلاً: ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ (8) بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ (9)﴾.<sup>2</sup> والمقصود من الموءودة هي البنات اللاتي كنَّ يُقتلن في الجاهلية، ومع أنّ السؤال يبدو موجّهاً للموءودة وهي الضحية، إلا أنّ السؤال صيغة استنكارية لتلك الممارسة الشائنة التي كانت البنات ضحية لها في الجاهلية، ولأنّ الموءودة ببساطة لا ذنب لها في مقتلها. إذن فالمعني بالسؤال هو المجتمع الجاني وهيكلية العنف غير المباشر الذي يغذّيه، والمتأثري من فكرة دوتية المرأة وجلبها للعار. إذن تكتسي رواية هذا المشهد "الأخروي" فائدة عملية "دنيوية"، هي إدانة فعل الوأد، ووراءه تغيير ثقافة الوأد والأفكار التي تنتجها، وهو العمل الذي تهدف إليه المقاربة السيكوسوسيولوجية التي استعرضناها سابقاً.

### – التفاعل الحاصل بين الطرفين Interactive Process

يتحرّك مسار المصالحة في قصة يوسف بين فعل وردّ للفعل في اتجاه التسوية الودية، والتي انتهت بالعفو من قبل يوسف لفائدة إخوته من جهة، وامرأة العزيز والنسوة اللاتي قطعن أيديهنّ من جهة أخرى. فقد اشترط يوسف عليه السلام الاعتراف والتوبة ممّن أساء إليه لتبرئة ساحته، وفضّل البقاء في السجن إلى أن تثبت براءته، يقول الله تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ ۖ فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ قَالَ ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ مَا بَالُ النَّسْوَةِ اللَّاتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ ۗ إِنَّ رَبِّي بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ (50) قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَاودْتُنَّ يُوسُفَ عَن نَّفْسِهِ ۗ قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوءٍ ۗ قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ الآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاودْتُهُ عَن نَّفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾.<sup>3</sup> وقد شكّلت براءته جرّاء الاعتراف رأسمال معنوي وأخلاقي Moral Capital ساهم في إدماجه في الحياة العملية مرّة أخرى بعد مظلمة سجنه بهتاناً وزوراً، ولنا أن نتصوّر أنّه لم يبرأ ممّا نسب إليه (بعدم اعتراف امرأة العزيز والنسوة)،

<sup>1</sup> سورة المجادلة، الآية 6.

<sup>2</sup> سورة التكوين، الآيتان 8 و9.

<sup>3</sup> سورة يوسف، الآيتان 50-51.

فسيكون لا محالة غير قادر على مباشرة ما سيفعله فيما بعد، حينما تولّى زمام الوزارة لأنه "حفيظ عليم"، وما كان له أن يتقلد الوزارة وهو متّهم في أمانته وشرفه وعقّته.

وأكثر من ذلك، لم يكن يوسف عليه السلام مؤهلاً لتولّي المهمة الأعظم في حياته وهي النبوة، فكونه متّهماً بالخيانة والفاحشة إساءة لمهمة النبوة التي كلّف بها. لذلك كلّه، لم يقبل عرض الخروج من السجن دون إعلان براءته، وهو ما يدعى برّد الاعتبار في الأدبيات القانونية المعاصرة، عبر اعتراف من اعتدى عليه. ويبيّن هذا أهمية الاهتمام بتمكين الضحايا من التمتع برأسماهم المعنوي في سبيل إعادة إدماجهم في حياتهم العادية.

### - جوهر المصالحة هي الحقيقة والعفو

لقد عرفنا من خلال الحقيقة القرآنية براءة الذئب من دم يوسف، وهي نفس الحقيقة التي كان يطالب بها يوسف عليه السلام كشرط أولي لمباشرة مسار أي مصالحة، ففي كلتا الحالتين اللتين كان فيهما يوسف عليه السلام مظلوماً، ﴿قَالَ هَلْ عَلِمْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ إِذْ أَنْتُمْ جَاهِلُونَ﴾<sup>1</sup>، ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ ۖ فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ قَالَ ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ مَا بَأَلُ النَّسْوَةِ اللَّاتِي قَطَعْنَ أَيْدِيَهُنَّ ۚ إِنَّ رَبِّي بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ﴾<sup>2</sup>. فحين تحصل له البراءة عبر الحقيقة، تطيب نفسه بالعفو عمن ظلمه دون طلب لأي مقابل.

ولو لا هذه الحقيقة التي خلّدها القرآن، لم نكن لنعرف نحن الذين نقرأ هذه القصة في زماننا براءة يوسف عليه السلام وعقّته وأمانته، ولصار منا المشكّكون والمتردّدون والمصدّقون لمزاعم النسوة، ولا ارتقى الشكّ إلينا في نزاهة الإنسان الذي سيوكل لاحقاً بمهمة النبوة، وهذا أمر لا يستقيم ويستحيل في حقّ نبيّ. فلما اعترف إخوة يوسف بتفضيل الله له وأقروا بخطئهم وقدموا له المعذرة وشعروا بعظم الذنب،<sup>3</sup> قال لهم يوسف عليه السلام: ﴿لَا تَتْرِبْ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> الآية 89.

<sup>2</sup> الآية 50.

<sup>3</sup> الصلاحي، مرجع سابق، ص. 64.

<sup>4</sup> سورة يوسف، الآية 64.

ولا بدّ هنا من الإشارة إلى درس قوي في قصّة يوسف عليه السلام وهي الفائدة البيداغوجية للمصالحة، كما سبق إليها الإشارة. وتتعلّق بكتابة التاريخ بروايته الصادقة. لقد كتب الله تعالى قصّة يوسف عليه السلام كما سائر القصص القرآنية للعبرة، لكي تعلم الأطراف ومواقفهم ومسؤولياتهم دون تزييف أو تحيز لأيّ طرف، ولكي تعلم نتائج وعواقب كلّ فعل ولو دخل أدرج التاريخ. فمن شأن الحقيقة التاريخية التزيهة تكوين تصوّر متزن وعاقبة كلّ فعل.

ولمبادرة إخوة يوسف عليه السلام إلى التوبة فوائدها عديدة، تنطبق على الجهود المفترض في المعتدي في مسارات المصالحة، وهذه بعضها:

- الاعتراف بالحقّ والإقرار به فضيلة عظيمة، تشكل خطوة مهمة من طرف المعتدي، وهو ما بدى من موقف الندم والحسرة والتأسّف من إخوة يوسف على ما فعلوه؛
- الاعتراف بالذنب والخطأ سبيل الحصول بالصفح والعفو؛
- طلب العفو من المعتدي يساهم في تسهيل مسار المصالحة.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: المصالحة في الفقه الإسلامي

استعرض عبد الرؤوف أحمد عبد الغفور مختلف تعريفات المصالحة من الناحية الفقهية، وهي تتفق في أغلبها على كون المصالحة عقداً ينتهي به النزاع.<sup>2</sup> وقد اتفق معها في ذلك حيث عرّفها بأنّها "عقد لقطع النزاع ورفع الخصومة بين المختلفين وذلك بتراضيهما ولو بترك بعض الحقّ"،<sup>3</sup> وهي بذلك تقطع النزاع الظاهر ولا تقطع الخصومة الباطنة. وتشارك هذه التعاريف في افتراضها انتماء المصالحة إلى مجال المعاملات أو العقود، حيث أنّها ركّزت على كونها عقداً، أي أنّها صالحة فقط للمعاملات المدنية أو ما يسمى بالمعاملات في الفقه الإسلامي، ولا تدخل في دائرتها ما تسمّى بالنزاعات الجنائية طبقاً للتصنيف القانوني الحديث. ولذلك أهميته، فالنزاع الذي خلّف أذى مسّ النفس والأموال والسكينة العامة يخضع لمسائل نظمتها قواعد القصاص والحدود. ولكي نفهم ذلك، علينا أن نفهم أبواب الفقه الإسلامي.

<sup>1</sup> الصلابي، مرجع سابق، ص. 64.

<sup>2</sup> عبد الغفور، مرجع سابق، ص ص. 4-5.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص. 5.

ينقسم الفقه الإسلامي إلى أبواب عديدة، تختلف جزئياً بين المذاهب الإسلامية في طريقة تصنيفها، لكنّها متّفقة في جوهرها، فهو يتشكّل من:

1- فقه العبادات، ويضمّ الطهارة والصلاة والحجّ والصوم والجنائز؛

2- فقه المعاملات، ويشمل كلّ أنواع المعاملات بين الأفراد، كالبيع والإجارة وغيرها من المباحات والغشّ والربا وغيرها من المنهيات، وتضمّ أيضاً مسائل ما يسمّى بالأحوال الشخصية في التصنيف الحديث كالزواج والطلاق والميراث والمسائل المتّصلة؛

3- فقه الحدود والجنايات، وهو ما يقابل القانون الجنائي العامّ والجنايات الخاصّة، كما عند عبد القادر عودة.<sup>1</sup>

كما أنّ هناك أبواباً أخرى تتضمّن مسائل السلم والحرب فيما يقابل العلاقات الدولية، وتنظيم القضاء أو ما يعرف بالنظام القضائي، والأحكام السلطانية وهي تقابل القانون الدستوري والإداري.<sup>2</sup>

وإذا طبّقنا هذا التصنيف، نجد أنّ المصالحات كما أوردها عبد الرؤوف أحمد ضمن باب المعاملات،<sup>3</sup> لأنّها عقد ينهي نزاعاً مدنياً صرفاً، وهذا منحى لا يستقيم وسياق الصراعات الاجتماعية والسياسية التي ترتكب فيها الجرائم على مستوى واسع، وينتهك فيهما الأمن والسكينة العامّة، وهو ما يدخلها في باب الحدود والجنايات، لذلك نجد هذه المسائل التي تتعلّق بالمصالحات ضمن كتاب فقه السنة لسيد سابق، على سبيل المثال، في جزئه الثاني في المسائل الجنائية، وهو ما يحتاج إلى بعض التفصيل.

قرّر الله تعالى قواعد محكمة للتعامل مع الجرائم المختلفة التي قد ترتكب في المجتمع المسلم، "والجريمة [...] هي ما يخلف ضرراً بنظام الجماعة أو عقائدها، أو ب حياة أفرادها، أو بأموالهم، أو

<sup>1</sup> عبد القادر، عودة، التشريع الجنائي الإسلامي، مقارنا بالقانون الوضعي، (بيروت: دار الكاتب العربي)، ص. 4.

<sup>2</sup> العبادات وتشمل الصلاة والصيام والحج، وتشمل الآداب والأخلاق الصدق والوفاء والأمانة. فيما تشمل المعاملات المدنية البيع والإيجار، والروابط الأسرية كالزواج والطلاق. أما الجنايات فتشمل القصاص والحدود، والعلاقات الدولية. أنظر: سابق، فقه السنة، ج 2.

<sup>3</sup> ذكر سيد سابق الصلح في الجزء الثالث، ص ص. 210-214، بهذا المعنى في باب المعاملات بعد كلّ من الشركة وشركات التأمين، أنظر فهرس الكتاب.

بأعراضهم، أو بمشاعرهم.<sup>1</sup> وقد شرع الله العقوبات للمصلحة العامة، فهي ليست في ذاتها مصالح بل هي مفسد، ولكن الشريعة أوجبتها لأنها تؤدي إلى المصلحة الجماعية الحقيقية، وإلى صيانة هذه المصلحة. فالعقوبات مقررة لحمل الناس على ما يكرهون ما دام أنه يحقق مصلحة الجماعة، ولصرفهم عما يشتهون ما دام أنه يؤدي إلى إفساد الجماعة.<sup>2</sup>

ولفهم منظومة الفقه الجنائي الإسلامي يقدم عبد القادر عودة في كتابه حول "التشريع الجنائي في الإسلام" عدة تصنيفات، لكل واحد منها فائدته، وسنكتفي فيما يلي بعرض تصنيفين، سنستعين بنتائجهما لفهم المنظور الفقهي للمصلحة في سياق الصراعات العنيفة.

### المطلب الأول: تصنيف الجرائم في الفقه الإسلامي

#### الفرع الأول: تصنيف الجرائم حسب جسامتها

تقسّم الجرائم وفق هذا التصنيف إلى ثلاثة أصناف: الحدود، والقصاص، والتعازير.

#### - الحدود

وهي الجرائم المعاقب عليها بحدّ،<sup>3</sup> وهي الجرائم التي تنتهك حقاً لله تعالى، ويعني حقّ الله تعالى حماية المصلحة العامة، وهي دفع الفساد عن الناس، فكلّ جريمة يرجع فسادها إلى العامة، وتعود منفعة عقوبتها عليهم، فالمعاقبة عليها حقّ لله تعالى. فهي عقوبة محدّدة معيّنة لا تقبل حدّاً أعلى ولا حدّاً أدنى، ولا تقبل إسقاطها من الأفراد ولا من الجماعة.<sup>4</sup> فإذا بلغ الحاكم وجب عليه إقامة الحدّ من تلقاء نفسه، وهو ما يقابل تحريك الدعوى العمومية من طرف النيابة العامة في القانون الحديث، وإن لم يطلبه الضحية، ولا يسقط بعفوه. ويخرج من ذلك التعزير لعدم تقديره وهو مفوّض لأمر الحاكم ويخرج القصاص لأنّه حقّ الآدمي. والحدود سبع فقط، وهي: الزنا، والقذف، والشرب،

<sup>1</sup> عودة، مرجع سابق. ج. 1، ص. 68.

<sup>2</sup> نفس المرجع. ص. 9.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص. 70-71، 80.

<sup>4</sup> سابق، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص. 228.

والسرقة، والحراية، والردّة والبغي، وعقوباتها مقرّرة شرعاً. وقد حظّ النبي صلى الله عليه وسلم على إقامة الحدود فقال: "حدّ يُعمل به في الأرض خير لأهل الأرض من أن يُمطروا أربعين صباحاً."<sup>1</sup>

### - القصاص

ويدعوه الفقهاء بالجراح أو الدماء، وهي الجرائم التي يعاقب عليها بقصاص أو دية، والسلطة فيه للضحية ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ۗ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ ۗ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾<sup>2</sup> ولا يقوم الإمام به إلا بمطالبة الضحية، ويسقط بعفوه ويورث عنه ويسقط بعفو وارثه. سابق والجراح خمس وهي: القتل العمد، والقتل شبه العمد، والقتل الخطأ، والجناية على ما دون النفس عمداً والجناية على ما دون النفس خطأً.<sup>3</sup>

### - التعازير

وهي غير الجرائم المذكورة فيما سبق والتي لا عقوبة محدّدة لها، بل للقاضي أن يختار عقوبة أو أكثر من مجموعة من العقوبات تتراوح بين الخفيفة والشديدة وفق الظروف المرعية. وقد ذكرت الشريعة بعض العقوبات، وتركت الاجتهاد لوليّ الأمر في ذلك قياساً، مع مراعاة العدل والمصالح المعتمدة شرعاً ولا يجوز أن تمسّ ما قرّره الشريعة.<sup>4</sup>

### الفرع الثاني: تصنيف الجرائم حسب طبيعتها وبواعثها

ينتج هذا التصنيف نوعين من الجرائم: الجرائم العادية وهي القاعدة، والجرائم السياسية وهي الاستثناء.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> رواه أبو هريرة، حديث حسن حسنه الشيخ الألباني في صحيح ابن ماجه. محمد ناصر الدين، الألباني. صحيح سنن ابن ماجه للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (الرياض، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، م. 2. 1997)، ص. 31،

<sup>2</sup> سورة الإسراء، الآية 33.

<sup>3</sup> عودة، مرجع سابق، ج 1. ص. 99.

<sup>4</sup> نفس المرجع، ص ص. 99-100.

<sup>5</sup> نفس المرجع، ص ص. 100-107.

## - الجرائم العادية

وهي كلّ جريمة وقعت في الظروف العادية هي جريمة عادية، حتّى ولو كانت بواعثها سياسية، ولا توجد جريمة سياسية في الظروف العادية، فحتّى قتل رئيس الدولة يعتبر جريمة عادية، فقد قتل عبد الرحمن بن ملجم عليّ ابن أبي طالب وهو خليفة المسلمين لتحقيق غرض سياسي، واعتبر ذلك جريمة عادية، رغم أنّ القاتل من الخوارج. وهو رأي عليّ نفسه، فقد قال لابنه الحسن: " أحسنوا إيساره، فإن عشت فأنا وليّ دمي، وإن متُّ فضربة كضربتي."<sup>1</sup> ولو لم يكن القتل عادياً لما اعتبر نفسه وليّ الدم، إن شاء عفا وإن شاء اقتصّ، ولما طلب من الحسن أن يقتصّ له.<sup>2</sup>

## - الجرائم السياسية

تكون الجريمة سياسية حصراً في الظروف غير العادية وهي الثورة والحرب الأهلية وهي البغي، ويدعى المجرمون السياسيون البغاة أو الفئة الباغية، فيما يدعى من قاتلهم بأهل العدل. فإذا ثار فريق من الرعية على الدولة وإذا قامت حرب بين الدولة وبعض رعاياها الخارجين عليها، أمكن وجود جريمة سياسية باجتماع شروط في المحاربين، فإذا لم تتوفر هذه الشروط أو توقّرت ولم تكن حالة الثورة أو الحرب، اعتبرت حالة عادية والجرائم المرتكبة لن تكون سياسية. فالبغاة هم القوم الذين خرجوا على الإمام بتأويل سائغ ولهم منعة وشوكة، ويترتب على البغاة حقوق ومسؤولية باجتماع هذه الشروط.<sup>3</sup>

## شروط اعتبار الجريمة سياسية

شروط اعتبار الجريمة السياسية أربعة، ولا بدّ أن تجتمع كلّها لتعتبر الجريمة سياسية وترتّب الحقوق والمسؤولية التابعة، ولكي لا تقع ضمن الجريمة العادية لما فيها من التخفيف مقارنة بها.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص. 101.

<sup>2</sup> نفس المرجع.

<sup>3</sup> نفس المرجع.

<sup>4</sup> نفس المرجع، ص. 102-104.

## 1- الغرض من الجريمة

يكون الغرض من الجريمة إما عزل رئيس الدولة أو الهيئة التنفيذية، وإما الامتناع عن الطاعة، وغير ذلك لا يمنحها الصبغة السياسية، فإدخال نظام غير إسلامي أو تمكين دولة أجنبية أو إضعاف الدولة أمام غيرها من الدول ليس بغياً، وإتّما هو إفساد في الأرض، ومحاربة لله ورسوله، وهي جريمة عادية قرّرت لها الشريعة عقوبة قاسية.

## 2- التأول

يتوجّب على البغاة أن يقدّموا الدليل على صحّة سبب خروجهم ولو كان ضعيفاً، كادّعاء الخارجين على الإمام عليّ بأنّه يعرف قتلة عثمان ويقدر عليهم ولا يقتصّ منهم لمواطأتهم إيّاهم. وكذا الخارجين على أبي بكر، حين منعوا الزكاة تأولاً بأن يدفعوها للنبيّ حصراً وهو من كانت صلواته لهم سكن، طبقاً للآية ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ۖ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾<sup>1</sup>.

## 1- الشوكة

لا بدّ للباغي أن يكون ذا شوكة وقوّة لا بنفسه بل بغيره ممّن هم على رأيه، فإن لم يكن كذلك فليس مجرماً سياسياً ولو متأولاً. حيث أنّ خروجه بالقوّة المناسبة يحتمل نجاحه في سعيه للتعلّب، بينما افتقاره للقوّة سيعني الإفساد في الأرض، لما فيها من المغامرة بحياة وأمن الناس والمجتمع.

## 2- الثورة أو الحرب

ويشترط قيام الثورة أو الحرب لتنفيذ الغرض من الجريمة. ومن الجرائم التي تستلزمها الحرب كمقاومة رجال الدولة وقتلهم، والاستيلاء على الحكم في البلاد وعلى الأموال العامّة، وإتلاف الطرق والفسور، وإشعال النار في الحصون ونسف الأسوار والمستودعات، وغيرها ممّا يشكّ في تحقيق الغرض منها. أمّا غيرها ممّا لا تستلزمه الثورة والحرب كشرب الخمر، والزنا، وقتل الباغي زميلاً له أو سرقة ماله، فهي جرائم عادية تعاقب بالعقوبات العادية.

<sup>1</sup> سورة التوبة، الآية 103.

واجتماع هذه الشروط جميعها يكسب المجرمين السياسيين مركزاً قانونياً يتضمّن حقوقهم ومسؤولياتهم أثناء الحرب، وقبلها وبعدها، نعرض إليها فيما يلي.

### 1- حقوق البغاة أثناء الحرب

عقوبة أهل البغي أثناء الحرب هي إباحة دمهم وأموالهم بالقدر الذي يحقّق التغلب عليهم، وإمّا القصد من مقاتلة البغاة صدّهم وليس إفناؤهم ﴿ فَإِنْ بَعَثَ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ﴾<sup>1</sup>، فلا يُقاتل إلاّ من أقبل منهم، ويكفّ عمن أدبر منهم وهرب، ولا يُجهز على جريحهم، ولا يُقتل أسيرهم أو من ألقى سلاحه منهم، ولا تُصدّر أموالهم، ولا يُستولى على نسائهم ولا أولادهم، قال رسول الله: "مُنعت دار الإسلام وما فيها."<sup>2</sup>

### 2- حقوق البغاة بعد الحرب

فإذا ظهرت الدولة على البغاة وألقوا سلاحهم عصمت دماؤهم وأموالهم، وردّت عليهم أموالهم التي في أيدي أهل العدل، ويعوّضون عن ما تلف منها في غير قتال. وأمّا ما أتلّفوه في الحرب من نفس ومال فهو هدر أي مُعفون منه، وما أتلّفوه في غير الحرب فهو مضمون عليهم أي وجب عليهم التعويض. والحجّة في ذلك ما وقع في الفتنة الكبرى أيام علي ومعاوية، فقد أجمع الصحابة على أن لا يقام حدّ على رجل ارتكب محرّماً بتأويل القرآن، ولأنّ تضمين أهل البغي ينقّره من الرجوع إلى الطاعة.<sup>3</sup>

فلا يسأل البغاة إذن عمّا ارتكبه من جرائم تمسّ بالنفس والأموال أثناء الثورة، لكن يحقّ للإمام أن يعفو عنهم أو أن يعاقبهم تعزيراً على خروجهم لا على الجرائم التي ارتكبوها، بشرط أن لا يصل إلى القتل عند مالك والشافعي وأحمد، بينما أباح أبو حنيفة القتل للمصلحة العامة، أي أن يقتل الباغي تعزيراً لا حداً. وللقاضي سلطة واسعة في هذا، كما أنّ للإمام العفو عن العقوبة كلّها أو بعضها.

<sup>1</sup> سورة الحجرات، الآية 9.

<sup>2</sup> الحديث.

<sup>3</sup> مرجع سابق، ص. 106.

## 3- حقوق البغاة قبل الحرب

تعتبر الأفعال التي يرتكبها البغاة جرائم عادية قبل الحرب، وعقوبتها بالتالي عادية على حسب الجريمة، فهي لا تحظى بالتخفيف لعدم توفر أحد الشروط وهو الحرب أو الثورة، وتدخل أفعالهم في دائرة الإفساد في الأرض.

وخلاصة القول، أنّ جريمة البغي أي الخروج على سلطة الدولة أو على وليّ الأمر الشرعي، ولو كان وصوله إلى الحكم بالتغلب، ولكن دان الناس له، جريمة سياسية، كما رأينا. وينظر عادة إلى مرتكب الجريمة السياسية أو المجرم السياسي نظرة فيها الكثير من الإشفاق والتخفيف، نظراً لأنّ باعته على الجريمة أو غرضه من الجريمة ليس غرضاً مادياً أو شخصياً أو عائلياً أو قبلياً، بل غرضه يتعلّق بمجموع الشعب أو الأمة، وما يراه من فساد في الحكم وانحراف عن الجادة يجب تغييره وعزل القائمين عليه، وتبديلهم بغيرهم ممّن يفترض فيهم أن يكونوا خيراً منهم.

وتتفق هذه النظرة القانونية مع النظرة الشرعية الإسلامية، التي تعامل البغاة أو المجرمين السياسيين معاملة خاصّة، فيها كثير من الرحمة والإشفاق، فلا يتبع مدبرهم ولا يجهز على جريحتهم، ولا يقتل أسيرهم ولا يدفعون دية من قتلوه خلال الحرب، ولا يغرمون ما أتلفوه، كما هو مقرّر في الشريعة الإسلامية. وقد كانت القوانين الوضعية إلى ما قبل الثورة الفرنسية تعتبر الجريمة السياسية أشدّ خطراً من الجريمة العادية، وكانت تعامل المجرم السياسي معاملة تتنافى مع أبسط قواعد العدالة، فتعاقبه عقوبات قاسية، وتصادر أمواله، وتأخذ أهله بذنبه، وتحرمه من الحقوق التي يتمتع بها المجرمون العاديون. وتغيّر الأمر مع كثرة الثورات في أوروبا. ووضعت للجريمة السياسية عقوبات هي في الأغلب أخفّ من العقوبات العادية.<sup>1</sup>

ذكرنا فيما سبق بأن تخلف أحد شروط اعتبار الجريمة بغياً يجعلها جريمة عادية، وتصبح بذلك واقعة في حدّ الحراية أو الإفساد في الأرض. والمحاربون الساعون بالفساد في الأرض، والمضرمون لنار الفتن، والمزعمون للأمن، والمثيرون للاضطرابات، والعاملون على قلب الأنظمة القائمة، لا أقلّ من أن

<sup>1</sup> القرضاوي، ص. 1124، وانظر كذلك: محمد بن إبراهيم بن عبد الله، التوجيهي. ملخص الفقه الإسلامي في ضوء القرآن والسنة. (القصيم: دار أصدقاء المجتمع، ط 11 2010)، ص ص. 978 - 980.

تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، أو ينفوا من الأرض.<sup>1</sup> والحرابة من جرائم الحدود، وتسمى أيضاً قطع الطريق،<sup>2</sup> وهي خروج طائفة مسلحة في دار الإسلام، لإحداث الفوضى، وسفك الدماء، وسلب الأموال، وهتك الأعراض، وإهلاك الحرث والنسل، متحديّة بذلك الدين والأخلاق والنظام والقانون. وهي المقصودة بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ۚ ذَٰلِكَ لَهُمْ حِزْبِي فِي الدُّنْيَا ۗ وَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ. إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ ۗ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَفُوٌّ رَّحِيمٌ﴾<sup>3</sup>، ولشدة إنكار هذه الجريمة وصفها الله تعالى بمحاربة الله ورسوله، وغلظ عقوبتها ولم يجعلها جريمة أخرى.<sup>4</sup>

ويدخل في مفهوم الحرابة العصابات المختلفة، كعصابة القتل وخطف الأطفال، وعصابة السطو على البيوت والبنوك، وعصابات خطف البنات للفجور بهن، وعصابة اغتيال الحكام ابتغاء الفتنة واضطراب الأمن، وعصابة إتلاف الزروع وقتل المواشي والدواب. وكلمة الحرابة من الحرب، لأنّ الطائفة الخارجة على النظام تعتبر محاربة للجماعة من جانب ومحاربة للتعاليم الإسلامية التي جاءت لتحقيق أمن الجماعة وسلامتها، بالحفاظ على حقوقها من جانب آخر. فخرج هذه الجماعة على هذا النحو يعتبر محاربة، وقطع الطريق كذلك حرابة، لأنّ الناس ينقطعون بخروج هذه الجماعة عن الطريق، فلا يمرّون فيه، خشية أن تسفك دماؤهم، أو تسلب أموالهم، أو تهتك أعراضهم أو لا يتعرّضوا لما لا قدرة لهم على مواجهته، ويسمّيها بعض الفقهاء "السرقة الكبرى".

والحارب عند ابن حزم هو "كلّ من حارب المارّة وأخاف السبيل بقتل نفس أو أخذ مال، أو لجراحة، أو لانتهاك عرض، فهو محارب [...]. كثروا أو قتلوا."<sup>5</sup> ولكي يستحقّ الفعل توصيف الحرابة، لا بدّ من اجتماع أربعة شروط، وهي: التكليف، ووجود السلاح، والبعد عن العمران والمجاهرة. يقول

<sup>1</sup> سابق، مرجع سابق، ج 2. ص. 229.

<sup>2</sup> نفس المرجع. ص. 295.

<sup>3</sup> سورة المائدة، الآيتان 33 و34.

<sup>4</sup> سابق، مرجع سابق. ص. 296.

<sup>5</sup> سابق، مرجع سابق. ص. 298.

النبي صلى الله عليه وسلم: "من حمل علينا السلاح فليس منا"،<sup>1</sup> ومنع عنه شرف الانتساب إلى الأمة الإسلامية في الدنيا والآخرة.<sup>2</sup> وعقوبة الحرابة إحدى أربع: القتل، وهو حد لا قصاص فلا تسقط بعفو ولي المجني عليه العود،<sup>3</sup> أو الصلب، أو تقطيع الأرجل والأيدي من خلاف، أو النفي. واختلف الفقهاء في معنى "أو"، هل هي للتخيير أو للتنويع مراعاة للمصلحة.<sup>4</sup>

وتسقط التوبة عن المحارب كل العقوبات، قبل أن يُقدر عليه، أي تركه السلاح واستسلامه طواعية، كما في الآية: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا...﴾، فيعفو الله تعالى عنه، لكن حق العباد لا يسقط، وتكون العقوبة حينئذ قصاصاً لا حرابة. ويرجع الأمر في ذلك للمجني عليه وليس للحاكم، وتوبته لا تصح إلا إذا أعادوا الأموال المنهوبة. وإذا أسقط ولي الأمر حقاً مالياً على المفسدين من أجل المصلحة العامة، وجب أن يضمنه من بيت المال.<sup>5</sup>

ويجب على الحاكم قتال هؤلاء حتى يغلب عليهم، كما فعل رسول الله مع العرنيين والخلفاء من بعده، ووجب على المسلمين أن يتعاونوا مع الحاكم لاستئصال شأفتهم وقطع دابرهم، لينعم الناس بالأمن والطمأنينة. فإذا انهزموا، لم يتبع مدبرهم، ولم يجهز على جريحهم، إلا إذا ارتكبوا جناية القتل، وأخذوا المال، فإنهم يطاردون حتى يظفر عليهم ويقام عليهم الحد.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> الحديث رقم 6874 في صحيح البخاري، في "كتاب الديات" "باب قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا...﴾، المائدة: الآية 32.

<sup>2</sup> سلبق، نفس المرجع. ص. 296.

<sup>3</sup> العود. مرجع سابق. ج 2. ص. 656.

<sup>4</sup> للمزيد من التفاصيل حول عقوبة الحرابة ومقارنتها بالتشريعات الوضعية، أنظر العود، مرجع سابق. ص. 656-661،

وكذا النقاش بين المذاهب في عقوبة الحرابة، أنظر: سابق. مرجع سابق. ج 2. ص. 300-304.

<sup>5</sup> سابق، مرجع سابق. ص. 305.

<sup>6</sup> نفس المرجع. ص. 304-305.

الشكل رقم 7 يبيّن الخيارات المتاحة أمام المجني عليه في القصاص



المطلب الثاني: احتمالات المصالحة في الفقه الإسلامي

ولنجمل ما سبق، نقول أنّ المصالحة في الفقه الإسلامي تأتي على احتمالين، على حسب تكييف الفعل الموجب للمصالحة والقواعد الفقهية التي تحكمه.

**1- في باب المعاملات**

وهو المفهوم الذي ركّزت عليه دراسة عبد الرؤوف عبد الغفور، وهو اعتبارها عقداً تنتهي به الخصومة، وفيه احتمالان:

- المصالحة بمعنى الصلح، وقد حثّ الإسلام على الصلح وتجنّب القضاء، يقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "ردّوا الخصوم حتى يصطلحوا فإنّ فصل القضاء يورث بينهم الضغائن".<sup>1</sup> وفي حال فشل الصلح، يتمّ اللجوء إلى القضاء؛
- المصالحة بمعنى العدل والقضاء، ويحكم فيه بما يثبت من حقّ وفق إجراءات محدّدة.

## 2- في باب الجنایات

وهي قواعد الحدود والقصاص والتعزير، وتأتي المصالحة فيه على أربع احتمالات:

- المصالحة بمعنى العدالة والعقاب والتوبة في البغي أو الجريمة السياسية، ويضاف إليها جملة حقوق البغاة كالعفو عمّا أتلّفوه من نفس ومال، والحقّ في استرداد أموالهم؛
- المصالحة بمعنى الحزم في العدالة والعقاب في الجرائم العادية وهي الحدود عدا البغي وأشدّها الحاربة، مع أنّ توبة المحارب قبل التمكنّ منه تعفيه من حقّ الله ولا تسقط عنه ما كان للناس إلّا أن يعفى له عنها.<sup>2</sup> وبمنح هذا الاحتمال العديد من الآليات لسقوط الحدّ، كجواز الستر على المجرم قبل سماع الإمام لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "تعافوا الحدود بينكم"، وتشديد نظام الإثبات كما في حدّ الزنا، ودرء الحدّ بالشبهة، والرجوع عن الإقرار يسقط الحدّ؛<sup>3</sup>
- المصالحة بمعنى تمكين الضحية من القصاص وتشجيعه على العفو في مسائل القصاص، بصور عديدة كالعفو مجّاناً، والعفو بالدية، والعفو بأقلّ أو أكثر من الدية. (أنظر الشكل أعلاه)؛
- المصالحة بمعنى العدالة والعقاب في جرائم التعزير لحفظ النظام العامّ، وورود العفو من قبل وليّ الأمر كلياً أو جزئياً.

<sup>1</sup> الحديث رقم 15304، رواه عبد الرزاق عن الثوري عن رجل عن محارب ابن دثار عن عمر، في: أبو عبد الرزاق، الصنعاني. المصنف، للحافظ الكبير أبي عبد الرزاق بن همام الصنعاني. تحقيق. حبيب الرحمن الأعظمي. (جوهانسبرغ: المجلس العلمي، ج. 8. 1972)، ص ص. 303-304.

<sup>2</sup> التويجري. مرجع سابق. ص. 773.

<sup>3</sup> أنظر مثلاً الدراسة القيمة لرودلف بيترس حول نظام العقوبات في الإسلام:

Rudolph, Peters. **Crime and Punishment in Islamic Law, Theory and Practice from the Sixteenth to the Twenty-first Century.** (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 2005.)

ومن الناحية العملية، يتم في وضعيات ما بعد الصراع المطالبة إما بإدراج أو باستبعاد اختيار معيّن، كالمطالبة بإدراج التعويض في حالات الانتهاكات الواسعة كدليل على تغيير الوضع في الاتجاه الصحيح، واستبعاد العدالة مثلاً (الاختيار الأول) في الحالات التي تكون فيها موازين القوى لصالح المعتدي، أو استبعاد اختيار التعويض (الاختياران الثاني والثالث) لنقص الموارد المالية أو لعدم الرغبة في التمكين للضحايا، أو المطالبة بالعتو (الاختيار الرابع)، بينما يتيح الفقه الإسلامي كلّ الاختيارات أمام الضحية.

### المبحث الثالث: المصالحة في السنّة النبوية

إنّ استقراء تطبيقات المصالحة من التراث الإسلامي يبيّن تعدّد النماذج التي يمكن استيعابها منه وتباينها، وهذا لا يعني تضارباً فيما بينها، وإنما يقدم تنوعاً معرفياً يمكن الاستفادة منه، وقد يساهم في التعامل مع سياقات مختلفة ضمن قواعد عامّة جامعة. وفي سيرة النبي صلى الله عليه وسلم نماذج متنوّعة للمصالحة في سياقات مختلفة حتّى قبل بعثته، أرسل رسائل خادمة للمصالحة، فقد قال صلى الله عليه وسلم في حلف الفضول: "لقد شهدت في دار عبد الله بن جدعان حلفاً ما أحبّ أن لي به حمر النعم ولو ادعى به في الإسلام لأجبت."<sup>1</sup> وحلف الفضول عهد بين بعض قبائل قريش تعاهدوا فيه على أن "لا يجدوا بمكّة مظلوماً من أهلها وغيرهم ممّن دخلها من سائر الناس إلّا قاموا معه وكانوا على من ظلمه حتّى تردّ عليه مظلّمته."<sup>2</sup> وقد بيّن صلى الله عليه وسلم أنّ الإسلام يدعم استمرار أيّ حلف يهدف إلى إنهاء النزاع بقوله: "ما كان من حلف في الجاهلية فإنّ الإسلام لم يزدّه إلّا شدةً،"<sup>3</sup> وذلك في إشارة إلى حلف أنهي نزاعاً بين بطون قريش حول خدمة الكعبة والحجيج.

وفي المرحلة المكّيّة، غضب النبي صلى الله عليه وسلم عندما طلب منه مواجهة القمع القرشي بالعنف. فقد جاء في الحديث عن حَبَّابِ بْنِ الْأَرْتِّ، قَالَ:

<sup>1</sup> حديث صحيح، أخرجه البيهقي في سننه الكبرى، أنظر: أبو محمد عبد الملك، ابن هشام. سيرة النبي صلى الله عليه وسلم.

تحقيق. مجدي فتحي السيد. (طنطا: دار الصحابة للتراث بطنطا، ج. 1، 1995). ص. 181.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص. 180.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص. 179.

"شَكُونَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ مُتَوَسِّدٌ بُرْدَةً لَهُ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ، قُلْنَا لَهُ: أَلَا تَسْتَنْصِرُ لَنَا، أَلَا تَدْعُو اللَّهَ لَنَا؟ قَالَ: "كَانَ الرَّجُلُ فِيْمَنْ قَبْلَكُمْ يُحْفَرُ لَهُ فِي الْأَرْضِ، فَيُجْعَلُ فِيهِ، فَيُجَاءُ بِالْمِنْشَارِ فَيُوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ فَيُشَقُّ بِأَثْنَتَيْنِ، وَمَا يَصُدُّهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ، وَمُتَشَطُّ بِأَمْشَاطِ الْحَدِيدِ مَا دُونَ لَحْمِهِ مِنْ عَظْمٍ أَوْ عَصَبٍ، وَمَا يَصُدُّهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ، وَاللَّهُ لَيَتِمَّنَّ هَذَا الْأَمْرَ، حَتَّى يَسِيرَ الرَّكْبُ مِنْ صَنْعَاءَ إِلَى حَضْرَمَوْتِ، لَا يَخَافُ إِلَّا اللَّهَ، أَوْ الذُّبَّ عَلَى غَنَمِهِ، وَلَكِنَّكُمْ تَسْتَعْجِلُونَ."<sup>1</sup>

ويستفاد من الحديث استبعاد العنف داخل الكيان الاجتماعي والسياسي الواحد كأسلوب لحل الصراع، رغم وجود مبررات موضوعية قوية للانخراط في الصراع. وهو المطب الذي سقطت فيه الكثير من الجماعات "الإسلامية" التي انتهجت العمل المسلح في المجتمعات المسلمة، وأصبحت بذلك "متحالفة" مع أعداء الخارج بوعي أو بدونه.

أما في المرحلة المدنية، فقد أصبح الصراع مع قريش تحت منطلق العلاقات الدولية، أي بين كيانات سياسية مستقلة بعد تأسيس دولة المدينة، وقد كانت غزوات النبي صلى الله عليه وسلم دفاعية وغير هجومية. ومع ذلك، فقد كان يبحث عن أي بادرة لتحقيق علاقات سلمية مع "الأعداء"، يشهد على ذلك قوله: "لا تدعوني قريش اليوم إلى خطّة يسألونني فيها صلة الرحم إلا أعطيتهم إيّاها."

وحثي في الصراع الداخلي مع المنافقين في المدينة المنورة، وهم الذين كانوا يشكلون جزءاً أساسياً من مجتمع المدينة، لم يقبل النبي أن يستعمل فيه العنف "أن محمدا يقتل أصحابه". بينما كانت الحرب مع اليهود ضمن سياق تواطؤ فيه مع الأعداء بالخارج، فالتحالف العسكري مع الخارج تماماً كالقواعد الدستورية المعاصرة يعتبر خيانة عظمى، وهو الأمر الذي شكّل خطراً داخلياً على الدولة في المدينة. كما أنّ تصرفات اليهود كانت مخالفة صريحة لمقتضيات العيش المشترك والنصرة المتبادلة المضمّنة في الوثيقة أو دستور المدينة.

كما شكّلت الهجرة إلى الحبشة قبل ذلك نموذجاً للهجرة إلى الخارج، والقيمة الجامعة بين المكونات المختلفة للمجتمع بين الوافد والأصيل وهي العدل، فقد أوصى النبي صلى الله عليه وسلم

<sup>1</sup> صحيح البخاري، الحديث رقم 3612، وسنن أبي داود رقم 2649.

المهاجرين قائلاً: "ذهبوا إلى الحبشة فإنّ فيها ملكاً لا يظلم لديه أحد." <sup>1</sup> وقد يقترح هذا النموذج في المصالحة بين الدول أو المجتمعات غير المتجانسة. وربما يتوافق هذا الطرح مع سياسات الإدماج المتعلقة بالمهاجرين في الدول المتطورة. فقد شكّل المسلمون المهاجرون أقلية وافدة، احتضنتهم الأغلبية الأصلية، وكان العدل والحرية المظلة التي أظلتهم جميعاً.

والهجرة إلى المدينة المنورة نموذج آخر للمصالحة في المجتمعات التي تعتزم الاستمرار في العيش المشترك. ويبدأ هذا النموذج بإعداد كبير ومخطّط (بناء وتنمية المجتمعات)، بدايته كانت عبر بناء التصوّر والعقيدة المشتركة والانتماء للمشروع الاجتماعي المستقبلي، متمثلاً في دولة معلومة الهوية والروح، وهو مشروع تغيير الهوية كما في أدبيات المصالحة السيكلوجية. وذلك بعد تحويل الصراع بين الأوس والخزرج وتشكيل هوية جديدة هي "الأنصار"، وهم الذين سيشكلون مع المهاجرين أساس المجتمع المسلم.

ويعتبر فتح مكة كذلك فرصة لفهم كيفية تطبيق هذه المعاني من الناحية العملية، ويمكن أن نلمح فيها أخلاق الانتصار متجلية في موقف الأغلبية المسلمة المنتصرة مع الأقلية المكّية المنهزمة، والقواعد المشتركة التي ستحكم الجميع. وقد أدى هذا النموذج العملي، القائم على روح العفو، إلى تكوين وحدة مجتمعية واحدة حين أصبحت مكة جزءاً من الدولة الإسلامية. إنّ الإجراءات السياسية والجنائية التي اتخذها النبي صلى الله عليه وسلم باعتباره حاكماً لجديرة بالدراسة، لأنّها قد ترشد السياسات التي يمكن أن تنتهجها الحكومات في وضعيات مشابهة.

وقد عايش الصحابة رضوان الله عليهم النبي صلى الله عليه وسلم وعلمهم كيفية التعامل مع مختلف الوضعيات التي تطرأ في حياتهم، ومن خلال الصحابة تتعلّم كلّ الأمة الإسلامية. وهذا نموذج في باب التعامل مع واقعة راح ضحيتها أحد الصحابة. فعن جابر قال خرجنا في سفر فأصاب رجلاً منّا حجر فشجّه في رأسه ثمّ احتلم، فسأل أصحابه، فقال: "هل تجدون لي رخصة في التيمّم"، فقالوا: "ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء"، فاغتسل فمات. فلما قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بذلك فقال: "قتلوه قتلهم الله، ألا سألوا إذ لم يعلموا فإنّما شفاء العيّ السؤال، إنّما

<sup>1</sup> صحيح البخاري، الحديث رقم 3659.

كان يكفيه أن يتيمّم ويعصر أو يعصب ، شكّ موسى ، على جرحه خرقة ثمّ يمّسح عليها ويغسل سائر جسده.<sup>1</sup>

لنفترض أنّ هذه الحادثة وقعت، ونقل للنبي صلى الله عليه وسلم ما وقع، فما كان منه إلاّ أنّه قال: "قدّر الله ما شاء فعل" وحاشاه أن يفعل، وهو المستأمن على تبليغ شرع الله. فماذا يعني ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم؟ ما الغاية في قوله ما قال؟ فالقضية وقعت في ظروف خاصّة كانت سبباً في موت مسلم بسبب خطأ البعض وجهلهم بالدين. لكن النبي صلى الله عليه وسلم وجه الأنظار إلى الفائدة العامّة التي تستخلص من هذه القضية الخاصّة وهو الأثر البيداغوجي للمصالحات القائمة على استقراء التاريخ. فقد وجه المسؤولية لمن أطلق الفتوى بدون علم، لكي يعلم العالم (المفتي) مسؤوليته في إطلاق الفتوى، ومسؤولية غير العالم (المستفتي) في بحثه عن الفتوى الشرعية من أهل العلم. وهذا البيان لم يكن لولا معرفة الحقيقة، وهو مسار:

- بدأ من أصحاب جابر بإخبار النبي صلى الله عليه وسلم بما وقع بكلّ أمانة،
- تحديد مسؤولية أصحاب جابر في مقتل صاحبهم، وهي مسؤولية أدبية وليست جزائية لعدم تحقّق القصد الجنائي، فلم يثبت أنّه أقام حدّاً أو عاقبهم بفعلهم، وقوله صلى الله عليه وسلم: "قتلهم الله"، هو دعاء عليهم بسبب إطلاقهم الفتوى ووفاة صاحبهم جرّاءها.
- إعلان النتيجة العملية من القضية لعدم تكرار ما وقع، وهي الإجراء الاحترازي الواجب القيام به في الظروف المشابهة، وهو استعمال رخصة التيمّم في حالة المرض. وهي الحكمة الكبرى التي تصبح فيما بعد درساً يجنب تضرّر آخرين بنفس السبب.
- والأهمّ من ذلك هو المنهج العامّ الواضح وهو دفع الجهل بالسؤال في كلّ المسائل التي تعترض فاقد العلم، "فإنّما شفاء العيّ السؤال".

وكلّ هذه الفوائد كانت ستكون مخفية عنّا، لو احتسب الصحابة الذين عايشوا الواقعة وفاة صاحبهم، وقاموا بالواجب نحوه ورضوا بما قدّر الله تعالى، دون الحديث عمّا جرى، لأنّ ما جرى في الحقيقة لا يعدو إلاّ أن يكون من قدر الله. لكنّهم لم يكونوا بهذا التسليم السليبي بقدر الله، بل نقلوا

<sup>1</sup> صحيح الجامع رقم: 4074.

ما جرى إلى النبي صلى الله عليه وسلم لأنهم أدركوا أنّ في الأمر شبهة تحتاج إلى تجلّية أدّت إلى وفاة صاحبهم، وهو أمر أعظم من أن يغطّى بستر الصمت، رغم ما يمكن أن يلحقهم من مسؤولية عمّا حدث. والمعنى أنّ الإيمان بقدر الله لا يغني من بيان الحقيقة وتحديد المسؤوليات وتصحيح الوضع إن أمكن. والحيلة التي يلجأ إليها الكثير ممّن يتسبّبون بأضرار للأفراد والجماعات هي التحجّج بقدر الله على أنّه سبب ما حدث، ممّا يخلي مسؤوليتهم الشخصية فيما وقع وفي تصحيح الخطأ الناجم. فإنّه لا يمكن القبول بهذا المنحى في التبرير، لأنّ التلبّس بالإيمان وادعاء التوبة لا يغني صاحبه عن أداء حقوق العباد.

وبناءً على هذا النموذج، يمكن أن نبني نموذجاً عاماً مقابلاً:

• لجوء أطراف الصراع إلى جهة محايدة (العالم، القاضي، المجتمع بمؤسّساته) لاتخاذ ما يلزم من إجراءات، وهذا هو دور قادة الرأي والبيان من المفكرين والعلماء الذين يرسمون معالم العلاقات الاجتماعية السوية، لتبيان الاختلالات ونسب المسؤولية إلى من يتسبّب فيها؛

- الإخبار بالحقيقة من طرف المعتدين؛
- تحديد مسؤوليات الأطراف جميعها؛
- اتّخاذ الإجراءات التصحيحية في الواقعة؛
- اتّخاذ إجراءات مستقبلية لتجنّب ما وقع.

وفي إطار استعراض خصائص النموذج النبوي في المصالحات، يشير علي الصلابي إلى أن النموذج يقوم على:

#### • الاستمرارية وليس القطيعة

كان النبي صلى الله عليه وسلم عندما يسلم قائد عدو سابق يقيه في موقعه، وهذا ما يعزّز المستقبل من خلال التواصل الحضاري، بما يوفّر انتقالاً سلساً نحو قيم جديدة مناقضة للتي كانت سائدة فيما سبق، مع ما في ذلك من حفظ للنفس، وريح للوقت والطاقة في اتجاه البناء وعدم صرفها في التنازع والتصارع.

وقد كان انتهاج العفو وامتناع القيادة عن المطالبة بالعدالة الصارمة لغايات أسمى وأهداف أعظم كان الخيار الأصوب من الناحية السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، والثقافية والدينية.<sup>1</sup>

### • الشورى<sup>2</sup>

وفيها فائدتان، وهي أنه لا يمكن فرض قرار العفو، وإمكانية التعويض في غير مسائل الحدود. فلم يقدم النبي على إمضاء العفو عنوة وغضباً وبحته صلى الله عليه وسلم عن ترضية أصحاب الحقّ بالتعويض المادّي من أول فيء يصاب. حيث لم يتعسف رسول الله في أمر ردهم، وهو النبي والحاكم، مع أنه يأمر بمعروف، لكنّه استشار أصحاب الحقّ في ذلك وهم الملاك، وكان بوسعه إمضاء الأمر وطلب الطاعة وله ذلك.

فقد قدم وفد هوازن إلى النبي وأعلنوا إسلامهم وقالوا: "يا رسول الله، إنا أهل وعشيرة، وقد أصابنا من البلاء ما لا يخفى عليك، فامنن علينا من الله عليك." وكان الموقف في غاية الحرج، وها هي القبيلة الضخمة هوازن تأتي لتعلن إسلامها، ويتضح أنهم ما أتوا حباً في الإسلام، فقد جاءوا ليستردوا بعض ما ذهب منهم، ولم يعد أمامهم من سبيل إلا أن يسلموا، فيستردوا شيئاً من ممتلكاتهم، وتحتل ردهم إن لم يستردوا نساءهم وأبناءهم، وكان النبي قد قسم كل شيء في الغنائم على الجيش، فأربعة أخماس الغنائم قسمت على أفراد الجيش العام، وقسم الخمس الباقي على سادة القادة والعظماء، وولقاء مكة وغيرهم من المؤلفة قلوبهم، فقد أعطى النبي صلى الله عليه وسلم هذه العطايا ليتألف بها الناس، ولو أخذ النبي صلى الله عليه وسلم منهم ما أعطاه لهم لارتدوا عن الإسلام، فهو يريد إسلام هوازن، وفي الوقت نفسه يريد ثبات أهل مكة وزعماء القبائل.<sup>3</sup>

وهو الموقف الذي أثبت فيه النبي صلى الله عليه وسلم منهجاً للمصاحفة جدير بالدراسة. فقد حاول أن يصل مع هوازن إلى حلّ وسط، فليس بالإمكان أن يرجع إليهم كلّ شيء، فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم في وضوح: "أَبْنَاؤُكُمْ وَنِسَاؤُكُمْ أَحَبُّ إِلَيْكُمْ أَمْ أَمْوَالُكُمْ؟" فقالوا: "يا رسول الله،

<sup>1</sup> الصلابي، مرجع سابق، ص ص. 12-14.

<sup>2</sup> قال رسول الله لأهل المدينة في رد سبايا هوازن: إنا لا ندري من أذن منكم فيه ممن لم يأذن، فارجعوا حتى يرفع إلينا عرفاؤكم أمركم.

فرجع الناس فكلّمهم عرفاؤهم، ثم رجعوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبروه أنهم طيبوا، وأذنوا. نفس المرجع. ص. 96.

<sup>3</sup> أنظر القراءة المميزة للدكتور راغب السرجاني على الموقع: <https://islamstory.com/ar/artical/143>

تمّ التصحّح في أبريل 2018.

لقد خيّرنا بين أموالنا وأحسابنا، فرّد إلينا نساءنا وأبناءنا. " ونجحت الخطوة الأولى ووصل معهم النبي صلى الله عليه وسلم إلى حلّ وسط، وأشعرهم بأنّه متعاطف معهم، فقد أعلن قائلاً: "أَمَا مَا كَانَ لِي وَلِئِنِّي عَبْدُ الْمُطَّلِبِ فَهُوَ لَكُمْ."

وفي الوقت نفسه التزم لهوازن بأن يحاول مع بقية الجيش ردّ ما معهم، لأنه لا يستطيع إجبارهم، فقد تنازل عن نصيبه وأقنع بني عبد المطلب بالتنازل، لكنّه لا يعطي ما لا يملك. ثمّ راح يتفاوض مع جيشه، ولم يفرض عليهم أمراً، فهذا السبي من حقّهم، والرسول صلى الله عليه وسلم يفهم حدود النفس البشرية وحدود العدل. وقد أمر رجال هوازن قائلاً: "فَإِذَا صَلَّيْتُ الظُّهْرَ فَقُومُوا فَقُولُوا: إِنَّا نَسْتَشْفِعُ بِرَسُولِ اللَّهِ إِلَى الْمُسْلِمِينَ، وَبِالْمُسْلِمِينَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ فِي نِسَائِنَا وَأَبْنَائِنَا. فَسَاعُطِكُمْ عِنْدَ ذَلِكَ وَأَسْأَلُ لَكُمْ." ومع كونه زعيم الأمة الإسلامية ورئيس الدولة والرسول المطاع إلا أنّ النبي صلى الله عليه وسلم لا يريد أن يجبر المسلمين على رأي لأنّ هذا حقّ المالكين الآن، وليس له دخل فيه إنما سيدخل في القضية كشفيع أو وسيط يريد الخير بصدق للطرفين.

وبسبب تنوع المجتمع واختلاف وجهات النظر في مسألة كهذه، فقد كان ردّ فعل المسلمين متبايناً، فقد وافق بعضهم، ولم يوافق البعض الآخر، وقال المهاجرون والأنصار: "ما كان لنا فهو لرسول الله." فيما رفضت تميم وفزارة. وأما بنو سليم فقالت: "ما كان لنا فهو لرسول الله،" بعدما قال كبيرهم عباس بن مرداس: "ما كان لي ولسليم فلا." فقال النبي صلى الله عليه وسلم متأسفاً: "وهنتموني." وقد كان يعني ذلك انشقاق المجتمع وانقسامه. لكنّ النبي صلى الله عليه وسلم لم يواجهه بالتشريع "من فوق"، فقد كان بإمكانه أن يقول: "من كان يؤمن بالله ورسوله فليردّ سبي هوازن،" وقد كان ذلك يؤدّي إلى انشقاق آخر بين يلتزم ومن لا يلتزم.

ولذلك، وعد النبي صلى الله عليه وسلم تميم وفزارة بتعويضهم مستقبلاً بسنة أضعاف من نصيبهم من الفداء، بقوله: "مَنْ تَمَسَّكَ بِحَقِّهِ مِنَ السَّبْيِ فَلَهُ بِكُلِّ إِنْسَانٍ سِتَّةُ فَرَايِضَ مِنْ أَوَّلِ شَيْءٍ نُصِيبُهُ." فقبلوا بذلك وردّوا على الناس أبناءهم ونساءهم. وللتعامل مع موقف بني سليم التي انقسمت بين القيادة الراضية لردّ السبي والقاعدة الموافقة، خطب النبي صلى الله عليه وسلم في عموم المسلمين قائلاً: "إِنَّا لَا نَدْرِي مَنْ أَذِنَ مِنْكُمْ فِي ذَلِكَ مِمَّنْ لَمْ يَأْذَنْ، فَارْجِعُوا حَتَّى يَرْفَعَ إِلَيْنَا عُرْفَاؤُكُمْ أَمْرُكُمْ، فَارْجِعَ النَّاسُ فَكَلَّمَهُمْ عُرْفَاؤُهُمْ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرُوهُ أَنَّهُمْ قَدْ

طَيَّبُوا وَأَذِنُوا." وانتهت بذلك مشكلة هوازن، ودخلت في الإسلام بنفس راضية، وقد تيقنت أنّها تتعامل مع رسول، وليس مع مجرد زعيم أو قائد.

لقد عرضنا فيما سبق، نظرة الإسلام إلى المصالحة من خلال القرآن والفقهاء الإسلامي كتقعيد نظري للمصالحة، ومن خلال سيرة النبي صلى الله عليه وسلم رأينا كيف يمكن التعامل مع المصالحة تطبيقياً، رغم اختلاف المصالح.

الفصل الرابع  
النموذج الأوروبي للصراع  
والمصالحة

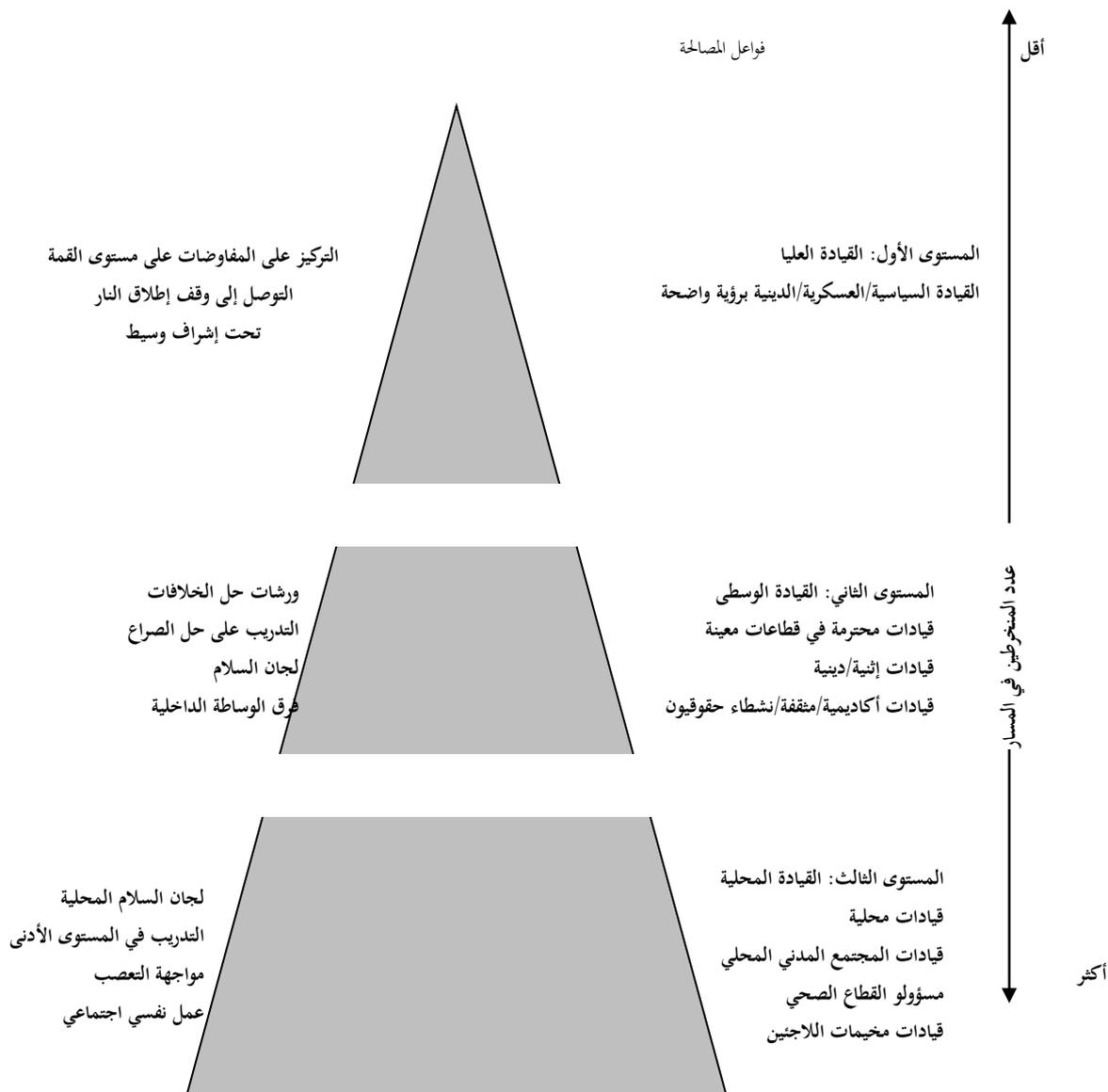
## مدخل: مستوى التحليل القارّي للمصالحة

بالإضافة إلى مستويات المصالحة التي قدّمها جون بول ليدراش، هناك عامل مؤثر ومهمّ في مسار المصالحة، وهو العامل الخارجي أو الدولي. فقد افترض ليدراش أنّ مسار المصالحة يعمل في بيئة داخلية مغلقة، تتشكّل من ثلاثة مستويات عليا، ووسطى ودنيا (أنظر الشكل أدناه). إلا أنّ الواقع يبيّن أنّ تأثير الفواعل الخارجية عادة ما يكون كبيراً سواءً في الصراع كسبب أو كمحفّز له، أو في المصالحة كمشجّع أو معرقل لها. من خلال ذلك، يمكن لنا أن نقترح مستوى آخر هو المستوى الخارجي/الدولي للمصالحة، يقدم لنا بعداً تحليلياً يساعد على فهم دينامية الصراع ثمّ مسار المصالحة، وهو ما يحيلنا إلى التحليل القارّي.

سنتركز على فرضية أهميّة العامل الدولي في مسار المصالحة، وسنصل إلى نتيجة مفادها أنّ فرص نجاح المصالحة في سياقات معيّنة سيكون أكبر منها في سياقات أخرى. حيث أنّ العامل الدولي كان سبباً في استمرار الانقسام ووقفه عقبه للمصالحة/الوحدة الأوروبية في ظلّ الصراع الإيديولوجي. لكنّ نفس العامل الدولي بعد الحرب الباردة، شجّع على المصالحة الأوروبية. ففي الحالة الإسبانية مثلاً، شكّل العامل الدولي ممثلاً في مشروع الاتحاد الأوروبي ضماناً للاستقرار الاجتماعي والسياسي في إسبانيا، في الوقت الذي عمل فيه على تأجيل المصالحة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Bloomfield, *On Good Terms*. op. cit, p. 9.

الشكل رقم 8 يبين مستويات وفواعل بناء السلام



المصدر : Ledrach. Op. cit. p. 39

ومن أجل تتبّع تأثير العامل الدولي على الصراع والمصالحة معاً، والحصول على مشهد موسّع للمصالحة وارتباطها بالعلاقات الدولية، نقترح رفع مستوى التحليل السابق الذي اقترحه ليدراش إلى مستوى جغرافي فوق مجال الدولة القومية هو المجال الإقليمي أو القارّي، وسندعوه التحليل القارّي للمصالحة (Inter-)Continental Reconciliation Analysis.

وما يؤيد التحليل القاري للمصالحة هو وجود أرضية له في أدبيات قدّمت الموضوع في اتجاه واحد فقط، مثل كتاب لجان الحقيقة والمصالحة في أمريكا اللاتينية،<sup>1</sup> أو على المستوى القارة الأوروبية،<sup>2</sup> أي بالتركيز على دراسة الظاهرة على مستوى القارة الواحدة. وعلى العكس، يتيح المستوى القاري في الوقت نفسه المقارنة بين تجارب المصالحة في نفس القارة كمرحلة أولى، وهو المستوى الدولي القريب أو المباشر، ثمّ المقارنة بين تجارب المصالحة فيما بين القارات، وهو المستوى الدولي البعيد أو غير المباشر، وذلك للكشف عن التقاطعات المحتملة بينها، وقد يمكّننا أيضاً من مقارنة العلاقات بين القارات معرفة طبيعتها وتشكيل نظرة كوسموبوليتية للمصالحة.

### – المقاربة الدولية أقرب للمستوى القاري

ونجد الإشارة إلى هذا المستوى من التحليل فيما تسمّيه كورين دوفرانس Corine Defrance المقاربة الدولية l'Approche Internationale، التي تساعد على فهم تعميم ونقل مفاهيم وممارسات المصالحة بين أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا وأوروبا.<sup>3</sup> وتمكّن هذه المقاربة الدولية من فهم التقاطعات المختلفة لمسارات للمصالحة في مختلف الدول، لكنّ التحليل القاري يقترح بعداً آخر، يتعلّق بالبعد الدولي كمؤثّر أساسي في تلك المسارات، حيث سنجد بأنّه يعمل على تحقيق المصالحة في سياق معيّن وبشروط معينة، بينما يشجّع الأطراف على الاستمرار في الصراع في سياقات أخرى. وسينتهي بنا الأمر إلى ربط سياقات المصالحة بموازن القوى وهيراركية العلاقات الدولية. ولبيان ذلك، سندرس فيما نمودجين للمصالحة هما النموذج الأوروبي والنموذج الأمريكي اللاتيني.

### المبحث الأوّل: الصراع في السياق الأوروبي

قبل التفصيل في النموذج الأوروبي للصراع والمصالحة وبغرض فهم سياقه التاريخي، سنحاول عرض تطوّر هذا النموذج عبر ثلاث فترات تاريخية متميزة.

<sup>1</sup> Arnaud, Mart (Dir). **La mémoire et le pardon. Les commissions de la vérité et de la réconciliation en Amérique late** (Paris: Les Éditions L'Harmattan, 2009).

<sup>2</sup> يعتبر فوز الاتحاد الأوروبي بجائزة نوبل للسلام سنة 2012، كتبويج لسياسة المصالحة في القارة الأوروبية ومخطة تقييم لها. أنظر

الملحق رقم 3 المتضمن خطابي رئيسي المفوضية الأوروبية والمجلس الأوروبي في حفل استلام الجائزة، وانظر كذلك:

Core, Defranc. “**La « réconciliation » après les conflits : un « savoir-faire » européen ? Éléments d'roduction**”. *Les Cahiers Sirice*. Vol. 1. No.15. pp. 5-14. P. 6.

<sup>3</sup> Ibid.

## - من تشكّل الدول القومية إلى نهاية الحرب العالمية الثانية

اتّسمت العلاقات بين القوى الأوروبية في هذه المرحلة بالتنافس والاستعداد للمواجهة العسكرية والدخول في حروب كبرى، كما عرفت هذه المرحلة أيضاً التنافس الاستعماري على حساب باقي القارّات.

## - مرحلة الحرب الباردة

عرفت هذه المرحلة مواصلة التنافس والصراع في إطار إيديولوجي، مع الالتزام بعدم اللجوء إلى استعمال القوّة العسكرية داخل القارة الأوروبية كقاعدة عامّة، لكنّها تحتل بعض الاستثناءات. وشهدت المرحلة أيضاً بروز المصالحة في المعسكر الغربي. وقد كرّست هذه المرحلة "طرد" الحرب إلى خارج المجال الأوروبي وتوطئتها في كلّ من إفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية.

## - مرحلة مشروع الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة

تمّ في هذه المرحلة تأطير التنافس التقليدي في إطار تكامل المصلحة الأوروبية المشتركة، وتوسيع المصالحة لدول أوروبا الشرقية، وهي مرحلة ازدهار المصالحة.

## - مرحلة ما بعد الاتحاد الأوروبي

وتمثّل مرحلة التحدّي المستقبلي لبقاء المصالحة الأوروبية بعد البريكسيت البريطاني وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بعد استفتاء 23 جوان 2016، وتنامي النزعة القومية في

الديمقراطيات الأوروبية، واستمرار التمايز الاقتصادي وتصاعد الهجرة الداخلية والخارجية كعوامل اضطراب اجتماعي وسياسي، من شأنه العودة بمنطق الصراعات إلى الواجهة. والسؤال الذي يتوجّب على الأوروبيين الإجابة عنه في هذه المرحلة هو هل من الممكن القبول بتراجع المصالحة عبر العملية الديمقراطية؟<sup>1</sup>

<sup>1</sup> شكّل تصويت البريطانيين لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي خروجاً من منطق المصالحة الأوروبية وصدمة لا تزال تأثيراتها مستمرة، وهو ما سيعيد النظر في كثير من المكاسب التي كانت تبدو أبدية. كما تراجعت المصالحة أيضاً بفعل تصاعد اليمين بين سنتي 2000 و 2007 بين ألمانيا وبولونيا، مع حكومة يمينية، أنظر:

Feldman. op. cit. p. 243.

سنعرض فيما يلي ثلاثة سياقات صراعية أوروبية وإلى محاولات المصالحة فيها وفقاً للترتيب الزمني لحدوثها، وذلك لتمكّن من رسم صورة عن السياق الزمني لحدوث الصراع والمصالحة وإمكانية التأثير في بعضها والمقارنة بينها. ويرجع اختيار هذه السياقات الثلاثة تحديداً إلى تنوعها واختلافها من حيث الصراع ومن حيث المصالحة. وسنعرض في كلّ حالة الصراع أولاً لفهم الديناميات التي تحركه، ثمّ نعرض ثانياً إلى محاولات المصالحة التي تمت في كلّ حالة، لأنّه من غير الممكن أن نفهم المصالحة في سياق معيّن دون فهم تاريخ الصراع أو أطرافه أو أسبابه. وستتناول بالدراسة الصراع في إيرلندا الشمالية بداية من تاريخ 1920، والصراع في إسبانيا بداية من 1931، والصراع مع ألمانيا بداية من 1933.

### المطلب الأوّل: الصراع في إيرلندا الشمالية

نشأت دولة إيرلندا الشمالية بعد تقسيم إيرلندا سنة 1920 إثر حرب الاستقلال التي شنتها الوطنيون الإيرلنديون، وغالبيتهم من الكاثوليك. وقد تولّدت إرادة التحرّر عن الوصاية البريطانية في الجزيرة بداية من توطن المعمّرين البروتستانت منذ القرن السابع عشر. وبفعل الانقسام نشأت إيرلندا الجنوبية المعروفة بـ "جمهورية إيرلندا"، وهي دولة مستقلة وأغلبية سكّانها من الكاثوليك، فيما بقيت ربع المساحة الواقعة في الشمال الشرقي للجزيرة تحت سيطرة الإدارة البريطانية ضمن ما يعرف بدولة إيرلندا الشمالية، بأغلبية بروتستانتية تقدّر بحوالي 54 في المائة، في مقابل أقلية كاثوليكية تقدّر بحوالي 43 في المائة.<sup>1</sup>

يبدو الصراع في إيرلندا الشمالية دينياً بحتاً، طرفاه الأغلبية البروتستانتية الحاكمة والأقلية الكاثوليكية المعارضة. لكنّ ذلك ليس صحيحاً تماماً، فهناك بعد سياسي للصراع الديني، يتعلّق بهوية إيرلندا الشمالية ومستقبلها السياسي. وطرفا الصراع تبعاً لذلك هما مشروعان سياسيان متناقضان:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Elise, Féron. "Irlande du Nord : une réconciliation certae." *Cultures & Conflits*. No. 40. Hiver 2000. Pp. 1-14. P. 12.

<sup>2</sup> Élise, Féron. "Les Eglises et le conflit nord-irlandais." *Revue Projet*. Vol. 4. No. 281. 2004. pp. 28-31. pp. 29-31, et Féron, "Irlande du Nord : une réconciliation certae." op. cit, p. 6.

## - مشروع توحيد جزيرة إيرلندا

يدعى هذا المشروع بـ"الوطنية الكاثوليكية" Catholic Nationalism، ويطالب بتوحيد كلّ الجزيرة الإيرلندية شمالها وجنوبها في دولة واحدة، ويتبنّاه معظم الكاثوليك الذين يحملون عقيدة المقاومة ضدّ الهيمنة البريطانية التي تمثّلها الأغلبية البروتستانتية، لذلك يعتبر أنصار الحركة الوطنية الجمهورية من يضحّي بحياته من أجل القضية الوطنية شهيداً.

## - مشروع الاتحاد مع بريطانيا

يهدف هذا المشروع إلى الحفاظ على العلاقة مع بريطانيا وتقويتها والبقاء ضمن المملكة المتّحدة مع إنجلترا، وويلز واسكتلندا، ويدعى بـ"المشروع الاتحادي" Unionism، ويتبنّاه معظم البروتستانت الذين يعتبرون الوحدة الإيرلندية تهديداً لهم. وقد جرى تشبيه وضع البروتستانت في إيرلندا الشمالية بقصّة شعب الله المختار وأرض الميعاد للشعب اليهودي، فهم وإن كانوا أكثرية في إيرلندا الشمالية، فهم أقلّية في كلّ الجزيرة الإيرلندية الكاثوليكية في حال وحدتها، تماماً كاليهود في أرض فلسطين، فهم أغلبية في الحدود الفلسطينية المستعمرة وأقلّية في المنطقة العربية. وقد أعطى هذا التصرّو بعداً رمزياً آخر للصراع.

بداية من سنة 1920، أسّست الأغلبية البروتستانتية دولة بحكم ذاتي يشمل برلماناً محلياً يقع بـ Stormont وحكومة تسيّر معظم الشؤون المتعلقة بالمقاطعة، فيما تبقى المسائل السيادية تابعة للحكومة البريطانية في لندن. وقد أسّست هذه الحكومة نظاماً تمييزياً ممنهجاً ضدّ الكاثوليك.<sup>1</sup> وقد استمرّ هذا النظام إلى غاية منتصف الستينيات من القرن العشرين، وهي الفترة التي بدأ فيها جزء من الكاثوليك في المطالبة بالمساواة مع البروتستانت. وقد أعطت هذه المطالبات إشارة انطلاق لحركة احتجاجية عرفت بـ"الاضطرابات" Troubles تحقيراً لشأنها. وقد كانت تلك المطالب معنيّة في الأصل بالحقوق المدنية والاجتماعية، وليس بمطالب سياسية تتعلق بمصير انقسام الجزيرة.<sup>2</sup> وكانت أبرز تلك الاحتجاجات في أوت 1968، وقد كانت تطالب بنقض التمييز، والتمثيل السياسي

<sup>1</sup> Féron. "Irlande du Nord : une réconciliation certae." op. cit, p. 12.

<sup>2</sup> Féron, "Les Eglises et le conflit nord-irlandais". op. cit, pp. 28-31.

للكاثوليك والمساواة في الحقوق مع البروتستانت، وكانت مشابحة لحركة الحقوق المدنية الأمريكية في تلك الفترة.

كان يمكن لهذه الحركة المطالبة بالحقوق المدنية أن تبقى اجتماعية ومدنية، لكن حدث ما عمّقها وصعد مطالبها إلى نزعة أكثر وطنية أو استقلالية. فقد تمّ قمعها من طرف الشرطة المشكّلة أساساً من البروتستانت، فيما رفض بعض البروتستانت تحسين وضع الكاثوليك. وقد زاد تدخل الجيش البريطاني بداية من 1969 الوضع سوءاً، فقد اعتقد الكاثوليك أنّه تدخل لحمايتهم، وتبيّن لاحقاً أنّه قد انحاز إلى البروتستانت. وبعدها قرّرت السلطات البريطانية في لندن تعليق الحكم الذاتي وإعلان الإدارة المباشرة للمقاطعة سنة 1972.<sup>1</sup>

وارتفعت وتيرة العنف بين الكاثوليك من جهة، وبين البروتستانت والشرطة والجيش من جهة أخرى، وبلغ ذروته في 30 جانفي 1972 فيما يعرف بـ "الأحد الدامي" Bloody Sunday، حيث تمّ إعادة تشكيل الجيش الجمهوري الإيرلندي IRA لحماية الأحياء الكاثوليكية من الاضطهاد من الجموع البروتستانتية الغاضبة وقوّات الأمن. ثمّ أصبح الجيش هدفاً للإيرا التي تبنت قضية تحرير إيرلندا من الاستعمار البريطاني، وتشكّلت كردّ فعل على ذلك تنظيمات مسلّحة لحماية الجماعة البروتستانتية، وتحوّلت بذلك الحركة الاحتجاجية من مجرد "اضطرابات" إلى "حرب أهلية".<sup>2</sup>

## المطلب الثاني: الصراع الإسباني

### الفرع الأوّل: تعدّد أسباب الصراع الإسباني

يتّسم الصراع في إيرلندا الشمالية، المستمرّ إلى الآن حتّى بعد جهود المصالحة، بالعمق التاريخي والاجتماعي، ولكنّه مع ذلك يتّسم بالوضوح، فهو كما رأينا صراع ديني ببعده السياسي، وعلى جهود المصالحة أن تأخذ ذلك بعين الاعتبار وتركّز على القضاء على عامل الانقسام. وعلى خلاف ذلك، يبرز الصراع الإسباني نموذجاً لصراع تتعدّد فيه الأسباب والأطراف إلى درجة يصعب على الدارس وصانع القرار التعاطي معها جميعاً في نفس الوقت. فالانقسام التاريخي في إسبانيا أفقي وعمودي

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Roger, MacGty. "American fluences on the Northern Ireland Peace Process." Journal of Conflict Studies. Vol. 17. No. 2. 1997. Pp. 1-12. P. 1.

جعل من المجتمع "فسيفساء" غير متجانسة بل متناقضة، وأصبحت المصالحة ذاتها ساحة صراع بين مختلف القوى المجتمعية والسياسية.

ولا يتعلّق الصراع في إسبانيا بفترة تاريخية واحدة أو صراع واحد، ففي بداية القرن الحادي والعشرين تجنّد المجتمع المدني في إسبانيا حول ضرورة "استرجاع الذاكرة التاريخية" التي تتعلّق بثلاثة وقائع تاريخية وهي الجمهورية الثانية بين سنتي 1931 و1936، والحرب الأهلية بين سنتي 1936 و1939 والديكتاتورية الفرانكية بين سنتي 1939 و1975.<sup>1</sup> والصراع الذي يؤرّق الساحة الإسبانية اليوم متعلّق بصراع قريب من الناحية التاريخية يتمثّل في الديكتاتورية الفرانكية، ويمتدّ إلى صراع أبعد في التاريخ هو الحرب الأهلية الإسبانية، وهي الحرب التي أنتجت النظام الديكتاتوري الفرانكي.

تعتبر ثلاثة عقود من الصراع في إسبانيا في الفترة الممتدّة من بداية الحرب الأهلية في 1936 ونهاية النظام الفرانكي في 1975 تجلياً لحالة انقسام حادّ في المجتمع الإسباني. لكن ميراث الانقسام يمتدّ إلى أبعد من ذلك، فحالة اللااستقرار السياسي ترجع إلى القرن التاسع عشر بين المناطق الجغرافية وبين قوى التغيير والقوى المحافظة في المجتمع الإسباني. فقد سجّل فيما بين سنتي 1803 و1936 تسعة عشر انقلاباً، وثلاثة حروب أهلية بين سنتي 1833 و1873 تدعى الحروب الكارلية Carlist Wars.<sup>2</sup> وقد عكست الانتخابات البرلمانية التي أجريت في 16 فيفري 1936 الانقسام الحادّ بين اليمين واليسار، وبداية حرب أهلية لا زالت تلقي بظلالها على المجتمع والسياسة في إسبانيا إلى الآن. فقد فازت فيها الجبهة الشعبية Frente Popular وهي تحالف المعتدلين والراديكاليين من أحزاب اليسار، والشيوعيين الموالين لستالين، والإشتراكيين والفوضويين. وقد كان الفارق الباهت لصالح الجبهة الشعبية بمائة وخمسين ألف صوت من أصل أكثر من تسعة ملايين صوت، مكّنها من الحصول على 278 مقعداً في مقابل 124 مقعداً لليمين.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Danielle, Rozenberg. "Mémoire, justice et raison d'Etat dans la construction de l'Espagne démocratique." *Histoire@Politique. Politique, culture, société*, No. 2. septembre-octobre 2007. Pp. 1-17. P. 2.

<sup>2</sup> Mike, Wells. "The Spanish Civil War," **History for the IB Diploma: Causes, Practices and Effects of Wars**, (Cambridge: 2011). Pp. 138-174. Pp. 139-140.

<sup>3</sup> حصل تحالف اليمين على 4 504 524 صوتاً في مقابل 4 654 000 لتحالف اليسار، Ibid. p 148.

وتبعاً لتلك النتائج، تشكّلت الحكومة من اليسار، وانتهجت سياسات أثارت حفيظة قطاع واسع من الإسبان. فقد رفض الإقطاعيون ملاك الأراضي انتزاع أراضيهم لفائدة من كانوا عمّالاً لديهم، وخشي الكاثوليك من أفعال العداء الممنهجة التي تستهدف الكنيسة، وخشي الجيش من ثورة شيوعية على الطريقة الروسية ومن النزعة الاستقلالية لبعض الأقاليم الإسبانية، واصطفّ الملكيون ضدّ النظام الجمهوري. وخريطة الانقسام الإسباني الذي أدّى إلى الحرب الأهلية سنة 1936 معقّدة، ولكن يمكن أن نجملها كما يلي:<sup>1</sup>

- كاثوليكية تقليدية عميقة ضدّ الفكر الليبرالي الحديث؛
- نزعة استقلالية للأقاليم الإسبانية ضدّ الحكم المركزي؛
- ليبرالية سياسية ضدّ الملكية التقليدية.

كما شكّل صعود اليسار مع نهايات القرن التاسع عشر عامل انقسام إضافي، أدّى إلى مقاومته من طرف القوى التقليدية كالجيش والكنيسة، في ظلّ وضع اقتصادي ساهم في دعم التطرّف. فقد تأثرت إسبانيا بالفكر الشيوعي والاشتراكي، وعرفت الفوضوية انتشاراً واسعاً بصورة سرّية خاصّة في الأرياف، ونظّمت أعمال عنف واجهته الدولة بالقمع خلال الفترة من 1880-1890. وفي بداية القرن العشرين، تصاعد التعاطف مع الفوضويين، واتّحد الفكر الفوضوي مع العمل النقابي فيما يسمّى بالحركة النقابية الفوضوية Anarcho-Syndicalism. وتمّت الدعوة إلى إضراب في 26 جويلية 1909 في برشلونة، تحوّل إلى اعتداء على السكك الحديدية والكنائس، واعتقل خلاله ألف وسبعمائة شخص، وتمّ إعدام خمسة من قادة الإضراب.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: الكنيسة الكاثوليكية كعامل انقسام في إسبانيا قبل انقلاب 1936

ساهمت عوامل الخوف من ثورة عمّالية، ومن الاشتراكية والفوضوية، ومن عدم الاستقرار في الريف الإسباني في تأييد قطاعات واسعة من الإسبان لانقلاب 1936. لكن بالنسبة لكثير من الإسبان، كان الخوف على مصير الكنيسة الكاثوليكية هو العامل الأهمّ. فلدى الإسبان علاقة عميقة مع الكاثوليكية، فقد كانت في طليعة القوى التي تحرّكت في حرب استرداد الأراضي الإسبانية

<sup>1</sup> Ibid, p. 140.

<sup>2</sup> Ibid.

Reconquista من مسلمي الأندلس، وأصبحت بذلك رمزاً لبقاء الكنيسة والنقاء العرقي والوطن. وترتبط الكنيسة بالدولة الإسبانية، فالكاثوليكية امتداد للملوك الإسبان العظماء الذين قاوموا البروتستانت الأعداء، وهي كذلك مساهمة بارزة في الحرب مع فرنسا في الحروب النابليونية.

وعلى خلاف باقي الدول الكاثوليكية الأوروبية كألمانيا وفرنسا، لم تتعرض الكاثوليكية الإسبانية للهجوم من طرف الدولة العلمانية مع بداية من القرن الثامن عشر، مما أعطاها حضوراً مسمراً في الحياة الإسبانية. لقد تحوّفت الكنيسة من تصاعد الاشتراكية، والفوضوية والنزعة المعادية للكنيسة، لذلك اختارت أن تكون ضمن معسكر تقليدي محافظ يجمع ملاك الأراضي، والجيش والملكية. وساندت ديكتاتورية بريمو دي ريفيرا Miguel Primo de Rivera وقد عارضت الإصلاح الزراعي الذي اقترحته الجمهورية الثانية بعد أبريل 1931.<sup>1</sup>

شكّلت المحاولة الانقلابية للجيش على الحكومة المنتخبة في ظلّ الجمهورية الثانية ومقتل السياسي اليميني ووزير المالية السابق خوسي كالفو سوتيلو José Calvo Sotelo في 13 جويلية بداية الحرب الأهلية الإسبانية 1936-1939 بين داعمي الانقلاب ورافضيه. وعلى خلاف الانقلاب السابق سنة 1923، لقي هذا الانقلاب مقاومة طويلة غير متوقّعة. ففي 17 جويلية 1936، قام الجيش بقيادة الجنرال فرانثيسكو فرانكو إي باهاموندي Francisco Franco y Bahamonde بانقلاب أطلق عليه اسم "الحركة المحيطة" Glorioso Movimiento لإعطائها بعداً دينياً، انطلاقاً من القاعدة العسكرية بمدينة مليبية الواقعة بالأراضي المغربية. وبعد مواجهات دامت ثلاثة أيام سيطر خلالها الجيش على معظم الأراضي الإسبانية، فيما بقيت العاصمة مدريد تحت سيطرة الحكومة الجمهورية. لكنّ الصراع سيمتدّ على مدار سنتين ونصف، وقد غدّته ثورة اجتماعية ضدّ الكنيسة، حظي فيها الجنرال فرانكو بمساندة الكنيسة الكاثوليكية، واغتتم ذلك بتحويل تمردّه إلى حرب "صليبية جديدة" ضدّ الشيوعية الملحدة والمجرمة.<sup>2</sup>

وللقضاء على المقاومة غير المتوقّعة للجمهوريين، طلب فرانكو المساندة من ألمانيا النازية في 22 جويلية 1936، واستجاب أدولف هتلر الزعيم الألماني عبر عملية فورزوغر Feuerzeuger قدّم من خلالها الدعم المادّي واللوجستي والعسكري للقوّات الفرانكية، ووقفت إيطاليا الفاشية أيضاً إلى

<sup>1</sup> Ibid. p. 142.

<sup>2</sup> Ibid. pp. 138-139.

جانبها، فقد أمدها ألبرتو موسوليني بحوالي ستين ألف جندي. وفي الطرف المقابل، أعلن الإتحاد السوفيتي بقيادة ستالين دعمه الصريح للجمهوريين بعدما كان سرياً في البداية. وأمام تدويل الصراع الداخلي، بقيت كل من بريطانيا وفرنسا على الحياد بناءً على مبدأ عدم التدخل. وعلى الصعيد الشعبي، انضم عشرات الآلاف من المتطوعين الأجانب للقتال إلى جانب الجمهوريين. ولم يعبأ فرانكو في حربه على الجمهوريين بالمشاعر الدولية خاصة بعد قصف مدينة غيرنيكا Guernica بالطيران الحربي في 26 أبريل 1937، وهو الحدث الذي خلّده الفنان التشكيلي بابلو بيكاسو من خلال لوحة حملت اسم المدينة "غيرنيكا"، ستكون لها فيما بعد رمزية كبيرة في إسبانيا والعالم ككل، صوّر فيها بشاعة استهداف المدنيين بالآلة الحربية الثقيلة. وفي الفاتح أبريل 1939، أعلن الجنرال فرانكو "الانتصار" وانتهاء الحرب، وقد خلّفت بين أربعمئة وخمسمئة ألف قتيل، والعدد مثله من المنفيين.<sup>1</sup>

لقد استهدف المدنيون في الحرب الأهلية الإسبانية، قصداً، ضمن استراتيجية حربية استعملت الكثير من تكتيكاتها في الحرب العالمية الثانية، بمشاركة الكثير من الوحدات الألمانية والإيطالية. واستعمل فيها الجمهوريون كل ما يملكون من موارد لمواجهة الانقلاب، ونفس الشيء فعله الوطنيون، فقد كان الصراع لا يقبل احتمالاً ثالثاً، إما النصر المبين وإما الموت.<sup>2</sup> وأكبر مواجهة في الحرب الأهلية، كانت حصار مدينة مدريد Madrid الذي دام من 29 أكتوبر إلى 23 نوفمبر 1936، كان فيه الوطنيون متسلّحين بقوّة نظامية، في حين كان لدى الجمهوريين مليشيات من المتطوعين المتحمسين.<sup>3</sup> وخلّفت الحرب الأهلية سبعة وسبعين ألف قتيل من اليمين، وخمسة وخمسين ألفاً من اليسار، وقد شارك فيها مليوناً شخص من الطرفين من أصل أربع وعشرين مليوناً عدد سكان إسبانيا في 1936. وقدّرت الخسائر البشرية وفق إحصائيات أخرى بستمئة ألف ضحية منهم مائة وعشرين ألف إلى مائتي ألف مدني.<sup>4</sup>

في فترة الحكم الديكتاتوري للجنرال فرانكو الممتدّة من نهاية الحرب الأهلية الإسبانية في 1939 إلى غاية وفاته في 1975، تميّزت السياسة الإسبانية بهيمنة حكم "العائلة السياسية" على حساب حياة سياسية متنوّعة تعكس تنوّع المجتمع الإسباني، وهو ليس حكم حزب أو طبقة معيّنة.

<sup>1</sup> Ibid. p. 154, 159.

<sup>2</sup> Ibid. p. 152

<sup>3</sup> Ibid. 154.

<sup>4</sup> Danielle, Rozenberg. "Le « pacte d'oubli » de la transition démocratique en Espagne, Retours sur un choix politique, controversé." *Politix*. Vol. 2. No. 74. Pp.. 173-188. P. 181.

حيث سيطرت "الحركة الوطنية" على الساحة السياسية الإسبانية، وهي التيار المنتصر في الحرب الأهلية ويضمّ كلاً من الكاثوليك، والأحزاب الفاشية، والإداريين، والمهنيين، والخبراء، وذلك على حساب المهزومين من الجمهوريين.<sup>1</sup> وقد تمّ التراجع في الحكم الفرانكي عن الإصلاحات التي أقرتها الجمهورية الثانية قبل الحرب الأهلية، حيث تمّ إلغاء الطلاق والزواج المدنيين، وحظر التنظيمات النقابية وجميع الأحزاب عدا الحركة الوطنية، وكذا وضعيات الحكم الذاتي واستعمال اللغتين الباسكية والكتالانية. وتمّ إعادة الأراضي إلى ملاكها الإقطاعيين، فيما منعت الإضرابات واعتبرت خيانة للوطن.<sup>2</sup>

وقامت الحياة السياسية على واجهة دستورية أسّس لها قانون 1942 بوجود برلمان وحكومة ومجلس للدولة، قائم على التعيين من طرف فرانكو، وبدون صلاحيات فعلية. وأبقى فرانكو لنفسه الحقّ في الحكم عن طريق المراسيم بصفته القائد أو الكاوديو Caudillo وفي عام 1945، أقرّ قانون الاستفتاء الشعبي الذي يعطي الحقّ للشعب في اتخاذ القرار في مسائل ذات الأهمية، لكن "دائماً" وفق إرادة فرانكو.<sup>3</sup> وفي سنة 1966، تمّ تعديل الدستور الإسباني لتبدو الديكتاتورية أكثر "ديمقراطية"، حيث تمّ "تهذيبه" بحذف المصطلحات الفاشية منه، والاعتراف بالمشاركة الشعبية عبر الانتخابات. لكنّ الحكم التسلّطي الديكتاتوري بقي مستمرّاً بدعم من الكنيسة الكاثوليكية والجيش، فيما بقيت الرقابة وقمع المعارضة هي القاعدة. وقد شبّه المؤرّخ البريطاني بول بريستون Paul Preston إسبانيا بعد 1939 ببلد مستعمر من طرف جيش أجنبي منتصر، يقدّم فرصاً محدودة للتعليم، فيما كان الإنفاق على الصحة العامة من بين أدنى المعدّلات في أوروبا.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Rozenberg. *Mémoire, justice et raison d'Etat*. op. cit. p. 1.

<sup>2</sup> شكّل التمايز في الريف الإسباني جزءاً امتداد النظام الإقطاعي قاعدة اجتماعية للصراع، ففي قرطبة جنوب إسبانيا، فقط في 7 في المائة من السكّان كانوا يملكون 52 في المائة من الأراضي. وفي سنة 1919، بدأ انتشار الاشتراكية والفوضوية ومعها مطالب إصلاح نظام ملكية الأراضي. وشكّلت الجمهورية الثانية بإنشائها في 1931 أملاً كبيراً في التغيير لسكّان الريف، لكن تمّ عرقلة محاولات إصلاح الأراضي من قبل الأحزاب المحافظة، وهو ما سبّب تنامي النزعة الراديكالية لدى سكّان الريف. وقد أصبحت ثورة فلاّحين احتمالاً قريباً يزعج المحافظين، كما كان الأمر كذلك في المدن مع التخوّف من ثورة عمالية. والملاحظ أنّ هذه المعطيات التي أدت إلى الحرب الأهلية في إسبانيا، تنطبق تماماً على الصراع في أمريكا اللاتينية، وخاصة مع الفقراء من السكّان الأصليين والأمل في الخلاص على يد اليسار، وهذا ما سيتبيّن فيما بعد.

Wells. Op. cit. p.154.

<sup>3</sup> Ibid. 168.

<sup>4</sup> Ibid. 167.

## الفرع الثالث: الصمت وميراث النظام الفرانكي

وفي 1969، فتح تعيين الجنرال فرانكو للأمر خوان كارلوس من آل بوربون Juan Carlos de Borbón وريثاً له باب الأمل في إسبانيا جديدة. وعادت الملكية بتويّ الملك الشابّ العرش بعد وفاة فرانكو 20 نوفمبر 1975 وأعاد الحياة الديمقراطية إلى إسبانيا، ومعها بدأت مطالب استقلال الأقاليم، والحقّ في الإضراب والحريّة السياسية تجذ الاستجابة لها. وقد عرف العقدان التاليان لحكم فرانكو محاولة مستمّرة للبحث عن توافق سياسي، عبر صمت رسميّ حول الحرب الأهلية ونظام فرانكو، وهو ما يسمّيه دانيال روزنبرغ Danielle Rozenberg "ميثاق الصمت"، فيما يسمّيه تيري موريس Thierry Maurice "معطف النسيان الرسمي".<sup>1</sup>

و عرفت أواسط التسعينيات من القرن العشرين عودة شبح الماضي، وظهرت جهود لاستعادة الماضي الأليم من خزّان الذاكرة الجماعية. وقد ساهم المجتمع المدني بقوة في فتح الملفّ من جديد، مشكّلاً من عائلات المتوفّين، والمحكوم عليهم في المحاكم العسكرية، و"أطفال الحرب" الذين تمّ ترحيلهم إلى الخارج، والسجناء السياسيين السابقين والعمال المسخّرين، وأبناء المنفيين الذين انتزعت منهم الجنسية الإسبانية، ومن الجمهوريين الذين وضعوا في المعسكرات النازية، والمقاتلين السابقين المعادين للنظام الديكتاتوري الذين لم يتمّ إدماجهم. كما ساهم المؤرّخون بأعمالهم العلمية حول تلك الفترة التاريخية، فيما شكّل موضوع "القبور الجماعية" لفرانكو في فترة عامين محور تجنيد للضحايا، واحتلّ الحقلين السياسي والإعلامي في إسبانيا.<sup>2</sup>

ومع مطلع القرن الحادي والعشرين، عبّرت قوى عديدة من المجتمع المدني الإسباني عن احتجاجها على تهميش جزء من الشعب لفائدة المنتصرين في الحرب والمطالبة بالحقيقة وفتح الأرشيف الوطني الخاصّ بتلك الفترات، وكذا المطالبة بالعدالة من خلال التعويض المادّي والمعنوي، وذلك من خلال سياسات رسمية تتضمّن مجموعة من التدابير القانونية والقضائية وإدماج الجمهوريين.<sup>3</sup> وقد

<sup>1</sup> أنظر:

Rozenberg. "Mémoire, justice et raison d'Etat..." op. cit, et Rozenberg, "Le « pacte d'oubli... »". op. cit, et Thierry, Maurice. "La politique mémorielle en Espagne: de la loi d'amnistie à la loi d'extension des droits des personnes affectées par la guerre civile et la dictature (1977-2006)." carnets de bord. No. 12. décembre 2006. Pp. 6-15. P. 6.

<sup>2</sup> Rozenberg, "Mémoire, justice et raison d'Etat..." op. cit. pp. 2-4.

<sup>3</sup> Ibid. p. 2.

حظيت هذه المطالب بالدعم من طرف الحكومات المحلية والإقليمية في انتظار موقف صريح من الحكومة المركزية تجاه جرائم الماضي، حيث وبعد عقود من وفاة فرانكو لا يزال النقاش حول ضرورة مراجعة "التوافق والصمت" المعتمد تجاه الديكتاتورية.<sup>1</sup> ففي 10 أكتوبر سنة 2000، قامت مجموعة من عائلات المفقودين الجمهوريين بالتحضير لفتح قبر جماعي وتشريح الجثث المدفونة فيه. وقد نظم هذه الحملة إميليو داسيلفا حفيد أحد ضحايا القتل بحضور مجموعة من المتخصصين. وقد وضعت هذه الحملة حداً لأربع وستين سنة من الخوف والصمت. وفي 20 نوفمبر 2002 أقرّ البرلمان الإسباني بالإجماع إعلان "إدانة" انقلاب 18 جويلية 1936.<sup>2</sup>

ويرجع سبب تغيير موقف الحزب الشعبي الحاكم آنذاك حول كابوس المقابر الجماعية، والذي كان معارضاً لأيّ إدانة لنظام فرانكو، إلى المشاعر المتزايدة للمعارضين المنادين بالعدالة بخصوص الماضي، ورغبة ملحّة لوقف دعوات التحقيق حول المفقودين التي رفعت إلى الأمم المتحدة، وهو ما اعتبر ضغطاً على الصورة الأوروبية لرئيس الحكومة خوزي ماريا أزناو وإعاقة للاندماج في المنظومة الأوروبية.<sup>3</sup>

### المطلب الثالث: ألمانيا في مواجهة صراعات متعدّدة

#### الفرع الأول: الميراث الثقيل لما بعد الحرب العالمية الثانية

وفي القارة الأوروبية دائماً، تقدّم لنا ألمانيا حالة يتداخل فيها الصراع الداخلي مع الصراع الدولي، فقد هزمت في صراع دولي كان نتيجته داخلية بتقسيمها إلى قسمين شرقي وغربي، فقد تحوّل الصراع الدولي إلى صراع داخلي. وفي المقابل، كان سعيها للمصالحة الخارجية جزءاً من المصالحة الداخلية. وبداية من سنة 1933 ووصول الحزب النازي إلى السلطة، تحوّلت انتهاكات النظام النازي ضدّ اليهود من صراع داخلي ضدّ أحد مكوّنات المجتمع الألماني إلى صراع دولي مع إسرائيل والدول الغربية عموماً، وقد مثّلت محاكمات نورمبرغ أول مظاهره.

<sup>1</sup> Ibid, p. 7.

<sup>2</sup> Ibid, p. 1.

<sup>3</sup> Rozenberg, " Le « pacte d'oubli »... " op. cit. p. 184.

شنت ألمانيا مع حلفائها حرباً على معظم العالم من 1939 إلى 1945، وبنهاية الحرب العالمية الثانية كانت ألمانيا محاطة بعداء هو من صنع يدها.<sup>1</sup> وقد خرجت منهزمة ومثقلة بدمار مادّي ومعنوي رهيب. وكما هو الحال بالنسبة لقطاعات أخرى، فقد كانت السياسة الخارجية لألمانيا الغربية تحت إشراف ومراقبة اللجنة العليا للحلفاء، بل أكثر من ذلك، كانت ألمانيا معزولة ومنقوصة السيادة. لكنّ سياق الحرب الباردة أنقذها وانتشلها من الدمار والعزلة معاً، حيث مكّنت رغبة القوى الغربية في إقامة معسكر غربي موحد جمهورية ألمانيا الفيدرالية من توسيع حركيتها الدولية واستعادة سيادتها الكاملة.<sup>2</sup>

وقد كانت أولوية مواجهة مخلفات الحرب والمصالحة مع أعداء ألمانيا النازية بالنسبة للقادة الألمان الغربيين وقطاعات مختلفة من المجتمع واجباً أخلاقياً،<sup>3</sup> نظراً للدمار الذي تسببت فيه. وبالطبع، لم يكن هذا المنطق الأخلاقي وحده كافياً كمحرك للسياسة الخارجية الألمانية الغربية، بل استلزم الأمر وجود دافع براغماتي، يعكس حالة الضرورة، ساهم في تحريكها نحو المصالحة. فقد كانت ألمانيا في تلك الفترة مجبرة على التعامل مع وضعها وإيجاد المخرج أمام مخلفات الحرب العالمية الثانية والأولى قبلها وخضوعها لإذلال الحلفاء المنتصرين. حينها قرّر القادة الألمان الغربيون تقبّل الماضي والحاضر معاً وتغيير الموقف في صالحها، عبر الاعتراف بماضيها السيئ والسعي لبناء صورة جديدة تساعد على إعادة إدماجها في الساحة الأوروبية ثمّ الدولية، وقد كانت سياسة المصالحة كفيلاً بذلك. لقد كان الوضع يتطلّب التعامل مع دول كفرنسا، وبولونيا، وتشيكوسلوفاكيا والضحايا من اليهود ممثلين في إسرائيل والمنظّمات اليهودية العالمية.

يتحدّث البروفيسور جيرزي سوليك عن نموذجين للمصالحة الناجحة هما المصالحة الألمانية/الفرنسية وهي قصّة النجاح المعروفة لدى الرأي العام العالمي والنخب السياسية والأكاديمية، والمصالحة الألمانية/البولونية غير المعروفة بقدر الأولى، ولكنّها مع ذلك أهمّ منها، لما توفّره من نتائج قد تكون مفيدة لسياقات أخرى كقارة آسيا.<sup>4</sup> فيما يخصّنا سنشير إلى علاقة ألمانيا مع فرنسا، لكننا سنركّز أكثر على العلاقة مع بولونيا، ربّما لسبب واحد على الأقلّ، وهو أنّ المصالحة بين ألمانيا وبولونيا

<sup>1</sup> Feldman, *Germany's Foreign Policy of Reconciliation*, op. cit. p. xiv.

<sup>2</sup> Ibid. p. 153.

<sup>3</sup> Ibid. pp. 18-20.

<sup>4</sup> Sułek. op.c it.

عرفت زمنين بوتيرتين مختلفتين: أثناء الحرب الباردة وبعدها، فقد كانت في الفترة الأولى مرفوضة، وأصبحت في الثانية مرغوبة. وهو ما سيعطينا نظرة مقارنة بين الفترتين، ويمكننا من معرفة السياقات التي "رفضت" ثم "فرضت" المصالحة بين البلدين.

### الفرع الثاني: الصراع الألماني البولوني

تعود جذور العداء المتوارث بين البولونيين والألمان إلى حربين، الأولى في القرن التاسع عشر عندما كانت بروسيا تحتلّ جزءاً واسعاً من الأراضي البولونية لمدة زادت عن قرن، والحرب العالمية الثانية. وقد عمّق الاختلاف في المستوى الاقتصادي أثناء الحرب الباردة هذا التنافر والصورة النمطية السلبية لدى الجانبين.<sup>1</sup> وفي الحرب العالمية الثانية، تعرّضت بولونيا للاحتلال الألماني من قبل الجيش النازي الذي تعامل مع البولونيين كأنصاف بشر Untermenschen، وقد تسبّب ذلك في فقدان بولونيا لما نسبته 20 في المائة من تعداد سكّانها، والقضاء تقريباً على كلّ اليهود البولونيين، وكذا على غالبية النخبة البولونية ذات التكوين العالي عقب تنفيذ مخطّط Generalplan Ost كجزء من سياسة استيطانية كان يفترض أن تكون طويلة المدى.<sup>2</sup>

وقد أقيمت غالبية معسكرات الاعتقال النازية وأشهرها معتقل أوشفيتز Auschwitz في بولونيا، لأنّ ذلك "أبسط" من الناحية العملية واللوجستية، فمعظم "المعنين" بالإعدام كانوا في بولونيا. وبعد انتهاء الحرب، وبموجب اتفاقية يالطا، وقعت بولونيا تحت النفوذ السوفييتي الذي عايشه البولونيون بطعم الاحتلال، وقد نسب البولونيون سبب كلّ تلك الكوارث التي حلّت بهم إلى ألمانيا. وفي المقابل، كان الألمان يشعرون بمرارة الهزيمة وخسارة مساحة واسعة من أراضيها (حوالي خمس المساحة) لفائدة بولونيا، واعتبروا الوجود البولوني على أراضيهم احتلالاً حتّى بعد انسحاب الجيش الأحمر السوفييتي منها، فيما اعتبر البولونيون أنّهم قد أخرجوا من أراضيهم بفعل استيلاء السوفييت عليها، وقد كانت تجربة قاسية بالنسبة للمدنيين الألمان الذين كانوا يقطنون المدن والقرى التي كانت تقع ضمن تلك المساحة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Irena, Lipowicz. "20 years of relations between the democratic and free Poland and Germany." **Polish-German Relations sce 1945: A Source of spiration for Future Korean-Japanese Relations?**, (Seoul: The Asan stitute for Policy Studies, December 1, 2011), p. 3.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Ibid.

## المبحث الثاني: المصالحة في السياق الأوروبي

## المطلب الأول: المصالحة الألمانية الفرنسية

في سبتمبر 1958، قام المستشار الألماني كونراد أديناوير Konrad Adenauer بزيارة إلى فرنسا بناء على دعوة الرئيس الفرنسي شارل ديغول Charles de Gaulle، وقد دعاه، على غير العادة، إلى منزل العائلة شرق فرنسا في كولومباي Colombey-les-deux-Églises، واستغل ديغول الجوّ الحميمي لبيت العائلة ليقنع المستشار الألماني بأنّ زمن الصراع والعداوة بين البلدين قد ولى وأنه حان الوقت لبناء علاقة مبنية على الثقة والتفاهم والاحترام.<sup>1</sup> وهو ما لقي قبولاً لدى أديناوير، ليس لأنّ ديغول كان مقتنعاً، بل لأنّه هو ذاته كان يعتبر المصالحة والتفاهم الفرنسي الألماني هدفاً له منذ العشرينيات،<sup>2</sup> ولأنّ الظروف أصبحت مواتية لتحقيق الهدف.

ومنذ ذلك الحين، لعبت القيادات السياسية في الطرفين الألماني والفرنسي دوراً حاسماً في دعم توجّه أوروبا المتصالحة. وقد كانت البداية مبكّرة في هذا الاتجاه مع اتفاقية الإليزي The Élysée Treaty للتعاون الفرنسي الألماني في 22 جانفي 1963، والتي تعتبر التأسيس الفعلي للمصالحة بين البلدين. فقد نظّمت التعاون الدوري في المجالين الدبلوماسي والثقافي. وتمّت مراجعة الاتفاقية سنة 2003 لتطوير التعاون بإنشاء مجلس وزراء فرنسي ألماني، ينعقد مرّتين في السنة.<sup>3</sup> فبعد أقلّ من عشرين سنة من نهاية الحرب العالمية الثانية التي راح خلالها الملايين من الجانبين، وضعت اتفاقية الإليزي منذ ذلك الحين حجر الزاوية للاستقرار والازدهار في أوروبا الغربية، وكانت المحرّك الأساسي للاتحاد الأوروبي بعد نهاية الحرب الباردة.<sup>4</sup>

وقد سبقت اتفاقية الإليزي خطوة رمزية مهّدت الطريق لخطوات أكثر عمقاً نحو المصالحة، وهي خطة شومان The Schuman Plan نسبة إلى وزير الخارجية الفرنسي آنذاك روبرت شومان Robert Schuman، والتي كانت تقضي بتأسيس مجموعة الفحم والصلب الأوروبية European

<sup>1</sup> Emmanuel, Murlon-Druol. "Rethkg Franco-German relations: a historical perspective." *Policy Contribution*. No. 29. November 2017. Pp. 1-10. P. 3.

<sup>2</sup> Feldman. *Germany's Foreign Policy of Reconciliation*. op. cit. p. 27.

<sup>3</sup> Murlon-Druol. op. cit. p. 4.

<sup>4</sup> Tirana Times, "The Franco-German partnership and lessons for the Western Balkans: terview with the German and French Ambassadors to Albania, H. E. Susanne Schütz and H. E. Bernard Fitoussi." Tirana., January 20 - 26, 2017. Pp. 12-13.

Coal and Steel Community ECSC في 1951، وقد كانت تلك هي البداية الملهمة للسوق الأوروبية ثمّ الاتحاد الأوروبي فيما بعد. وقد حملت خطة شومان بعداً رمزياً وعميقاً، حيث استهدف من إقامة صناعة مشتركة للحديد والفحم أن لا يجعل الحرب فقط غير متخيّلة بل مستحيلة،<sup>1</sup> فالحرب تحتاج إلى أسلحة والأسلحة تحتاج إلى مصانع للحديد، والمصنع الألماني الفرنسي لا يمكنه أن يزوّد فرنسا بالسلح لقتال ألمانيا ولا العكس. كما أسّست خطة شومان لسلطة عليا فوق الدول، ومجلس للوزراء، ومحكمة وسوق موحّدة للفحم والحديد. وقد تمّ الاحتفاظ بهذه الآليات وتعديلها بموجب اتفاقية روما سنة 1957 التي أسّست للمجموعة الاقتصادية الأوروبية European Economic Community EEC، والتي تحوّلت بموجب اتفاقية ماستريخت Maastricht Treaty سنة 1992 إلى الاتحاد الأوروبي.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: المصالحة الإسبانية

#### الفرع الأوّل: نتائج الحرب الأهلية الإسبانية

بالموازاة مع مسار المصالحة الألمانية الفرنسية المبكّرة والمبشّرات الأولى للتكامل الأوروبي بداية مع اتفاق الإليزي لسنة 1963، شهدت إسبانيا مع نهاية الحرب الأهلية في 1939 مرحلة من الجمود السياسي والاجتماعي الداخلي، جعلها تبدو في الخمسينيات متوقّفة في زمن الثلاثينيات، ولن يتغيّر الأمر إلّا بتغيّر المعطى الجيو استراتيجي الدولي. ومع أنّ إسبانيا لم تنخرط في الحرب العالمية الثانية مع دول المحور، رغم تلقّي النظام الفرانكي الدعم من طرف ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية في بداية عهده، فإنّها تعرّضت بنهاية الحرب إلى العزلة من طرف أوروبا. لأنّها كانت تبدو دولة محكومة بالقمع من طرف نظام ديكتاتوري موالٍ للنازية.

ولم يتغيّر هذا الوضع إلّا مع الحرب الباردة وبروز حاجة الولايات المتّحدة إلى حلفاء، وهو ما مكّنها من الخروج من عزلتها الدولية وتطوير علاقات جيّدة مع الولايات المتّحدة، ولكن كدولة زبون بتلقّيها مبالغ معتبرة من الإعانات في إطار دعم المعسكر الغربي. ومن الناحية الاقتصادية، عرفت إسبانيا ركوداً استمرّ إلى غاية الخمسينيات، ففي سنة 1951 مثلت فيها الأجور 60 في المائة من

<sup>1</sup> Murlon-Druol. op.cit. p. 4, and Feldman, **Germany's Foreign Policy of Reconciliation**. op. cit. p. 81.

<sup>2</sup> Murlon-Druol. op. cit. p. 5.

أجور سنة 1936، ثمّ بدأ الوضع في التحسّن خاصّة مع ازدهار السياحة. وبداية من سنة 1975، دخلت إسبانيا عهد الحداثة السياسية والاجتماعية.<sup>1</sup>

لقد غيّرت حسابات الحرب الباردة موقف الولايات المتّحدة تجاه إسبانيا، من سياسة التعامل المحدود والمتحفّظ مع نظام فرانكو إلى منحها المساعدة المالية في الخمسينيات. فبموجب اتفاق مدريد سنة 1953،<sup>2</sup> تحوّلت إسبانيا إلى حليف مهمّ بالنسبة للولايات المتّحدة وانهمرت عليها الإعانات، كمكافأة لها لعدم انخراطها في معسكر الشيوعيين "الأعداء" أولاً، ولأنّها قاعدة ضدّ الشيوعية ثانياً. ولم تكن الدول الأوروبية ترغب في البداية في ضمّ إسبانيا إلى حلف الناتو أو المجموعة الأوروبية، لكن مع ذلك مكّنتها من العودة إلى الحظيرة الأوروبية بفضل اتفاق التجارة لسنة 1970، وتمكّنت من تطوير علاقات جيّدة مع أوروبا الغربية فيما عدا مع بريطانيا التي كانت في خلاف معها حول مضيق جبل طارق Gibraltar.<sup>3</sup> فهي لم تتمكّن من الحصول على عضوية حلف الناتو إلاّ في سنة 1982، فيما انضمت في سنة 1986 إلى الاتحاد الأوروبي.<sup>4</sup>

وفي الفترة الممتدّة من 1966 إلى 1977، وهي التي توافقت العشر سنوات الأخيرة من حكم فرانكو وبداية عهد الملك خوان كارلوس، سادت قيمة الاستقرار والسلم الاجتماعي والسياسي، واعتبر الاستقرار أولوية على حساب العدالة والحريّة والديمقراطية،<sup>5</sup> في ظلّ ضعف المستوى التعليمي والدخل المتدنيّ.<sup>6</sup> وخلال هذا الاستقرار، تغيّرت النظرة إلى الحرب الأهلية من حرب عادلة ضدّ أعداء الأمة إلى حرب الإخوة وتراجيديا جماعية تميّزها المسؤولية المشتركة، والتي لا يمكن تصفيتها إلاّ عبر العفو. وقد شكّلت هذه النظرة الأساس السياسي والأخلاقي للتحوّل الديمقراطي الإسباني الذي كان محكوماً بالرغبة في الأمن والمسؤولية المشتركة عن المآسي طيلة ستين سنة.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> Wells, op.cit. p. 169.

<sup>2</sup> أنظر كيف غطت الصحافة الأسترالية الاتفاقية سنة 1953، عبر أرشيف وكالة الصحافة الأسترالية:

Australian Associated Press, **U.S And Spain sign defence pact**, <https://trove.nla.gov.au/newspaper/article/48924187>. April 2018.

<sup>3</sup> Wells, op .cit, p. 169.

<sup>4</sup> Derek, E. Mix. **Spaain and Its Relations with the United States: Brief, Congressional Research Service**. (Washgton, DC: US Congress, December 4, 2015), p. 11.

<sup>5</sup> Rozenberg. " **Le « pacte d'oubli »** ." op. cit, p. 181.

<sup>6</sup> وهي عوامل تساهم في استمرار الصراع وهشاشة مستوى المصالحة في ظلّ غياب القدرة المعرفية، الفردية والجماعية، على النقاش الحقيقي لرهانات المصالحة.

<sup>7</sup> Maurice. op. cit, p. 7.

وقد بدأ أفق التحوّل الديمقراطي يلوح مع اغتيال حركة إيتا الباسكية للأميرال لويس كاريرو بلانكو Luis Carrero Blanco في 20 ديسمبر 1973، بعد ستة أشهر من توليه الوزارة الأولى، وهو الذي كان يعدّه الجنرال فرانكو لخلافته، في إطار مسعاه لإبقاء النظام الفرانكي بعد رحيله. وخلفاً له عين وزير داخلية كارلوس نفارو كوزير أول، والذي كان رغم ولائه غير المحدود للجنرال يحمل رغبة كبيرة في الإصلاح. ومع موت فرانكو في 20 نوفمبر 1975، تعاظمت سطوة اليمين على الوزير الأول، وضعفت الحكومة بسبب عدم قدرتها على اتخاذ القرارات وهو الأمر الذي حدا بالمعارضة غير الشرعية إلى الإعلان عن وجودها، والمطالبة بمصالحة تعيد فتح النقاش حول الماضي الأليم سرعان ما وجدت صداها لدى قطاعات متزايدة من الفرانكيين الإصلاحيين خلال السبعينيات.<sup>1</sup>

وطبقاً للاتفاق الذي أجراه الأمير خوان كارلوس مع الجنرال فرانكو، تمّ استعادة الملكية مباشرة بعد وفاة الجنرال. وتمّ تتويج خوان كارلوس ملكاً لإسبانيا في 22 نوفمبر 1975، أي بعد خمسة وأربعين سنة من الغياب.<sup>2</sup> وقد كان الملك الشاب حينها مقتنعاً بأنّ مصير التاج مرتبط بدمقرطة حقيقية للنظام السياسي، حيث دفع وزيره الأول إلى الاستقالة وكلف في 03 جويلية 1976 أدولفو سواريز Adolfo Suárez من الحزب الفرانكي والذي كان في الثالثة والأربعين من العمر بتشكيل الحكومة، لذلك اعتبر الأقلّ قدرة على التغيير. لكنّ بعضاً من قيادات المعارضة رأّت في شخصه القدرة على "تدمير المؤسسات الفرانكية"، باعتباره شاباً لم يشارك بصفة مباشرة في الحرب الأهلية، كما أنّ إسهامه في القمع الفرانكي كان ضعيفاً.<sup>3</sup>

### الفرع الثاني: لحظة التحوّل الديمقراطي الإسباني

في الفترة من 1975 إلى 1995، لم يكن يشار إلى ضحايا الفرانكية، عدا بعض الفعاليات الرمزية، ومنها:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Ibid, p. 8.

<sup>2</sup> Wells, op. cit, p. 139.

<sup>3</sup> Maurice, op. cit, p. 8.

<sup>4</sup> Rozenberg. "Mémoire, justice et raison d'Etat." op. cit. p. 8.

- عودة لوحة "غارنيكا" للفنان العالمي بابلو بيكاسو (أنظر الصورة أدناه)، الذي كان قد اشترط عودة اللوحة إلى إسبانيا باستعادة الديمقراطية في إسبانيا، وقد أدان فيها العنف المنتهج من قبل الديكتاتورية الفرانكية. وقد أطلق بيكاسو على اللوحة غارنيكا اسم المدينة الإسبانية التي تعرّضت للقصف والتدمير من قبل الجيش الفرانكي؛

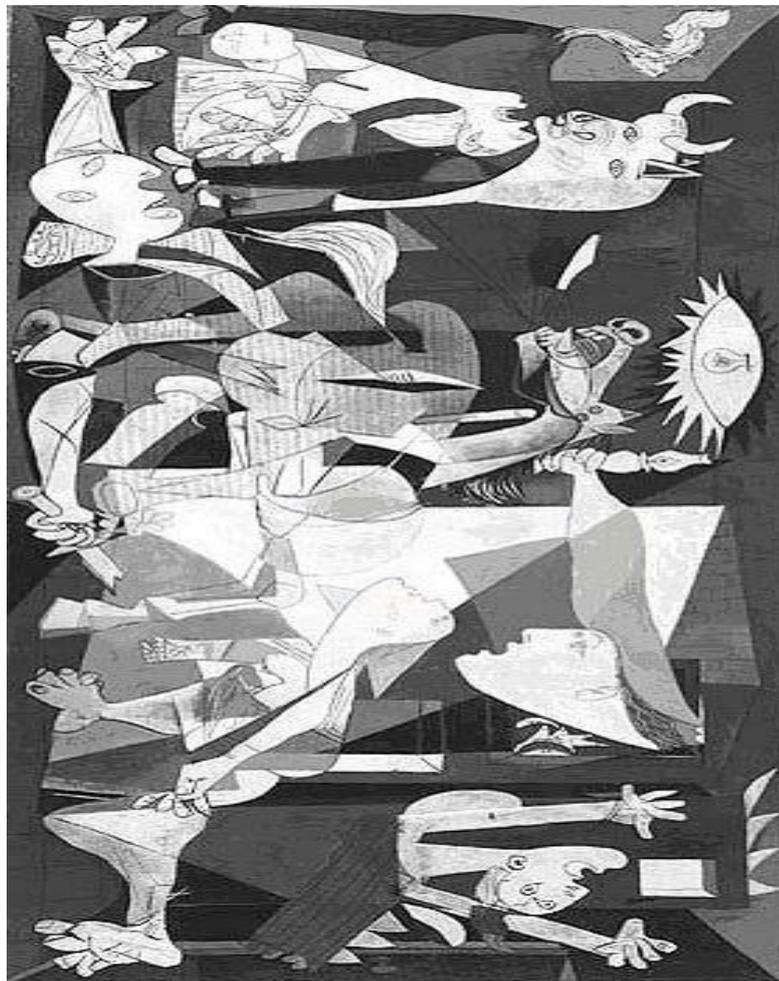
- معلم أقيم سنة 1985 كتب عليه "إلى كلّ الذين ضحّوا بحياتهم من أجل إسبانيا" وذلك بحضور مقاتلين من الطرفين؛

- تغيير أسماء الشوارع والساحات في بعض البلديات.

وبدأ الوزير الأول أدولفو سواريز التحوّل الديمقراطي بمساندة من الملك ورئيس البرلمان، وأكبر إنجاز حقيقته حكومته هو قانون الإصلاح السياسي، وهو القانون "الجسر" بين النظامين السابق والحديد الذي سمح بانتخاب غرفتي البرلمان بالاقتراع المباشر، وتنظيم أول انتخابات ديمقراطية بعد أربعين سنة من الحكم الأوتوقراطي الاستبدادي. وبدأ بعدها الاعتراف التدريجي بالأحزاب المعارضة وخاصةً الحزب الشيوعي عدوّ الفرانكية، والقيام بإجراءات رمزية للمّ شمل الشتات الإسباني. وتزامن ذلك بإجراءات العفو وتخفيف مدّة المحكومية لفائدة المعتقلين السياسيين قام بها الملك خوان كارلوس منذ تولّيه العرش، ومع ذلك فقد اعتبرت هذه الإجراءات غير كافية بالنسبة للمعارضة في أغلبها التي تطالب بالعفو الشامل. ومع دخول المعارضة قبة البرلمان في انتخابات 15 جوان 1977 قدّم قانون العفو في 14 أكتوبر 1977، وحظي بموافقة كلّ الفصائل السياسية فيما عدا الائتلاف الشعبي المشكّل من القيادات الفرانكية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Ibid.

## الصورة رقم 1: لوحة غريكا للفنان بابلو بيكاسو



## الفرع الثالث: العفو من أجل المصالحة

كان العفو الجزئي عبارة عن اتفاق بين النخب الإسبانية كحلّ وسط بين المطالبات المتّجهة إلى العدالة وبين بقايا الفرانكية في السلطة والمجتمع، وقد كان العفو كذلك في الاتجاهين، في اتجاه الضحية والمعتدي في نفس الوقت. فقد شمل العفو الجزئي كلّ الأفعال ذات القصد السياسي والمرتكبة قبل 15 ديسمبر 1976، وهو تاريخ الاستفتاء حول قانون الإصلاح السياسي، والأفعال المرتكبة فيما بين 15 ديسمبر 1976 و 15 جوان 1977 والمتعلّقة بالمطالبة بالحريّات والاستقلال، وكذا الأفعال المرتكبة بين 15 جوان 1977 و 06 أكتوبر 1977 بشرط عدم المساس بالحياة. ومن الناحية العملية، مسّ العفو كلّ المناضلين السلميين من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، والعَمّال،

و"الإرهابيين" الباسك المحكوم عليهم في قضايا الدم في الفترة السابقة لانعقاد أول انتخابات برلمانية، لكنها استثنت العسكريين من الاتحاد الديمقراطي المسلح UMD الذين نادوا وقاتلوا من أجل ديمقراطية الجيش، والمقاتلين السابقين في الجيش الجمهوري.<sup>1</sup>

لكن في نفس الوقت منح العفو للسلطة ولأعوان الأمن العمومي الذين ارتكبوا فظاعات أثناء فترات مختلفة. وبذلك مسحت الأعمال الشنيعة المرتكبة في ظلّ نظام فرانكو بجرّة قلم، كما أنّها منعت أيّ سعي لإقامة العدالة. واعتبرت من خلال هذا العفو كلّ الجرائم الفرانكية غير موجودة من الناحية القانونية، على الأقلّ.<sup>2</sup> وقد شكّل هذا السياق الإسباني للانتقال الديمقراطي نموذجاً للتصدير، رغم ما يحمل من تناقضات جعل البعض يعتبره مجرد "ترقيع ديمقراطي" Bricolage  
Démocratique.<sup>3</sup>

بالنسبة للائتلاف الشعبي، والمشكّل من الفرانكية الجديدة والحزب المناصر للفرانكية الاجتماعية، فالعفو هو الفوضى، وهو يقصد العفو الذي يستفيد منه المعارضون. أمّا الحزب الشيوعي فقد اعتبره رغبة أكيدة في قلب الصفحة، وهو يشير إلى العفو الذي استفاد منه المعارضون، لأنّه بالنسبة إليه سياسة وطنية وديمقراطية، وهي الحلّ الوحيد لطبيّ صفحة ماضي الحروب الأهلية.<sup>4</sup> أمّا الحزب الاشتراكي الشعبي، فقد وافق على القانون واعتبره أفضل ما يمكن فعله، بالنظر إلى الظروف، إلّا أنّه سجّل بعض التحفظات متعلّقة بعدم إعادة الاعتبار العسكريين الموالين للديمقراطيين المحكوم عليهم أيام فرانكو، فيما دعا إلى التعويض المعنوي في سبيل طيّ الصفحة نهائياً. فيما اعتبرته الأقلية الاستقلالية رسالة سلم إلى الشعب.<sup>5</sup> وشكّل البحث عن التوافق والإجماع مفتاح النجاح بالنسبة للتحوّل الديمقراطي الإسباني. وبذلك تمّ الاتفاق الضمني بين الأطراف على عدم استعمال الماضي الأليم كوسيلة للتنافس السياسي من أجل الوصول إلى السلطة.

وبالموازاة اتخذت مجموعة من التدابير لفائدة قطاعات واسعة من المجتمع، كالموظّفين الحكوميين ضحايا الطرد التعسّفي من العمل، والمنتقلين إلى التيار الجمهوري، من خلال منح لأرامل جنود الجيش

<sup>1</sup> Ibid. pp. 7-9.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Rozenberg. "Le « pacte d'oubli »." op. cit, p. 174.

<sup>4</sup> Rozenberg. "Mémoire, justice et raison d'Etat." op. cit. p. 9.

<sup>5</sup> Ibid.

الجمهوري والمعطوبين سنة 1980، وتعويض المسجونين لأكثر من ثلاث سنوات سنة 1990، وإعادة الأملاك المصادرة للتنظيمات والنقابية والسياسية سنتي 1986 و1998.<sup>1</sup>

لقد كتب الانتقال الديمقراطي في إسبانيا كقصة ناجحة بسبب سلاسة التحوّل من نظام ديكتاتوري إلى نظام ديمقراطي، والذي بدأ مع حكومة أدولفو سواريز في جويلية سنة 1976، تحت قيادة الملك الشاب خوان كارلوس الأول. وقد ختم التحوّل في أكتوبر 1982، مع قدوم الاشتراكيين إلى السلطة إثر أول تداول ديمقراطي. ويعتبر الإسبان هذه الفترة القصيرة الأكثر إيجابية في تاريخهم المعاصر. ومع ذلك فقد برزت إلى السطح منذ 1995 نظرة نقدية للنموذج الإسباني للمصالحة الوطنية، عبر التساؤل حول جوانب الضعف فيها والتمنّ المقدم من طرف "المهزومين". حيث يرى قطاع واسع من اليساريين وبعض الوطنيين بأنّ شروط الانتقال الديمقراطي قد فرضت على مهزومي الحرب والفرانكية "ميثاقاً للصمت أو النسيان" حول تلك المرحلة التاريخية من حياة الشعب الإسباني.

وقد كان سبب السعي لنزع القداسة عن النموذج الإسباني للتحوّل الديمقراطي هو الرهانات الحساسة لتلك اللحظة السياسية التي أقرّت فيها. ف"القطيعة المشتركة" صيغت بين فرانكية ضعيفة غير قادرة على الصمود، لكنّها في الوقت نفسه قويّة كفاية لدرجة منع الانهيار، في مواجهة ضغط المعارضة وهيمنة تيارها الإصلاحية. وقد قرّرت الفرانكية الضعيفة دخول المنعطف الديمقراطي، وبدأت التفاوض مع "أعداء الماضي"، وتعلّبت بذلك الرغبة في بناء المستقبل على الرغبة في سبر أغوار الماضي. لكنّ قرب الماضي الأليم والحرب الأهلية والجوانب المعتمدة من الفرانكية ألقّت بظلالها على مختلف مراحل هذا التحوّل. فقد كانت كلّ المراحل التاريخية تحمل آثار الماضي، لكن قانون العفو المؤرّخ في 14 أكتوبر 1977 شكّل السياسة الذاكراتية الرسمية التي ستستمرّ خلال مرحلة التحوّل الديمقراطي. وبعدها تزايدت القطاعات المعارضة لهذه السياسة التي وجدت صداها في مشروع قانون حكومة زياتيرو سنة 2006.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Ibid. p. 8.

<sup>2</sup> Maurice. op. cit. p. 6.

المطلب الثالث: المصالحة الألمانية المزدوجة **The Double German****Reconciliation**

في أيام الحرب الباردة، لم تكن الوحدة الألمانية مرفوضة من حيث المبدأ من قبل القوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، وإنما كان الصراع في الانتماء المستقبلي لألمانيا الموحدة، فقد كانت القوى الغربية تريد توحيد ألمانيا لتنضم إلى المعسكر الغربي، فيما كان الإتحاد السوفييتي يريد أن تضم جمهورية ألمانيا الديمقراطية ألمانيا الغربية لتصبح جزءاً من المعسكر الاشتراكي. إلا أن بناء جدار برلين في 12 و13 أوت 1961 منع الألمان الشرقيين من الدخول إلى ألمانيا الغربية، أبعده الأمل نهائياً في توحيد ألمانيا.

وفي 20 سبتمبر 1949، تألّفت أول حكومة ألمانية برئاسة المستشار كونراد أديناور الذي صرّح في أول خطاب له أنّ السياسة الخارجية الألمانية تسعى لتحقيق هدفين: الاندماج بالغرب سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وإعادة توحيد ألمانيا لأنها الوريث الوحيد للشعب الألماني بعد انهيار النظام النازي.<sup>1</sup> لقد اعتبرت حكومة بون نفسها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الألماني الذي يتوجب توحيد من جديد، لذلك أقرت الحكومة الألمانية في 1955 مبدأ هالشتاين Hallestein Kontrine لقطع الطريق أمام اعتراف أية دولة في العالم بألمانيا الشرقية، وذلك بفرض عقوبات اقتصادية تنتهي بقطع العلاقات الدبلوماسية معها.<sup>2</sup>

وقد شكّل هذا المبدأ أحد أعمدة السياسة الخارجية الألمانية الغربية، وسلاحاً موجّهاً تحديداً ضدّ العالم الثالث الذي كان يعتمد على المساعدات الاقتصادية الألمانية. فيما شكّلت المنطقة العربية أكثر المناطق أهمية لتطبيق هذا المبدأ بحزم، لأنها كانت في الوقت نفسه منطقة حيوية لألمانيا الشرقية، وأفضل مكان بالنسبة إليها لخرق هذا المبدأ مستغلةً علاقتها التجارية مع الدول العربية لنيل الاعتراف بها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبير، الشيخ حيدر. السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية وتطورها (1949-2008)، (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، 2012)، ص ص. 60-61.

<sup>2</sup> نفس المرجع.

<sup>3</sup> نفس المرجع.

وفي 1972 تمّ التحرّر من مبدأ هالشتاين نهائياً، بموجب اتفاق مع الاتحاد السوفيتي يقضي باحترام الحدود القائمة في أوروبا بما فيها الحدود بين الألمانيتين والقبول بترسيم الحدود مع بولونيا. واعترفت ألمانيا الغربية من خلال الاتفاق بألمانيا الشرقية كدولة، لكن ليس كدولة أجنبية وفقاً لمبدأ "دولتان وأمة واحدة"، وهو الأمر الذي منح ألمانيا الغربية ثقة أكبر في التحرك الدولي.<sup>1</sup>

وبقي الانقسام الألماني حالة واقعية تعايش معها الألمان من الجانبين، إلا أنّ تواتر التغيّرات الداخلية والخارجية المساعدة سيغيّر الوضع بصفة جذرية في اتجاه الوحدة. فعلى المستوى الداخلي تزايدت وتيرة العلاقات الرسمية والشعبية. بينما عرف العامل الدولي انفراجاً سيؤثر إيجابياً على الوضع الألماني. فمن جهة، انخفضت حدّة التوتر الأمريكي السوفيتي، خاصّة مع سياسة الغلاسنوست أو الشفافية التي انتهجها الرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشيف Mikhail Gorbachev، التي تهدف إلى الإصلاح الداخلي تحنّباً للاهتبار، وهو ما أثر في دعم التغيير في الكتلة الشرقية. وقد ساهمت كلّ هذا العوامل في سقوط جدار برلين، في نوفمبر 1989، ومنه تسارعت وتيرة المصالحة الألمانية. وفي 3 أكتوبر 1990، توحدت ألمانيا وشكّلت حدثاً دولياً بامتياز، من حيث أنّه أنهى حقبة تمتدّ إلى الحرب العالمية الثانية. وسجّل التاريخ بذلك قصة مفادها أنّ بداية الحرب الباردة كانت في برلين، وأنّ نهايتها كانت أيضاً في برلين.<sup>2</sup>

وقد أعادت الوحدة الدولة الألمانية إلى موقع الصدارة، فقد ارتفع عدد سكّانها فجأة وبين ليلة وضحاها إلى 80 مليون نسمة، لتصبح بذلك أكبر دولة عضو في الاتحاد الأوروبي جغرافياً واقتصادياً. لكن وفي نفس الوقت، شكّل العامل الاقتصادي تحدياً كبيراً للوحدة، لتقليص التفاوت الاقتصادي بين الشطرين، وارتفاع نسبة البطالة، وهي العوامل التي ساهمت في انتهاج سياسات تنموية فعّالة ستجعل فيما بعد ألمانيا أوّل اقتصاد في الاتحاد الأوروبي.

### الفرع الأوّل: المصالحة الألمانية البولونية

انعكست التطوّرات المصاحبة لسقوط جدار برلين وتوحيد الألمانيتين إيجابياً على جهود المصالحة الألمانية البولونية، والتي عرفت انتعاشاً كبيراً انتقل من مستوى المبادرات الاجتماعية إلى

<sup>1</sup> نفس المرجع. ص. 83.

<sup>2</sup> نفس المرجع. ص. 135-137.

المستوى السياسي. وترجع العقدة في المصالحة بين البلدين إلى الحرب العالمية الثانية وهي تتعلق بترسيم الحدود على ضفة نهر أودر وفرعه نايسه اللوزاتي Oder and Lusatian Neisse. فقد كانت ألمانيا ترفض خسارة الأقاليم الألمانية الشرقية لصالح بولونيا، وهي تضمّ أقاليم بروسيا الشرقية، وسيليزيا وبوميرانيا East Prussia Silesia Pomerania، بعد أن ضمّها الاتحاد السوفييتي إلى بولونيا في بدايات الحرب الباردة، ولم يكن ذلك ممكناً إلا مع عودة العلاقات مع بولونيا في 1989 وإعادة توحيد ألمانيا في 1990.<sup>1</sup>

وقد سبقت اتفاقية الحدود البولونية الألمانية في 14 نوفمبر 1990 اتفاقية 4+2 في 12 سبتمبر 1990، جمعت الألمانيتين الشرقية والغربية مع كلّ من فرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. فبموافقة بولونيا، ألغت الدول الست تحفظ بوتسدام Potsdam reservation الذي أحال ترسيم الحدود الألمانية إلى اتفاق سلام مستقبلي. وقد شكّلت اتفاقية 4+2 اتفاق السلام "المنتظر"، ورسمت حدود ألمانيا الموحدة بما فيها الحدود مع بولونيا. وقد أكّدت الاتفاقية على أنّها نهائية ولا يمكن عقد اتفاقيات أخرى حول المسألة لتعديل أي بند من بنودها. فيما تبني الطرفان الألماني والبولوني بموجب اتفاقية 17 جوان 1991 مجموعة من التدابير أكّدا من خلالها أنّ الحدود بين البلدين أوروبية لا تفرّق بين البلدين بقدر ما تجمعهما، تماماً كما تفعل الحدود الألمانية مع باقي الدول الغربية.<sup>2</sup>

لقد مرّت العلاقات البولونية الألمانية بعدة مراحل مكنت في النهاية من الوصول إلى حالة مثلى من المصالحة. وما يميّز تجربة المصالحة أنّها كانت مساراً مقاوماً، فرغم أنّ العامل الدولي أثناء الحرب الباردة لم يكن مساعداً على المصالحة، بل كان رافضاً لها، فقد ظهرت جهود من فواعل رسمية وغير رسمية صمّمت على المصالحة إلى أن نجحت في تحقيقها.

### - المصالحة المستحيلة في الفترة من 1945-1965

عرفت العلاقات حالة من الجمود، أي أن المصالحة كانت مستحيلة، لا تكن هناك أي تحركات في الاتجاهين، وتبيّن ثقل التاريخ والواقع الذي خلّفته الحرب العالمية، وتأثير الحرب الباردة التي كانت في ذروتها.

<sup>1</sup> Sułek, op. cit, p. 12.

<sup>2</sup> Ibid.

## - جهود المصالحة المبكرة في الفترة 1965-1989

وهي مرحلة مهّدت أرضية للحوار حول المصالحة بين البلدين، بدأت مع رسالة القساوسة البولونيين لنظرائهم الألمان سنة 1965، أعطت أرضية لظهور سياسة الشرق أو "الأوست بوليتيك" Ostpolitik للمستشار الألماني ويلي برانت<sup>1</sup> Willy Brandt سنة 1970، التي كان من نتائجها تأسيس اللجنة الألمانية البولونية المشتركة حول كتاب التاريخ المدرسي في 1972، ومعهد جورج إيكيرت للمناهج الدراسية، الذي كرس اهتمامه بالمشاكل المتعلقة بطرح أحداث الماضي الأليم وفق تصوّرات المرء لنفسه أو للآخرين في الكتب المدرسية،<sup>2</sup> وذلك سعياً لإيجاد إطار أكثر موضوعية للرواية التاريخية المشتركة، ويعتبر الكتب المدرسية أدوات تعليمية لتحقيق التفاهم الدولي.<sup>3</sup> كما عرفت هذه المرحلة انطلاق وتزايد التبادل الاقتصادي والاجتماعي، وفي 1975 تمّت أول توأمة بين مدينتي برمن وغدانسك Bremen and Gdansk، كما عرفت سنتا 1980 و1981 إرسال مساعدات ألمانية في إطار التضامن لفائدة بولونيا، فيما تلقت ألمانيا المساعدات البولونية للاجئين من ألمانيا الشرقية في أحداث سقوط حائط برلين 1989.<sup>4</sup>

تحتاج صراعات تاريخية بحجم الصراع الألماني البولوني إلى تدخّل طرف ثالث للتوسّط لحلّ الصراع، لكنّ الوضع حينها لا يسمح بذلك، في ظلّ الانقسام الدولي للحرب الباردة. واستدعى هذا الوضع تدخّل فاعل غير رسمي في كسر حتمية استمرار الصراع، حيث تبوّأت الكنيسة الكاثوليكية في بولونيا والإنجيلية في ألمانيا دور وسيط السلام. وقد يبدو ذلك غريباً في مجال الدبلوماسية الدولية، لكنّه كان البداية المطلوبة. وبدأت المبادرات المتوالية عبر رسالة للأساقفة البولونيين لنظرائهم الألمان، ورحلات الحجّ، وزيارة مجموعة من الشباب الألمان لمتحف أوشفيتز، والحوار المسيحي، وزيارة شباب

<sup>1</sup> توّجت جهود المستشار الألماني ويلي برانت في اتجاه المصالحة بجائزة نوبل للسلام لسنة 1971، أنظر موقع مؤسسة نوبل النرويجية:

[https://www.nobelprize.org/nobel\\_prizes/peace/laureates/1971/press.html](https://www.nobelprize.org/nobel_prizes/peace/laureates/1971/press.html), April 2018.

<sup>2</sup> فالك، بانجل. دليل اليونسكو للبحوث المتعلقة بالكتب المدرسية وتنقيح تلك الكتب، (باريس: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة يونسكو، ط 2، 2016)، ص. 73.

<sup>3</sup> نفس المرجع. ص ص. 7-9.

<sup>4</sup> Albrecht, Lemp. "The history of Polish-German relations after the 2nd World War." in **Polish-German Relations see 1945: A Source of spiration for Future Korean-Japanese Relations?**. (Seoul: The Asan stitute for Policy Studies, December 1, 2011). p.8.

ألمان سرّاً لبولونيا، ولقاء القسّ كارول جوزيف فوتيلا Karol Józef Wojtyła الذي أصبح بابا الفاتيكان فيما بعد تحت لقب يوحنا بولس الثاني Jean-Paul II،<sup>1</sup> والذي سيكون له إسهام كبير في المصالحة بين البلدين مستقبلاً.

كانت البداية الأولى سنة 1965، حين بعث الكاردينال ستيفان فيزنسكي Stefan Wyszyński رسالة إلى الألمان، افتتحها بعبارة "عفونا ونطلب العفو."<sup>2</sup> وقد قوبلت تلك الرسالة برفض واستهجان كبيرين من المجتمع البولوني، الذي لم يتعاف بعد من ذكرى الحرب القريية حينها وانتهاكات الجيش والشرطة النازيين وإعدام الملايين من المدنيين. وقد استغلّت الدعاية الشيوعية ذلك الرفض لشنّ حملة على الكاردينال والكنيسة. لكنّ الكاردينال عاود المحاولة ونجح في كسب ثقة المجتمع البولوني وإقناعه بضرورة المصالحة مع الألمان، رغم أنّ أبعاد الرسالة لم تكن مفهومة جيّداً حينها. وكان ردّ فعل الكنيسة الألمانية حول المصالحة التاريخية المعروضة من قبل القساوسة البولونيين في البداية متحفّظاً ومحدوداً. ولقيت الكنيسة الألمانية معارضة شديدة خاصة من قبل الملاك الذين انتزعت منهم أملاكهم، وبسبب معارضة فرضية الاعتذار للبولونيين. وقد كان من سيصبح البابا بنديكت السادس عشر Benedict XVI من بين الموقعين على الرسالة. وتاماً كما في بولونيا، كانت المحاولة الثانية ناجحة.<sup>3</sup>

وتطوّر التعاون الاقتصادي والسياسي بين البلدين عقب نهاية الانقسام شرق/غرب وإعادة توحيد ألمانيا وعقد اتفاقية الحدود، وأخذت فيه المصالحة بعداً مؤسّساتياً رسمياً وتكفّلت الحكومتان بتمويله، حيث تمّ مثلاً تأسيس ومؤسسة "الذاكرة والمسؤولية والمستقبل"،<sup>4</sup> ومعهد التاريخ الألماني في وارسو ومعهد التاريخ البولوني في برلين، وآلية المجلس الحكومي المشترك حول القضايا المشتركة.<sup>5</sup> ولدعم المصالحة على المستوى المدني تمّ تأسيس مؤسّستين مستقلّتين لتمويل النشاطات المشتركة وهما:

<sup>1</sup> Lipowicz. op. cit. p.4.

<sup>2</sup> Sułek. op. cit. p. 17.

<sup>3</sup> Lipowicz, op. cit, p.8.

<sup>4</sup> أنظر موقع المؤسسة:

Foundation "Remembrance, Responsibility, Future," EVZ,

<https://www.stiftung-evz.de/eng/home.html>.

<sup>5</sup> Lempp. op. ci. P. 8.

مؤسسة التعاون البولوني/الألماني ومؤسسة التعاون الشبابي.<sup>1</sup> كما تم تأسيس فريق ألماني بولوني يعمل على كتابة مرجع مدرسي للتاريخ المشترك، وتشجيع جهود المصالحة على المستوى المحلي.<sup>2</sup>

وعلى المستوى المحلي ساهم أفراد كالبروفيسور البولوني جيرزي سوليك Jerzy Sułek في جهود المصالحة غير الرسمية، حيث يقول بأنه قد جعل من الدفاع عن المصالحة بين ألمانيا بولونيا هدفاً لحياته الشخصية، بين تدريسه في الجامعة وعمله الدبلوماسي وحتى في حياته العائلية، حيث أنه زوّج ابنته من ألماني. وقد لقيت جهوده هذه اهتماماً رسمياً في البلدين، فقد تم تكريمه من طرف كل من الرئيس الألماني في 2002 والرئيس البولوني في 2005. كما أنه يرغب في أن يستفيد العالم من تجربة المصالحة بين البلدين في سياق كوريا واليابان مثلاً.<sup>3</sup>

### الفرع الثاني: التعويضات الألمانية لبولونيا

تأسست مؤسسة المصالحة البولونية/الألمانية من قبل ألمانيا بهدف تقديم المساعدات الإنسانية لفائدة المتضررين من القمع النازي في بولونيا، بقيمة إجمالية مقدّرة بخمسمائة مليون مارك ألماني. وطبقاً لاتفاقية 16 أكتوبر 1991، تعهّدت الحكومة البولونية بعدم المطالبة الحكومة الألمانية بأي تعويضات مستقبلاً قد يطالب بها المواطنون البولونيون. وفي 17 جويلية 2000، عقدت اتفاقية متعدّدة الأطراف، شاركت فيها كل من ألمانيا وبولونيا، حدّد فيها سقف مقدّر بـ 8,1 مليار مارك ألماني كتعويض طوعي لفائدة العبيد والعمال المسخّرين وباقي ضحايا النازية في بولونيا. وقد تمّ الوفاء بالتعهدات الناجمة عن الاتفاقيتين بصفة كاملة. وفي المجموع ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تلقّى ملايين ضحايا النازية الأحياء في بولونيا حوالي مليار دولار أمريكي، لكن ليس بمعنى التعويض القانوني، فقد كانت كلّها إمّا "مساعدات إنسانية" أو "منحاً مالية طوعية"، لأنها لا تعادل بحال الضرر الذي لحق البولونيين من القمع النازي. وهذا تماماً ما فهمه قسم من الضحايا البولونيين، الذين حاولوا اللجوء إلى المحاكم في كل من بولونيا وألمانيا للحصول على التعويض، لكنهم لم يفلحوا في ذلك.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> The Foundation for Polish-German Cooperation and the Youth Cooperation Foundation.

<sup>2</sup> Lipowicz, op. cit. pp. 6-7.

<sup>3</sup> Sułek, op. cit. p. 9.

<sup>4</sup> Ibid. p.14.

وبصورة معلنة أو ضمنية، اعتبر احتفاظ بولونيا بالأقاليم الشرقية الألمانية تعويضاً مناسباً على الاحتلال الألماني. لقد تحمّلت ألمانيا المسؤولية الأخلاقية والسياسية عن انتهاكات النازية، وفي المقابل لم تتحمّل مسؤولية الدولة عن أفعال الرايخ الثالث. واعتبرت مع بولونيا أنّ المنح المالية الإنسانية لضحايا النازية من شأنه أن يعزز المناخ الاجتماعي للمصالحة الألمانية/البولونية. يشبه ملف التعويضات في العلاقات الألمانية البولونية السير في طرق واحد، حيث لم تفتح الحكومة الألمانية المجال لمناقشة مطالب التعويض ضدّ بولونيا من قبل الألمان بفعل الحرب العالمية الثانية، في حين تمّ تعويضهم بموجب قانون ألماني للتعويض، وليس من الجانب البولوني.<sup>1</sup>

ورغم قصة النجاح التي تقدّمها المصالحة الألمانية البولونية، فإنّ قطاعات واسعة من المجتمع والنخبة في بولونيا لا تزال متشكّكة حول المعنى السياسي لعبارة القساوسة الكاثوليك حول العفو في 1965، بل ويعتقد الكثير منهم بأنّه ليس لبولونيا ولا للبولونيين أن يعتذروا للألمان. وبالنسبة للجيل الذي عايش الفترة النازية من الألمان والبولونيين، والضحايا منهم خاصّة، وكذا الألمان الذي أبعثوا من أراضيهم، فهم ليس لديهم أيّ استعداد شخصي للعفو عن الطرف الآخر، وهي معضلة ما لا يقبل المصالحة<sup>2</sup> Irreconcilable التي تتحدّى المصالحة واستمرارها.

## المطلب الرابع: مسار المصالحة في إيرلندا الشمالية

### الفرع الأوّل: جهود المصالحة

كانت العلاقات المميّزة البريطانية الأمريكية خلال الحرب الباردة سبباً في أن تعتبر الإدارات الأمريكية المتعاقبة مسألة إيرلندا الشمالية مسألة بريطانية داخلية. وهو الموقف الذي تدعمه بريطانيا والوحدويين البروتستانت. وقد كان التخوّف من احتمال تحوّل الجمهورية الإيرلندية إلى دولة شيوعية قائماً، وقد اقترحت إيرلندا على الولايات المتّحدة التوسّط في الانقسام الإيرلندي في مقابل حيادها وانضمامها إلى حلف الناتو سنة 1949، لكنّ الولايات المتّحدة رفضت العرض.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> تمّ تجاوز مسألة التعويض بين بولونيا وألمانيا ضمن صفقة/اتفاق حول الأراضي المتنازع عليها، Ibid, pp. 14-16.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> MacGinty. op. cit. p.1.

وفي 31 أوت 1994، أعلن الجيش الجمهوري الإيرلندي IRA عن وقف إطلاق النار والشروع في مفاوضات بين القادة السياسيين الأساسيين، وتبعه إعلان وقف إطلاق النار من طرف التنظيمات شبه العسكرية البروتستانتية في أكتوبر 1994. واستمتع سكان إيرلندا الشمالية الهدوء والسلام لأول مرة، بعد عقود من الحرب الأهلية. وفي ماي 1998، وافق أكثر من 70 في المائة منهم على اتفاق السلام الذي وقّعه ممثلوهم السياسيين شهر أبريل من نفس السنة، تعبيراً منهم عن رغبتهم في عودة السلام إلى المقاطعة. ولم تكن الإرادة الإيرلندية وحدها العامل المحرك في اتجاه السلام، بل ساهم فيه العامل الدولي عامة والأوروبي خاصة بصفة إيجابية، بل قد نقول بصفة أساسية.<sup>1</sup>

يعتبر انخراط أكبر التنظيمات شبه العسكرية في مسار السلام وبقاء تنظيمات أخرى أصغر منها عائقاً أمام حلّ الصراع وتحويل العلاقات، بسبب استمرار العنف الطائفي المنجرّ عن العمل المسلّح، وخاصةً بمناسبة موسم المسيرات من شهر أبريل إلى أوت من كلّ سنة. كما أنّ هناك عنفاً آخر هو العنف الداخلي ضمن الطائفة الواحدة ضدّ من يعتبرون "خونة" أو مخبرين، وهي حالات لا يتمّ الإبلاغ عنها.<sup>2</sup>

وأصبح العنف في إيرلندا الشمالية يبرز في شكل أزمات متكرّرة، رغم دعم اتفاق الجمعة المقدّسة من طرف السكّان، وذلك بسبب التوسّع الأفقي العددي للصراع، بعدما كان محصوراً في دائرة المنخرطين في العمل المسلّح، وفي الوقت الذي كانت فيه النخبة هي من يحمل المطالب الهوياتية. لكن وبعد انخراط تلك النخبة في المسار السياسي، أخذ العنف والصراع منحى غير متوقّع، فقد انتقل الصراع من قيادة النخبة إلى مبادرة القاعدة الشعبية، وهو ما ينذر بخطر تعميق الصراع.

## الفرع الثاني: معوّقات المصالحة

### المصالحة في مواجهة الجدران

لم يغيّر اتفاق السلام حالة الصراع الاجتماعي إلى الأحسن، رغم التحسّن الملحوظ على الصعيد الأمني، وبين ذلك عمق الأزمة في إيرلندا الشمالية، وحال مدينة بلفاست العاصمة مظهر واضح لذلك. حيث أصبحت بلفاست مدينة ممزّقة بجدران العزل العرقي، فبعد عشر سنوات من

<sup>1</sup> Féron. "Irlande du Nord : une réconciliation incertaine." op.cit. pp.1-2.

<sup>2</sup> Élise, Féron. "L'horizon fuyant de la réconciliation. L'Irlande du Nord entre rapprochement et cristallisation des oppositions." Les Cahiers Sirice. Vol.1. No.15. pp. 67-82. P. 77.

اتفاق السلام،<sup>1</sup> وبدل أن تحلّ المصالحة في مجتمع إيرلندا الشمالية، ظهرت الجدران في المدينة لتعبّر عن الجدران المعنوية الموجودة في النفوس، وتفرض الانقسام في الهوية وفي الحياة اليومية لسكان بلفاست.<sup>2</sup> وتشكّل حوادث كالاغتداء على امرأة أو رفض فسح الطريق في الطريق العام، أسباباً قد تؤدّي إلى اندلاع المواجهات، ويبيّن ذلك بأنّ التنظيمات المسلّحة ليست العقبة الوحيدة للمصالحة، حيث يتمّ تجاهل القيم الثقافية والاجتماعية المغروسة في الجماعتين والمعزّزة للصراع. حيث اختفت القنابل من المشهد، لكنّها فسحت المجال لمواجهات يومية ومتنوّعة متزايدة في مدن كبرى كبلفاست وديري Belfast and Derry. والغريب في الأمر، أن يتّخذ قرار بناء جدران لعزل الجماعتين، دعيت نفاقاً "جدران السلام" Peace Walls، وقد خصّصت لها ميزانية مقدّرة بحوالي 700 ألف جنيه استرليني. والغريب أيضاً أن تبث مبادرة في 2011 هي "بوابة السلام"، وهي بوابة ضمن أحد الجدران التي تقسّم المدينة، يتمكّن من خلالها المواطنون "العبور" إلى الطرف الآخر بكلّ أمان، كتعبير عن السلام المأمول.<sup>3</sup>

لقد حمل اتّفاق السلام سنة 1998 إجراءات عديدة، بغرض تحقيق المصالحة التاريخية، لكنّ ردود الأفعال والمواقف كانت متناقضة حوله، فقد اعتبر مثلاً إطلاق سراح أفراد التنظيمات شبه العسكرية من قبل طرف إجراءً يخدم السلام، فيما يعتبره الطرف المقابل عفواً يخلي مسؤوليتهم تجاه الضحايا وهدراً لحقّهم في العدالة.<sup>4</sup>

لكنّ الأمر أعقد من الاتفاق، فعقدة المصالحة في إيرلندا الشمالية تكمن في وجود مشروعين متناقضين للمصالحة، فإذا اعتبرنا المصالحة من وجهة نظر الوندوين، فستكون في اتّجاه الوحدة مع بريطانيا، أي ما يعني المصالحة الإيرلندية الشمالية/البريطانية. بينما يفصّل المشروع الثاني المصالحة مع جمهورية إيرلندا، أي وحدة الجزيرة الإيرلندية. لذلك يبدو هذا التناقض الوجودي بين المشروعين عاملاً

<sup>1</sup> [Al Jazeera English](#) Production. "Northern Ireland's Troubles - Walls of Shame." (Documentary). July 2007.

<sup>2</sup> يتخوف البروتستانت في حال إلغاء الجدران من غزو الكاثوليك الذين يواجهون ندرة في المساكن، بسبب ارتفاع معدل الولادات عندهم مقارنة بالبروتستانت، في حين أن أحياءهم محدودة بسبب تلك الجدران. وهو ما يعني أن وعد الحكومة بالقضاء على "جدران السلام" مع سنة 2023 غير واقعي، خاصة في بلفاست، أنظر:

Féron. "L'horizon fuyant de la réconciliation." op. cit. pp. 77-78.

<sup>3</sup> Ibid. p. 77.

<sup>4</sup> Féron. "Irlande du Nord : une réconciliation incertaine." op. cit. p.2.

مستمراً، يجعل المصالحة الإيرلندية الشمالية الداخلية مستحيلة. وبذلك تصبح المصالحة الداخلية في إيرلندا الشمالية مرتبطة بمصير المصالحة في أحد الاتجاهين، سواءً في اتجاه بريطانيا أو جمهورية إيرلندا.

### - غياب تجربة سلام تاريخية سابقة

لقد انتقد تعريف المصالحة الذي يشير إلى الرجوع إلى الحالة السابقة من العلاقات كما رأينا سابقاً، وتقدّم الحالة الإيرلندية الشمالية دليلاً واقعياً على ذلك. حيث لا يمتلك سكان إيرلندا الشمالية في تاريخهم المشترك تجربة تعايش سلمي تكون مرجعاً لعلاقات سلمية مستقبلية، فهم ليسوا مطالبين بإعادة بناء الروابط الاجتماعية بل بنائها من الأصل.<sup>1</sup>

ولعلّ الأخطر في الحالة الإيرلندية الشمالية، ليس فقط غياب مرجعية تاريخية للسلم، بل وجود صراع اجتماعي يتعايش معه أفراد المجتمع باستمرار. فأكثر من 90 في المائة من السكنات العمومية تقع في مناطق من نفس الطائفة، أي يقطنها حوالي 90 في المائة من الكاثوليك أو البروتستانت، وتصل هذه النسبة إلى 98 في المائة في مدينة بلفاست. كما أنّ 7 في المائة فقط من الأطفال المتدربين يرتادون المدارس المختلطة، ما يعني أنّ 93 في المائة منهم يرتادون المدارس الموافقة لانتمائهم الطائفي، أي أنّهم لا يلتقون إلاّ بزملائهم من نفس الطائفة، ولا يتلقون سوى القيم الطائفية الخاصة بهم.<sup>2</sup>

تشكّل الجدران إذن التحدّي الحقيقي للمصالحة في شمال إيرلندا، لأنّها حوّلت الحرب بالقنابل والرصاص إلى حرب اجتماعية بامتياز، ساهمت فيها الكنيسة من الطرفين برعايتها للتمييز الطائفي وتأطيرها له، بالإضافة إلى عامل الفقر الذي يمثّل حاضنة للتطرف والانغلاق الطائفي.<sup>3</sup>

### الفرع الثالث: العامل الأمريكي المساند

لقد كان تدخّل الولايات المتّحدة الأمريكية في الصراع في إيرلندا الشمالية محكوماً بعدّة معطيات، ومنها ما هو بشري، حيث أنّ حوالي أربعين مليون أمريكي من أصول إيرلندية، يحتفظ حوالي مليونان منهم بهويّة إيرلندية قويّة.<sup>4</sup> وقد كان إنشاء نظام البطاقة الخضراء للتأشيرة الأمريكية

<sup>1</sup> Féron. "L'horizon fuyant de la réconciliation." op. cit. p. 79.

<sup>2</sup> Ibid. pp. 78.

<sup>3</sup> Féron. "L'horizon fuyant de la réconciliation." op. cit. pp.77- 79.

<sup>4</sup> MacGinty. op. cit. p.1.

Green Card في الثمانينيات من القرن العشرين انعكاساً لهذا الاعتبار، حيث استهدف نظام التأشيرة تسوية الوضعية القانونية لآلاف المهاجرين، وغالبيتهم إيرلنديون، وقد ساهم في تعزيز التعاون بين دبلن وواشنطن.<sup>1</sup>

من جهة أخرى، نجد أنّ لجنة إيرلندا الشمالية للمساعدة The Irish Northern Aid Committee NORAIID، التي أسّسها الأمريكيون ذوي الأصول الإيرلندية، قد ساهمت في دعم الحركات الجمهورية وفي شنّ حملات دعائية ضدّ الحكومة البريطانية. وكانت تهدف إلى صرف الأمريكيين من أصول إيرلندية من دعم الجيش الجمهوري الإيرلندي، وجرّ الإدارة الأمريكية إلى الاهتمام بالقضايا المتعلقة بإيرلندا الشمالية.<sup>2</sup>

ولقد تعزّز الدور الأمريكي مع مجيء الرئيس الأمريكي بيل كلينتون إلى البيت الأبيض، وهو الذي وعد بتغيير الموقف الأمريكي التقليدي المتفرّج في المسألة البريطانية/الإيرلندية، وشكّل بداية لتدخل أمريكي غير تقليدي فيها. وقد لعب السيناتور بيل فلين Bill Flynn ورئيس لجنة العلاقات الخارجية الأمريكية، وهو أمريكي من أصل إيرلندي، دوراً محورياً في المسألة الإيرلندية، فقد استقبل العديد من القادة الإيرلنديين بناءً على دعوته الشخصية لهم، بما فيهم جيرري آدامس زعيم الشاين فاين Sinn Féin، وهو الجناح السياسي للجيش الجمهوري الأير، وذلك بهدف إقناع الجيش الجمهوري بتمديد وقف إطلاق النار وجرّّه إلى العملية السياسية. وقد دعم منحه التأشيرة لدخول الأراضي الأمريكية، لأنّه كان ضمن قائمة الإرهاب الأمريكية، رفقة شخصيات مهمّة في مجلس الشيوخ ومنهم إدوارد كنيدي، لكن جيرري آدامس لم يخضع لما يعرف بـ"امتحان عرفات" Arafat test وهو شرط العدول المسبق عن العنف والسلاح، نسبة إلى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات.<sup>3</sup>

ولم تعد مسألة إيرلندا الشمالية منذ ذلك الحين تسير من قبل بريطانيا، بل أصبحت تابعة للبيت الأبيض الأمريكي وبالتحديد تحت المتابعة الشخصية للرئيس بيل كلينتون. وقد برّر كلينتون منح التأشيرة لآدامس بأنّه جائزة للعدول عن العنف وبداية التوجّه نحو السلام. وتكرّر الأمر مع القيادي

<sup>1</sup> Ibid. p.2.

<sup>2</sup> Ibid. p.1.

<sup>3</sup> Ibid. p.3.

للمفارقة، لا زالت حركة المقاومة الإسلامية حماس الفلسطينية تعاني من وطأة هذا الشرط، رغم انخراطها في المسار السياسي وفوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية.

الجمهوري جون كاهيل Joe Cahill، حين منع من دخول الولايات المتحدة، في زيارته لإقناع أنصار الجيش الجمهوري هناك بالموقف الجديد، لكنّه منع بسبب كمّ الجرائم المسلّحة ضده، وهو ما تطلّب التدخل الشخصي للرئيس كلينتون لمنحه التأشيرة.<sup>1</sup>

وبعد استتباب الأمن بفعل وقف إطلاق النار، برزت مسائل مهمّة منها مسألة نزع السلاح الخلافية. حيث طلبت بريطانيا من الجيش الجمهوري تسليم سلاحه، لكنّه رفض لأنّه كان يريد أن يتمّ تسليم السلاح عبر اتفاق شامل لكلّ المسائل العالقة، لا أن يكون شرطاً مسبقاً. وقد كانت مسألة تفكيك التنظيمات المسلّحة ونزع سلاحها هي العقبة التي أدخلت اتفاق السلام في حالة جمود خلال 1995. وهي ما أدّت إلى زيارة الرئيس بيل كلينتون في أواخر نوفمبر 1995 إلى لندن، وبلفاسات وديري، لتحمل معها الأمل في تغيير إيجابي. لكنّ الاهتمام الأمريكي بالبعد الاقتصادي في مسار السلام كان واضحاً في مسار السلام.

ويمثّل اقتصاد إيرلندا الشمالية بؤرة تركيز للولايات المتحدة، فهو اقتصاد يتعامل باللغة الإنجليزية، وبموارد شبابية كبيرة وعمالة عالية التأهيل، كما أنّ لديها شعوراً إيجابياً تجاه أمريكا، ودعمه التزام الحكومة بالحفاظ على معدّل عشرة في المائة من الضرائب إلى غاية 2010. حيث ومنذ سنة 1980، تشتغل حوالي 430 شركة أمريكية في جمهورية إيرلندا، تشغل حوالي ستين ألف عامل، و40 في المائة من مجموع الاستثمارات الأمريكية في مجال الإلكترونيات في أوروبا كلّها موجودة في إيرلندا. فيما تعمل 51 شركة أمريكية تشغل 14 ألف عامل في إيرلندا الشمالية، وتعمل أيضاً في مجال التكنولوجيا العالية. وقد هدّد الرئيس كلينتون في أزمة صيف 1996 بأنّ عودة العنف ستعيق دخول أيّة استثمارات جديدة إلى إيرلندا الشمالية.<sup>2</sup>

لقد كان الرئيس بيل كلينتون (1993-2001) رئيساً نشطاً في السياسة الخارجية، وهو يفضّل الدور التوسّعي للولايات المتحدة على حساب الدور الانسحابي لها. فقد أرسل عشرين ألف جندي إلى البوسنة، وأرسل حاملات الطائرات إلى الشواطئ التايوانية، وضرب العراق بصواريخ كروز. كما دعم ميزانية الدفاع الأمريكية، لتتعدّى مجموع إنفاق العشر دول الموالية في ترتيب الدول الأقوى

<sup>1</sup> MacGinty. op. cit. p. 3.

<sup>2</sup> Ibid. p. 6.

في العالم. رغم أنّ الولايات المتحدة تمارس دور المهيمن على العالم، إلاّ أنّها تفضّل الوسائل الاقتصادية على العسكرية، وهي ترى نفسها بأنّ عليها أن تلعب دوراً في حلّ الصراعات الإقليمية.

ويبدو اهتمام كلينتون بالجانب الاقتصادي واضحاً في تحركاته الدبلوماسية، فمع الصين، لم يكن التركيز على مسألة حقوق الإنسان، بل كان التركيز على حقوق الملكية الفكرية للأفلام وبرامج الحاسوب. وقد يكون ذلك مقبولاً لدواعٍ براغماتية، لكنّ كلينتون مرشّح الرئاسة كان قد أعاب على الرئيس بوش تعامله "اللطيف" وتدليله "جزّاري بيجين"، في إشارة إلى ما مجزرة تيان آن مان Tiananmen التي وقعت سنة 1989. وهو ما كان يعني أنّ إدارته ستربط علاقاتها مع الصين بمعيار حقوق الإنسان. لكن لم يحصل ذلك البتة، بل ارتقت الصين في عهده لتصبح أهمّ متعامل تجاري مع الولايات المتحدة، وتناقضت بذلك ركيزتا السياسة الخارجية لدى الرئيس بيل كلينتون، بين تعزيز الديمقراطية من جهة، وتحقيق المصلحة الاقتصادية من جهة أخرى.<sup>1</sup>

وقد طلب الرئيس كلينتون من الكونغرس في 1994 دعم الاقتصاد المكسيكي الضعيف، وأدار مفاوضات صعبة مع اليابان والاتحاد الأوروبي، وكان التزام الولايات المتحدة بقوة الإيفور IFOR في يوغسلافيا السابقة متبوعاً بوفود عديدة لرجال الأعمال. وقد عبرت وزيرة خارجيته مادلين أولبرايت Madeleine Albright عن ذلك صراحة أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي، حينما قالت بأنّ الولايات المتحدة ليست جمعية خيرية ولا مركز إسعاف، وعدّت بؤر صراعية عديدة، اعتبرت أنّ أمريكا مهتمة بحلّها، ومنها إيرلندا الشمالية.<sup>2</sup>

وقد بيّنت المصادقة على اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية المعروفة باتفاقية نافتا NAFTA أهمية أمريكا اللاتينية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. وقد يكون هذا التوجّه الأمريكي نحو أمريكا اللاتينية أهمّ إنجاز في السياسة الخارجية للرئيس كلينتون.<sup>3</sup> وقد استخدمت الحصيلة الاقتصادية والنشاط الدبلوماسي للسلام كورقتين رابحتين لضمان العهدة الثانية لكلينتون، كما استعملت هيلاري كلينتون المرشّحة الرئاسية ورقة الناخبين الأمريكيين من أصول لاتينية في الانتخابات الرئاسية. ففي خريف سنة 1996، بدا أنّ وضع الرئيس كلينتون كان مريحاً، بفضل

<sup>1</sup> Paul, S. Herrnson, and Dilys, M. Hill(Eds). **The Cliton Presidency The First Term, 1992-96.** (London: Palgrave Macmillan Press ltd, 1999), p.130.

<sup>2</sup> MacGinty. op. cit. p. 6.

<sup>3</sup> Herrnson and Hill(ed). op. cit. p. 139.

النجاحات التي حققتها في السياسة الخارجية، كاتفاقية دايتون في البوسنة والهرسك، واتفاقية السلام في الشرق الأوسط، واتفاقية متشيل Mitchell للسلام في إيرلندا الشمالية.<sup>1</sup>

لقد تدخلت الولايات المتحدة بكل ثقلها في الصراع الإيرلندي الشمالي، لكنّها لم تحقّق المصالحة المنشودة، بل أفرزت وضعاً تحوّته إيليز فيرون بـ"السلام في الأعلى والحرب في الأسفل".<sup>2</sup> لقد تبين أنّ العامل الدولي عبر إدارة كلينتون استعمل، في تدخله في كثير من الوضعيات الصراعية، تقنيات حلّ الصراع، وعمل على تأجيل المصالحة الحقيقية، التي تخاطب هيكلية الصراع من أساسها. وربما يمكن تلخيصها في معادلة بسيطة، هي الحلّ الرسمي للصراع مع الاستثمارات الاقتصادية، وهو وضع يشبه أوضاعاً أخرى عديدة، كما سنرى مع تجارب المصالحة في أمريكا اللاتينية.

<sup>1</sup> Ibid. p. 18.

<sup>2</sup> Élise, Féron. "Irlande du Nord: la paix en haut, la guerre en bas ?." *Critique ternationale*. Vol.3. No.16. 2002. pp. 24-30.

الفصل الخامس  
نموذج أمريكا اللاتينية في الصراع  
والمصالحة

يشير فيليب جوتارد Philippe Joutard إلى أنّ ميثاق الصمت الذي أسّس للانتقال الديمقراطي في إسبانيا استعمل كمرجع للخروج من الديكتاتوريات في أمريكا اللاتينية، وحلّ معتمد لعلق ملقّات الحروب الأهلية المعمّرة والحروب الدينية والأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية.<sup>1</sup> وتنطبق هذه الملاحظة أيضاً في اتجاه الصراع، أي أنّ الصراع في إسبانيا وهي الحرب الأهلية متبوعة بالنظام الديكتاتوري الفرانكي قد أسّس للصراع في أمريكا اللاتينية خاصّة. وما سنلاحظه عندما نقرأ عن الديكتاتوريات التي عرفتها أمريكا اللاتينية، أنّنا سنجد أنفسنا وكأنّنا نقرأ عن فترة الحرب الأهلية والفترة الفرانكية في إسبانيا، ولعلّ هذا ما سيّضح من خلال هذا الفصل.

### مدخل: وحدة أمريكا اللاتينية بالمعنى السلبي

تشارك دول أمريكا اللاتينية في الثقافة واللغة الإيبيريتين (الإسبانية والبرتغالية)، بل إنّ قطاعات سكانية واسعة فيها هم أحفاد الإسبان الذين "اكتشفوا" القارّة الجديدة واستعمروها. وقد ينطبق على علاقة أمريكا اللاتينية بإسبانيا القاعدة الخلدونية بأنّ المغلوب مولع أبداً بالقتداء بالغالب. وخاصّة منذ منتصف القرن العشرين أصبحت شبه قارّة أمريكا اللاتينية تشكّل وحدة بمعناها السلبي،<sup>2</sup> حيث لا تقوم على التكتاف بين الشعوب والحكومات وتنمية الشعور الوطني لصالح دولها كما هو مفترض، بل اتّفتت في إقامة نظم سياسية تقف في معظمها ضدّ إرادة شعوبها، وعادة ما يكون ذلك بدعم من الولايات المتّحدة الجارة الشمالية.

فمع نهاية الخمسينيات من القرن العشرين، بدأت الديمقراطيات في أمريكا اللاتينية في السقوط الواحدة تلو الأخرى، فاسحة المجال لأنظمة ديكتاتورية، خطفت الإنسان والموارد والزمن من تاريخ دولها وشعوبها، وخلّفت جروحاً عميقة ربّما لن يكفي مرور الوقت وحده لشفائها. وبعد ذلك القوس المؤلم والحزين، ثابت تلك الأنظمة إلى رشدها لضرورة أو لمصلحة، وقرّرت الخروج من الصراع عبر تحوّل ديمقراطي اعتبر مثلاً يحتذى. وقد استعملت في ذلك لجان الحقيقة على غرار العديد من دول العالم، كآلية غير قضائية لمواجهة الجرائم المرتكبة ضدّ حقوق الإنسان.

<sup>1</sup> نقلاً عن:

Marc, Angenot. "Les Lois mémorielles données et textes compiles." *Cahiers du discours social*. Montréal. 2007. Pp. 28-29.

<sup>2</sup> Arnaud, Martin. "introduction" in Arnaud Martin (Dir). *La mémoire et le pardon. Les commissions de la vérité et de la réconciliation en Amérique Latine*. (Paris: Les Éditions L'Harmattan, 2009). Pp. 13-22. P. 13.

وقد كانت محكمة راسل الدولية نسبة إلى الفيلسوف والعالم البريطاني برتراند راسل Bertrand Russell والتي تأسست سنة 1967 لمحكمة الولايات المتحدة في حربها ضد الفيتنام، دافعاً قوياً لتشكيل تلك اللجان، بمشاركة مثقفين من أوروبا وأمريكا اللاتينية. وقد تحرّكت تلك المحكمة لفائدة ضحايا انتهاك حقوق الإنسان، ورفضاً لسياسات التضليل الإعلامي المنهجية التي كانت تنتهج خلال الحرب الباردة. وقد حاکمت فيما بين سنتي 1973 و1975 على المستوى السياسي والأخلاقي الأنظمة الديكتاتورية في كلٍّ من الشيلي، والأرجنتين، وبوليفيا، والأرغواي، والبراغواي. وحكمت عليها لانتهاكها الخطير لحقوق الإنسان، ودعت الديمقراطيات في العالم لعزل هذه الدول الشمولية والتضامن مع ضحاياها.<sup>1</sup>

وبعد تحوّل محكمة راسل إلى المحكمة الدائمة للشعوب Tribunal Permanent des Peuples، حقّقت في 1989 و1991 حول الجرائم ضدّ الإنسانية في أمريكا اللاتينية. وقدمت حصيلة للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان واللاعقاب التي سادت اثنا عشر بلداً منها كولومبيا، والأرغواي، والأرجنتين، والبيرو، والشيلي، وغواتيمالا، وبوليفيا وبنما.<sup>2</sup>

### المبحث الأول: الصراع في أمريكا اللاتينية

#### المطلب الأوّل: النظم الديكتاتورية أو الحكم عبر الخوف

تتلخّص قصة أمريكا اللاتينية في استعمار، ثمّ استقلال وديمقراطية، ثمّ ثلاثون سنة من الحكم القمعي والحرب الأهلية، ثمّ العودة إلى الحياة الديمقراطية،<sup>3</sup> فمع نهاية من الخمسينيات من القرن العشرين، كانت أمريكا اللاتينية على حافة القيم الإنسانية، عندما كانت تعيش الفظاعة في يومياتها بعد الانقلاب على النظم الديمقراطية الشرعية، فقد توالى حينها مظاهر لاإنسانية غير مبرّرة، ليس ضدّ الأجنبي ولكن ضدّ الشريك في الوطن، كحشد الديمقراطيين في الملاعب، والاعتقالات وقت الفجر، والاستنطاق تحت التعذيب، ورمي المعارضين في البحر في السواحل الشيلية، وقتل الصحفيين ورجال الدين في ظروف غامضة ودفن الضحايا في المقابر الجماعية، وكذا تحويل الملايين من

<sup>1</sup> Estebán, Cuya. "Il reste encore beaucoup à faire!" in Arnaud Martin (Dir). **La mémoire et le pardon. Les commissions de la vérité et de la réconciliation en Amérique Latine.** (Paris: Les Éditions L'Harmattan, 2009). Pp.202-218. P. 203.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Martin. "Introduction." Op. cit. p.14.

الدولارات من الخزينة العامة والمساعدات الدولية إلى حسابات بنكية خاصة في الولايات المتحدة وأوروبا.<sup>1</sup>

وقد ارتكبت هذه الفظائع طيلة أكثر من ثلاثين سنة من الديكتاتوريات، في أغلب الأحيان باسم مكافحة "الخطر الشيوعي" وضرورات أملاها "الدفاع عن الحرية"، لتصل حدّاً لا يمكن لأيّ تحقيق الإمام بكلّ أبعاده. وفي نفس الفترة، عرفت أمريكا اللاتينية حروباً أهلية بشعة، أشعلتها حركات ثورية شيوعية بكلّ أطرافها الماركسية واللينينية والماوية، أصبحت هي ذاتها وبالأعلى على المدنيين،<sup>2</sup> وهي التي كانت تريد إنقاذهم من القمع الديكتاتوري.

في البداية، لم يتّضح للمجتمع المدني البعد الوطني لتلك الفظائع المرتكبة، حتّى بالرغم من تكرارها، سواءً بسبب الرقابة المفروضة من قبل السلطات الحكومية، أو بسبب حجاب التعقيم المفروض بالقوّة. فقد عاشت قطاعات واسعة من المجتمع في ظلّ الجهل بما يحصل من انتهاكات لحقوق الإنسان والمواثيق الإنسانية الدولية على بعد كيلومترات من سكناهم. لكن وحتّى بعد العلم بها، كان المواطنون على مدى سنوات استمرّت حتى بعد الانتقال الديمقراطي يفضّلون تجاهلها، تماماً كما حصل في الشيلي، والبيرو، والأرجنتين، والسلفادور. ويتمّ هذا التجاهل عبر تبرير تلك الانتهاكات، وهو ما يعيق الالتفات إلى مسؤولية الوضع السياسي والحكم العسكري القمعي عنها.<sup>3</sup>

لقد راهنت الأنظمة العسكرية في أمريكا اللاتينية على الحكم عبر الخوف، كخيار "حتمي" بسبب غياب "الرضى" الشعبي وتعسّر الحصول عليه. ويلعب الخوف في هذا السياق دور التخدير العامّ الذي يشلّ قطاعات واسعة من المجتمع وقدرتها على التحرك، لتجد نفسها مرغمة على الصمت. فمثلاً يصرّح الجنرال مانويل سانت جين Manuel Saint Jean محافظ مدينة بيونس أيريس Buenos Aires العاصمة الأرجنتينية قائلاً: "سنقتل أولاً كلّ المخزيين، ثمّ من يمدّهم بالمساعدة، ثمّ من يتعاطف معهم، ثمّ كلّ من لا يتعاون معنا."<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Ibid. p.13, et Estebán, Cuya. "Les commissions de la vérité et de la réconciliation." in Arnaud Martin (Dir). **La mémoire et le pardon. Les commissions de la vérité et de la réconciliation en Amérique Latine.** (Paris: Les Éditions L'Harmattan, 2009). Pp. 23-34. P. 24.

<sup>2</sup> Martin. "introduction." op. cit. p.14.

<sup>3</sup> Cuya. "Les commissions de la vérité et de la réconciliation."op. cit. p. 25.

<sup>4</sup> Ibid.

ولم يكن الهدف من تصريح كهذا الإعلان عن النية في القيام بتلك الأفعال، لأننا يمكن أن نبشر الفعل دونما الحاجة إلى التصريح به، كأن نقوم بها سرّاً لأننا نعتقد أنّها غير قانونية. ولكن كان الهدف من تلك التصريحات هو زرع الخوف كوسيلة للحكم، فلم يكن المقصود من تمّ قتله، ولكنّ المقصود من سيبقى بعده حيّاً. وقد انتقل هذا الخوف إلى الجهاز القضائي الذي أصبح يتعامل مع "الخطر" المحدق الذي تسببه العناصر الإرهابية المخزّبة، وتصرف محاكم بـ"دون وجه"، وهي صورة القاضي بدون وجه في كولومبيا والبيرو، في محاكمات تزايد فيها الظلم الممارس على أشخاص يجرون إلى المحاكم لمجرّد وشاية تشير إلى علاقة مزعومة بأفعال العنف.<sup>1</sup>

وقد خلّفت هذه الأنظمة سجلاً حافلاً غير مشرف في الاعتداء على الإنسان بكلّ الأساليب، فقد سجّل في البيرو فيما بين 1980 و2000 ستين ألف ضحية، منهم أربعة آلاف شخص محتجز ومفقود. وفي غواتيمالا فيما بين 1962 و1994، سجّل مائتا ألف بين قتل ومفقود. وفي الأرجنتين سجّل بين 1976 و1983 ثلاثون ألف قتل ومفقود. وفي السلفادور رصد بين سنتي 1980 و1991 خمسة وسبعون ألف قتل ومفقود، فيما سجّل في الشيلي بين 1973 و1990 أكثر من ثلاثة آلاف ومائتين.<sup>2</sup>

ورغم هذه الحصيلة الثقيلة، حاولت دول أمريكا اللاتينية العودة إلى الماضي الديمقراطي في سنوات الثمانينيات والتسعينيات وما بعدها. وعلى الرغم من التشاؤم الكبير الذي كان سائداً في إمكانية نجاحها في ذلك، فقد أصبحت الديمقراطية الليبرالية النموذج السياسي السائد في شبه القارة الأمريكية، وسقطت الأنظمة الديكتاتورية الواحد تلو الآخر، وخسرت الحركات الثورية الدعم الشعبي ووقفت موقف المتّهم. وفي النهاية نجح الانتقال الديمقراطي دون مواجهات كبيرة في أغلب الدول، وحتى وإن ظهرت بعض الديمقراطيات ضعيفة، إلا أنّ ذلك لا يعني بحال عودة الأنظمة التسلّطية.<sup>3</sup>

### المطلب الثاني: أطراف الصراع في أمريكا اللاتينية

لقد كان طرفا الصراع الأساسيان والمباشران في أمريكا اللاتينية الأنظمة التسلّطية الديكتاتورية والحركات الثورية المعادية لها. بينما كانت الصراعات الاجتماعية أرضية لاستمرار العنف، وهو ما أثار

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Martin. "introduction." op. cit. p. 14.

في النهاية على الحياة اليومية في المنطقة. يضاف له اعتبار معنوي يتعلّق باحتقار سكّان أمريكا اللاتينية وعدم احترامهم، كما بيّنته الحالة البيروفية. ومصدر هذا العنف هو الصراع المستمرّ بين الفواعل التسلّطية والثورية ضمن مسار متعرج غير منته نحو إنشاء دولة القانون الدستورية.<sup>1</sup>

وقد شكّلت الأنظمة الديكتاتورية الفاعل الأساسي في الصراع، فقد عثر في غواتيمالا والسلفادور على دروس للتشكيلات العسكرية والشرطية في الاستنطاق، يتمّ فيها التدريب على تقنيات "معقّمة" في التعذيب، والاعتقال وفي تلفيق الوقائع من أجل نسبتها إلى "الأعداء". وفي البيرو، تمكّنت لجنة الحقيقة من العثور على هياكل سرّية لدى الجيش، في ظلّ حكم الرئيس ألبرتو فوجيموري Alberto Fujimori كفرق كولينا، وكانتوتا وباريوس ألتوس Colina, La Cantuta and Barrios Altos groups.<sup>2</sup>

وهناك انتهاكات أخرى، طالت الأفراد وتأثّر بها أقاربهم وهي الاتّهام بالإرهاب والتخريب، الذي كان يوجّهه أعوان الدولة للضحايا. ففي الشيلي والأرجنتين، تمكّنت اللجنتان في معظم الحالات من البرهنة على أنّ الاتّهامات الرسمية كانت كاذبة، وبأنّ اختفاء الكثير من الأشخاص كان سببه الوحيد هو مطالبتهم باحترام الحقّ في الحياة الكريمة والحرّية. وهناك قطاعات أخرى ساهمت في خرق حقوق الإنسان، كالقضاة الذين لا يطبّقون قواعد العدالة برفضهم للطعون القانونية وطلبات إحضار المتّهمين أمام العدالة. وكذلك الجامعيين الذين يوفّرون المعلومات حول طلبتهم "المشتبه بهم"، والمسؤولين على قطاع المواصلات، والمقاولين الذين دعموا الجماعات المسلّحة من الطرفين. وفي الطرف المقابل، ارتكبت الحركات الثورية أفعالاً تنتهك فيها حقوق الإنسان، سواءً في مواجهتها مع القوّات الحكومية أو في صراعاتها الداخلية، أو حتّى ضدّ المتعاطفين معها.<sup>3</sup>

ففي البيرو مثلاً، ثبتت مسؤولية "حركة الدرب المنير" المتمرّدة التي بادرت إلى العنف، وكذا مسؤولية الحكومات المتعاقبة بسبب إعطائها لصلاحيات غير محدودة للقوّات المسلّحة في حربها على

<sup>1</sup> Ibid, et Salomón Lerner Febres. "L'expérience Péruvienne (2001-2003)." in Arnaud Martin (Dir). **La mémoire et le pardon. Les commissions de la vérité et de la réconciliation en Amérique Latine.** (Paris: Les Éditions L'Harmattan, 2009). Pp. 78-103. P. 80.

<sup>2</sup> Cuya. "Les commissions de la vérité et de la réconciliation." op. cit, p 27.

<sup>3</sup> Ibid.

الحركات المسلّحة، دون إخضاعها للمسؤولية القانونية، كما ثبتت المسؤولية الجنائية للرئيس ألبيرتو فوجيموري في بعض الحالات.<sup>1</sup>

إذن فطرفا الصراع المباشرين في الحالة البيروفية واضحان، بينما هناك فواعل وظروف أخرى ساهمت في العنف أو في استمراره سواء في البيرو أو في غيرها من دول أمريكا اللاتينية، فقد قرئ صمت الطبقة الحضرية المتوسطة أيام العنف على أنه موافقة عليه، فيما ساهمت النخبة والسياسات الاقتصادية في تغذية حالة التهميش وصنع ثقافة سياسية مشجّعة للعنف السياسي والسوسيو-اقتصادي.<sup>2</sup> ولعلّ الأخطر في الصراع هو العمل على تصديره إلى الأجيال اللاحقة عبر العملية التربوية، حيث ينحرف دور التربية إلى تربية الصراع، فقد كرّست السياسات التربوية الهادفة إلى تعميم التعليم أولوية الكمّ على حساب الكيف، حيث يتمّ عادة تجميد المهارات النقدية للأطفال، بهدف تعويدهم على "الانضباط" في المدرسة ثمّ في المجتمع لاحقاً. كما يلاحظ في هذا المجال تكريس الانقسام الاجتماعي عبر التمييز بين التربية التي تقدّم إلى النخبة والأخرى التي تقدّم إلى عامة الشعب، لينتج تبعاً لذلك مواطنون من الدرجة الأولى وآخرين من الدرجة الثانية.<sup>3</sup>

وللتعمّق أكثر في الصراع في دول أمريكا اللاتينية وفهم ديناميته، سنستعرض كلاً من حالي البرازيل والشيلي، وهو ما سيسمح لنا من تلمّس الإطار العامّ الذي يجمع دول أمريكا اللاتينية، وكذا الفروق المحتملة بينها. وتعطي البرازيل نموذجاً صراعياً مشابهاً، لكنّها تختلف في طريقة تعاملها مع الماضي، حيث حافظت على استمرارية سياسية تجاوزت بها مطلب الوقوف من أجل المصالحة. وبينما تعتبر الشيلي حالة دراسية جديدة بالاهتمام وغنيّة في الدلالات، فهي تمثّل قصّة الصراع والمصالحة والانتقال الديمقراطي في أمريكا اللاتينية، وما يميّزها أنّها عانت من أبشع النظم التسلّطية، واستطاعت مع ذلك أن تحقّق انتقالاً سلساً جعلها من أكثر الديمقراطيات استقراراً في أمريكا اللاتينية.<sup>4</sup> كما أنّ كلتا الحالتين تعطينا إمكانية ملاحظة دور العامل الخارجي، سواءً في الصراع أو في طبيعة مخرجات المصالحة المنتهجة.

<sup>1</sup> Febres, p 87.

<sup>2</sup> Ibid. p. 94.

<sup>3</sup> Ibid. p. 103.

<sup>4</sup> Patrick s, Barrett. "The Limits of Democracy: Socio-Political Compromise and Regime Change Post-Pochet Chile." *Studies Comparative ternational Development*. Fall 1999. Pp. 3-36.

## المطلب الثالث: الصراع في البرازيل

## الفرع الأول: تاريخ الصراع في البرازيل

لقد بيّن الصراع في البرازيل إرادة الإطاحة بنموذج التنمية الوطنية الذي تبناه الرئيس غوتيليو فارغاس Getúlio Vargas منذ ثورة 1930 من قبل الرأسمالية بفواعلها الوطنية والأجنبية وخاصة الولايات المتحدة. وقبل سنة 1964، كانت هناك العديد من المحاولات لقلب الحكومة البرازيلية المنتخبة، ففي العهدة الثانية للرئيس غوتيليو فارغاس (1930-1945 ثم 1951-1954)، وفي أوت 1954 تمّت محاولة انقلابية، فشلت بفضل انتحاره الذي أحدث صدمة شعبية كبيرة. وإلى غاية حكم الرئيس جوسلينو كوبيتشيك Juscelino Kubitschek (1956-1961) تمّت عدّة محاولات انقلابية، فشلت كلّها بفضل دعم العسكريين الوطنيين وأبرزهم الماريشال هنريكي تيكزيرا لوت Henrique Teixeira Lott المدافع الكبير عن الشرعية الديمقراطية.<sup>1</sup>

وقد بدأت الأزمة في البرازيل، حينما استقال الرئيس اليميني جانيو كادروس Jânio Quadros (جانفي 1961- أوت 1961) من منصبه، على أمل أن يدعمه الجيش في إقامة نظام ديكتاتوري يكون هو على رأسه، وعلى غير المتوقع وبدعم من التأييد الشعبي والعسكريين الوطنيين، تمّ قبول تولّي نائبه جواو غولارت João Goulart من اليسار لرئاسة الجمهورية. وبدا تخوّف المصالح الدولية وحلفائها من النخبة البرازيلية واضحاً من الإصلاحات الهيكلية التي شرع فيها الرئيس جواو غولارت (1961-1964) الذي تجنّد أكثر الفقراء لصالحه. حينها برز تناقض وجودي واضح بين المشروع الوطني والمشروع المتحالف مع الخارج الذي يتبناه من سيصبحون منقّذي الانقلاب العسكري، وغالبيتهم متواجدون في المدرسة العليا للحربية، والمعهد البرازيلي للفعل الديمقراطي، ومعهد البحث والدراسات الاجتماعية، بتعاون وثيق مع العقيد فيرنون والترز Vernon Walters من وكالة المخابرات الأمريكية.<sup>2</sup>

وفي البداية، شرعت هذه القوى الانقلابية في حملة تخويف مكثّفة ضدّ خطر الشيوعية المحدق، حتّت خلالها الطبقة الوسطى على قطع الصلة مع النظام الدستوري القائم. وفي 13 مارس 1964،

<sup>1</sup> Walber de Moura, Agra et André Ramos, Tavares. "La justice réparatrice au Brésil." in Arnaud Martin (Dir). **La mémoire et le pardon. Les commissions de la vérité et de la réconciliation en Amérique Latine.** (Paris: Les Éditions L'Harmattan, 2009). Pp. 35-54. P. 40.

<sup>2</sup> Ibid. pp. 40-41.

نظّم حوالي مائتي ألف متظاهر مسيرة في مدينة ريو دي جانيرو Rio de Janeiro مساندة لإصلاحات الحركة الوطنية بزعامة الرئيس غولارت، تمّ الردّ عليها عن طريق تحركات مضادّة للحكومة، بمساندة الصحافة الثقيلة و"مسيرات العائلة، مع الربّ، من أجل الحرّية".<sup>1</sup>

وانتهت الأزمة بالانقلاب على الرئيس غولارت في الفاتح أبريل 1964، لم تنخرط فيه القوّات المسلّحة بقوة في البداية، ولم يستطع الوطنيون المواجهة بسبب ضعف مقاومة الرئيس، وتمّ الانقلاب في النهاية بدون صعوبة كبيرة. وباستمرار الوقت، اتضح أنّ الإجراءات الديكتاتورية ستطول، وبدأت المقاومة في تنظيم صفوفها، مشكّلة من الطبقة الوسطى، والحركة النقابية ورجال الدين. ولكسر هذه المقاومة المتصاعدة، أعلنت حالة الطوارئ عبر قانون قمعي لم يترك المجال للمقاومة السياسية السلمية، ممّا اضطرّ بعض المقاومين إلى الإعلان عن المقاومة المسلّحة، كشكل وحيد للمقاومة.<sup>2</sup>

وتزايد الوعي باستحكام الانقلاب وطول عهده، ومعه تزايد التجنيد الشعبي ضده، ما سبّب اشتداد القبضة الحديدية للحكم التعسّفي، وظهر التعذيب ك ممارسة للحصول على اعترافات من المساجين السياسيين. واستخدم في ذلك اقتلاع الأسنان، والإغراق، والعزل الانفرادي في الأماكن الضيقة، والحقن بمحلول "الحقيقة"، والتعذيب بالمواد الكيميائية والكهرباء. وقد مسّ التعذيب الشباب الذين تقلّ أعمارهم عن خمس وعشرين سنة في الغالب، وكذا المناطق الحضرية المنتفضة ضدّ الحكم القمعي، وخصّصت أكثر مدينتي ريو دي جانيرو وساو باولو.<sup>3</sup>

ورغم أنّ القمع قد طال كلّ البرازيليين، إلّا أنّ غالبية الضحايا كانوا ينتمون للمنظّمات اليسارية، وإذا ما قورنت أعداد الضحايا البرازيليين بالأرجنتينيين، فسنجدّها ضئيلة جدًّا، فعدد قتلى النظام الديكتاتوري في البرازيل يبلغ ثلاثمائة، وألفين وخمسمائة من المعدّبين، في حين بلغ إجمالي الضحايا في الأرجنتين حوالي نصف مليون، منهم ثلاثون ألف قتيل، وعشرة آلاف مفقود، ومائة ألف سجين وثمانين ألف منفي. ولا تعني هذه المقاربة الكميّة مزّيّة للحكم الديكتاتوري البرازيلي، فالحكم القمعي لمُدّة أكثر من عقدين من الزمن وحده جريمة كبرى، حيث أثّرت تلك السنين على تطوّر الثقافة السياسية البرازيلية بشكل صحّي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Ibid, p 41.

<sup>3</sup> Ibid, p 42.

<sup>4</sup> Ibid. pp. 42-43.

عارض شباب الطبقة الوسطى النظام الديكتاتوري البرازيلي بالسلاح، مستلهمين من نموذج الثورة الكوبية، لكنهم لم يتمكنوا من إقناع باقي مكونات المجتمع البرازيلي بذلك. وهو أمر ساهم في تقوية النظام الذي حظر على مساندي نظام ما قبل 1964 المشاركة في الحياة السياسية، وتعليق حقوقهم السياسية. ومع أنّ النظام الديكتاتوري سمح بقيام نظام الثنائية الحزبية، لكنّه لم يسمح بحرية التعبير، وصيغت القوانين الانتخابية لتمكين مؤيديه المسلّحين بالقوة الاقتصادية من الفوز، حيث لا يمكن لهذه الظروف أن توجد مشاركة شعبية أو معارضة حقيقتين.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: منطق الضحية

إنّ استعراض المأساة الإنسانية باستعمال لغة الأرقام يؤدّي بنا إلى الوقوف لتسجيل ملاحظة هامّة، وهي أنّ استعمال المقاربة الكميّة في دراسة آثار النظم التسلّطية على مجتمعاتها يبعثنا عن فهم معمّق لما حدث، بل قد يزيدنا جهلاً. لذلك لا بدّ من محاولة فهم منطق الضحية، وهو ما يشير إليه الدكتور باز روخاس بيزال Paz Rojas Baeza طبيب النفس العقلي، الذي عالج ضحايا ثلاثين سنة من الديكتاتورية العسكرية في الشيلي فيما بين سنتي 1973 و 1990، ومن خلال عمله المبشر مع الضحايا درس الظواهر النفسية التي تخلفها الجرائم كالانفصام عن الواقع. وتوصّل إلى تفسير ميكانيزم الذاكرة من الناحية النفسية، في تعاملها مع الماضي الأليم بالنسبة للجريمة بطريقتها الضحية والجاني، حيث يرفض الضحية طيّ الصفحة والمصالحة المتصلّة من المسؤولية، والقائمة على العفو بدون المحاسبة والعدالة والمشجّعة على الإفلات من العقاب.<sup>2</sup>

ويشير الدكتور باز بأنّ الضحية من الناحية النفسية يعيش في الزمن الخاصّ به، وكأنّ الزمن توقّف. ويبدأ الخروج بالنسبة إليه بجلب المجتمع إلى تلك اللحظة النفسية لمعرفة الآلام التي يشعر بها ثمّ مساعدته على تجاوزها. وهذا ما يفسّر تمسك الضحايا بمطلب الحقيقة رغم مضيّ الأمد على الجريمة، لأنّ الزمن بالنسبة إليهم قد تجمّد لحظة الجريمة. ولا بدّ من مراعاة هذا البعد النفسي أثناء التعامل مع المسألة. وتحوّل المصالحة بهذا المنطق إلى علاج نفسي للأفراد لكن بمشاركة المجتمع كلّ، وهذا ما يلخّصه مطلب الاعتراف.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Ibid. pp. 43-44.

<sup>2</sup> Rojas Baeza, Paz. "Chili : l'impunité et ses conséquences psychiatriques." *Mouvements*. Vol.1. No.53. 2008. pp. 84-87. pp. 84-85.

<sup>3</sup> Ibid.

## المطلب الرابع: الصراع في الشيلي

## الفرع الأول: الأسباب المباشرة للصراع: سياسات "مزعجة" لرئيس "مزعج"

فاز المرشح سلفادور أليندي غوسونس Salvador Allende Gossens في الانتخابات الرئاسية الشيلية في 4 نوفمبر 1970، وهو اليساري الذي كان يؤمن بقدرة الاشتراكية على تحقيق مجتمع أكثر إنسانية، والمتأثر بثقافة احترام المشروعية في الشيلي. وقد كان مشروعه يهدف إلى استعمال الوسائل السلمية الدستورية والانتخابات الديمقراطية لتحقيق التحوّل نحو المجتمع الاشتراكي، أي تحقيق الثورة الاشتراكية دستورياً وليس عن طريق الثورة كما هو معروف تقليدياً في أدبيات الفكر الاشتراكي. وقد كلفه هذا التوجّه معارضة كبيرة من طرف الأغلبية في المؤتمر الوطني، وفي الجامعات والنقابات.<sup>1</sup>

وقد عارضت الولايات المتحدة انتخاب الرئيس أليندي لتخوّفها من تحالفه مع الاتحاد السوفييتي، فقد ساندت إدارة الرئيس ريتشارد نيكسون Richard Nixon المرشح اليميني جورج أليساندري Jorge Alessandri أملاً في هزيمة أليندي. وتطلّب الأمر الاحتكام إلى الكونغرس وفق القواعد الدستورية، باعتبار أنّ أحداً من المرشحين لم يحصل على الأغلبية. وفي هذه الأثناء، تدخلت وكالة المخابرات الأمريكية لإقناع أعضاء الكونغرس بانتخاب جورج أليساندري، وبالموازاة مع ذلك سعت الوكالة مع الجيش للانقلاب على الحكومة. ولم تنجح كلتا المحاولتين، وأعلن سلفادور أليندي رئيساً للشيلي.<sup>2</sup>

وقد عمل أليندي ونظامه الثوري الجديد في مرحلة أولى على التماهي مع الحالة القانونية التي ورثها، مع استعمال التأويلات والتفسيرات التي تؤيد توجّهاته الإصلاحية، على عكس القراءة الموروثة، باستعمال الثغرات القانونية أو ما سميّ بـ"المبادئ المنسية". وفي المرحلة الثانية تحالف مع حركة الوحدة الشعبية ذات التوجّه الماركسي لمواجهة المعارضة اليمينية الموحدة ضدّ توجّهات النظام

وقد سبق الإشارة إلى ذلك لدى استعراض النموذج اليوسفي للمصالحة.

<sup>1</sup> Richard, Worth. **Modern World Leaders: Michelle Bachelet.** (New York: Chelsea House, 2008).pp. 58-59.

<sup>2</sup> Ibid.

اليسارية. وفي مرحلة متقدمة، تشكلت جماعات شبه عسكرية في الجنوب برز معها توجه يعمل على تحقيق السيادة الشعبية لتجاوز الأغلبية المؤسسية المعارضة للنظام الاشتراكي.<sup>1</sup>

انتهج الرئيس سلفادور أليندي سياسات شعبية، ساهمت في نجاحه الكبير في انتخابات برلمانية مسبقة في فينا دال مار Viña del Mar، بنسبة 51 في المائة في جوان 1971،<sup>2</sup> ومن أبرز قراراته مضاعفة تمويل البرامج الاجتماعية والتأمين الكلي لكبريات شركات النحاس في الشيلي سنة 1971، وقد لقي هذا القرار دعماً كبيراً من طرف الكونغرس. وبسبب انتعاش استهلاك الفئات الاجتماعية الفقيرة، حدثت أزمة في الاقتصاد الموازي، اتخذت على إثرها الحكومة إجراءات عديدة بتطبيق "المبادئ المنسية"، ومنها تأمين التجارة الداخلية والخارجية و60 في المائة من الأراضي الزراعية وغلق المحلات المتهممة بالاحتكار. وبذلك حققت الشيلي تحولاً نحو الاشتراكية في ألف يوم ما حققته كوبا في خمسة عشر سنة.<sup>3</sup>

في الحقيقة لم تكن هذه السياسات إبداعاً للرئيس أليندي، بل هي استكمال لما بدأه الرئيس السابق إدواردو فراي مونتالفا Eduardo Frei Montalva (1964-1970)، الذي بنى المدن العمالية، ووسّع المنظومتين الصحية والتعليمية لفائدة السكان الأقل حظاً، وحقّق نسبة 95 في المائة من الأطفال الشيليين المتدربين في الابتدائي. كما شرع في إعادة توزيع الأراضي على الفلاحين الشيليين، وأمّم 51 في المائة من أبرز شركات النحاس الأمريكية.<sup>4</sup>

لقد تضافرت مؤشرات عديدة متناقضة كانت تنذر بأزمة وشيكة في الشيلي، بدأت بإصلاحات أليندي المطلوبة والمرفوضة في نفس الوقت، وتأمين مناجم النحاس وتأثيره على الداخل والخارج، وانزعاج الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية من ربط علاقات دبلوماسية مع كوبا الثورية وزيارة رئيسها فيديل كاسترو إلى الشيلي. فيما تخوّف المحافظون من انضمام الشيلي إلى المعسكر الاشتراكي السوفييتي مثل كوبا. وبالإضافة إلى ذلك، فشل الإصلاح الزراعي بعد تأمين أربعة آلاف وستمئة مزرعة كبرى، أي ثلاثة أضعاف ما فعله الرئيس فراي، لكن الاحتجاجات في وسط

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Worth. op. cit. p. 59.

<sup>3</sup> José Luis, Cea Egaña. "La Réconciliation au Chili, une transition termée?." in Arnaud Martin (Dir). **La mémoire et le pardon. Les commissions de la vérité et de la réconciliation en Amérique Latine.** (Paris: Les Éditions L'Harmattan, 2009). Pp. 55-77.

<sup>4</sup> Worth. op. cit. p. 55.

الفلاحين، الداعمين نظرياً لإصلاحات الرئيس أليندي، بدأت بسبب رفض هؤلاء العمل لدى الدولة، لأنهم كانوا يرغبون في أن يكونوا ملاكاً مستقلين، كما احتجّ الملاك الصغار لخوفهم من أن تطالهم إجراءات التأميم. ورفض الفريقان حصاد المحصول، ممّا أنتج أزمة غذائية حادة في البلاد كلّها.<sup>1</sup> وتدخل الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون للضغط على البنوك الدولية من أجل عدم إقراض الشيلي لتمويل برامجها التنموية. وتوالت الإضرابات والاحتجاجات على سوء الوضع الاجتماعي في أكتوبر 1972، فبمساعدة حزبي المعارضة وهما الحزب الوطني والحزب المسيحي الديمقراطي، وتمويل من وكالة المخابرات الأمريكية CIA نظّم إضراب أصحاب شاحنات النقل ثمّ سائقي الحافلات في سانتياغو، ممّا عمّد الوضع وسبّب الأزمة الاقتصادية، وخسر الرئيس أليندي دعم مسانديه من الشيليين.<sup>2</sup>

لقد قرئ تأميم الموارد الطبيعية إعلاناً للحرب، ولجأ المتضررون وأغلبهم أجانب إلى المحاكم الوطنية التي رفضت مطالبهم، ثمّ إلى المحاكم الدولية التي أمرت بوقف تسديد مستحقّات الحكومة الشيلية من عائداتها للتصدير. وهو ما رفع نسبة التضخّم إلى نسبة 509 في المائة يوم 11 سبتمبر 1973 يوم انتحار الرئيس أليندي وانحيار الوحدة الشعبية.<sup>3</sup> ولم تتلقّ الشيلي أيّ مساعدة لها من طرف المعسكر الاشتراكي حينها، لأنّها كانت خاضعة لمنطقة محسوبة على الهيمنة الأمريكية، وبالتالي لا ينبغي التحرك داخلها وفق منطق الحرب الباردة.

وفي جوان 1973، حاصر العقيد روبرتو سوبر Roberto Souper القصر الرئاسي "لامونيدا" La Moneda، لكن أحبط الضباط المواليون للحكومة الشرعية تحركه. وفي جويلية من نفس السنة، كان الجيش بزعمارة الجنرال أوغوستو بينوشي Augusto Pinochet (1974-1990) قد قرّر الانقلاب الذي بدأ باغتيال قائد البحرية أرتورو أرايالا Arturo Araya أحد مساعدي الرئيس أليندي، ودفع وزير الدفاع وقائد الجيش الجنرال كارلوس براتس Carlos Prats إلى الاستقالة، لأنّه كان يصرّ على مبدأ ولاء الجيش للحكومة الشرعية. وكانت المعارضة تعتقد بأنّ الانقلاب العسكري ضروري

<sup>1</sup> Ibid. Pp. 61-62.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> في ماي 2011، تمّ تشريح جثة الرئيس أليندي للتحقق من سبب الوفاة، وفي سبتمبر 2012 تمّ الإعلان الرسمي على صحّة الرواية الرسمية لانتحار أليندي، وهو ما يبيّن أنّ القضية لا تزال تؤزق المجتمع الشيلي رغم مرور قرابة الأربعين عاماً.

لحلّ الأزمة الوطنية، فقد دعا حزبا المعارضة في الكونغرس (الحزب الوطني والحزب المسيحي الديمقراطي) الجيش للتدخل، لاعتبار برنامج الرئيس أليندي غير دستوري. وفي 11 سبتمبر 1973، يُعلم الرئيس أليندي بتحرك الجيش تجاه القصر الرئاسي، ولم يعد لديه من الوقت إلا بعض الدقائق للحديث إلى الشعب عن طريق الراديو في رسالة أخيرة. وبعد قصف القصر، أخرجت جثة الرئيس أليندي محمولة من قبل رجال الإطفاء.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: تاريخ الصراع في الشيلي

وكما رأينا، كانت سياسات الرئيس سلفادور أليندي الاشتراكية سبباً مباشراً لتحرك القوى اليمينية المحافظة وعلى رأسها الجيش بتواطؤ أمريكي "نشط" للانقلاب على نظامه. وهذا صحيح إلى حدّ بعيد، لكن هذا لا يعطي صورة واضحة عن حقيقة الصراع والدينامية التي تحركه. ولفهم ذلك، لا بدّ من الرجوع إلى الوراء. وهذا ما يشير إليه ديفيد بلومفيلد في تركيزه على التاريخ بمنطق المدى البعيد.<sup>2</sup> حيث لا يقتصر فهم السياق التاريخي على دراسة التاريخ المباشر للعنف، بل لا بدّ من الرجوع إلى التاريخ الأبعد. فلتاريخ العديد من الطبقات، ولا بدّ من معرفة هذه الحقيقة قبل دراسة تاريخ مسار المصالحة.

لقد بدأت محنة شعوب أمريكا اللاتينية مع قدوم الغزاة الإسبان الكونكستدورس Conquistadores إثر "اكتشاف" القارة الأمريكية من طرف "المستكشف" كريستوفر كولمبوس Christopher Columbus سنة 1492. ومنذ ذلك الحين، سيطرت الامبراطورية الإسبانية على جزر الكاريبي، وامبراطورية الهنود الأزيك Aztec في المكسيك. وفي 1530 شكّل فرانسيسكو بيزارو Francisco Pizarro جيشاً صغيراً لقتال شعب الإنكاس Incas في البيرو، الذي كان يضمّ حينها إضافة إلى البيرو الحالي الإكوادور، وأجزاء من الأرجنتين والشيلي، بعدما سمع عن كنوز الذهب والفضة لديه. وبسبب تفوّق جيش بيزارو في السلاح والجياد في مقابل الهنود العزل، تمكّن من هزيمتهم. لكنّ التفوّق العسكري لم يكن السبب الوحيد في انتصاره، بل ساهمت الحرب الأهلية بين

<sup>1</sup> Worth. op. cit. pp. 62-64.

<sup>2</sup> David, Bloomfield. "The Context of Reconciliation." in David Bloomfield and al (eds). **Reconciliation after violent conflict, A Handbook.** (Stockholm: ternational stitute for Democracy and Electoral Assistance, 2003). Pp. 40-48. P. 40.

قبائل الإنكاس المتنازعة على العرش في تسهيل المهمة، حيث قدم من سيحلّ النزاع، لكن ليس لصالح أيّ منها.

وتمكّن في النهاية الكونكستدورس من التغلب على قبائل الإنكاس وإعدام قادتها، والاستيلاء على كلّ ما استطاعوا من الذهب والفضّة. وفي حملات لاحقة، تمّ اكتشاف خصوبة الوادي الأوسط في الشيلي، وبدأ الإسبان في الاستيطان بالمنطقة، حيث أقام فالديفيا Valdivia أول مستعمرة إسبانية في سانتياغو على حساب الهنود وأراضيهم، ورغم المقاومة التي أبدتها الهنود، فقد تمكّن الكونكستدورس مرّة أخرى من السيطرة على الوادي الشيلي الخصيب، فيما أصبح الهنود الأصليون على هامش التاريخ في بلادهم.<sup>1</sup> وتحكي هذه القصّة التاريخ المأساوي لأمريكا اللاتينية وشقاءها إلى الآن: ثراء في الموارد ينتزع من أهله بالقوّة، وصراع في الداخل في خدمة عدو الخارج.

ثمّ ألحقت الشيلي بالتاج الإسباني، وأقطع الملك الرعايا الإسبان القادمين من إسبانيا أراضي واسعة تدعى هاسياندا Hacienda، يتلقّى المستفيد منها إلى جانب الأرض إينكومياندا Encomienda وهي مجموعة من الهنود المسخّرين للخدمة في الأرض مقابل القليل من الطعام وأجرة زهيدة. وكان على أصحاب الهاسياندا أن يدخلوا الهنود إلى الديانة المسيحية الكاثوليكية، بسبب نزعة "النضال" الكاثوليكي الذي ميّز الإسبان بعد استرجاع أراضي الأندلس من المسلمين بفضل "تجنّدهم" المسيحي لاستعادة الوطن. ولذلك أحسّ الإسبان بواجبهم في نشر الكاثوليكية بين الهنود، مع أنّ ذلك لا يجعلهم بالضرورة إخوة في الدين، فحتّى وإن أصبح الهنود كاثوليكين فقد بقي التعامل معهم فقط كعبيد. وأصبح Peninsulares وهم مآك الأراضي الإسباني يشكّلون الطبقة الأرستقراطية الشيلية، وقد أعطاهم التاج الإسباني الحقّ الحصري في تويّ المناصب السامية في الإدارة الاستعمارية. ودون هؤلاء، نجد فرقة أخرى من المعمّرين، يدعون الكريبولس Creoles، وهم ممّن ولد في الشيلي من الإسبان. وإلى جانب هاتين الطبقتين، نجد المهجناء Mestizos وهم ثمرة الزواج المختلط بين المعمّرين الإسبان والهنود في الشيلي، بينما يعيش الهنود Peóns في الطبقة الأخيرة من المجتمع.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Worth. op. cit. pp. 23-24.

<sup>2</sup> Ibid. pp. 25-27.

وفي سنة 1818، استقلت جمهورية الشيلي عن إسبانيا، بعد حرب استقلال اغتنتم فيها الشيليون انشغال إسبانيا بالحرب مع فرنسا النابوليونية. ولمدة قرن ونصف القرن بعد الاستقلال، كانت الشيلي دولة ديمقراطية، لكن بتمايز اجتماعي كبير بين أقلية من الأغنياء وأغلبية من الفقراء بدأت تطالب بما كانت تعتبره حقاً لها عبر الاحتجاجات والإضرابات. وللتعامل مع هاته الأوضاع، كان الجيش الشيلي يتدخل في كل مرة بتعليق الديمقراطية وتسيير الحكم. وفي 1823، انقلب الجيش على الرئيس بيرناردو أوهيجينز Bernardo O'Higgins (1817-1823) ونفاه إلى خارج البلاد بسبب انخراطه في حرب استقلال البيرو، ومعاداته للطبقة الأرستقراطية.

وفي 1830 انقلب الجيش مرة أخرى على الرئيس فرانثيسكو أنطونيو بينتو Francisco Antonio Pinto (1827-1830) بعد ثورة المحافظين عليه. وفي 1833، صودق على دستور يعطي صلاحيات كبيرة للرئيس تجعله حاكماً ديمقراطياً، تمكنه من تعليق الحريات الأساسية في حالة الطوارئ والتشريع دون الرجوع إلى الكونغرس. وتكررت الانقلابات على رؤساء الجمهورية سنة 1924 مع الرئيس أرتورو أليساندري Arturo Alessandri (1920-1924 و 1925-1931 و 1938-1932)، والرئيس كارولس إيبانيز دال كامبو Carlos Ibáñez del Campo (1927-1931 و 1952-1958) سنة 1932.<sup>1</sup>

وقد ساهم الانتصار في الحرب الأولى إلى جانب البيرو بين سنتي 1836 و 1839 وحرب المحيط الهادي مع البيرو وبوليفيا في منح القوة مجدداً للرؤساء في الشيلي. وفي 1891، نشبت حرب أهلية بين المساندين والمعارضين للرئيس خوزيه مانويل بالماسيدا José Manuel Balmaceda (1886-1891) انتهت بهزيمته وانتحاره، وتم تعديل الدستور بعد ذلك لتقليص صلاحيات الرئيس وتأسيس نظام برلماني استمر إلى غاية 1925. وفي ديسمبر 1907، قام عمال النيترات بإضراب، قتل فيه الجيش مئات العمال في محاولة لفض الإضراب، وهو ما أشعل موجة أخرى من الاحتجاجات والإضرابات للمطالبة بتحسين ظروف المعيشة للفقراء.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Ibid. pp. 32-47.

<sup>2</sup> Ibid. pp. 42-46.

### الفرع الثالث: كما في إسبانيا: إضرابات، تدخل للجيش ثم حكم عسكري

حكمت الجبهة الشعبية (نفس الاسم كما في إسبانيا) المشكّلة من الراديكاليين، والاشتراكيين والشيوعيين، بداية من 1938. ومع نهاية الأربعينيات وبداية الحرب الباردة، تصاعد نفوذ الشيوعيين في النقابات، وشجّعوا الإضرابات للمطالبة بالحقوق العمّالية، وشلّت الإضرابات مناجم النحاس والفحم، ممّا اضطرّ الرئيس غابرييل غونزالس فيديلا (Gabriel González Videla 1946-1952) من تحالف الجبهة الشعبية اليسارية إلى طلب تدخل الجيش لاستعادة النظام. وفي عام 1948 حلّ الرئيس فيديلا الحزب الشيوعي، وهو ما راق للولايات المتحدة التي كانت تقدّم المساعدات الاقتصادية للشيلي.<sup>1</sup>

وأخذ الشيوعيون يعبرون عن أنفسهم بالخروج المستمرّ إلى الشارع. وبفعل الاضطرابات، لجأت الحكومة إلى طبع النقود لتغطية عجز الميزانية، وسقطت بذلك قيمة العملة الشيلية بفعل التضخّم، وعليه وتحوّل الناخبون الشيليون إلى اليمين أملاً في الخروج من الأزمة مع الرئيس كارلوس إيبانيز سنة 1952. وبمساعدة الجيش، قام الرئيس إيبانيز بتعليق الحريات السياسية، واعتقال قادة النقابات، وإعلان حالة الحصار. ومع ذلك توالى الإضرابات، وارتفعت نسبة التضخّم إلى 90 في المائة. وشهدت سنة 1954 عودة إيبانيز للرئاسة للمرّة الثانية وإعلان حالة الحصار مرّة أخرى. وفي سنة 1964، تولى الرئيس الإصلاحي إدواردو فراي (Eduardo Frei 1964-1970) الحكم تحت لواء الحزب المسيحي الديمقراطي.<sup>2</sup> لقد كانت الشيلي إذن تعيش ديمقراطية مستمرّة مع فترات متقطّعة من الحكم العسكري، وقد أصبح ذلك جزءاً من المشهد السياسي "الطبيعي" في الشيلي.

كان حكم الجيش الشيلي بعد الانقلابات العديدة التي قام بها قصيراً، على خلاف انقلاب 1973 الذي دام حكمه ثمانية عشر سنة، وهو ما لم يكن متوقّعاً، وأدّى إلى تغيير دراماتيكي في المشهد الشيلي. ففي صبيحة اليوم الموالي للانقلاب، صرّح الجنرال غوزمان (Gustavo Leigh Guzmán) قائد القوات الجوّية: "لقد أنهيينا سرطان الحكم الشيوعي في البلاد"، وأضاف بأنّ "الكونغرس مغلق إلى إشعار لاحق، وأنّ الأحزاب معطلّة إلى حين".<sup>3</sup> وحرص النظام الجديد على

<sup>1</sup> Ibid. pp. 49-50.

<sup>2</sup> Ibid. pp. 51.

<sup>3</sup> Ibid. pp. 67-68.

إسكات أيّ معارضة، سواءً بالقتل المباشر أو السجن أو التعذيب. وقد كان التعذيب أداة سيكولوجية للحكم تحت إشراف الشرطة السريّة الجديدة "دينا" DINA، وهو يختلف عن القتل المباشر للمعارضين المزعجين، لكنّه كان يرمي إلى فرض سيطرة الخوف على المجتمع الشيلي، عبر الشهادات الحيّة للمعدّبين، وكان يهدف أيضاً إلى فصل الأشخاص عن انتمائهم الاجتماعي، وإهانتهم وإضعاف شخصيتهم وليس لقتلهم. وقد صمّم التعذيب، ليقنع الشخص المعدّب بأنّ الدولة وحدها القادرة على وقف الألم الذي يتعرّض له.<sup>1</sup>

ومن أمثال الجنرال كارلوس براتس الذي وقف ضدّ الانقلاب على الرئيس أليندي، الجنرال ألبرتو باشليت Alberto Bachelet الذي رفض الحكم الانقلابي وتمّت معاملته بعد ذلك كالحائن، فاعتقل وعذب حتّى مماته، بينما جمّدت كلّ أرصدته البنكية، ولم تتمكّن عائلته من الحصول على المال للعيش الكريم. وقد أصبحت ابنته ميشيل باشلت Michelle Bachelet وهي إحدى ضحايا الحكم الانقلابي رئيسة للشيلي بداية من سنة 2006، ففضلاً عن وفاة والدها تحت التعذيب، تعرّضت هي للسجن والتعذيب، ثمّ أجبرت وأمّها على العيش في المنفى خارج الشيلي، فسافرتا إلى أستراليا ثمّ إلى ألمانيا الشرقية التي أصبحت ملجأً للشيليين الاشتراكيين المنفيين.

### المبحث الثاني: المصالحة في أمريكا اللاتينية عبر لجان الحقيقة والمصالحة

في المشهد العامّ ودون الخوض في التفاصيل، يبدو أنّ الرغبة في العيش المشترك ضمن القواعد الديمقراطية قد تغلّبت على نزعة الانتقام في أمريكا اللاتينية، وتمكّن الجلّاد والضحية وباقي الفرقاء السياسيين من التعايش ضمن واقع سياسي ديمقراطي لم يكن متخيلاً. وأدّت في ذلك لجان الحقيقة والمصالحة دور البحث عن العلاج لهذه الوضعيات والخروج منها بأقلّ التكاليف، فقد مكّنت من معرفة الحقيقة حول الانتهاكات والضحايا، لكن بصفة نسبية فيما بقيت المصالحة مجرد أمنية خيالية.

#### المطلب الأوّل: إنشاء لجان الحقيقة والمصالحة

في الغالب، كانت الحكومات الديمقراطية التي جاءت عقب الأنظمة الديكتاتورية هي المبادرة لإنشاء لجان الحقيقة، كما الأرجنتين، وغواتيمالا، وبنما، والبيرو، والسلفادور والأرغواي. وقد أنشئت في بعض الحالات لجان غير رسمية، كما في كولومبيا وغواتيمالا التي أنشئت فيها لجان إحداهما رسمية

<sup>1</sup> Ibid. pp.13-14.

والثانية غير رسمية. وفي كلِّ هاتيه الحالات، تشكّلت اللجان من طرف قانونيين، وشخصيات بارزة من المجتمع المدني، وجامعيين، ومثقفين، ورجال الدين وناشطين في مجال حقوق الإنسان.<sup>1</sup> ويمكن تقسيم تطوّر لجان الحقيقة والمصالحة عبر ثلاث مراحل:<sup>2</sup>

### - المرحلة الأولى

في الثمانينيات وبداية التسعينيات، كانت اللجان في مرحلة التجربة في دول أمريكا اللاتينية بالأساس، وبحث مستمرّ عن تعزيز الديمقراطية عبر تجاوز الماضي وميراث الكراهية، لكنّها واجهت العرقلة عن طريق قوانين العفو.

### - المرحلة الثانية

في التسعينيات، وهي المرحلة التي تأثرت فيها لجان الحقيقة في العالم بتجربة جنوب إفريقيا، من خلال تجاوز الحقيقة كهدف نحو المصالحة بين أعداء الماضي، وخاصة بين الضحية والمعتدي.

### - المرحلة الثالثة

في بداية القرن الحادي والعشرين، وهو خلاصة المراحل السابقة، حيث وطلباً للفعالية السياسية، يتمّ استهداف الحقيقة بطريقة متسرّعة أو محرّفة في بعض الأحيان خدمة لتعزيز الديمقراطية.

لقد واجهت مطالب العدالة، المرفوعة بمناسبة النقاش حول عمل لجان الحقيقة والمصالحة في دول أمريكا اللاتينية، تحدّيات أخلاقية وفلسفية متعلّقة بالافتراضات المتناقضة حول القصاص والتوبة والعفو والتكفير عن الخطأ. فمسألة التوبة تطرح إشكالاً حول طلبها من الجاني المباشر، والأولى أن تطلب من الأمر وهو المستوى الأوّل من صنع القرار، وهي مسألة غاية في التعقيد لعدّة أسباب:<sup>3</sup>

- لأنّ التوبة كشرط مسبق للحصول على العفو غير متوافر، لأنّ المسار السياسي يفترض تدخّل طرف ثالث إضافة إلى الجاني والضحية، وهي الدولة الديمقراطية الناشئة التي قرّرت بصفة

<sup>1</sup> Martin. "introduction." op. cit. p. 14.

<sup>2</sup> Ibid. p. 20, et Guillermo, Kerber. "Les commissions de la vérité et de la réconciliation." in Arnaud Martin (Dir). **La mémoire et le pardon. Les commissions de la vérité et de la réconciliation en Amérique Latine.** (Paris: Les Éditions L'Harmattan, 2009). Pp.160-182. Pp. 160-162.

<sup>3</sup> Baeza. op. cit. pp. 84- 87.

سيادية وضع الإطار للخصومة، بناءً على ما تعتبره المصلحة العليا، وليس بناءً على مطالب الضحية بالعدالة.

- وأنّ العفو المشروط بالتوبة يمثل تعسفاً في حقّ الجاني الذي يمكن أن يلجأ إلى الاعترافات المكذوبة المنتزعة بسبب الضغط المعنوي من أجل الحصول على العفو.

وتدعو مثل هذه التحفظات إلى التساؤل حول مصداقية وديمومة العفو الذي انتزع فقط باستعمال الإكراه والقوة من الطرف الثالث أي الدولة.

### المطلب الثاني: الفاعل الدولي في أمريكا اللاتينية أو المصالحة عبر الاعتذار

يبيّن موقف الولايات المتحدة الأمريكية ممّا يحدث قريباً منها في أمريكا اللاتينية مفارقة غريبة، فرغم أنّها وقفت موقفاً "نشطاً" في كثير من الصراعات، إلا أنّها لا تقف بالحماسة نفسها في المصالحة وحلّ تلك الصراعات، وتبدو وكأنّها غير معنية بذلك، وهي في العادة تفضّل "دعم" اتفاقات للسلام التي توفّر حداً أدنى من السلام، الذي يمكنه أن يكون أرضية للاستثمارات الأمريكية والدولية. وبهذا المنطق، قدّم الرئيس بيل كلينتون في عهديه الرئاسيتين (1993-2001) نموذجاً للمصالحة مع ضحايا "التدخل" الأمريكي يقوم على الاعتذار، مصحوباً بوعود في مساعدات اقتصادية ستعود بالفائدة على الاقتصاد الأمريكي في النهاية. فقد صرّح بأنّ الولايات المتحدة "ستحاول" أن تقدّم المساعدة المالية والمعنوية لتعزيز التنمية السياسية والاقتصادية في دول أمريكا الوسطى في ظلّ الحكم الديمقراطي. ثمّ أعلن عن وجود مشاريع لقوانين من شأنها تعزيز التجارة الحرّة بين الولايات المتحدة ودول أمريكا الوسطى.<sup>1</sup> وفق نظرية السلام الديمقراطي، عملت الولايات المتحدة على أن تأخذ بالسلام ما لم تأخذه بالحرب.

لقد فضّل الرئيس بيل كلينتون السياسة المجانية للاعتذار بدل تحمّل المسؤولية السياسية وحتىّ الجنائية للولايات المتحدة الأمريكية في صراعات عديدة عبر العالم. ففي 11 مارس 1999، قدّم اعتذاره عن دعم الولايات المتحدة للحكومات اليمينية في كلّ من الهندوراس، والسلفادور وغواتيمالا.

<sup>1</sup> John M , Broder. "Clinton Offers His Apologies To Guatemala." The New York Times. 11 march 1999. see <http://www.nytimes.com/1999/03/11/world/clton-offers-his-apologies-to-guatemala.html>, April 2018; and [Mart, Kettle and Jeremy, Lennard.](http://www.theguardian.com/world/1999/mar/12/jeremylennard.martkettle) "Clinton apology to Guatemala." The guardian. 12 marsh, 1999. see <https://www.theguardian.com/world/1999/mar/12/jeremylennard.martkettle>, April 2018.

واعتبر بأن دعم الولايات المتحدة للقوّات العسكرية ولوحدات المخابرات المحلية المنخرطة في العنف والقمع المنظم كان خطأً، وعلى الولايات المتحدة أن لا تعاود ارتكابه. ولم يكن خطأً الولايات المتحدة في غواتيمالا مثلاً، عندما دعمت الحكومة، سوى مسؤوليتها المشتركة عن مقتل مئات الآلاف من المتمرّدين والهنود من المايا في الحرب الأهلية التي دامت لست وثلاثين سنة.<sup>1</sup>

وقد اكتفى الرئيس كلينتون بعد الاعتذار بوعود لدعم المصالحة في غواتيمالا وكلّ أمريكا الوسطى، ومطالبة الأمريكان اللاتين بتجاوز الصراع الإيديولوجي والالتفات نحو ردم الهوة بفعل الفروق الاجتماعية والاقتصادية. ومما عزّز الشكوك حول مصداقية خطاب الاعتذار الأمريكي هو أنه وبالموازاة مع ذلك الخطاب كانت تجري عملية تسليم خمسة آلاف مهاجر غير قانوني من السلفادور وغواتيمالا، لجأوا إلى الولايات المتحدة بعد إعصار ميتش Hurricane Mitch في أكتوبر 1998.<sup>2</sup> ويمكن تلخيص نموذج الرئيس كلينتون للمصالحة المرتكز على نظرية السلام الديمقراطي الكانطية: "شيء من المصالحة، وقليل من السلام مع كثير من الاقتصاد"، وقد سبقت الإشارة إليه في المصالحة في إيرلندا الشمالية وتدخل الرئيس كلينتون في صياغة اتفاق السلام.

وكان قبل زيارة الرئيس كلينتون إلى غواتيمالا بشهر قد صدر تقرير للجنة الحقيقة حول الحرب الأهلية في غواتيمالا، أثبت دور الولايات المتحدة في الدعم المالي وتدريب القوّات العسكرية الغواتيمالية التي قامت بمجازر ضدّ المايا وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان طيلة الحرب الأهلية التي بدأت منذ 1960. وقد كان تورّط وكالة المخابرات الأمريكية في حملة الرعب ضدّ المايا والمتمرّدين اليساريين سرّاً لزم من طويل، لكنّ تقرير اللجنة أثبت مسؤوليتها في صراع خلف أكثر من مائتي ألف قتيل من خلال تدريب القوّات المسلّحة التي استعملت التعذيب، والاختطاف وقتل آلاف المدنيين.<sup>3</sup>

### المطلب الثالث: المصالحة في البرازيل

في سنة 1979، تقرّر في البرازيل التحوّل إلى الانفتاح والتعددية السياسية للخروج من المأزق الاقتصادي،<sup>4</sup> وبدأت قطاعات متزايدة من المجتمع المدني في معارضة الدكتاتورية، حيث انتقدت

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Brodern. op. cit.

<sup>3</sup> Ibid.

<sup>4</sup> Agra et Tavares. op. cit. p. 43.

الكنيسة الكاثوليكية، والنقابات، والطلبة والمثقفون النظام بقوة. وتحت ضغط الشارع، قرّر النظام التحاور مع المعارضة التي لم تكن من القوة لتطيح به، وتنظيم انتخابات غير مباشرة في 1985، فاز فيها الرئيس تونكريدو نفيس Tancredo Neves وهو السياسي المحافظ المشارك في الانقلاب. وكان هو على رأس أغلبية السياسيين من النظام السابق الذين لا زالوا يمارسون السلطة في النظام "الديمقراطي" الجديد، وقد كان من الخطأ في ظلّ هاته المعطيات توقّع أيّ تغيير أساسي.

لكن يقدر أن يتوفّى الرئيس نفيس قبل تسلّمه الرئاسة، ويخلفه نائبه خوسيه سارني José Sarney (1985-1990)، وهو سياسي متعاون مع النظام الديكتاتوري، لكنّه تصادم مع العسكريين في آخر عهده الرئاسية رغم احتفاظ أغلب القوى التي تعاونت مع النظام الديكتاتوري بوضعها. ولذلك شكّلت فترة حكمه استمرارية للنظام الماضي على كلّ المستويات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية. ولإعطاء الطابع الدستوري لاستمرارية النظام، دعا الرئيس سارني إلى مجلس تأسيسي لصياغة دستور جديد للبرازيل، بدأت أشغاله سنة 1987 تحت تأثير الأعضاء المرتبطين بالحكم الديكتاتوري.<sup>1</sup>

وقد كانت مشاركة الشعب في دستور 1988 هي الأكبر على الإطلاق مقارنة بمشاركته في الدساتير السابقة، لذلك تحققت فيه الكثير من المطالب الشعبية المرفوعة منذ سنين. وكان من نتائج الدستور الجديد تجمّع المواليين للديكتاتورية في حركة "الوسط الكبير"، وتحوّل النظام البرازيلي إلى نظام "تعددي" ليس بالتقدمي الصرف ولا بالمحافظ الصرف. وقد ساهم الدستور الجديد في توسيع حقوق بعض الفئات المهمّشة تقليدياً، كالهنود والأقليات، وكذا الحقوق الاجتماعية للعمّال. كما أعطى للمواطنين الحقّ في النظر في دستورية القوانين، وهي سلطة مهمّة في يد المواطنين لحماية ما يعتبرونه حقوقهم الدستورية.

لكن سرعان ما تمّ "الانقلاب بطريقة دستورية"، على الدستور الذي لم يعد قادراً على تسيير البلاد، فقد تمّت إعاقة تنفيذه بتعديلات وقوانين عزّزت حالة التراجع على المكتسبات الاجتماعية مع الموجة النيوليبرالية في التسعينيات. ونتيجة لذلك تحوّلت الأزمة البرازيلية إلى "أزمة دستورية مزمنة" بسبب عدم احترام الشرعية الدستورية وتوالي التعديلات على الدستور.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Ibid. p.44.

<sup>2</sup> Ibid. pp. 45-46.

وفي سنة 2003، وصل الرئيس لويس إيناسيو لولا داسيلفا Luís Inácio Lula da Silva (2003-2011) مؤسس حزب العمال البرازيلي، كأول رئيس للبرازيل من المعارضة اليسارية التي ترفض كل المنظومة التي خلفتها الديكتاتورية العسكرية. ومع تغير الأغلبية الحاكمة ووصول الضحايا إلى مراكز القرار، ظهرت فكرة سنّ تشريع للتعويض لفائدة ضحايا القمع. وتحت ضغط المجتمع وبعض أعضاء الحكومة، أنشأ الرئيس لولا لجنة حكومية للتحقيق حول مقتل بعض السياسيين، لكن لم تنجح تلك الجهود بسبب تمسك الجيش بقانون العفو وسريّة المعلومات حول الموضوع، ورفع مبدأ الحقّ في الحقيقة والذاكرة مجدداً بموجب تقرير اللجنة. وقد عارض الرئيس فيرناندو كولور دي ميلو Fernando Collor de Mello (1990-1992) مطلب التعويض لعلاقته بالنظام الديكتاتوري، بينما ظلّ الموضوع في الظلّ خلال حكومتي إيتامار فرانكو Itamar Franco (1992-1995) وفرناندو هنريكي كاردوزو Fernando Henrique Cardoso (1995-2002) أيضاً بسبب علاقتهما بنظام العسكر، فيما انتعش مع مقدم الرئيس لولا.

وقد كانت العقبة في أيّ محاولة لتحقيق مطالب الضحايا هو قانون العفو لسنة 1979، الذي يعني المسؤولين عن الانتهاكات من الطرفين حتّى وإن كانت تتعلّق بمجازر. واعتبرت الوثائق المتعلّقة بفترة القمع سرّية وتمسّ بالأمن الوطني. وفي سنة 2002، سنّت الحكومة قانون التعويض لفائدة الضحايا المتضرّرين من طرف الديكتاتورية، بينما لم يتمّ محاكمة أيّ كان من المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان عن الجرائم المرتكبة.<sup>1</sup>

وكان قانون العفو لسنة 1979 قد أقرّ في عهدة الرئيس الجنرال أرنستو غيسيل Ernesto Geisel (1974-1979) وشمل الجرائم السياسية المرتكبة من 2 سبتمبر 1961 إلى 15 أوت 1979 لتسهيل الانتقال الديمقراطي دون فقدان السلطة. وقد اعتبر هذا القانون تشريعاً للاعقاب. ولكنّه سمح مع ذلك برجوع الآلاف من الفارين إلى البلاد، ومباشرة حياتهم بصفة عادية، ومكّنهم حتّى من إنشاء أحزاب سياسية والقضاء على نظام الشائبة الحزبية المحافظ. وسمح بإعادة إدماج الموظّفين الحكوميين في نفس الوظيفة، واشترط لذلك وجود المنصب الشاغر ورغبة الإدارة في ذلك، أي أنّ عودتهم في النهاية غير مضمونة، كما أنّ القانون منع مسبقاً أيّ تعويض لهم، بينما سمح

<sup>1</sup> Ibid. pp. 47-50.

للضحايا أن ينخرطوا في النشاط الحزبي. فيما أقرّ مبدأ تعويض أهالي المفقودين، بشرط أن لا يعارض مبدأ العفو وبالتالي يمنع تماماً تقديم المنتهكين إلى العدالة. لقد شكّل قانون العفو سدّاً منيعاً لأيّ محاولة لمحاكمة الضالعين في العنف، سواءً من جهة الأجهزة الحكومية القمعية أو من الثائرين على النظام.<sup>1</sup>

لذلك، تعتبر البرازيل استثناء عن دول أمريكا اللاتينية كالشيلي، والأرجنتين، والأرغواي التي تمّت فيها محاكمة منتهكي حقوق الإنسان.<sup>2</sup> بل أبعد من ذلك، شهدت البرازيل بقاء المسؤولين عن الانتهاكات في مواقع مسؤولياتهم الحكومية ضمن استمرارية سياسية، حيث أنّ أبرز مسؤولي النظام السابق ما زالوا يتبوّؤون مناصب هامة بفضل النظام "الديمقراطي" الجديد. لقد فضّلت البرازيل نسيان الجرائم وعدم محاسبة المنتهكين لتسهيل التحوّل الديمقراطي، وهو ما يعزّز استمرار الإحساس بغياب العدالة، وهو ما يمثّل مصدراً جديداً لاضطراب المجتمع ويهدّد بحدوث انتهاكات جديدة، في ظلّ ما يمكن اعتباره "نفاق" لجان الحقيقة والمصالحة.

### المطلب الرابع: المصالحة في الشيلي

#### الفرع الأوّل: انهيار الحكم الديكتاتوري وتشكيل لجنة الحقيقة والمصالحة

شكّل الوضع الاقتصادي السيئ بداية لتراجع القبضة الحديدية لحكم الجنرال بينوشي، فقد انتهج إجراءات اقتصادية صادمة، ضمن ما يعرف بمدرسة "أطفال شيكاغو" Chicago Boys، وهم مجموعة من الاقتصاديين الشباب الذين درسوا في جامعة شيكاغو الأمريكية على يد أستاذ الاقتصاد الأمريكي ميلتون فريدمان Milton Friedman، ومن المؤمنين بالقوّة السحرية للسوق الحرّة. حيث تمّت إزالة كلّ آثار إصلاحات الرئيس أليندي، فقد تمّ استرجاع الأراضي التي ورّعت على الفلاحين الصغار وبيعت للشركات الأجنبية الكبرى، وبيع المؤسسات الاقتصادية والبنوك المؤمّمة، ممّا أنتج ارتفاعاً في البطالة وصلت إلى نسبة 20 في المائة في نهاية 1975. لكن تبيّن مع سنة 1981 الفشل الذريع لتلك السياسات متأثرة بأزمة كساد الاقتصاد العالمي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Ibid. p. 48.

<sup>2</sup> Ibid. pp. 36-37.

<sup>3</sup> Worth. op. cit. pp. 71-72.

وعلى المستوى السياسي، اقترح بينوشي في 1980 دستوراً جديداً يمكنه من البقاء على رأس الدولة إلى غاية 1989، وطلب من الشيليين انتخابه مرةً أخرى لثمان سنوات. ونجح في تمرير الاستفتاء بنعم تحت مراقبة أعين الموالين لبينوشي، في ظلّ حالة الطوارئ وحظر الأحزاب السياسية والمعارضة. وبدأت موجة من الانتقادات الموجهة للنظام الديكتاتوري، خاصّة مع تردّي الأوضاع الاقتصادية نهاية الثمانينيات، حيث تضاعفت نسبة الفقر، حيث أصبح أقلّ من نصف السكّان غير قادرين على توفير الطعام. قد برزت الكنيسة الكاثوليكية في هذا السياق، فقد ساهمت في تمويل بعض جماعات المساعدة الاجتماعية ومساعدة الفارين من المتابعة، وأخذت تنتقد النظام العسكري علناً وبصراحة.<sup>1</sup>

وفي سنة 1988، رغب بينوشي في عرض استفتاء يعطيه الحقّ في عهدة ثانية مرةً أخرى، لكن ظهرت معارضة شديدة لمشروعه، تشكّلت في جبهة عريضة دعيت "جبهة التصويت بلا" Concertación por el No التي حصلت على 55 في المائة من الأصوات في استفتاء 5 أكتوبر 1988، وما كان من بينوشي إلا أن قبل بالتحّي عن رئاسة الدولة. وشكّلت جبهة الرفض "تحالف الأحزاب من أجل الديمقراطية" Concertación de Partidos por la Democracia الذي فاز بالانتخابات الرئاسية من خلال مرشّحه باتريسيو أيلوين Aylwin Patricio (1990-1994)، وحصل على أغلبية مقاعد مجلس النواب ومجلس الشيوخ في 14 ديسمبر 1989. وهي الانتخابات التي غيّرت وجه الشيلي، فسرعان ما تعافى الاقتصاد بعد بينوشي وأصبحت الشيلي تعرف بـ"فهد أمريكا اللاتينية"، وتعززت الاستثمارات الأجنبية خاصّة الأمريكية منها، وتمّ بذلك انخراط الشيلي من باب الاقتصاد في العولمة.<sup>2</sup> لقد شكّلت الورقة الاقتصادية بطاقة مهمّة في الحالة الشيلية، فقد أسقطت نظامي الرئيس سلفادور أليندي وأوغوستو بينوشي، كما أعادت إدماج الشيلي في المنظومة الدولية من جديد.

أمر الرئيس باتريسيو أيلوين بتشكيل لجنة الحقيقة والمصالحة الرئاسية، بخصوص ألفين ومائتي قتيل في عهد بينوشي، وقد تسلّم تقريرها في 5 فيفري 1991. وقد عملت اللجنة في تقريرها على تفادي ذكر أسماء المسؤولين عن الانتهاكات، ولكنّها في المقابل أدانت النظام الديكتاتوري بكلّ قوّة.

<sup>1</sup> Ibid. pp. 74-75.

<sup>2</sup> Ibid.

وأوصت بالعمو كمدخل للمصالحة، التزاماً منها بمهمة اللجنة واحتراماً للمحاكم المؤهلة وحدها بالنظر في المسائل الجنائية. ولهذا السبب، سلّمت اللجنة للقضاء المختصّ كلّ المعلومات المتعلقة بالانتهاكات والتي أمكنها الحصول عليها أثناء عملها، للقيام بما يلزم. وقد استقبل التقرير بحفاوة كبيرة على المستوى الإعلامي وتمّ نشره في الجريدة الرسمية، وقد أحدث نقاشاً كبيراً في الشيلي. بينما حاول الجيش الذي كان لا يزال الجنرال بينوشي على رأسه الردّ عليه، بوثائق تثبت أنّ نظامه كان يحظى بالدعم من قبل الشيليين.<sup>1</sup>

وعقب تسلّمه التقرير، توجّه الرئيس باتريسيو أيلوين بخطاب إلى الشعب عبر التلفزيون، شكر فيه أعضاء اللجنة على عملهم، وأعلن عن اعتذاره للشعب الشيلي على الفظاعات التي كان ضحية لها بسبب القوّات الحكومية، وطلب من المحاكم أن تحقّق العدالة بقدر ما تستطيع في مخالفة واضحة لتوصيات اللجنة. وقد ردّ الرئيس أيلوين على خطاب البابا يوحنا بولس الثاني، الذي دعا فيه الشيليين إلى العفو قائلاً: "على الشيلي أن يتوجّه إلى الوفاق ولا إلى الصراع.... حانت ساعة العفو والمصالحة،" <sup>2</sup> بأنّ الأمر ليس بتلك البساطة، وأنّه لا بدّ أولاً من معرفة من الضحية الذي يعفو ومن هو الجاني الذي نعفو عنه، كما أنّه لا يمكن العفو باسم الآخرين، فالعفو لا يسطرّ بمرسوم. بل يتطلّب العفو التوبة من جهة المعتدي، والكرم من جهة الضحية.<sup>3</sup> لذلك لقي مطلب التعويض المادّي والمعنوي الذي اقترحه التقرير قبولاً كبيراً من قطاعات واسعة من المجتمع الشيلي. وقد أشار الرئيس إلى أنّ المصير المجهول للمفقودين وعدم تسلّم جثثهم يجعل التقرير وأفق المصالحة محدوداً.<sup>4</sup>

وارتفعت بعدها المطالبات بتقديم القادة العسكريين للمحاكمة عن تلك الجرائم. لكنّها وجدت جداراً قانونياً يصدّها، ففي سنة 1978 سنّ قانون العفو الذي يمنع محاكمة أي من المسؤولين عن

<sup>1</sup> Cea Egaña, op. cit. p. 62.

يشار إلى أنّ صاحب المقال خوسيه لويس إغانيا كان عضواً في اللجنة الشيلية للحقيقة والمصالحة، وقد عبّر عن إحباطه بسبب عدم الالتزام بتوصيات اللجنة وتبّي العفو بدلاً من التمسك بمطلب العدالة واللجوء إلى القضاء، والذي وصل إلى حدّ التعسّف، وهو ما يسمّم العلاقات باستمرار.

<sup>2</sup> Ibid. p. 64.

<sup>3</sup> نقلاً عن الرئيس الشيلي أيلوين، Ibid.

<sup>4</sup> Ibid.

انتهاك حقوق الإنسان في الفترة الممتدة من 1973 إلى 1978.<sup>1</sup> وهو الأمر الذي رفضه الرئيس أيلوين، ودعا إلى محاكمة المسؤولين عن تلك الانتهاكات فيما يعرف بـ "مبدأ أيلوين". وبدأت محاكمات للمسؤولين الحكوميين من نظام بينوشي في التسعينيات، وفي 1993، تمت محاكمة الجنرال مانويل كونتريراس Manuel Contreras قائد الشرطة السرية "دينا"، وحكم عليه بالسجن بتهمة انتهاك حقوق الإنسان.<sup>2</sup>

وتغيّر الوضع بصفة ملحوظة حينما شرعت الجمعيات الناشطة في متابعة المسؤولين عن الانتهاكات ومباشرة الإجراءات القضائية لمحاكمتهم، مطالبة بعدم تفعيل قانون العفو، وقد نجحت في حالات عديدة. وفي نفس الوقت، رجع عشرات الآلاف من اللاجئين إلى البلاد مطالبين بالتعويض عن التعذيب وسنوات النفي بعيداً عن الوطن. وهذا ما رفع عدد المطالبات بالمحاكمة مع التعويض،<sup>3</sup> وذلك على خلاف ما أوعز إليه التقرير. ولاستكمال بعض المعطيات، تقرّر إنشاء لجان خاصة أخرى مكّمة لتقرير اللجنة.<sup>4</sup>

وخلافاً لحالة الهدوء والرصانة التي عرفتها الشيلي بعد نشر التقرير، بدا أنّ النقاش حوله قد أعاد إحياء الانقسامات التي عانت منها الشيلي من جديد. فقد استعاد المجتمع النقاش حول تحطيم الديمقراطية في سبتمبر 1973 ومسؤولية كلّ من الجيش والتيار الماركسي حينها، معتبرين أنّ أخطاء الماركسيين لا تبرّر بحال ما قام به الحكم العسكري، وهو ما يعني عملياً رفض المصالحة تماماً، تحت شعار "لا عفو ولا نسيان". وهو ما يصف حالة من الصراع الخطير الذي تعيش فيه الشيلي مجدداً.<sup>5</sup>

وفي 5 فيفري 2008، تمّ قبول استقالة الجنرال غونزالو سانتيليس كوفياس Gonzalo Santelices Cuevas قائد القوّات البرّية في سنتياغو، وفي 6 مارس من نفس السنة، استدعي

<sup>1</sup> قانون العفو في الشيلي لسنة 1978 كان سباقاً لقانون العفو في البرازيل لسنة 1979، وهو ما بيّن تبادل تأثير نماذج المصالحة أو التحوّل الديمقراطي عموماً فيما بينها، وهو ما نحاول أن نترصده عبر قراءة مقارنة لهذه النماذج وتأثيرها المتبادل فيما بينها.

<sup>2</sup> Worth. op. cit, p. 79.

<sup>3</sup> أنفقت الحكومة الشيلية حوالي مليار ونصف مليار دولار أمريكي كتعويضات لفائدة ضحايا انتهاكات القوات الحكومية أو أفراد قوّات الأمن الذين قتلوا جرّاء عمليات إرهابية.

Egaña. Op. cit. 76.

<sup>4</sup> نقلاً عن الرئيس الشيلي أيلوين، Ibid. p. 66.

<sup>5</sup> Ibid. pp. 65-66.

الجنرال إلى المحكمة بصفته متّهماً. وتمّ رفض كلّ مشاريع القوانين التي تقدّم بها الرئيس ريكاردو لاغوس (2000-2006) Ricardo Lagos من أجل طيّ النقاش وتعزيز المصالحة. وتساعد التوتّر السياسي، وتعدّى إلى مجالات اجتماعية كأماكن العمل وقطاع التربية، وتراجعت المصالحة وضعفت معانيها خاصّة لدى الشباب. ولقد بلغ أمر المطالبة بالعدالة حدّ التعسّف، فقد بدأ الأمر بالمصالحة السياسية عبر لجنة الحقيقة والمصالحة، ثمّ المحاكمة لدى العدالة المحلية، ثمّ المحاكمة لدى محكمة الدول الأمريكية، ولا يزال الأمر متواصلاً بلا نهاية، بما في ذلك من هدر للوقت والجهد.<sup>1</sup> لقد تدخلت القضاة بمنطق إيديولوجي في السنوات الأخيرة بتوليّهم للحكم في مسألة لم تستطع الأحزاب السياسية أو لم ترد حلّها.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: إرث المصالحة الملمّعة

احتفظ الديكتاتور أوغوستو بينوشي بنفوذه البيروقراطي حتّى بعد خروجه من الحكم، بفضل التعيينات التي قام بها في الإدارة وفي القضاء، وقد امتد الأمر إلى رؤساء البلديات الذين كان يعيّنهم بسبب حظره للانتخابات البلدية. وبقي هؤلاء جميعاً في مناصبهم، وهو ما أعاق الرئيس أيلوين في المضىّ في مشروع تطهير الشيلي من البينوشيين. كما بقي الجنرال بينوشي قائداً للجيش المستقلّ دستورياً عن السلطة الرئاسية المنتخبة.

وفي ظل هذا المشهد، رفض بينوشي الاستقالة من منصبه، فدستور 1980 سمح له بالبقاء على رأس الجيش حتّى سنة 1997،<sup>3</sup> كما أعطاه أيضاً الحقّ في تعيين تسعة أعضاء من الكونغرس، وكان دور هؤلاء التسعة هو إعطاء الأغلبية للمحافظين في المجلس وإعاقه أي مقترح تشريعي للرئيس الليبرالي أيلوين، الذي نجح مع ذلك في ديمقطة الانتخابات المحليّة، حيث أصبحت المجالس المنتخبة هي من تختار رئيس البلدية. وعرفت الفترة الرئاسية الموالية في سنة 1993، خسارة المحافظين وفوز الرئيس إدواردو فراي رويز تاغل Eduardo Frei Ruiz-Tagle. وبداية من هذه المرحلة، بدأ أن

<sup>1</sup> Ibid. pp. 68-69.

<sup>2</sup> Ibid. p. 78.

<sup>3</sup> كان الحكم في الشيلي ديكتاتورية دستورية، خلّدت نظامها عبر أدوات قانونية ودستورية "احتراماً" لثقافة الشيلي القانونية.

الشيلي قد نجحت في تبني توليفة جمعت بين حكومة مدنية مستقرة واقتصاد حرّ، جعل الشيلي هدفاً مفضلاً للمستثمرين الأجانب.<sup>1</sup>

وفي سنة 1998، استقال بينوشي من قيادة الجيش، لكنّه بقي عضواً في الكونغرس مدى الحياة وفقاً لدستور 1980. ولم يكن يعلم أنّه سيفتح على نفسه باب المتاعب بسفره إلى بريطانيا من أجل العلاج، فيما أصبح يعرف بقضية بينوشي، عندما فوجئ بمذكرة اعتقال من قبل القاضي الإسباني بلتسار غارزون Baltasar Garzón بتهمة تعذيب وقتل مواطنين إسبان مقيمين في الشيلي أثناء الحكم الديكتاتوري. فقد اعتبر القاضي الإسباني جرائم بينوشي انتهاكات ضدّ الإنسانية يمكن أن تخضع للمحاكمة في أيّ مكان في العالم. وبقي بينوشي رهن الإقامة الجبرية في لندن، وثار نقاش في بريطانيا حول قانونية تسليمه لإسبانيا. فيما رفض الشيليون وحتى المعارضون له، مبدأ محاكمته أمام عدالة أجنبية. وفي الأخير، قرّرت الحكومة البريطانية أنّ بينوشي ليس في وضع ذهني يمكنه من الوقوف أمام المحكمة. وتمّ نقله إلى الشيلي في بداية 2000.<sup>2</sup>

ولم تكن عودة الجنرال بينوشي إلى الشيلي نهاية متاعبه، فقد قرّرت المحكمة العليا بأنّ مبدأ الحصانة البرلمانية الذي يتمتّع به الجنرال لا يشمل جريمة الاختطاف. ودافع محاموه بأنّه غير قادر على المحاكمة بسبب حالته الذهنية، وبفعل تلك المتابعات قرّر بينوشي الاستقالة من الكونغرس. لكنّ مشاركته في لقاء تلفزيوني لاحقاً سنة 2003 كان خطأ فادحاً، فقد ثبتت قدرته الذهنية وبالتالي أهليته للمحاكمة وهو ما أكّده المحكمة العليا في السنة الموالية. وفي سنة 2004، بدأت متابعات أخرى ضدّ بينوشي تتعلّق بالتزوير، والفساد، والتهرّب الضريبي، وتهريب ما قيمته 27 مليون دولار أمريكي في شكل حسابات خاصّة في بنوك أجنبية. وفي بداية 2006، نسبت نفس التهم لزوجته وأبنائه. وبعدها قرّرت المحكمة العليا متابعة بينوشي بتهمة القتل بصفته الأمر أثناء رئاسته للدولة، لكنّ وفاته إثر صدمة قلبية نهاية سنة 2006 وضعت حداً لكلّ تلك المتابعات.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Worth. op. cit. pp. 80-82.

<sup>2</sup> Ibid. p. 82.

<sup>3</sup> Ibid. p. 84.

### المطلب الخامس: مستقبل المصالحة في أمريكا اللاتينية

بعد استعراضنا للمحة موجزة عن جهود المصالحة في أمريكا اللاتينية من خلال التركيز على الحالتين البرازيلية والشيلية، يمكن أن نقترح قراءة مستقبلية لمستقبل المصالحة في أمريكا اللاتينية من خلال مؤشرين هما استمرار الصراع والقيم التي تميّز المصالحة.

#### - استمرار الصراع

تمثّل حالة السلفادور حالة عجز المصالحة في دول أمريكا اللاتينية، حيث لم تتمكّن سنوات العفو والنسيان المفروضة عبر القانون من نحو آلام الماضي، وردّ الدولة إلى طريق السلام. وبالنظر إلى الخطاب الرسمي المعتمد حتى بعد المصالحة، فنحن دائماً في مقدّمات الصراع والمواجهة. لقد استمرّ القمع السياسي وانتهاك كلّ الالتزامات التي يملّها الدستور والمواثيق الدولية، وذلك بسبب أنّ البعض لا زال يتصرّف كما في الماضي الأليم القريب، تحت حماية "الحصانة" الدستورية. فعدم تطبيق توصيات لجنة الحقيقة من قبل الدولة وجبهة الفرانكو مارتي للتحرير الوطني FMLN رهن مستقبل السلفادور، التي يبدو أنّ العنف الإجرامي فيها قد حلّ محلّ عنف الحرب الأهلية السابقة.<sup>1</sup>

#### - النسيان والعفو للإفلات من العقاب

لقد تمّت المصالحة في الشيلي وأمريكا اللاتينية عموماً في سياق نهاية الحرب الباردة، ووجود وضعيات انتقالية وتشريعات تحمي النظم الاستبدادية بلغة العفو، وقد خلّفت تراجع المصالحة المحقّقة للعدالة والإحباط في نفوس الضحايا. ورغم ظهور "بعض" الحقيقة إلا أنّ ذلك لم يحقّق الغرض منها إلا الاعتراف بالجريمة، وتمّ التغاضي عن الإجابة عن أسئلة من قبيل: من؟ لماذا؟ ولحساب من؟ وتمّ استعمال ما يسمّيه الطبيب روحاس باز "النسيان المفروض" Imposed Forgetfulness أو ما يمكن تسميته "الفقدان المبرمج للذاكرة"، "كميكانيزم أساسي تحت شعار "أقلب الصفحة ولا تسأل ولا تتكلّم"، لضمان اللاعقاب، فيما استعمل العفو كميكانيزم آخر لتحقيق اللاعقاب. فالعدالة قيمة أزلية في تاريخ البشرية، ولا يمكنها التعايش مع قيم النسيان واللاعقاب، وكلّ القيم السلبية المناقضة للعدالة تنتج آثاراً دراماتيكية على الإنسان والمجتمع.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Cuya. "Les commissions de la vérité et de la réconciliation." op. cit. p. 31.

<sup>2</sup> Paz, op.cit, pp. 85-87.

الفصل السادس  
النموذج الجزائري للصراع  
والمصالحة

عند الحديث عن المصالحة في الجزائر، يطرح التساؤل حول تطبيق خصائص المجتمعات المنقسمة <sup>1</sup> Deeply Divided Societies على الحالة الجزائرية، وبالتالي التعامل مع نتائج هذا التوصيف. وسريعاً ما يتبيّن أنّ حالة الصراع الجزائري لا تتعلّق بانقسامات اجتماعية، لذلك لا تقدّم النظريات العرقية والدينية تفسيراً للصراع الجزائري، بسبب الوحدة الاجتماعية التي تتمتع بها. <sup>2</sup> فمقارنة الجزائر مثلاً بإيرلندا الشمالية ستبيّن الاختلاف الواضح، ومن ثمّ سهولة المصالحة مقارنة بها وفق البعد الاجتماعي، ولكن ذلك يحيلنا إلى عوامل أخرى مسببة لانقسام الساحة الوطنية في الجزائر، يمكن تلخيصها في الاعتبار السياسية، أي أنّ ما جمعه يد المجتمع فرّقته يد السياسة.

يمكننا كدارسين فهم هذه العوامل إذا أجرينا مقارنة الصراع والمصالحة في الجزائر من خلال مؤشّر إمكانية تحقيق المصالحة Degree of Feasibility مع دول وسياقات أخرى، فتوقّعات نجاح المصالحة بالنسبة لألمانيا ضئيلة مقارنة بفضاعة التاريخ، لكنّها مع ذلك تحقّقت بصفة مميّزة، في ظلّ قيادة مصمّمة ووضع دولي مساعد. في حين كان العامل الخارجي مسانداً جداً في حالة إيرلندا الشمالية مع التدخّل الأمريكي، عكس الوضع بالنسبة للجزائر أين شكّل العامل الخارجي مصدر ضغط شوّش على سياساتها الداخلية.

وتمكّنا هذه المقاربة من القول بأنّ حظوظ المصالحة الاجتماعية في إيرلندا الشمالية شبه مستحيلة لأنّ إمكانية التغيير الاجتماعي غير متوقّرة، وهي بذلك أضعف منها مقارنة بالجزائر بسبب المقوّمات المشتركة للمجتمع، بينما تبقى حظوظ المصالحة السياسية والدعم الخارجي أفضل في حالة إيرلندا الشمالية منها في الجزائر. ومن ذلك نخلص إلى أنّ المصالحة السياسية في الجزائر واردة، لكن بشروط يجب توفيرها. وبهذا ندرك مكانم الضعف والقوّة في كلّ سياق، بما يمكن العمل على مشروع المصالحة المستدامة.

<sup>1</sup> Ledrach. **Buildg peace: sustainable reconciliation divided societies**. op. cit.

<sup>2</sup> James, Fearon and David, Laitin. **Algeria**, (Stanford: Stanford University, April 10, 2006).

وبعد أن عرضنا سياقات مختلفة للصراع والمصالحة في أوروبا وأمريكا اللاتينية، وهو ما أعطانا خلفية إمبريقية، حان الدور لفهم ديناميات الصراع والمصالحة في الحالة الجزائرية، فبعد الاستقلال كان من المفروض القيام بمصالحة وطنية داخلية، تعطي إشارة انطلاقاً جديدة للبلاد، بعد ثورة عنيفة كانت نهاية لحقبة استعمارية طويلة.

## المبحث الأول: تحليل الصراع في الجزائر

### المطلب الأول: التحوّل المأزوم

تقدّم الجزائر حالة من التحوّل المأزوم Conflictual Transition بعد أكثر من نصف قرن من الاستقلال، فقد كانت "مائة الدنيا وشاغلة الناس" من خلال ثورتها التحريرية، ومحاولتها لبناء اقتصاد وطني مستقلّ، وديبلوماسية نشطة. ثمّ عادت الجزائر لتملأ الدنيا وتشغل الناس مرّة أخرى، ولكن كبلد مأزوم، فشلت تجربته السياسية التعدّدية وظهر عجزه في ممارسة التداول السلمي للسلطة، وانخرط في مسلسل العنف الدموي. وانكشف داخلياً وخارجياً فشل تجربته التنموية، وضعف حصانته السياسية، ولاحت في الأفق مظاهر الارتباك في الهوية الوطنية، وارتبكت سياسته الخارجية، وانتقصت البلدان الأجنبية والمؤسّسات الدولية سيادته الوطنية.<sup>1</sup>

أثبت النظام السياسي الجزائري بمؤسّساته افتقاره للمرونة والقدرة على الاستشراف، وبعد حالة هلع تملّكته جرّاء فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ، في البلديات ثمّ في الدور الأول للتشريعات والحراك المتسارع للأحداث بعده، ولم تتمكّن فيه المؤسّسات الرسمية والنخب المسيطرة عليها من مواكبته والتحكّم فيه، ما أدّى في النهاية إلى إلغاء نتائج الدور الأول من التشريعات وحلّ المجالس البلدية بعد مواجهات بين الجماعات الإسلامية والدولة.<sup>2</sup>

وعلى الرغم من حالة الاستقرار النسبي التي أعقبت تطبيق سياسة المصالحة الوطنية، فإنّ الجزائر تواجه اليوم ثلاث أزمات هيكلية، اقتصادية وسياسية وأمنية، شكّل فيها تهاوي أسعار النفط منذ

<sup>1</sup> سليمان، الرياشي. "مقدمة." في سليمان الرياشي وآخرون. الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، أوت 1999)، ص ص. 9-10.

<sup>2</sup> عبد الناصر، جابي. الحركات الاحتجاجية في الجزائر (كانون الثاني/يناير 2011). (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فيفري 2011)، ص ص. 1-16.

2014 و 2015 تهديداً مباشراً للاقتصاد الوطني، وزاده خطراً حالة غموض آليات الانتقال السياسي مع قرب نهاية عهدة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سنة 2019. وعلى الصعيد الأمني المتأزم حول الحدود الجزائرية في كل من تونس، وليبيا ومالي، وفي ظلّ وضع داخلي متوتّر يتعلّق بالتخوّف من تحالف بقايا الإرهاب بموجة الإرهاب العالمي، إضافة إلى الأزمة التاريخية مع المغرب.<sup>1</sup>

يعرف الاقتصاد الجزائري أزمة متعدّدة الأبعاد بعد تهاوي أسعار النفط، وانخفاض في إنتاج الغاز وارتفاع في الاستهلاك.<sup>2</sup> وهو ما يجعل الخيارات الاقتصادية محدودة أمام الحكومة، رغم الاحتياطي المقدّر بـ 12 مليار برميل من النفط، و4,5 تريليون متر مكعب من الغاز، فإنّ عدم قدرة شركة سوناطراك التقنية لزيادة الإنتاج، والفضائح التي لحقت بها، خفّض الإنتاج بنسبة 14 في المائة بين 2003 و 2013، فيما انخفض إنتاج الغاز بنسبة 5 في المائة في تلك الفترة. وفي نفس الوقت ارتفع استهلاك النفط داخلياً إلى مستوى ربع الإنتاج، و41 في المائة من إجمالي إنتاج الغاز،<sup>3</sup> وهو ما قد يدفع ربّما إلى اللجوء إلى الغاز الصخري المكلف بيئياً والمرفوض اجتماعياً، باعتبار الجزائر ثالث أكبر

<sup>1</sup> George, Joffé. "The Outlook for Algeria." *IAI Workg Papers*. Istituto Affari ternazionali (IAI), Rome, vol.15. No.38, October 2015. Pp. 1-14. P. 2.

واتظر كذلك: مجموعة الأزمات الدولية، الجزائر وبلدان الجوار. (بروكسل: تقرير الشرق الأوسط رقم 164، 12 أكتوبر 2015).

<sup>2</sup> أقرت ميزانية سنة 2015 على توقّع 100 دولار للبرميل، في حين انخفض السعر إلى 50 دولار للبرميل في سبتمبر 2015. مع العلم أنّ انخفاض سعر البترول بدولار واحد يؤدّي إلى خسارة قدرها 560 مليون دولار من مداخيل النفط والتي تمثّل 98 في المائة من الميزانية العامة، و58 في المائة من الجباية. وقد حافظت الجزائر على استقرار ميزانيتها في السابق عبر الاستعانة باحتياطي الصرف، لكنّها استعملت قدراً كبيراً منه في تجاوز مرحلة الربيع العربي بداية من سنة 2011، حيث انخفض من 195 مليار دولار إلى 180 مليار بين سنتي 2013 و 2014، وإلى 150 مليار دولار في سبتمبر 2015، ثمّ إلى 98 مليار دولار في نوفمبر 2017. Ibid, pp 2-3.

ومن المتوقّع أن ينخفض الاحتياطي إلى 79,7 سنة 2019 وإلى 76,2 سنة 2020 حسب وزير المالية الجزائري أحمد راوية، فيما يقدر عجز الميزانية في 2018 حسب قانون المالية 18,5 مليار دولار أمريكي، أنظر:

Les réserves de change de l'Algérie à 98 milliards de dollars à f novembre, voir : [https://www.huffpostmaghreb.com/2017/12/22/reserves-change-algerie-n\\_n\\_18892152.html](https://www.huffpostmaghreb.com/2017/12/22/reserves-change-algerie-n_n_18892152.html), avril 2018.

<sup>3</sup> في غياب تحوّل طاقوي، ستضطرّ الجزائر في النهاية إلى الاختيار إمّا بين إشباع الطلب الداخلي أو الخارجي، والإشكالية معقّدة إلى حدّ بعيد، فإذا لم يعد لديها من الغاز ما يكفيها لتلبية الاستهلاك الداخلي، فلعلّها تضطرّ إلى عدم تصديره إلى الخارج، وتعني هذه الحالة غياب المداخيل التي تحتاجها لتمويل الميزانية العمومية. ويبقى الحلّ على المدى المتوسّط والبعيد في التحوّل الطاقوي إلى الطاقات المتجدّدة.

احتياطي في العالم بعد الصين والأرجنتين، في ظلّ غياب الاستثمار الأجنبي بسبب تراجع الأسعار وقانون المحروقات الذي يفرض الشراكة مع سوناطراك،<sup>1</sup> وكذا مناخ الأعمال حيث تصنّف الجزائر في مجال الفساد في المرتبة الثانية عشر بعد المائة من مجموع مائة وثمانين دولة وفق تقرير منظمة شفافية الدولية لسنة 2017.<sup>2</sup>

وعلى المستوى الأمني، يمثّل تهديد حلف الشمال الأطلسي الناتو غير المباشر للجزائر بعد سقوط نظام معمر القذافي، والتدخل العسكري الفرنسي شمال مالي، تحديات مباشرة للجزائر، وتبيّن أنّ التحالفات التي استندت إليها في أيام الأزمة أصبحت اليوم هي ذاتها مصدراً للتهديد. ومن الناحية الاستراتيجية غادرت الجزائر موقعها التقليدي غير المنحاز إلى موقف مساند لأوروبا والولايات المتحدة. وأخطر ما في الوضع الداخلي هو حالة القطيعة الموجودة بين النخبة السياسية ومناوراتها البيئية والمجتمع الجزائري، وغياب مؤسسات وسيطة بين الطرفين أو وجودها مع عدم فعاليتها كاليئات المنتخبة والأحزاب والجماعات المحليّة. فقد أصبحت الاحتجاجات وأعمال الشغب هي الميكانيزم الوحيد للفت انتباه السلطات تجاه المشاكل المحليّة، بينما تعمل ذاكرة العنف الماضي الذي عرفه الجزائريون كمكبّح يمنعهم من اللجوء إلى مراحل متقدّمة من العنف احتجاجاً على سوء التسيير الذي تعرفه.<sup>3</sup>

وتنطبق هذه الوضعية تماماً مع الفترة الممتدّة من وفاة الرئيس الهواري بومدين إلى غاية سنة 1985 وانخفاض أسعار النفط. فتحت تأثير الدخل المالي الكبير لعائدات النفط وفي وقت قصير، اختارت النخبة الطريق الأسهل بالنسبة إلى المرحلة أي الاستهلاك، وتحوّلت من نخبة تنموية إلى ربيعية ومن نخبة بيروقراطية إلى فاسدة. وقد أعجب هذا التحوّل الجماهير، كما أثار إعجاب المحيط الدولي الجديد المتميّز بسيطرة ليبرالية على النمط التاتشري، فقد تزامن هذا التحوّل مع توقّف فجائي في الاستثمارات وبإعادة هيكلة المؤسسات العمومية بهدف خصوصتها. وقد أثّرت هذه المعطيات بصفة مباشرة على المجتمع، ممّا أدّى إلى نشوء حركات احتجاجية تمردية أكثر منها تفاوضية يحركها شباب

<sup>1</sup> Joffé. op. cit. p. 4.

<sup>2</sup> أنظر تقرير منظمة الشفافية العالمية لسنة 2017:

Transparency ternational. "The Corruption Perceptions dex (CPI) 2017." February 2018. P. 5.

<sup>3</sup> Joffé. op. cit. p. 9.

عاطل عن العمل أكثر من العمّال،<sup>1</sup> بدأت في التوسّع وانتهت بأحداث أكتوبر سنة 1988، وما تلتها من أحداث في التسعينيات.<sup>2</sup>

ومن الملفت للانتباه أنّ هذه المظاهر عاودت الظهور مجدّداً بعد أزمة التسعينيات، ممّا يؤكّد وجود دورية للأزمة أسباباً ونتائج، بسبب تهديد هيكلية لاستقرار الوضع في الجزائر، وهو ارتباط الجزائر بالمجموعة الدولية والسوق العالمية وتقلّباتها، حيث تشكّل تقلّبات أسعار النفط والغاز في السوق العالمية والأولويات المتغيّرة للمجتمع الدولي سبباً مستوطناً لعدم استقرارها.<sup>3</sup>

ومن المهمّ هنا التساؤل ما إذا كان اجتماع هذه الظروف سيؤدّي إلى نفس النتيجة مرّة أخرى، وهي حالة العنف التي عرفتها الجزائر في العشرية السوداء، باعتبار أنّ نفس المقدمات ستؤدّي إلى نفس النتائج نظرياً، أم أنّ الجزائر قد اكتسبت المناعة التي تؤهلها لتقديم حلول أخرى تجنّب الوقوع في هذه الحتمية مرّة أخرى. ومن هنا يمكن الحديث عن مدى نجاح المصالحة في الجزائر من زاوية أثرها البيداغوجي ودرجة استيعاب "كلّ" الجزائريين لما حصل في الماضي، ومدى قدرتهم على الوقاية من تكراره وهي غاية المصالحة. ولكي نشكّل هذا التصرّو المستقبلية والإجابة على هذه الإشكالية، لا بدّ من البحث عميقاً في تاريخ الأزمة وجذورها.

## المطلب الثاني: جذور الأزمة الجزائرية

### الفرع الأوّل: العامل التاريخي

كانت أزمة صيف 1962، أوّل حرب أهلية في جزائر الاستقلال، عكّرت فرحة طال انتظارها. ولم يكن ذلك مسؤولية الجزائريين وحدهم، بل تتحمّل السلطات الفرنسية جزءاً منها خاصّة في تأمين الانسحاب،<sup>4</sup> فقد صرّح الجنرال الرئيس الفرنسي شارل ديغول حينها: "إذا كان الناس

<sup>1</sup> علي، الكنز وعبد الناصر، جايي. "الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة." في الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، أوت 1999)، ص ص. 255-278. ص. 257.

<sup>2</sup> Isabelle, Werenfels. *Managing instability, Algeria Elites and political change since 1995*. (Oxon and New York: Routledge, 2007). P. 3.

<sup>3</sup> Frédéric, Volpi. *Islam and Democracy, The Failure of Dialogue in Algeria*. (London: Pluto Press, 2003). P.115.

<sup>4</sup> Fearon and Laitin. op. cit. pp. 3-4.

يذجون أنفسهم فسيكون ذلك من مسؤولية السلطة الجديدة.<sup>1</sup> فيألى أشهر قليلة قبلها كانت الجزائر جزءاً من فرنسا، أمّا الآن فقد أصبحت دولة أجنبية، والحرب الأهلية فيها سوف لن "تخزنا"، بل قد تجعل بعض الجزائريين يترحّمون على أيتام فرنسا، وقد يكون هذا هو المطلوب بالفعل. ويمثّل هذا ملمحاً جديراً بالوقوف عنده، فالرئيس ديغول رجل الدولة المحنّك اختصر الدافع البراغماتي الذي يسيّر عقل الدولة في الصراعات. فهو لم يفكّر في جهد يدعم المصالحة بين الإخوة الفرقاء كواجب أخلاقي وكمسؤولية قانونية وتاريخية لفرنسا، بل اعتبر استمرار الصراع بينهم شكلاً آخر لانتصار فرنسا، لذلك من الأفضل لنا (فرنسا) أن نترك الجزائريين يسيّرون شؤونهم/صراعاتهم الداخلية كما يحلو لهم.

واستمرّ ذلك الصراع الداخلي بعد الاستقلال، وانتقل إلى الساحة الاجتماعية وتحوّل إلى صراع خارجي، بدأ سياسياً وانتهى إلى عنف لم يكن متخيلاً، وأصبح موضوعاً للبحث عنوانه "الأزمة الجزائرية." وبالنسبة لعبد الحميد مهري، فإنّ هذه الأزمة الجزائرية وليدة مطلب التغيير النابع من المجتمع الجزائري ومن التطوّرات التي عرفها، ومن رفض التغيير وعرقلته من طرف الذين لم يدركوا ضرورته أو الذين اعتقدوا أن لا مصلحة لهم فيه. ومثّلت أحداث أكتوبر 1988 إعلاناً عن تلك الرغبة في التغيير، وقد كان المطلب في بدايته عفويّاً غير مسيّس.<sup>2</sup>

لقد أرادت جبهة التحرير القيام بإصلاحات اقتصادية لصالح الطبقات الشعبية، لكن تمّ رفضها من طرف الجيش والمعارضة على حدّ سواء. وقد كان رفض التغيير السلمي أمراً مخفوفاً بالمخاطر، خاصّة مع المناخ الجزائري المهيّأ أصلاً للعنف، والمتمثّل في تقاليد المجتمع في مواجهة السلطة المركزية الاستعمارية سابقاً، والعنف المنظمّ الممارس أثناء ثورة التحرير. لقد كان ذلك يقتضي الحذر من عودة العنف في هذا الهشيم القابل للالتهاب بعد إلغاء المسار الانتخابي في جانفي 1992، وزاد الاستئصال باستعمال العنف المطلق من حدّة العنف. فالعنف الذي قامت به السلطة لم يقف عند

<sup>1</sup> Ibid. p. 7.

<sup>2</sup> عبد الحميد مهري، "الأزمة الجزائرية: الواقع والآفاق"، في سليمان الرياشي وآخرون، في الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، أوت 1999)، ص ص 179-186. ص ص 179-180.

حدود القانون، وعرف تجاوزات زادت العنف المقابل ضراوة وجعلت آثاره السياسية والاجتماعية والنفسية بالغة الخطورة مسّت كلّ شرائح الشعب.<sup>1</sup>

وقد ساهمت هذه العوامل التاريخية في توجّه الجزائر نحو العنف الذي عرفته في التسعينيات، لكنّها لا يمكن أن تكون المؤثر الوحيد في انطلاق شرارة العنف واستمراره وضراوته، بل ساهمت عوامل هيكلية أخرى في تلك الوضعية، ويمكن أن نجملها في البنية السياسية والاقتصادية وكذا توجّهات النظام الدولي في تلك المرحلة، ومع أنّ هذه العوامل مترابطة ولا يمكن فصلها عملياً، إلا أنّنا سنحاول تفكيكها لأغراض تحليلية.

### الفرع الثاني: العامل السياسي أو السياسة على وقع الانقلاب

استقال حسين آيت أحمد أحد القادة التاريخيين للثورة من المجلس الوطني، بعيد الاستقلال، احتجاجاً على التوجّهات الديكتاتورية للرئيس أحمد بن بلة، حيث أصبح دور المجلس، بالنسبة إليه، حصراً هو المصادقة على توجيهات الرئيس دون نقاش. لذلك أسّس آيت أحمد جبهة القوى الاشتراكية في القبائل 1963 كحركة سرّية معارضة. وبعد انقلابه على الرئيس بن بلة في جوان 1965، قام الرئيس بومدين بحلّ المجلس الوطني، وتعليق دستور 1963 وحلّ المكتب السياسي وتشكيل مجلس الثورة، وتمّ حظر أيّ نشاط سياسي خارج إطار جبهة التحرير الوطني.

وبعد وفاة الرئيس الهواري بومدين، تمّ الانقلاب على سياساته الثورية مع الرئيس الشاذلي بن جديد،<sup>2</sup> الذي ختم حياته السياسية بانقلاب وقع ضدّه في جانفي 1992. وفي جويلية من نفس السنة، يتّم الانقلاب على الرئيس محمد بوضياف باغتياله أمام أعين الكاميرا. ولم يكن الرئيس اليمين زروال أحسن حالاً، حينما تمّ الانقلاب عليه واضطرّ إلى الاستقالة والتنازل عن إتمام عهده الرئاسية، وتنظيم انتخابات رئاسية في أفريل سنة 1999. تسمح لنا هذه القراءة بقياس عمر النظام الجزائري بالانقلابات، لذلك يتطلّب تجاوز هذا المعطى الأساسي جهداً ديمقراطياً كبيراً لتغيير الوضع.

ولقد اختلفت أشكال الانقلاب، لكن المبدأ نفسه ثابت، ولا يكون الانقلاب في العادة على الشخص بعينه، بل على منظومة الحكم بكاملها ابتداءً من الدستور إلى المؤسّسات والسياسات، ورّبما

<sup>1</sup> نفس المرجع.

<sup>2</sup> Fearon and Laitin. op. cit. pp. 14-15.

يعتبر ذلك سبب تغيّر الدساتير بتغيّر الرؤساء. وقد أنتج هذا الوضع من الناحية العملية حياة سياسية مركزة على مؤسّسة رئاسة الجمهورية، وتكديس صلاحيات تسيير الملفّات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في يدها، وهو ما يمنع التسيير الطبيعي لها.

ومن جهة أخرى، رسّخ نموذج الحكم عبر الانقلاب قاعدة تكاد تكون أبدية، لا تزال تؤثر على حياة النظام السياسي الجزائري في غياب أفق ينظّم الانتقال السلس للسلطة، وهي أنّه لا يمكن إنهاء حكم إلا عن طريق الانقلاب. حيث تبدأ دورة حياة السلطة السياسية وفق هذه القاعدة بانقلاب، ثمّ بترسيخ النظام والتحضير لمنع الانقلاب القادم المحتمل، باستعمال كلّ الوسائل المتاحة، بما فيها استعمال القوّة والمال العامّ. وفي الجهة المقابلة/المنافسة يتمّ التحضير للانقلاب القادم. وفي ظلّ هذا الوضع ينتج نوعان من الصراع حول السلطة الرئاسية: صراع "داخلي" ضمن التحالف المساند حول خلافة الرئيس الحالي، وصراع خارجي مع تحالف منافس يعمل على الانقلاب عليه.

ومن الناحية السوسولوجية، كان هناك دوران مستمرّ في أعلى هرم القيادة السياسية، ممّا يعكس حالة اللااستقرار على مستوى القمّة، وغياب تحالفات دائمة مستقرّة داخل النخبة السياسية، وهو ما يؤثّر بالتبعية على استقرار المؤسّسات الوسطى والدنيا. ويمرّ الاستمرار في الحكم حتماً على تفاهات قصيرة المدى داخل النخبة السياسية.<sup>1</sup> وقد أفرزت هذه السوسولوجيا أزمة في القيادة، بدأت مع أزمة الحركة الوطنية قبيل الثورة وهي التي أنتجت الدولة المستقلّة. وتمّ تصدير تلك الأزمة ومحآكاتها في مختلف المراحل التاريخية اللاحقة،<sup>2</sup> بدأت بتصلّب مصالي الحاج، ثمّ تشكيل قيادة جماعية لم تحلّ الإشكالية، بل أجّلتها إلى حين، فسرعان ما عادت إليها مع بداية الاقتتال الداخلي قبيل الاستقلال وبعيده، ثمّ عاد النموذج التسلّطي مرّة أخرى، عبر مختلف المراحل اللاحقة. وبقيت نفس الولاءات والشبكات التي تشكّلت في الثورة التحريرية إلى ما بعد الاستقلال، واجتمعت عصب مبنية على الانتماء إلى الجهة أو إلى ولاءات أخرى، تتنافس حول السلطة والتموقع فيها.<sup>3</sup>

لقد كَبّلت العوامل السابقة فعالية السلطة السياسية في مواجهة المتغيّرات الداخلية والدولية التي لا تتوقّف، لانشغالها بتسيير الصراع الداخلي، ووضع الجزائر في موضع العجز عن إدارة التحوّلات

<sup>1</sup> Fearon and Laitin. Op. cit. p. 9.

<sup>2</sup> Werenfels. op. cit. p. 6.

<sup>3</sup> Ibid. p. 2.

الضرورة المتوجبة عليها خوضها. ونتج عن ذلك نموذج حكم مقاوم للتغيير وعصبي على الإصلاح، بناءً على رفض مبدئي للتغيير كما أشار إليه عبد الحميد مهري.

وفيما يلي بعض أهم ملامح حالة العجز في إدارة التحوّلات Transitional Deficit:

- التحوّل السياسي، من الشرعية التاريخية إلى الشرعية الشعبية والدستورية، ومن الصراع حول السلطة إلى المشاركة في السلطة؛
- التحوّل الديمقراطي، من التسيير الأحادي إلى التسيير الديمقراطي التعددي؛
- التحوّل الاقتصادي، من اقتصاد الريع نحو الاقتصاد المنتج؛
- التحوّل الاجتماعي المواكب لتحوّل مركز ثقل المجتمع من الريف إلى المدينة؛
- التحوّل الطاقوي، من الطاقة التقليدية إلى الطاقات المتجددة؛
- التحوّل القيادي، من قيادة جيل الثورة إلى قيادة الجيل الثاني والثالث.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: العامل الاقتصادي

وفق نموذج التنمية المركزية الفوقية في الجزائر،<sup>2</sup> ينعقد اتفاق ضمني بين النخبة الحاكمة والشعب، يقوم على إعطاء الأولوية للمطلب الاقتصادي على حساب الديمقراطية، حيث يقلص المجتمع طلباته للحريّة السياسية في مقابل توفير حاجاته المادية. ويبقى الاتفاق ما بقي الازدهار الاقتصادي، وعندما لا توقّر تلك الحاجيات المادية بفعل التراجع الاقتصادي، يلجأ الشعب إلى الاحتجاج. ويعتمد النظام حينها خطة تحرير الاقتصاد وحتّى السياسية، والذي يمكن أن يؤدّي إلى التمرد المسلّح بسبب هشاشة البنية السوسيوسياسية. وتتميّز هذه الخصائص المجتمعات المتحوّلة من التسلّطية إلى الديمقراطية في الفترة

<sup>1</sup> يتحدّث عبد الناصر جابي عن مأزق الانتقال السياسي في الجزائر، ويشير إلى سيناريو خطير يتمثّل في مبادرة جيل الشباب والحركات الاجتماعية إلى أخذ السلطة عنوة من الجيل الأول، وما يمكن أن يرافق ذلك من قطيعة، للمزيد أنظر: عبد الناصر، جابي. مأزق الانتقال السياسي في الجزائر، ثلاثة أجيال وسيناريوان. (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فيفري 2012).

<sup>2</sup> علي، الكنز وعبد الناصر، جابي. مرجع سابق. ص. 256.

بين 1816 إلى 1992 كما في دراسة لهافارد هيجر وآخرين Håvard Hegre.<sup>1</sup> ويمكن استعمال عنف السلطة من إخضاع المواطنين وإحباط روحهم المعنوية ورفع ثمن النشاط المعارض. وفي الدول النفطية، يتيح التراجع الاقتصادي الفرصة لإمكانية التمرد، لذلك تعمل تلك الدول على إرشاء المجتمع وتأجيل إمكانية الاحتجاج من أجل الديمقراطية والتغيير السياسي.<sup>2</sup>

بعد أكتوبر 1988، استعملت الليبرالية السياسية والاقتصادية لتنفيذ الأزمة ولتغيير البنية الاجتماعية والاقتصادية، لكن استعمالها أنتج فشلاً سياسياً واقتصادياً ذريعاً. فقد كانت ذروة الفشل السياسي انقلاب جانفي 1992، وتمثل الفشل الاقتصادي في الرضوخ إلى صندوق النقد الدولي. لكن تمّ استعمالها مرة أخرى بنجاح في الموجة الثالثة منها بعد سنوات الأزمة الأمنية وانتهاج سياسة المصالحة الوطنية، ساهمت فيها المداخل الخيالية للنفط الجزائري. ودليل نجاحها هو الاستمرار فيها، ودلائل فشلها كثيرة، ففي المستوى السياسي غياب حياة سياسية طبيعية وغياب المعارضة الحقيقية، وهيمنة نخبة سياسية مغلقة على تطورات الحياة السياسية. وعلى المستوى الاقتصادي تمّ تبديد مئات الملايير من الدولارات فيما تراجعت والإنتاجية لدى المؤسسة الجزائرية. فيما شهد المستوى الاجتماعي اضطراب المجتمع وظهور سلوكيات غريبة متمردة خاصة لدى الشباب، وانحيار قيمة العمل في المجتمع.

ولمواجهة تدهور الوضع الاقتصادي مع نهاية 1992، لجأت الحكومة إلى طبع النقود، والسعي للحصول على المزيد من القروض مما سبّب ارتفاعاً في التضخم والتفكير في إعادة الجدولة بالرغم من معارضة وزير المالية الذي أقيل بعدها. ومع زيادة النفقات العسكرية لمواجهة الجماعات المسلحة وسوء الحالة الاقتصادية، لجأت الحكومة إلى صندوق النقد الدولي والدائنين العموميين والخواص لإعادة جدولة الديون. في سنة 1995 كان على الحكومة أن تسدّد ديون المؤسسات العمومية البالغة 148 مليار دينار جزائري قبل خصصتها لفائدة المقرّبين من دوائر السلطة، وهو ما سبّب عجزاً في الميزانية يقدر بـ 168 مليار دينار جزائري حينها. وقد كانت المؤسسات العمومية تشغل ثلث القوة

<sup>1</sup> أنظر:

Håvard, Hegre, and al. "Toward a Democratic Civil Peace? Democracy, Political Change, and Civil War, 1816-1992." *The American Political Science Review*. Vol. 95. No.1. March 200. pp. 33-48; and Abdelaziz, Testas. "Democratization and Civil Conflict Post-dependence Algeria." *Democratization*. Vol. 9. No. 4. Pp. 106-121.

<sup>2</sup> Testas, op. cit. p. 90, and Michael L. Ross. "Does Resource Wealth Cause Authoritarian Rule?." April 4, 2000.

العاملة في البلاد ما يقدر بـ 1,7 مليون أجير، فيما كان إنتاجها يمثل 70 في المائة من الإنتاج الصناعي الوطني.<sup>1</sup>

وعقب أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001، اقتنعت الدول الغربية والولايات المتحدة بضرورة دعم النظام في حربه على الإرهاب والاستفادة من خبرة الجزائر في المجال. ما أدى إلى توالي التوقيع على اتفاقيات اقتصادية، خاصة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.<sup>2</sup>

### المطلب الرابع: العامل الخارجي

حول الدور الخارجي وعلاقته بالانتقال والمصالحة، يقول فولكر بيرثس Volker Perthes بأنّ الدراسات الإمبريقية في أمريكا اللاتينية وأوروبا الجنوبية والشرقية قد بيّنت بأنّ الانتقال كان خياراً لأطراف داخلية قويّة، أي أنّه خيار ذاتي. وعلى خلاف ذلك، تبدو المخرجات السياسية في العالم العربي بالنسبة إليه مرتبطة باستراتيجيات وأجندات لفواعل خارجية، وأنها تحت تأثير الهيكلية الإقليمية والدولية والإكراهات التي تحدّ من إمكانيات وقدرات الدولة منفردة.<sup>3</sup> بهذه الملاحظة، يلفت فولكر بيرثس النظر إلى عامل أساسي يؤثّر على الانتقال الديمقراطي، ولكنه مع ذلك يغفل الدور الذي قام به العامل الخارجي في دعم منطقتي أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية في اتجاه الديمقراطية، وأنّ الأمر في الحقيقة متشابه مع سياق الدول العربية، ولكنه متناقض في الوقت نفسه.

لقد عرفت فترة ما بعد الحرب الباردة، تركيز الديمقراطيات الغربية والمؤسّسات المالية الدولية على تشجيع الانتقال الديمقراطي في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي، وعلى العكس من ذلك، شكّل الانتقال الديمقراطي الجزائري تناقضاً للمنظومة الغربية، التي تتوجّس من ديمقراطية تأتي بالإسلاميين إلى السلطة، لأنّ الجزائر حينها كانت ستكون انطلاقة لسقوط حجر "الدومينو" الذي ستتبعه ديمقراطيات إسلامية أخرى في المنطقة. ولسوء حظ الجزائر حينها، فقد كانت بذلك أول حالة جيواستراتيجية يتمّ من خلالها تقويض التغيير السياسي، ليس عبر توازنات الحرب الباردة، بل عن طريق إكراهات النظام

<sup>1</sup> Volpi. op. cit. p. 115.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Werenfels. op. cit. p. 16.

العالمي الجديد، الذي جعل أهمّ مكوّناته الخوف من الأصولية الإسلامية،<sup>1</sup> باعتبارها الخطر المقبل على المنظومة الغربية بعد زوال الخطر الأحمر.<sup>2</sup>

شكّلت الجزائر بالنسبة للعامل الخارجي ساحة مواجهة "استباقية" مفترضة بين الإسلام والغرب، أو "تجربة مختبرية" أو حتى "مناورة حقيقية بالرصاص الحيّ"، يتمّ فيها التدرّب على تكتيكات واستراتيجيات التعامل مع الخطر الجديد،<sup>3</sup> وهو ما يفسّر الاختراق المتعدّد لساحة "العمل المسلّح" من أطراف معروفة وغير معروفة.<sup>4</sup> فبعد توقيف المسار الديمقراطي في جانفي 1992، تخوّفت دول جنوب أوروبا من موجة هجرة بسبب احتمال انهيار الدولة في الجزائر، وتحوّل أوروبا إلى هدف للجماعات الإسلامية المسلّحة التي شرعت في حملة لقتل الغربيين مع نهاية 1993. وفي بداية 1994، صرّح رئيس الوزراء الفرنسي ألان جويي Alain Juppé أمام البرلمان الفرنسي بأنّ التحلّف الاقتصادي يمثّل تربة خصبة لنموّ الإيديولوجيات الخبيثة (تماماً كالأضرار خبيثة).<sup>5</sup>

لذلك رأت كلّ من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا أنّ تدخلها سيسمح للاقتصاد والدولة في الجزائر من الاستمرار إلى غاية حلّ الأزمة التي طالّت البلاد، سواءً بصفة ديمقراطية إن أمكن، أو بصفة غير ديمقراطية إن كان ذلك الطريق الأفضل لتحقيق الاستقرار. لذلك عملت على دعم الاقتصاد الجزائري عبر شركاتها النفطية، ففي أكتوبر 1992 منحت إسبانيا للجزائر قرضاً للاستيراد بقيمة مليار دولار أمريكي،<sup>6</sup> وقد كان وزير الخارجية الإسباني خافيير سولانا Javier Solana أول وزير خارجية أوروبي يزور الجزائر ويمنح الدعم السياسي للجزائر بعد توقيف المسار الديمقراطي. وتلتها إيطاليا بتوقيع عقد مع شركة سوناطراك، وعرضت الحكومة الفرنسية خدماتها في التوسّط بين صندوق النقد الدولي

<sup>1</sup> Volpi. op.cit. p. 117.

<sup>2</sup> Benjam, Mac Queen. **Political Culture and Conflict Resolution in the Arab World, Lebanon and Algeria.** (Melbourne: Melbourne University Publishing Limited, 2009). P. 95.

<sup>3</sup> منعم، العمار. "الجزائر والتعددية المكلفة." في سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، أوت 1999)، ص ص. 39-91. ص. 85.

<sup>4</sup> مهري. مرجع سابق. ص. 181.

<sup>5</sup> Volpi. op. cit. p.111.

<sup>6</sup> Ibid.

والحكومة الجزائرية. وفي ماي 1994، وبعد مفاوضات دامت لشهور، تمّ التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي.<sup>1</sup>

أمّا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية غير المعنية مباشرة بالأزمة الجزائرية، فقد نأت بنفسها عبر إدارة الرئيس بيل كلينتون عن الجيش بداية من جانفي 1992، وشرعت في اتصالات مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ لتشجيع المعتدلين داخلها، بهدف التمهيد لعلاقات جيّدة مع الجزائر حال صعود الإسلاميين للحكم.<sup>2</sup> لكنّ قطاعات مختلفة في الإدارة الأمريكية اعتبرت حينها بأنّ الجزائر تحت حكم الجبهة الإسلامية للإنقاذ كانت ستكون إيران الثانية، وأنّ خطأ الرئيس بيل كلينتون سيكون نفس خطأ الرئيس جيمي كارتر عقب قيام الثورة الإيرانية سنة 1979، وأنّ التحاور مع الإسلاميين يهدّد المصالح الأمريكية والعلاقة مع الحلفاء في المنطقة الذين يقاتلون إسلاميهم.<sup>3</sup>

وقد كان السفير الأمريكي بالجزائر حينها كامرون هيوم Cameroun Hume من هذا الرأي، وقد تبني مجموعة من التوصيات رفعت إلى الإدارة الأمريكية حيال الوضع في الجزائر.

### توصيات للإدارة الأمريكية حول الوضع في الجزائر بعد جانفي 1992

- وقف الاتصالات الأمريكية مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وهي التي من شأنها إرباك الحكومة الجزائرية وليس لديها فائدة للولايات المتحدة؛
- وقف جهود الضغط على النظام الجزائري في اتجاه إشراك الإسلاميين في السلطة، لأنّ المشاركة الإسلامية لن تكون سوى مقدّمة لانقلاب إسلامي على السلطة؛
- التعاون مع فرنسا وحلفاء آخرين للمساعدة على ربح الوقت لفائدة النظام، على واشنطن مساعدة الجزائر على إعادة جدولة ديونها، بما أنّها لا تستطيع تقديم مساعدة اقتصادية مباشرة؛
- السعي من أجل حرمان الإسلاميين الجزائريين من الدعم الدولي، والضغط على إيران والسودان لوقف مساعدتهما للإسلاميين، وعلى الحلفاء تضيق المجال ادعم الجزائريين في أوروبا بالمال والسلاح؛

<sup>1</sup> قيمة القرض عبارة عن سلع مستوردة من إسبانيا.

<sup>2</sup> James Phillips, **The rising threat of revolutionary islam in Algeria**, Background, The Heritage Foundation, No. 1060. November 9. 1995. Pp. 1-14. P. 1.

<sup>3</sup> Ibid.

- تجنّب تكرار النموذج الجزائري، في ظلّ عجز الولايات المتحدة عن حلّ الأزمة على المدى القريب بين نظام قمعي فاشل وبديل إسلامي أسوأ، وتشجيع الحكومة الجزائرية على إصلاحات اقتصادية ليبرالية. وعلى المدى البعيد، بإمكان الولايات المتحدة تشجيع مسار طويل المدى لإصلاحات سياسية، واقتصادية وتربوية في أنظمة علمانية عربية أخرى لتجنّب الخطأ الجزائري.<sup>1</sup>

لقد ساهمت أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 في إحداث تغيير جوهري في العلاقات الجزائرية الأمريكية المرتكزة في المغرب العربي تقليدياً على المغرب، وقد اتّسم الموقف الأمريكي بعدها بالوضوح التام، وتحوّل الملفّ الأمني إلى حجر الزاوية في العلاقات بين البلدين. لكنّ فعالية التعاون الأمني مع الولايات المتحدة كانت على حساب العلاقات السياسية والاقتصادية التي تعرّضت للتهميش، مع أنّ الجزائر تمتلك إمكانيات لعلاقات أكثر عمقاً في كلّ المجالات. وبالنسبة للجزائر فقد ساهم التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في إعطاء الشرعية لحرها على الإرهاب، وإن لم تكن تتقاسم نفس التصوّر عن الإرهاب مع واشنطن.<sup>2</sup>

### المطلب الخامس: نماذج المصالحة

#### الفرع الأوّل: نموذج "الستة نماذج للمصالحة" 6 Ms Reconciliation Model

لقد رجّح جورج جوفي George Joffé ثلاثة سيناريوهات مستقبلية محتملة بعد عرض تحليلي للأزمة الجزائرية: إمّا مواجهة الاحتجاجات المستقبلية بشراء السلم الاجتماعي كما في سنة 2011؛ وإمّا أن تؤدّي إلى مواجهة كما في سنة 1990 وتكرار سيناريو العشرية الدموية؛ وإمّا تغيير النظام وتدخل الجيش كما في الحالة المصرية.<sup>3</sup> ولكسر هذه الحتمية التاريخية، أعتقد بأنّه من الممكن ومن الواجب التفكير في "بناء" السيناريو البديل الواعي كسيناريو رابع، وعنوانه المصالحة التي تستفيد من تجارب المصالحة عبر العالم، وآليته تشكيل حكومة وحدة وطنية لتنفيذها.

<sup>1</sup> Ibid. p. 12.

<sup>2</sup> محمد برقوق، "التعاون الأمني الجزائري - الأمريكي والحرب على الإرهاب"، بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 16 جوان 2009. ص ص. 1-7. ص ص. 5-7.

<sup>3</sup> Joffé. op. cit. p.12.

وبغرض الاستفادة من مختلف تجارب المصالحة، نقترح فيما يلي نموذجاً تحليلياً وصفيّاً للمصالحة، يتكوّن من ستة نماذج فرعية، سندعوه نموذج "الستة نماذج للمصالحة". ويمكن أن تكون هذه النماذج مراحل في مسار للمصالحة، تنتقل من مرحلة إلى أخرى، وليس بالضرورة أن تكون بهذا الترتيب، مع أنّه يبدو منطقياً في خطّ تصاعدي إيجابي للمصالحة. لكن يمكن أن يكون النموذج منها مستقلاً بذاته، كأن تكون المصالحة مستحيلة أو مفروضة وتبقى كذلك. وإذا افترضنا أنّ نموذجاً ما يمكن أن يتحوّل إلى نموذج آخر، اكتسب هذا التصنيف حيوية ومرونة، لأنّه يسمح بتوصيف الحالة في نموذج معيّن وفي مرحلة معيّنة، وانتقاله إلى نموذج آخر في مرحلة أخرى، وفهم دينامية التحوّل. بل أكثر من ذلك، يسمح لنا ذلك بالعمل على توفير الشروط الملائمة للتحوّل الإيجابي من نموذج إلى آخر، بتوفير شروطه، أو استباق حدوث تراجع في المسار في حالة التحوّل السلبي.

### 1- المصالحة المستحيلة/الغائبة Impossible/Absent Reconciliation

وهي حالة الانقسام السياسي والاجتماعي الحادّ وحروب الاستقلال، حتّى مع غياب العنف المباشر، حيث لا تتمكّن الأطراف على الاتفاق على جواب واحد على السؤال: هل نحن كيان واحد؟ ويكون محور النقاش حينها هو الانقسام واستمرار الصراع. تعني حالة المصالحة المستحيلة عدم إدراج المصالحة ضمن قائمة الخيارات، أمّا المصالحة الغائبة فهي تعني أنّها قد تكون في مرحلة ما خياراً مطروحاً ثمّ يختفي.

### 2- المصالحة المرفوضة Rejected Reconciliation

وهي سياق ما بعد الصراع، ويرفض فيه طرف ما المصالحة ويعتبروها تهديداً جديداً له، لأنّها تتناقض مع ما يراه ضرورياً بالنسبة له، ولا توفّر له الحدّ الأدنى من مطالب. وعلى الرغم من نهاية العنف المباشر، يلجأ الفرقاء إلى حالة من التعايش الحذر يستمرّ فيها الصراع غير المعلن، مع إمكانية العودة إلى الصراع العنيف في أيّ لحظة.

### 3- المصالحة المفروضة Imposed Reconciliation

إذا لم تتفق الأطراف على صياغة مشروع للمصالحة يأخذ بعين الاعتبار الطرف الأضعف، قد يلجأ الطرف الأقوى إلى تمرير مشروعه باستعمال الإكراه المادّي والمعنوي والقانوني، وتجاوز أيّ نقاش

بمجمعي حوله، ويشير إليها ستيوارت موثا بعنوان "المهيمنة عبر المصالحة." "يفضّل المتورّطون في انتهاكات حقوق الإنسان، والحكومات والقطاعات غير المتأثرة بالعنف المصالحة السريعة في المجتمع والعتفو عن المذنبين، لتحقيق "المصالحة الوطنية وضمن استمرار النظام الديمقراطي.<sup>1</sup> حيث يقع تغليب العفو والنسيان وتقليص دور العدالة والتعويض، ويتمّ إخراج العفو من المجال الخاصّ وفرضه في المجال العامّ عن طريق قوانين العفو أو بإعمال مبدأ التقادم القانوني.

#### 4- المصالحة المشروطة Conditional Reconciliation

وهي حالة المأزق المشترك الذي يتّسم فيه الوضع بالتكافؤ بين الأطراف، حيث لا يتمكّن أيّ منها من فرض أهدافه الخاصّة، ولكن مع ذلك تتفق على مبدأ المصالحة وأهميتها للخروج من المأزق، لكن يحاول كلّ طرف جزّها لصالحه بسبب ضعف منسوب الثقة، ومحاولة التأكّد من جدّية الطرف المقابل. في هذه المرحلة يعمل كلّ طرف على رسم صورة للمستقبل الذي يريده بعد نهاية الصراع، في ظلّ الاتفاق على حدود دنيا للمصالحة، كنبذ العنف والتعاون والتعايش كبديل للصراع.

#### 5- المصالحة المتفاوض عليها Negotiated Reconciliation

بعد التأكّد من الجدّية المتبادلة وإمكانية تحقيق مصالحة مشتركة تأخذ بعين الاعتبار مطالب الجميع، يشرع الأطراف في الحوار المباشر لاستكشاف حدود المصالحة ومضمونها، وبحث الضمانات، والإجراءات، والتمويل المحتمل. وتكون البداية بالملقّات الأكثر استعجالاً وأهمّية، والتي يرفع حلّها منسوب الثقة بين الأطراف ممّا يشجعها على الانخراط في عمل تواصلية، يتيح المجال نحو تقارب أكبر بينها يعزّز حظوظ الانتقال إلى النموذج السادس، بمعالجة الملقّات الخلافية الجوهرية.

#### 6- المصالحة المفتوحة Open Reconciliation

المصالحة المفتوحة عبارة عن نهاية مفتوحة بمعنى استمرارية مسار المصالحة، وفيها يبدو ارتفاع منسوب الثقة بين الأطراف، ويفتح المجال لطرح كلّ الملقّات في اتجاه تسويتها وتعميق المصالحة مؤسّساتياً، على أمل التغيير السوسيوسيكولوجي المنتظر. ويظهر انفتاح المصالحة على مستوى تعدّد الأدوات كالتعويض، والحقيقة، والعدالة والحوار. ممّا يؤدّي إلى استقرار المصالحة كبرنامج عملي عبر

<sup>1</sup> Cuya. op. cit. p. 33.

مؤسّسات فاعلة وتغيير اجتماعي في اتجاه السلام. ولا تعني المصالحة المفتوحة نهاية مسار المصالحة في اتجاه تصاعدي خالٍ من التحدّيات، بل قد تعترضه عوارض تدفعه بالتراجع إلى مراحل سابقة، وهو التحدّي الحقيقي لاستمرار المصالحة.

وتمثّل النماذج الثلاثة الأولى في الحقيقة استمراراً للصراع بأشكال أخرى في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتبدأ المصالحة في حدودها الدنيا في الاستقرار شيئاً فشيئاً بداية من النموذج الرابع انتهاءً بالنموذج السادس وهو المصالحة المفتوحة.

### الفرع الثاني: التحوّل بين النماذج الستة للمصالحة

يمنح نموذج الستّة نماذج للمصالحة إمكانية التحوّل بين مختلف النماذج، ممّا يعطينا قدرة تحليلية أكبر من خلال التفسير الديناميكي للمصالحة بدلاً من الاكتفاء بالتفسير الستاتيكي لها. فقد تحوّلت المصالحة الألمانية البولونية من مصالحة مستحيلة، فيما بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية سقوط جدار برلين، إلى مصالحة متفاوض عليها. مع مجمل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ثمّ في فترة التسعينيات إلى عقيدة دولة بالنسبة للبلدين في شكل مصالحة مفتوحة.

لكنّها تحوّلت إلى مصالحة غائبة ومرفوضة من الطرف البولوني بين سنتي 2000 و2007، مع حكومة تحالف اليمين التي تنكّرت للمصالحة مع ألمانيا. فعلى المستوى الرسمي، عادت صورة العداء الألماني البولوني الخالد، بينما اعتبر المنخرطون في هيئات التعاون والمصالحة مع ألمانيا خونة يخدمون المصالح الأجنبية. فيما بقيت الحكومة والنخبة والمجتمع في الجانب الألماني مصمّمين على الاستمرار في المصالحة، على الرغم من تناقص عدد الشركاء في الجانب الآخر. وفي 2007، أعاد تغيير حكومي آخر الأمور إلى ما كانت عليه، وبفضل جهود الهيئات الحكومية وغير الحكومية تمّ إصلاح ما تضرّر في تلك الفترة، وقد حظيت العودة للمصالحة مع ألمانيا بالتزكية من خلال الانتخابات البرلمانية في بولونيا لسنة 2011، وعادت إلى نموذج المصالحة المفتوحة.<sup>1</sup>

وبالموازاة، كانت المصالحة الألمانية/الألمانية كذلك مصالحة مستحيلة ومرفوضة من العامل الخارجي في ظلّ الحرب الباردة، ثمّ أصبحت مصالحة متفاوض عليها، ثمّ مشروطة بالمصالحة مع بولونيا، ثمّ تحوّلت إلى مصالحة مفتوحة بعد توحيدها.

<sup>1</sup> Feldman. op. cit. pp. 242-243.

وفي جنوب إفريقيا، تحوّلت المصالحة من مصالحة مستحيلة أياً تم التمييز العنصري، إلى مصالحة متفاوض عليها بين نيلسون مانديلا ممثلاً عن المؤتمر الوطني الإفريقي والنظام الحاكم حينها، برئاسة فريدريك دوكلارك. ثمّ تحوّلت بعد دستور 1994 إلى مصالحة مفتوحة مع رئاسة نيلسون مانديلا للبلاد، لكنّها لم تكن الحلقة الأخيرة، فقد تحوّلت بعدها إلى مصالحة غائبة أو مستحيلة.<sup>1</sup>

ففي 16 أوت 2012، وقعت مواجهات بين العمّال المضربين في أحد مناجم البلاتين بمنطقة ماريكانا مع الشرطة خلّفت أربعة وثلاثين قتيلاً في يوم واحد، فيما اعتبر "عودة للأبرتاييد"، وصدمة قوية للنظام الديمقراطي الناشئ. والسبب في الأزمة هو شروع عمّال المنحطم في إضراب عن العمل مطالبين برفع الأجور، وهو ما كان يكلف المنجم خسارة تبلغ خمسة ملايين دولار يومياً. وعلى عكس الصورة التي كانت تظهر بها قبل تلك المذبحة، أثبتت الحكومة حينها استعدادها للجوء إلى العنف، وهو نفس الانتقاد الذي كان يوجّه لنظام الأبرتاييد السابق.

وقد كان سبب حدوث الأزمة سيطرة المنطق الاقتصادي في التعامل مع الإضراب، فقد تمّ الكشف عن وجود تنسيق بين مسيرّي المصنع وقوّات الشرطة لفضّ الإضراب بالرصاص الحيّ إن تطلّب الأمر، وهو ما تمّ على أعين الكاميرا.<sup>2</sup> فعند بداية الأحداث كان الرئيس جاكوب زوما Jacob Zuma (2009-2018) خارج البلاد، بينما اتّصل كلّ من نائبه سيريل رامافوزا Cyril Ramaphosa ورئيس غرفة التجارة وقائد كبير في المؤتمر الوطني الإفريقي للتدخل لفضّ العمال المضربين.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> وحدهم الجنوب إفريقيون بإمكانهم تحديد مستقبل المصالحة بغياها، أو استحالتها أو تطويرها إلى المفتوحة، ويكفيهم الرجوع إلى روح المصالحة التي أسسوا لها وأصبحت مثلاً نموذجياً يحتذى.

<sup>2</sup> كانت مراسلة قناة الجزيرة الإنجليزية تانيا بيغ في مهمّة لتغطية إضراب عمال منجم البلاتين يومها، ولم تكن تعلم أنّها ستكون شاهدة على مذبحة وتقوم بتصويرها على المباشر، أنظر: وحدي، كامل. جراح الحرية (فيلم وثائقي)، الجزيرة، 2014.

<sup>3</sup> سيريل رامافوزا كان من كبار المساهمين في شركة لومين Lonmin إحدى شركات البلاتين التي أضرب عمّالها، وأحد الأغنياء السود الجدد في النظام الجديد، وهو الذي سيصبح رئيساً لجنوب إفريقيا في 15 فيفري 2018، بعد استقالة الرئيس جاكوب زوما في فيفري 2018 بعد ضغط من حزبه المؤتمر الوطني الإفريقي إثر اتهامه بالفساد وإمكانية تعرّضه للسجن، بعدما تحوّل الحزب "الثوري" إلى "مركز تجاري". أنظر:

[Jean-Philippe Rémy, Le président sud-africa Jacob Zuma démissionne avec « effet immédiat », 14.02.2018 a voir sur http://www.lemonde.fr/afrique/article/2018/02/14/afrique-du-sud-le-president-jacob-zuma-demissionne-avec-effet-immediat\\_5257073\\_3212.html](http://www.lemonde.fr/afrique/article/2018/02/14/afrique-du-sud-le-president-jacob-zuma-demissionne-avec-effet-immediat_5257073_3212.html), avril 2018, et [Olivier Liffan, Le massacre des meurs de Marikana : l'épine dans le pied de Cyril Ramaphosa, 19 décembre 2017.](http://www.lemonde.fr/afrique/article/2017/12/19/le-massacre-des-meurs-de-marikana-l-epine-dans-le-pied-de-cyril-ramaphosa_19-decembre-2017)

بالنسبة للاقتصادي البروفيسور آدم حبيب، يعتبر ما وقع في ماريكانا جرس إنذار للمصالحة في جنوب إفريقيا، بسبب تراجع ثقة القاعدة العمالية في الحكومة، وانتشار الفقر والبطالة واللاعداية، وتحوّل الضحية إلى معتدي، حيث أصبح الأسود "الغني" يرى نفسه في ثوب المعتدي الأبيض في السابق. في حين يركّز ريهاد دساي المخرج السينمائي والناشط الحقوقي على تراجع القيادة في التزامها الأخلاقي مع ضحايا الأبرتايد، "فقد ضحّى الرئيس جاكوب زوما بالناس من أجل نفسه، عكس الرئيس مانديلا الذي ضحّى بنفسه من أجل الناس."<sup>1</sup>

وقد كانت المصالحة في الجزائر فيما بين سنتي 1830 إلى غاية 1962 تحت حكم الاستعمار الفرنسي مصالحة مستحيلة، حتّى وإن كانت تبدو في بعض مراحلها حالة من التعايش، خاصّة في مرحلة النضال السياسي، ورغم وجود أصوات كانت تنادي بإمكانية المصالحة والعيش المشترك من الجانبين، وانتهى الأمر بالانفصال العنيف. ومع نهاية الثورة التحريرية، كان يفترض إعمال المصالحة في الدولة المستقلّة التي ضحّى الجميع من أجلها. لكنّها وبفعل عوامل عديدة، كانت مصالحة غائبة. ولعلّ غيابها هو الذي شكّل أرضية "الأزمة الجزائرية" وتداعياتها في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين. وتحوّلت المصالحة في جانفي 1992 إلى مصالحة مستحيلة، بعد لجوء الأطراف إلى الحوار بالرصاصة الحيّ.

وبعدها، عرفت المصالحة تعرّجات عديدة، بين مصالحة مستحيلة وغائبة ومشروطة ومتفاوض عليها. وقد شكّل العقد الوطني في روما مصالحة متفاوض عليها، فشلت لافتقارها لطرف أساسي وهو السلطة. وقد استبشر الكثير بمصالحة كانت ممكنة التحقيق ومطروحة ضمن قائمة الخيارات، عندما بادر الرئيس اليمين زروال إلى التواصل مع قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ. لكنّها فشلت هي الأخرى. لكنّ المصالحة بقيت ضمن نموذج المتفاوض عليها، خلال مفاوضات مع أطراف العمل المسلّح، وإعلان الهدنة من طرف الجيش الإسلامي للإنقاذ. ثمّ انتقلت المصالحة من مصالحة مرغوبة

[Voir sur http://www.jeuneafrique.com/503891/politique/le-massacre-des-meurs-de-marikana-la-tache-sur-le-cv-de-cyrl-ramaphosa-zuma-anc/](http://www.jeuneafrique.com/503891/politique/le-massacre-des-meurs-de-marikana-la-tache-sur-le-cv-de-cyrl-ramaphosa-zuma-anc/), avril 2018.

<sup>1</sup> كامل، مرجع سابق، وللمزيد أنظر مثلاً:

Amanda du Preez. "The Marikana Massacre: Seeing it All," *Safundi The Journal of South African and American Studies*, Routledge Taylor & Francis, Vol. 16, No. 4, October 2015. Pp. 419–442.

من المجتمع الجزائري إلى مفروضة بهدف استرجاع الأمن في أقرب وقت. وباستعمال التشريع الذي أغلق رسمياً ملفّ الماضي، تحوّلت إلى مصالحة غائبة بعدما أنجزت "مهمّة" استتباب الأمن.<sup>1</sup>

## المبحث الثاني: دروس الصراع والمصالحة من النموذج الأوروبي

### المطلب الأوّل: الدرس الألماني

كانت التركة الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية ثقيلة جداً، لكن وبفضل الشجاعة التي تحلّى بها القادة الألمان تمكّنوا من التعامل معها بإيجابية، حين قرّروا مواجهة العالم بتحمّل مسؤولية ما ارتكبه النظام النازي، بل وقبلوا بكثير من الإملاءات الخارجية المكلفة كالتعويضات لفائدة اليهود والتنازل عن بعض من أراضيها لصالح بولونيا. وقد كان ذلك بالنسبة للقادة الألمان دواءً مرّاً وشرطاً ضرورياً للعودة إلى العالم والتخلّص من الإرث النازي.

أمّا الجزائر فلن تجد نفسها محمّلة بمثل العبء الألماني في عدد الضحايا ومدى الضرر الذي ألحقه بالعالم ككلّ. لذلك، يبدو النموذج الألماني مشجّعاً للجزائر من هذه الزاوية، فإذا تمكّنت ألمانيا من تحقيق المصالحة مع ضحايا النازية ومأسستها لتصبح واقعاً ملموساً، فبإمكان الجزائر فعل ذلك، بشرط استحضار التاريخ وتحمل المسؤولية عن الأخطاء المحتملة، والقيام بما يلزم من إجراءات لتصحيح الوضع ما أمكن، لتصل الجزائر بذلك إلى الحالة لألمانية التي تناسى العالم الفظاعات التي كانت سبباً فيها، بعد أكثر من سبعين سنة من الحرب العالمية الثانية، لتصبح رمزاً للتقدّم التكنولوجي والازدهار الاقتصادي.

لقد اقتنعت ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية بأنّ المصالحة كمسار طويل المدى بديل حقيقي للحرب، وأنّ التعامل إيجابياً مع الماضي أمر مهمّ. فالتوجّه الأخلاقي الحقيقي سيعطي الأولوية للتاريخ، بينما تقلّص النزعة البراغماتية من أهمّية التاريخ.<sup>2</sup> وبناءً عليه قدّمت المصالحة الألمانية قصّة للمصالحة الناجحة إلى حدّ بعيد، بعدما أصبحت المصالحة كعقيدة دولة،<sup>3</sup> ساهمت فيها عوامل عدّة منها: القيادة الفعّالة وإشراك المجتمع المدني والعامل المؤسّساتي. حيث عملت القيادات الألمانية

<sup>1</sup> للمزيد عن مختلف المراحل التاريخية لمسار المصالحة في الجزائر، أنظر مثلاً: عبد النور منصور، المصالحة الوطنية في الجزائر، بين الحلّ الأمني وأفق الأمن الإنساني، (الجزائر: دار التنوير، 2013).

<sup>2</sup> Feldman. op. cit. p.14.

<sup>3</sup> Sułek. op. cit. p. 10.

المتعاقبة في إطار مسعاها نحو لمصالحة مع أعداء الماضي على ربط علاقات شخصية مع القادة في الطرف المقابل، بهدف تسهيل العلاقات السياسية المتوترة.<sup>1</sup> وقد كانت القيادة الألمانية مصممة على المصالحة رغم عدم مواكبة الرأي العام في البداية لهذا التوجه، وهو ما يبيّن الدور الاستشراقي للقيادة في المصالحة وتصميمها.

ويتحدّث البروفيسور جيرزي سوليك عن مظهر قوي للمصالحة بين ألمانيا وبولونيا تتعلّق بتحويل إرادة المصالحة إلى مؤسّسات غيرت العداوة السابقة إلى صداقة، حيث يشير إلى ما يدعوه "البنية التحتية للتعاون والمصالحة." وقد وصلت إلى مجالات حسّاسة كالفرقة البولونية الألمانية العسكرية في حلف الشمال الأطلسي، ومصالحة الجوازات، والجيش، والشرطة، والمخابرات، بالإضافة إلى مشروع إنشاء فرقة عسكرية في إطار مشروع وحدة أوروبية للتدخل السريع.<sup>2</sup>

وعلى مستوى التبادل الاجتماعي، مكّن مكتب الشباب الفرنسي الألماني -The Franco-German Youth Office (FGYO) منذ 1963 أكثر من ثمانية ملايين شاب من البلدين من زيارة البلد الآخر لبضعة أسابيع. وأصبح بذلك مثلاً يحتذى، حيث قرّرت دول غرب البلقان إنشاء مكتب مماثل للتبادل الشبابي The Regional Youth Cooperation Office of the Western Balkans (RYCO).<sup>3</sup>

<sup>1</sup> تمت المصالحة الألمانية-الفرنسية والألمانية-الإسرائيلية مبكراً تحت تأثير العلاقات الخاصة بين أديناور Adenuaer وديغول de Gaulle، وبينه وبين بن غوريون Ben-Gurion، وقد تواصلت بنفس الوتيرة مع من لحقهم من القادة من الطرفين. وفي المصالحة مع التشيك عادة ما تذكر العلاقات الشخصية التي كانت تجمع كلاً من فاكلاف هافل Vaclav Havel وريشارد فون فايزاكر Richard von Weizsäcker، والعلاقة بين جيرهارد شرودر Schröder والوزير الأول الشيكسي سبيدلا Spidla. كما ساهمت إقامة أنجيلا ميركل في العاصمة التشيكية براغ كطالبة وقدرتها على التحدّث بالتشيكية في ربط علاقات شخصية مع القادة التشيك، أنظر:

Feldman. op. cit. p. 7.

<sup>2</sup> Sufek. op. cit. p. 20.

<sup>3</sup> لأول مرّة في العالم يجري إنشاء سفارة مشتركة بين فرنسا وألمانيا في بنغلاديش. وبالإضافة إلى التبادل الشبابي، هناك حوالي أربعة آلاف وثلاثمائة شراكة بين المدارس، وحوالي ألفين ومائتي مدينة منخرطة في توامة، والعمل المشترك بين الجامعات في البلدين، وقناة آر تي ARTE التلفزيونية المنشأة سنة 1991.

Tirana Times, **The Franco-German partnership and lessons for the Western Balkans**, op. cit.

وفي مقابل جهود المصالحة، كانت هناك جهود لتحقيق العدالة والذاكرة من طرف المجتمع المدني، كملاحقة النازيين السابقين الفارين في كل أنحاء العالم وإحالتهم على العدالة، كجهود الألمانية بييات كراسفلد وزوجها سيرج Beate Auguste Künzel and Serge Klarsfeld.<sup>1</sup> وفي نفس الاتجاه نحو إقامة العدالة، شكّلت التعويضات الألمانية لليهود سياسة للتكفير عن جرائم النازية، التي عرفت بالدين الأخلاقي، الأساس الذي قامت عليه العلاقات الألمانية الإسرائيلية المميّزة منذ بداية الخمسينيات. فقد أعلن المستشار الألماني كونراد أديناور Konrad Adenauer (1949-1963) في 1949 بأنّ ألمانيا الغربية مستعدة لدفع التعويضات لليهود، ليتمّ بعدها عقد مؤتمر Jewish Material Claims Conference في 1951 لبحث مطالب التعويض بمشاركة منظمات يهودية وطنية ودولية، أدّت إلى عقد اتفاقية لوكسمبورغ في 10 سبتمبر 1952.

وبناءً على تلك الاتفاقية، دفعت ألمانيا الاتحادية ثلاثة ملايين مارك ألماني (715 مليون دولار أمريكي) لإسرائيل، وأربعمائة وخمسين مليون مارك (110 مليون دولار أمريكي) للمنظمات اليهودية، قدّم جزء منها في شكل سلع لمدة أربعة عشر عاماً. وقد لقيت الاتفاقية معارضة شعبية ورسمية من حيث المبدأ، والقيمة المالية الممنوحة وقانونية بسبب أنّ إسرائيل لم تكن موجودة وقت الجرائم المعنية،<sup>2</sup> وأنّه بالإمكان الاكتفاء بالتعويضات الفردية للضحايا. لقد كانت تلك التعويضات بالنسبة للحكومة الألمانية تذكّرة دخول إلى منظمة الحلف الأطلسي والمنظمات الأوربية الأخرى. ومثّل ذلك التسويق الأخلاقي لتعويض اليهود ازدواجية في المعايير "الأخلاقية" الألمانية، فقد كانت المصالحة مع "ضحايا" الأمس من اليهود على حساب "ضحايا" اليوم من الفلسطينيين.

وبالموازاة، ضغطت إسرائيل على ألمانيا لسحب علمائها من المصانع العسكرية في مصر، وقد اضطرت ألمانيا لسحبهم بعد موجة اغتياالات طالت عدداً منهم. وقامت ألمانيا والولايات المتحدة بتقاسم الأدوار عن طريق الدعم السريّ الألماني لإسرائيل نيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت قلقة من الدعم السوفييتي لعبد الناصر وعدم قدرتها التحرك إلى جانب إسرائيل، خوفاً من أي

<sup>1</sup> كترس الزوجان كلارسفيلد حياتهما في مطاردة النازيين عبر العالم وحزهم للمحاكمة، للمزيد أنظر مثلاً:

Jérôme Nossent, "Mémoires des époux Klarsfed: « Et si on écrivait l'Histoire ? »," *Cahiers Mémoire et Politique*. Pp. 83-88.

<sup>2</sup> حيدر. مرجع سابق. ص ص. 62-65.

ردّة فعل عربية. لقد سعت ألمانيا أن تكون الصديق الجيد للعرب، بالتوازي مع سعيها لإنشاء روابط أوثق مع دولة اليهود، بينما كانت تتطلع في النهاية إلى التقرب من الولايات المتحدة.<sup>1</sup>

إذن، كانت المصالحة الألمانية/اليهودية/الإسرائيلية المبكرة المبنية على مطلب العدالة المكرس بالمحاكمات الدولية والوطنية والتعويضات ذات طابع براغماتي وإن كانت بخطاب أخلاقي، ساهم في إعادة إدماج ألمانيا في المنظومة الغربية. وبالمثل، كانت المصالحة الألمانية الفرنسية أيضاً مصالحة مرغوبة/مفروضة، فهي مرغوبة من الطرف الألماني لدخول النادي الغربي مجدداً، ومفروضة من العامل الخارجي وهو الولايات المتحدة أساساً في سعي لإنشاء أوروبا غربية قويّة كجدار صدّ للتوسّع السوفييتي، واحتواء "المارد" الألماني من جهة أخرى، وتقاسم الأدوار معه في دعم إسرائيل مثلاً، بالإضافة إلى الفائدة الاقتصادية التي يمكن أن تنجرّ على اقتصاد عالمي تسيّره القوى الغربية.

لقد أعطت ألمانيا عبر المصالحة نموذجاً للتحوّل الإيجابي، فقد تمكّنت من التحوّل من القوّة على الغير إلى القوّة مع الغير. ففي إطار مشروع استراتيجي تحوّلت من قوّة عسكرية توسّعية، تعمل على السيطرة على بعض الأراضي المجاورة لها وإن كانت بحجم الدول مع ما يكلفها ذلك، إلى قوّة ناعمة تقاس مساحتها بمساحة القارة الأوروبية، عند تنازلها عن بعض أراضيها التاريخية لصالح بولونيا. ويمكن للجزائر أن تستفيد من هذه المقاربة، من خلال التعامل الإيجابي مع محيطها القريب، ضمن خطة مصالحة استراتيجية، تبدأ بحوار جدّي وتوافق وطني وعودة الجزائر إلى موقعها الطبيعي في المغرب العربي وتشجيع الانفتاح الديمقراطي وتوحيد المنطقة العربية.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: الدرس الإيرلندي

وفي إيرلند الشمالية، تحوّل مسار المصالحة من المصالحة المستحيلة، بعد الأحد الدامي، إلى متفاوض عليها بعد محاولات فاشلة لحلّ الصراع في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين،

<sup>1</sup> عزّزت الاتفاقية مع إسرائيل وضع ألمانيا في الحلف الغربي وموقفها التفاوضي مع الاتحاد السوفييتي حول توحيد ألمانيا. وبعد اتفاقية باريس 1955، ضغط الجانب الإسرائيلي على ألمانيا الغربية لتوقيع اتفاقية عسكرية. وقد رفضت الحكومة الألمانية عرض مبعوث بن غوريون لشراء أسلحة ألمانية، لأنّ ذلك يتنافى مع روح الدستور الألماني ويسبّب حرجاً مع الدول العربية. وفي ظلّ رفض ألمانيا إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، عقدت اتفاقية عسكرية سرّية تتجاوز الدستور الذي يمنع توريد السلاح إلى منطقة صراع، نفس المرجع. ص ص. 67-75.

<sup>2</sup> مهري. مرجع سابق. ص. 185.

<sup>1</sup>وتحوّلت إلى مصالحة مفروضة ومؤجّلة،<sup>2</sup> بفعل تدخّل العامل الخارجي. ومع أنّه قد يعتبر عاملاً مساعداً، إلا أنّ الأسلوب الذي أدير به ملفّ المصالحة يبيّن غياب أفق للتعامل مع الأسباب الحقيقية للصراع، وبالتالي تحقيق المصالحة المفتوحة. فقد استعمل رعاة السلام استراتيجية "الغموض البناء" Constructive Ambiguity في مفاوضات السلام، بتأجيل حلّ المسائل الجوهرية الخلافية فيما يشبه مسار السلام في الحالة الفلسطينية، وقد أصبح الاتفاق ذاته عقبة في وجه المصالحة.<sup>3</sup>

كما أخطأ رعاة السلام في تحليل الصراع باعتباره صراعاً سياسياً وعسكرياً وفي تركيزهم على النخبة، وهو ما يعني إهمال أبعاده الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية والسيكولوجية التي تتركس قيم الإقصاء التي تحملها الطائفتان. لقد كان الهدف من السلام وقف العنف وتحقيق الأمن بصفة استعجالية وهو من مخرجات الصراع، وتمّ التعامل مع مظاهر الصراع دون البحث عن الأسباب البعيدة، في ظلّ استبعاد القاعدة الشعبية.<sup>4</sup>

كما عقّدت هندسة الاتفاق طريق المصالحة المستقبلية في إيرلندا الشمالية،<sup>5</sup> وجعل الوضع أشبه بسيارة بمقودين، بتكريسه لمبدأ التوافق المتوازي Parallel Consensus في تسيير المسائل المحورية، حيث لا يتمّ اتخاذ القرار إلاّ عبر أغلبية الأصوات لدى كلّ من الاتحاديين والوحدويين.<sup>6</sup> وبهذا يكون الاتفاق قد تعامل مع الأطراف كما تعرّف هي نفسها: جناح الوحدويين البروتستانت في مقابل جناح الوطنيين الكاثوليك، وهو ما يعني عملياً تكريس الطائفية والانقسام، تماماً كما فعل اتفاق الطائف في لبنان، وهي وضعيات تشترك فيها كلّ من هولندا وبلجيكا وسويسرا.

وبدلاً من حلّ الخلاف بين الجماعتين في بعده الطائفي وتشجيع المصالحة الاجتماعية، حافظ الاتفاق على تلك الكيانات الصراعية وعمل على تسيير الصراع في مستواه السياسي. وشجّع هذا التقسيم الأجنحة الأكثر راديكالية التي لا تريد المصالحة فعلياً، لأنّها ستقضي على هويتها، على حساب أطراف الوسط الأقلّ حضوراً في المشهد السياسي والإعلامي. وتستند الأحزاب على

<sup>1</sup> MacGinty. op. cit.

<sup>2</sup> Féron. "Irlande du Nord : une réconciliation incertaine." op. cit. p. 5.

<sup>3</sup> Féron. "L'horizon fuyant de la réconciliation." Op. cit. p.

<sup>4</sup> Ibid. p. 72.

<sup>5</sup> Ibid. pp. 70-69

<sup>6</sup> Féron. "Irlande du Nord: une réconciliation incertaine." op. cit, p. 6.

الخطاب الهوياتي لاستمرار وجودها، وتصبح المصالحة في حدّ ذاتها خطراً بسبب التماهي بين الانتماءات، ولأنّها تشكّل خطراً عليها.

ومن جهة أخرى عمل مهندسو الاتفاق على تميع الرهانات، في محاولة لكسر تشدّد الأطراف. ويظهر ذلك خاصّة في مسألة الحدود والسيادة، فالغاء الحدود بين الشمال والجنوب تمثّل أحد أهمّ معالم الخطاب الوطني، بينما يمثّل إبقاؤها جوهر المطلب الاتحادي. فيما سعت الحكومتان البريطانية والإيرلندية إلى صرف النظر عن قضية الحدود عبر إستراتيجية تعزّز التعاون بين شمال وجنوب الجزيرة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، بدعم الاستثمارات الأمريكية في كلّ الجزيرة والاستفادة من البيئة الإيجابية الأوروبية. وقد تمّ الاتفاق بعد ضغط وعمل اتصالي كبير قام به كلّ من البريطانيين، والإيرلنديين والأمريكان.<sup>1</sup>

وقد ساعد مشروع الاتحاد الأوروبي على تأجيل مسألة الحدود، أو تهميشها، فانتماء بريطانيا وإيرلندا الجنوبية إلى الاتحاد الأوروبي، جعل من مسألة الحدود غير مطروحة تماماً. لكن ذلك الوضع تغير بسبب البريكسيت البريطاني في 23 جوان 2016، لأنّ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، يعني إعادة الاعتبار لمسألة الحدود بين شمال وجنوب الجزيرة الإيرلندية، ممّا سينعكس على أطراف الساحة الإيرلندية الشمالية، ويصعب من المصالحة المتعثّرة أصلاً.<sup>2</sup>

إذن وكما رأينا، لم يخدم العامل الدولي المساند لحلّ الصراع المصالحة في النهاية، لأنّه فرض رؤية للحلّ تتماشى والمصالح المعترية. فأثناء الحرب الباردة، اعتبرت الولايات المتّحدة الأمريكية مسألة إيرلندا الشمالية مسألة داخلية تخصّ الحليف البريطاني، دعماً لرؤية الحكومة البريطانية والوحدويين الإيرلنديين، ورفضت عرضاً للوساطة من الإيرلنديين في مسألة الانفصال عن بريطانيا. وتبعاً للموقف الرسمي الأمريكي الملتزم بعدم التدخّل. ومن أسباب الاهتمام المستجدّ بالموضوع الإيرلندي هو الضغط الممارس من طرف المتنفّذين من الأمريكيين ذوي الأصول الإيرلندية، والحماس الشخصي الكبير الذي أبداه الرئيس الأمريكي بيل كلينتون.<sup>3</sup> ففي عهده الثانية، حصل انسجام أفضل مع

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> عن إشكالية الحدود الإيرلندية بعد البريكسيت وعودة المسألة الإيرلندية، أنظر مثلاً:

Aziliz Gouezn, "Le Brexit et l'imbroglie frontalière Irlandaise," Policy Paper, Notre Europe, institut Jaques De l'ors, 14 décembre 2017. Pp. 1-22.

<sup>3</sup> MacGinty. op. cit. pp. 2-3.

رئيس الوزراء البريطاني العمالي الجديد توني بلير Tony Blair (1997-2007) مقارنة بسابقه المحافظ جون مايجر John Major (1990-1997)، الذي دعم الرئيس جورج بوش في ترشّحه للرئاسة ضدّ كلينتون. وقد كان حزب العمال أكثر تماهياً مع السياسة الأمريكية الميالة للتدخل في الملفّ الإيرلندي، على خلاف حزب المحافظين الذي لا يرحّب به. وقد تمّ تعيين توني بلير بعد خروجه من رئاسة الوزراء، كممثل للترويكا الراحية لمسار السلام الإسرائيلي الفلسطيني كمكافأة على حسن "الخدمة" في الملفّ الإيرلندي وفي ملقّات أخرى لفائدة السياسات الأمريكية.<sup>1</sup>

وفي نموذج شبيهه بإيرلندا الشمالية، من حيث تحليل الصراع والأدوات المستعملة في المصالحة، وخاصة بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر، تمّ اختزال الأزمة الجزائرية في شقّها "الإرهابي"، والتركيز على الإجراءات الأمنية لإنهائها في أقرب وقت. واستعمل في ذلك التشريع "من فوق" لذلك الغرض. وهي المقاربة التي انتقدت في اتفاق السلام الإيرلندي وفق منظور الديمقراطية التداولية ليورجن هابرماس، بسبب غياب مجال النقاش العامّ وقصور المشاركة الشعبية فيه، وهذا ما جعل جهود المصالحة تتسم بالطابع النخبوي، فقد كانت المبادرة فيه للقادة السياسيين الإيرلنديين، وللحكومات البريطانية والإيرلندية والأمريكية. ومجال النقاش العامّ محدود في اتجاهين، فقد استثنى مستقبل المقاطعة من النقاش واستبعدت الأغلبية السكانية من المشاركة.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: الدرس الإسباني

ويعطينا الدرس الإسباني قاعدة هامة، فالحالة الإسبانية التي استلهم منها السياق الأمريكي اللاتيني نماذج الصراع والمصالحة، بيّنت كيف يتمّ استعمال الصراعات العنيفة لتغيير مجرى التاريخ والتأثير في المستقبل، فضلاً عن ربح الحرب في اللحظة الراهنة. فقد كانت الحرب الإسبانية رسالة للشعب الإسباني بعدم التفكير في التوجّه نحو المعسكر الاشتراكي، تماماً كما وقع في الحرب مع المسلمين في الأندلس، حيث لم يكن الهدف هو وصول الإسبان المسيحيين إلى السلطة، أو إلى تحرير الأراضي الإسبانية كأهداف آنية فقط، وإن كان ذلك ما كان معلناً، حيث يمكن تحقيق تلك الأهداف بحرب وفق "المعايير المقبولة" من حيث مدّتها والأساليب المستعملة فيها.

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Féron. "Irlande du Nord: une réconciliation incertaine," op. cit. p. 4.

لكنّ اللجوء إلى حرب "خارج" المعايير، كان يهدف في الحقيقة إلى تحقيق أهداف استراتيجية مستقبلية، تفسّر طول مدّة الحرب واللجوء إلى وسائل "غير تقليدية" قد تصل إلى حدّ المجزرة أو التطهير العرقي. ففي "حرب الاستعادة" Reconquista، كان المطلوب إخراج احتمال بقاء إسبانيا وشبه الجزيرة الإيبيرية مسلمة بصفة نهائية من التاريخ. وبنفس المنطق، حاولت فرنسا "الحفاظ" على الجزائر بكلّ الوسائل، ولجأت بعد احتلال استيطاني "إحلالي" دام لأكثر من قرن، إلى الاستعانة بالحلف الأطلسي ضدّ "الشعب" الجزائري وفرض الهوة الحضارية Civilisationl Gap لصالحه.

وأثناء الصراع يتمّ استحضار التجارب الصراعية السابقة في تعزيز الموقف الحالي، حيث شبّه مثلاً الخطر "الشيوعي الملحد" في الحرب الأهلية الإسبانية وخلال النظام الفرانكي، بالخطر الإسلامي (الأندلسي) الماضي بغرض اكتساب قوّة رمزية أخرى، تعتبر مورداً إضافياً يمكّن من الحشد لاستمرار الحرب، ومبرراً أخلاقياً لتبرير استعمال نفس الأساليب "الوحشية" المستعملة في السابق. ومنه نخلص إلى نتيجة مهمّة تتعلق بالمدى الذي يصل إليه الصراع في تأثيره على الثقافة الاجتماعية والسياسية للمجتمع، حيث أنّ طول الصراع وعمقه ينتج ثقافة صراعية ليست عائقاً للمصالحة فقط في الحاضر، بل يتجاوز ذلك للتأثير في المستقبل، ممّا يجعل الصراع السابق هو ذاته لسبب صراع لاحق.

وقد بيّنت الحالتان الإسبانية والإيرلندية أنّ إرث الماضي لن يزول إلّا بعد التعامل معه بطريقة صحيحة. إلّا أنّ الحالة الإسبانية تميّزت باستثناء إيجابي بالنسبة إليه. فقد كانت الديمقراطية الإسبانية الناشئة بعد مرحلتي النظام الديكتاتوري والحرب الأهلية محمية بأوروبا الغربية ضمن مشروع الاتحاد الأوروبي، وقد كان تحوّله الديمقراطي دائماً تحت الرعاية من طرف هذا السياق الإقليمي المستقرّ والباعث على الاستقرار، ولم تكن مهدّدة بصفة مباشرة من قبل جراحات الماضي. بينما يختلف الأمر في سياقات أقلّ حظاً، حيث تكون وضعيات ما بعد العنف بعيدة عن هكذا مراكز للأمن والازدهار. بل على النقيض تماماً، فهي تنتج نظماً جديدة جدّ هشّة، ومحدودة الموارد ومدمّرة بفعل العنف، وتقع ضمن سياق إقليمي مثقل بالفقر والتخلّف وحالة مستمرّة لغياب الأمن.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Bloomfield. op. cit. p.9.

وعلى عكس الاستثناء الإسباني، ليس هناك ما يحمي مشروع تحوّل الديمقراطي في الجزائر، من هشاشة الوضع الداخلي والخارجي، بل يمكن القول بأنّها مهدّدة في حال أقدمت على تحوّل عميق لا تعلم نتائجه ولا مداه الزمني. ولعلّ هذه بعض أسباب رفض التغيير في الحالة الجزائرية، وهو تحدّد قائم في وجه مشروع المصالحة، إذ كيف يمكن الشروع في تغيير أساسي في ظلّ محيط يقع ضمن منطقة رخوة هي باستمرار ساحة لصراع محليّ/دولي. لذلك يعتقد بعض من في الداخل الجزائري بأنّ المصالحة ذاتها خطر على الجزائر كما في إيرلندا الشمالية، حينما تصبح مجرد "مغامرة حاملة" غير محمودة العواقب. ولهذا السبب ربّما ارتأت النخبة الجزائرية الحاكمة بأنّ تأجيل المصالحة في الجزائر سيكون هو الأفضل لها، كما في إيرلندا الشمالية وإسبانيا. فقد تتحقّق المصالحة بعد استتباب الأمن والاستقرار، حينها يمكن فتح ملفّ الماضي مرّة أخرى ربّما في ظروف أفضل، عندما تهدأ النفوس ويحين الوقت.

### المطلب الرابع: الدرس البولوني الألماني

ونستخلص من الدرس البولوني الألماني أنّ المصالحة حتّى بين من كانوا يعتبرون أنفسهم "الأعداء الأذليين" ممكنة.<sup>1</sup> وقد أثبتت التجربة ذلك في الحالة الجزائرية الفرنسية، حيث ورغم التاريخ الاستعماري، فمباشرة بعد استقلال الجزائر توصلت الدولتان إلى التعامل ضمن مستوى "طبيعي" من العلاقات، حتمته ضرورات المصلحة متعدّدة الأبعاد، رغم السطوة الكبيرة للتاريخ في علاقتهما الثنائية.

كما يفيدنا الدرس البولوني الألماني في تأكيده على ضرورة التكامل بين الداخل والخارج، حيث أنّ الصراع في السياق الألماني المعروض يبدو متّجهاً نحو الخارج، ففي العادة لا يتمّ الاهتمام بالسياسة الألمانية الداخلية، لأنّ فعلها متّجه نحو الخارج. فكما أنّ تكنولوجيتها مهيبّة للتصدير إلى الخارج، فكأنّ سياستها أيضاً معدّة للتصدير. وعلى العكس من ذلك، فالسياق الجزائري في عمومته، متّجه إلى الانغماس في السياسة الداخلية، ويدلّ ذلك على حالة ضعف هيكلي تستنزف الطاقة داخلياً في ظلّ انسحاب عن مجال التأثير الخارجي. ويستدعي ذلك القيام بثورة في تسيير الدولة في اتجاه متفاعل ومنفتح على العالم يعظّم القدرة على التأثير، باستجماع كلّ المقوّمات الضرورية لذلك، وهي تبدأ

<sup>1</sup> Sułek. op. cit. p.

بمنظومة تنشئة اجتماعية تنمّي الإنسان الجزائري وتحسين إنتاجيته، وتمرّ عبر إصلاح هيكلي يفعل المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الجزائرية.

وقد شكّلت أحداث أكتوبر 1988 خروج صراع النخبة الداخلي Elite Fractionalization إلى العلن،<sup>1</sup> أو ما يسمّيه عبد الناصر جابي "المنطق الانقسامي"، وهو الذي بدأ قبل ذلك أيام الحركة الوطنية قبيل الثورة، في أزمة المصاليين والمركزيين، وتأكد منذ 1954.<sup>2</sup> وحول صراع النخبة المبكر في الدولة الناشئة، يروي الدكتور شوقي مصطفى مشهداً بسيطاً منه عبر تجربته الشخصية قبيل الاستقلال، وكيف اتهم بالخيانة بعد قبوله التفاوض مع المنظمة المسلحة السريّة الفرنسية OAS في صيف 1962، بعد تكليفه من طرف بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة حينها، وكانت نتيجة المفاوضات اتفاق صادق عليه الطرف الفرنسي في 17 جوان 1962. وكانت بداية الاتصال بالمنظمة بعد تهديدها بتفجير قنوات صرف المياه بالقصبة وبلكور للضغط على الحكومة المؤقتة لقبول التفاوض معها حول وقف الاعتداءات، والعفو عن أعضائها، والمشاركة في حفظ النظام. وقد تأثر الدكتور مصطفى حينها لاثّامه من طرف أحمد بن بلة والهواري بومدين بالخيانة واعتزل الحياة السياسية منذ ذلك، فقد "وجّهت إليّ تهمة الخيانة من طرف مناضلين كنت أعرفهم منذ 1940، وقد علّمتهم كلّ شيء، مع أيّ تصرف بناءً على تكليف منهم."<sup>3</sup>

وقبل هذه الحادثة "الشخصية" النموذجية لما يمكن أن يكون من صراع بين "الإخوة"، كان موت/اغتيال عبّان رمضان في ديسمبر 1957 مظهراً واضحاً لصراع النخبة ونهاية العمل بمبدأ أولوية العمل السياسي على العسكري، ومنذ ذلك الحين أصبحت المبادرة للعسكريين، أو لنقل هو بداية لانقلاب الجناح العسكري ضدّ الجناح السياسي. وقد استمرّ الصراع بين السياسي والعسكري إلى ما بعد الاستقلال، وكان لذلك انعكاس سلبي على الاستقرار السياسي للبلاد. وقد كان العسكريون يبرّزون تدخّلهم في الشأن السياسي برفض مبدأ الفصل بين السياسي والعسكري وانتمائهم للجبهة باعتبارهم مناضلين، وليس كعسكريين محترفين. لقد تمكّنت جبهة التحرير الوطني أن توحد الجبهة

<sup>1</sup> جابي، الحركات الاحتجاجية في الجزائر، مرجع سابق. ص. 2.

<sup>2</sup> Fearon and Laitin. op. cit. p. 9.

<sup>3</sup> Ameyar Hafida. "Benyoucef Benkhedda a essayé de se défausser," Quotidien Liberté, Alger, 20-06-2015. <https://www.liberte-algerie.com/histoire/benyoucef-benkhedda-a-essaye-de-se-defausser-227826>, avril 2018.

الداخلية ضدّ المستعمر، ومع ذلك فهي لم تستطع توحيد الصفّ الداخلي، ولم يكن وضوح المشروع الخارجي قادراً على منع الصراع الداخلي، وأخفقت في تجاوز التناقض الإيديولوجي داخل قيادتها، واستمرّ ذلك التناقض إلى ما بعد الاستقلال.<sup>1</sup>

وهذا ما يشير إليه عمّار بوحوش حين يقول أنّ نجاح الثورة يرجع في الأساس إلى وضوح الأهداف المتمثلة في استعادة السيادة الوطنية والتحرّر من القوى الأجنبية، ومضمون إيديولوجي واسع، ساعد على وحدة الصفّ وإقامة تحالف بين جميع الأطراف المتواجدة على الساحة الجزائرية. في حين أنّ الإصلاحات التي باشرتها السلطة بعد الاستقلال، اتّسمت بالارتجالية والصراعات الداخلية، ولم تكن تعبّر عن مصالح الجماهير وغير واقعية، وبالتالي غير ملائمة لحلّ المشاكل التي يعاني منها المجتمع الجزائري.<sup>2</sup>

وعن منطق الإصلاحات السياسية في الجزائر (إصلاحات سنة 2011)، يتساءل عصام بن الشيخ ما إذا كانت مبادرة تاريخية للتغيير أم استمراراً لاحتكار السلطة للصواب،<sup>3</sup> وقد توصل في خلاصته إلى أنّ السلطة السياسية فرضت احتكار الإشراف على عملية الإصلاح وفق خطة محدّدة الأهداف، من أجل ربح الوقت وتجنّب الانهيار المفاجئ للحكومة والنظام مهما كانت درجة حدّة الضغوط الشعبية والظروف الدولية والإقليمية الضاغطة.<sup>4</sup> وللتذكير، فقد تزامنت هذه المبادرة الإصلاحية مع "انتفاضة" الشارع الجزائري في جانفي 2011، وهي الفترة التي شهدت ميلاد ظاهرة "الربيع العربي".

وكان من نتائج الصراع بين الإخوة خلال الثورة وبعدها تكريس ثقافة سياسية تحتكر الشرعية الوطنية وتنزع المصادقية عن كلّ القوى السياسية الأخرى عدا الفريق المنتصر بعد قيام الثورة والدولة (جبهة التحرير الوطني)، كالاندماجين وجمعية العلماء المسلمين فيما قبل الثورة، والتيارات السياسية

<sup>1</sup> فيلاي. مرجع سابق. ص ص. 36-37.

<sup>2</sup> عمار بوحوش، "الإصلاحات السياسية في الجزائر: واقع وآفاق"، في ندوة الإصلاحات السياسية في الجزائر، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2 و3 جوان 1990، ص ص. 1-11.

<sup>3</sup> عصام بن الشيخ، مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر، مبادرة تاريخية أم احتكار السلطة للصواب؟، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جويلية 2011)، ص ص. 1-12.

<sup>4</sup> نفس المرجع. ص. 11.

التي ظهرت بعد الاستقلال. فقد "رکز العلماء في نشاطهم على الإصلاح الديني، لكنهم في نفس الوقت أعطوه دلالة ثقافية وسياسية، والتي ساهموا من خلالها في تطوير الوعي الوطني الجزائري". أما الاندماجيون فقد تبوّوا الإقناع والعرائض المطلوبة وسائل من أجل الوصول إلى أهدافهم.<sup>1</sup>

والخطأ القاتل الذي حدث بعد 1962 هو نقل صراع ما قبل الثورة إلى ما بعد الاستقلال، وتمّ التعامل مع الناشطين السياسيين الذين تبوّوا الوسائل السلمية زمن الاستقلال بغير الاحترام الواجب في حقهم. وقد أنتج ذلك خطأ آخر هو التضييق على العمل السياسي باعتباره تهديداً وجودياً، ومحاصرة المعتدلين الذين يقبلون بالعمل وفق القواعد السياسية ومضايقتهم. مع أنّ ذلك من شأنه الحدّ من الخيارات المتاحة أمامهم أولاً وأمام المجتمع ثانياً، وهو ما من شأنه تشجيع التطرف المتأثر بثقافة "الحسم بالقوة/العنف" المكرّسة في الثقافة السياسية، والتي لا ترى طائلاً من الالتزام بالعمل السياسي والسلمي. ونتيجة لذلك يقع الرأي العامّ ضحية استقطاب التطرف، إذ لم يمكن من التواصل مع القوى المعتدلة ودعمها، وهو التهديد الأساسي للاستقرار، وخاصة إذا أضيف إلى ذلك المناخ المهيأ للعنف الذي أشار إليه عبد الحميد مهري.

والمقصود بالمناخ المهيأ للعنف هو تلك العلاقة الموروثة بين الدولة والمجتمع منذ أكثر من قرنين، المتّسمة بالطالع العدائي المتبادل الذي تحوّل إلى قانون فاعل في الحياة السياسية وأسلوب لعمل الدولة والمجتمع، فهو عنف مخطّط ومنظّم يندرج في إطار علاقة الفعل والفعل المضادّ. فقد طوّر المجتمع المدني الجزائري أيام الاستعمار بنية اجتماعية موازية للبنية الرسمية، والغريب أنّه لجأ إلى ذلك مع قيام الدولة الوطنية، حيث عاد المجتمع الجزائري إلى التنظيم خارج دائرة المجال الثقافي والذهني الذي رسمته الدولة منذ الستينيات.<sup>2</sup> وكما تدلّ التجربة، فقد بدأ العنف بعد 1992 بأطراف معروفة محدّدة الهوية، ثمّ تدخلت فيه أطراف غير معروفة، خاصّة بعد رفع السلطة لشعار "نقل الخوف إلى الطرف الآخر".

<sup>1</sup> نقلا عن ويليام كاندت، أنظر: فيلاي. مرجع سابق. ص. 25.

<sup>2</sup> المنصف، وناس. "الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر، محاولة في قراءة انتفاضة: أكتوبر 1988"، في سليمان الرياشي وآخرون. الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، أوت 1999)، ص. 239-254. ص. 241-243.

وتصاعدت وتيرة العنف، بعد تجنيد المدنيين وتكوين الميليشيات لمواجهة العنف المسلح، وأصبح المدنيون طوعاً أو كرهاً المجال الذي تقع فيه كلّ فظائع العنف.<sup>1</sup>

### المبحث الثالث: دروس الصراع والمصالحة من نموذج أمريكا اللاتينية

#### المطلب الأول: حول الصراع: متلازمة أليندي **The Allende Syndrome**

اعتبر وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر Henry Kissinger أنّ أي مثال ناجح لحكومة ماركسية منتخبة في الشيلي، سيكون له حتماً أثر في باقي أنحاء العالم، وخاصةً في إيطاليا، وأنّ انتشار الظاهرة سيكون تأثيره على التوازن في العالم وموقع الولايات المتحدة فيه.<sup>2</sup> لذلك وقفت الولايات المتحدة بشكل "نشط" في عملية الانقلاب على الرئيس الشيلي سلفادور أليندي عبر وكالتها للمخابرات المركزية، وهو ما أثبتته بيتر كورنبلو Peter Kornbluh عبر وثائق رسمية أمريكية في كتابه "ملفّ بينوشي".<sup>3</sup>

وخاصّة في الفترة الأولى من الانقلاب على الرئيس سلفادور أليندي، كان هدف القمع هو تحطيم التنظيمات الاجتماعية والسياسية التي دعمت أليندي في محاولة لتجنّب قيام نظام اشتراكي آخر في المستقبل في الشيلي وغيرها. وأصبح الهدف هو بناء اقتصاد ليبرالي في دولة تسلّطية، فيما أصبح تغيير القيم السياسية للمجتمع ضرورة ملحة. وإقرار ذلك، كان لا بدّ من "جرعات" مكثّفة من القمع، وكان من الضروري تغيير القيم الديمقراطية في كلّ مستويات المجتمع، بحيث يتمّ نسيان الماضي وحمل الناس على التفوق في محيطهم الخاصّ. وكانت طرق القمع تتغيّر استجابة للحاجة السياسية في تلك اللحظة ولضغوط الرأي العامّ الخارجي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> مهري. مرجع سابق. ص. 182.

<sup>2</sup> Peter, Kornbluh. **The Pochet file: a declassified dossier on atrocity and accountability.** (New York: The National Security Archive, The New Press, 2013), p. 80.

<sup>3</sup> أنظر:

Kornbluh. Op. cit.

<sup>4</sup> Hugo Fruhlg, "Stages of Repression and Legal Strategy for the Defense of Human Rights Chile: 1973–1980," trans. Frederick Woodbridge, Jr., *Human Rights Quarterly*, 5(4)(1983), 510–33, p 32.



الصورة رقم 2: الرئيس الشيلي سلفادور أليندي

وفي الحالة الجزائرية كانت نتيجة العنف مزدوجة: تأجيل المطلب الديمقراطي وتبديد القاعدة الاجتماعية المؤيدة لوصول الإسلاميين للحكم. وقد حافظ الحكم في الجزائر على "نقائه"، ولم يتمكن الإسلاميون من الوصول إلى السلطة بعد أكثر من ربع قرن من توقيف المسار الديمقراطي في جانفي 1992. في حين تمكن اليساريون من الوصول إلى الرئاسة في أمريكا اللاتينية، في الشيلي مع حكم تحالف يسار الوسط كونسيرتاسيون Concertación في الشيلي مثلاً منذ 1990 مع سقوط بينوشي، وفي البرازيل مع وصول الرئيس لولا داسيلفا (2003-2011) وخليفته ديلما روسيف (2011-2016).

ومع أنّ سلفادور أليندي حاول التماهي مع القواعد الديمقراطية، إلا أنه لم يعتبر ديمقراطياً من قبل القوى المحافظة، بل مجرد يسارياً متطرفاً لا "يستحق" التعامل معه بالقواعد الديمقراطية. والأمر نفسه بالنسبة للجزائر، فالطيف الإسلامي ليس غريباً عن النخبة السياسية ولا المجتمع الجزائري، لكن مثلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بالنسبة للمتخوفين في الداخل والخارج، طرحاً متطرفاً مستفزاً لا يقبل بالقواعد الديمقراطية، ولا يدع مجالاً للتعايش معها. لكن الأمر لم يتوقف عند الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ولكنه تعدى إلى التيار الإسلامي وإلى الإسلام نفسه، عندما تمّ تسويق الأزمة الجزائرية ضمن

فرضية تناقض الإسلام والديمقراطية،<sup>1</sup> بناءً على حالات عنف في سياق دول عربية وإسلامية منها الجزائر.<sup>2</sup> وتمّ الترويج لصراع إيديولوجي ساحته الجزائر، بين الغرب والإسلام أثرت في الساحتين السياسية والإعلامية على الصعيد العالمي.<sup>3</sup>

ويبدو ذلك واضحاً، خاصّة إذا ما استذكرنا مفاهيم "صراع الحضارات" لصموئيل هنتنغتون و"نهاية التاريخ" لفرانسيس فوكوياما التي حاولت استشراف عالم ما بعد الحرب الباردة، والمتأثرة بالحالة المميّزة للتفرّد الأمريكي بزعامة العالم حينها. ففي الجزائر، تمّ فرض "نهاية التاريخ" بسيطرة الليبرالية الاقتصادية ضمن نظرية السلام الديمقراطي، وفي الوقت نفسه فرض منطق "صراع الحضارات"، المشجّع للصراع في المناطق التابعة للحضارات المنافسة الأخرى. فساحة الصراع في الشيلي وأمريكا اللاتينية عموماً تقع في دائرة حضارية واحدة، هي الحضارة المسيحية الأوروبية الغربية، ومع ذلك فقد عرفت صراعاً لا يزال تأثيره على القارة إلى اليوم وإلى الغد، إذا لم يتمّ تحقيق مصالحة تحطّم هيكلية العنف المستحكمة. وعلى خلاف ذلك كانت الساحة الجزائرية مسرحاً لصراع يبعد حضاري عقّد من ديناميته وأجلّ حلّه.

### المطلب الثاني: حول أدوات المصالحة: لجان الحقيقة والمصالحة

كانت لجان الحقيقة هي السمة الغالبة في مسارات المصالحة في أمريكا اللاتينية، فقد كانت بديلاً عن الانتقام الذي عرف في تجارب تاريخية عديدة، فعقب نهاية الحرب العالمية الثانية، عرفت فرنسا مثلاً ظاهرة "التطهير" L'Épuration وهي مشهد موكب النساء حليقات الرأس في شوارع المدن الفرنسية، والإعدامات العشوائية نهاراً وفي الساحات العامة للمتّهمين بالتعامل مع المحتلّ الألماني، وكذا محاكمة الرئيس الروماني نيكولاي تشاوسيسكو Nicolae Ceaușescu (1965-1989) وزوجته، حيث تمّ إعدامه سنة 1989 بعد سقوط النظام الشيوعي في رومانيا.<sup>4</sup>

وبدلاً عن منطق الانتقام، أنشئت لجان الحقيقة كهيئات تحقيق لمساعدة المجتمعات التي عرفت وضعيات عنف سياسي أو حرب أهلية، بهدف مواجهة الماضي عبر تقديم قراءة نقدية للتاريخ، أو ما

<sup>1</sup> وهو ما تمّت الإشارة إليه في الفصل الثاني.

<sup>2</sup> Volpi, op. cit. p. 117.

<sup>3</sup> Islam and the West: a Clash of Ideologies Algeria, pp. 7-12.

<sup>4</sup> Martin. "introduction." op. cit. p.17.

عبّرت عنه ساندرين لوفرانك بـ "كتابة التاريخ بيدين اثنتين على الأقل"،<sup>1</sup> وذلك لتجاوز الأزمات العميقة والصدمات التي تسبّب فيها العنف، وضمان عدم تكرارها مرّة أخرى. فمن خلال اللجان، يتمّ البحث عن أسباب العنف، وتحديد أطراف الصراع، والتحقيق حول انتهاكات حقوق الإنسان، وتحديد المسؤوليات القانونية المنجرّة عنها.<sup>2</sup>

وتفتقد لجان الحقيقة والمصالحة في العادة الصلاحيات الضرورية لتنفيذ توصياتها، وهي من بين نقاط الضعف التي تنتقد لأجلها. فقد أوصت لجنة الحقيقة في السلفادور مثلاً بإقالة الموظّفين الحكوميين المدنيين وأعضاء السلطة القضائية الذين ارتكبوا أو غطّوا على حالات العنف أو امتنعوا عن التحقيق حولها، كما أوصت بسنّ قوانين تضمن منع المعتدين، من ضباط الجيش، أو المسؤولين المدنيين أو من قيادة جبهة تحرير فرياندو مارتى للتحرير الوطني FMLN، من تويّ المناصب العامّة لمدة لا تقلّ عن عشر سنوات. لكنّ هذه التوصيات لم تحظ بالتطبيق إلّا بصفة جزئية، وتمّ إبطال مفعولها بموجب قانون عامّ للعفو. وكذلك كان الحال في غواتيمالا، حيث كان عمل اللجنة تاريخياً، لا أكثر، والحالة البيروفية مثال جيّد في ذلك.<sup>3</sup>

وقد بيّنت التجربة أنّ لجان الحقيقة تبقى محدودة في مخرجاتها من حيث تكريسها للنسيان والإغلاق الرسمي للماضي، وكذا عجزها عن تحقيق مطالب الضحايا. وقد بيّن المثالان الأرجنتيني والشيلي استمرار المطالبات الذاكراتية من قبل الضحايا، بعد انتهاء مأمورية اللجان في البلدين. كما أنّ النموذج المرتكز على اللجان يساهم في بناء الديمقراطية الهشّة، المبنية على سوء "هضم" التاريخ، فالحالة الشيلية تبينّ التناقض بين البحث عن الحقيقة وتجاوز الماضي.<sup>4</sup> ويشير الدكتور باز روخاس بييزا إلى عجز لجان الحقيقة في تسوية الماضي، معتبراً أنّ موت بينوشي دون عقاب قد بيّن صفرية كلّ المصالحات.<sup>5</sup>

ورغم ضآلة نتائج تلك اللجان مقارنة بحجم عنف الماضي، فإنّها من خلال عملها التاريخي تمكّنت من القيام بعمل معرفي ضروري لأيّ مصالحة مستقبلية، عبر معرفة الحقيقة وتحديد المسؤوليات

<sup>1</sup> Lefranc. Op. cit. p. 2.

<sup>2</sup> Cuya. op. cit. pp. 27-32.

<sup>3</sup> Ibid.

<sup>4</sup> Martin. "introduction." op. cit. p. 17, et Cuya. op. cit. p. 23.

<sup>5</sup> Paz. op. cit. p.87.

وإعادة كتابة التاريخ. وقد لوحظ أنّ غيابها سيؤدّي إلى نقص فعالية التحوّل الديمقراطي بحسب التجربة البرازيلية.<sup>1</sup> كما ساهمت لجان الحقيقة في إعادة الاعتبار للضحايا من خلال المقابلات، والتسجيلات، والشهادات وجمع المتعلّقات الشخصية بالمفقودين والحصص التلفزيونية.<sup>2</sup>

كانت الجزائر أوّل ديمقراطية في العالم العربي، وقد كانت ملامح الوضع الانتقالي فيها شبيهة بالتحوّل الديمقراطي في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، وكأثما حالة نموذجية دراسية لإصلاحات ليبرالية في السياسة والاقتصاد. لكن ما وقع بعد انقلاب 1992 أبعّد الجزائر عن النجاح في التحوّل الديمقراطي،<sup>3</sup> وتمّ النكوص على المشروع الليبرالي فيها. وقد كشفت هذه التطوّرات في الجزائر عن أوجه التشابه مع مسارات أمريكا اللاتينية التي يبدو فيها أنّ الجيش يقبل الانسحاب فقط إذا ضمن الاستمرارية. ولم ينجح توصيف كلٍّ من أودونيل وشمائتر O'Donnell and Schmitter في الحالة الجزائرية بانتقال ناجح عبر اتفاق بين المعارضين المعتدلين والإصلاحيين في السلطة، والتحوّل من شكل من التسلّطية إلى شكل تعدّدي أكثر تنافسية.<sup>4</sup> ومقارنة بسياق أمريكا اللاتينية، تفتقر تجربة المصالحة في الجزائر إلى ذلك العامل التاريخي والبيداغوجي الذي يفترض أن يكون ضماناً لعدم تكرار مأساة الماضي. كما أنّها لم تتمكّن من تفكيك هيكلية العنف، كما أشرنا سابقاً.

### المطلب الثالث: المصالحة رهينة الميكانيزم الدستوري

#### الفرع الأوّل: الشيلي وتنفيذ اليسار

إذا أردنا أن نعرف نجاح المصالحة في سياق ما، فعلينا أن ننظر إلى الدستور الذي يأتي بعد تبنيها. وإذا استقرّنا الواقع الدستوري في أمريكا اللاتينية بعد سنوات الحكم الديكتاتوري، فستبيّن لنا أنّنا بصدد مصالحة مستحيلة، لأنّها تعمل على تكريس هيكلية العنف السابق، ومصالحة مرفوضة من قبل الطبقات الهشّة من المجتمع، ومصالحة مرفوضة عبر الآليات الدستورية، وهذا ما بيّنه واقع أمريكا اللاتينية اليوم.

<sup>1</sup> Martin. "introduction." op. cit. p. 16.

<sup>2</sup> Cuya. op. cit. pp. 27-28.

<sup>3</sup> Werenfels. op. cit. p. 10.

<sup>4</sup> Ibid. p. 16.

وفي هذا الإطار يشير كلٌّ من ويكس وبورزوتسكي Weeks and Borzutzky إلى التناقض الذي ميّز فترة رئاسة ميشيل باشلت بين الخطاب والممارسة، وعلاقة ذلك بالصلاحيات الدستورية المحدودة لرئيس الجمهورية الشيلية.<sup>1</sup> فقد جرت إصلاحات دستورية عديدة فيما بين 1989 و2005، قلّصت من صلاحيات رئيس الجمهورية، لتصبح العهدة الرئاسية أربع سنوات فقط غير قابلة للتجديد، بالإضافة إلى وجود كتلة محافظة في البرلمان تعيق تشريعات الرئيس، خلافاً لدستور 1980 الذي كان يعطي صلاحيات امبراطورية للجنرال بينوشي. وبسبب النظام الانتخابي الذي يعطي حجماً أكبر للأحزاب المحافظة، يضطرّ الرئيس باستمرار إلى التفاوض لتمرير مقترحاته التشريعية.<sup>2</sup>

وقد شكّلت هذه القيود الدستورية والسياسية قدرة الرئيس على تنفيذ سياسات إصلاحية جذرية في اتجاه الديمقراطية والعدالة الاجتماعية المطلوبة شعبياً، لذلك اضطرتّ الرئيسة باشلت إلى التوافق مع النخبة المحافظة لتنفيذ مشاريعها. وقد بيّنت تجربة باشلت عجز الرئيس عن تنفيذ ما وعد به منتخبيه، رغم أنّها غادرت مهامها وهي أكثر رؤساء الشيلي شعبية. وإلى جانب ذلك، سقط تحالف كونسيرتاسيون اليساري، الذي قاد البلاد بعد حكم بينوشي إلى غاية 2010، في فتح التوافق وعدم القدرة على تغيير الوضع. كما شهدت سنوات حكم تحالف اليسار غياب أيّ صراع حول النموذج الرأسمالي للنمو، وهو ما يعني استمرار هيكلية القوّة في السيطرة.<sup>3</sup> وتحوّل التحالف في موقع الحكم إلى مجرد قوّة سياسية "براغماتية"، رغم محافظته على خطابه اليساري، وهو ما يمكن دعوته بعملية "تنفيع" اليسار The Pragmatization of the left.

### الفرع الثاني: البرازيل والقفزة الكبيرة إلى الورا

وفي البرازيل، استعمل تكتيك دستوري آخر لعرقلة اليسار، فقد حكم على الرئيس السابق لولا داسيلفا (2003-2011) بالسجن لمدة اثني عشر سنة في 5 أبريل 2018، بغرض منعه من الترشّح لانتخابات نفس السنة. ولم يتوقّف الأمر عند ملاحقة الرئيس لولا، بل نظّمت حملة إعلامية

<sup>1</sup> أنظر:

Gregory, Weeks and Silvia, Borzutzky. « Michelle Bachelet's Government: The Paradoxes of a Chilean President », *Journal of Politics in Latin America*. Vol. 4. No. 3. 2012. Pp. 97-121.

<sup>2</sup> Ibid. p. 98.

<sup>3</sup> Patrick s Barrett. *The Limits of Democracy: Socio-Political Compromise and Regime Change Post-Pochet Chile*, *Studies Comparative ternational Development*. Fall 1999. Pp. 3-36. P. 3.

كبيرة للإطاحة بخليفته الرئيسة ديلما روسيف Dilma Rousseff (2011-2016)، ممّا أدى في النهاية إلى تنحيتها وفق "القواعد الدستورية"، وهو ما اعتبرته الرئيسة روسيف انقلاباً دستورياً برلمانياً عليها. إذن، يقتضي "التكتيك الانقلابي" الجديد في أمريكا اللاتينية احترام القواعد الدستورية. وهو عين ما حدث أيضاً مع الرئيس اليساري فرناندو لوغو Fernando Logo<sup>1</sup> (2008-2012) في البراغواي. وأسباب الانقلاب عديدة، فقد شكّل كلٌّ من الرئيسين لولا داسيلفا وديلما روسيف خطراً على النظام الاقتصادي القائم، حين تعرّضت الرئيسة روسيف للمصالح المالية والبنكية ولوبي الفلاحة والملاكين البرازيليين، الذين استفادوا من إصلاحات النظام العسكري، والمعارضين لسياسات الرئيس لولا الإصلاحية التي تسعى لتوزيع الأراضي بصفة عادلة على كلّ البرازيليين.

لكن تلك الموازنات الداخلية لم تكن كافية ربّما للانقلاب على الرئيس الشرعي، إلا بعد تدخل العامل الخارجي الذي كان حاسماً، حين تحوّل الرئيس لولا إلى تحالف دول البريكس، وهو ما اعتبر غير مقبول أمريكياً.<sup>2</sup> في حين لم تعارض الولايات المتحدة الأمريكية تنحية الرئيسة روسيف وقرّرت "عدم التدخل"، لتفسح المجال للمؤسّسات البرازيلية أن تعمل عملها، وهو ما يعني في الحقيقة مباركتها الضمنية لتنحيتها. وبالموازاة مع هذه المعركة السياسية مع اليسار، انتهجت في البرازيل سياسات اجتماعية واقتصادية انتزعت المصادقية من الأحزاب السياسية واليسارية خصوصاً، ودفعت المجتمع إلى "الإيمان" في أحضان الكنيسة اليمينية المحافظة، لاستقطاب القطاعات الاجتماعية التي تشكّل القاعدة الانتخابية لليسار.

وبنفس المنطق، صادق البرلمان البرازيلي على تعديل دستوري يقوم بتجميد ميزانية المدفوعات العمومية لمدة العشرين سنة القادمة، وهو ما يعني تكبير أيّ إصلاحات اجتماعية لصالح الطبقات الهشّة حتّى في ظلّ حكم رئيس يساري، وهي المدّة التي تعادل خمس عهود رئاسية. وهذه هي

<sup>1</sup> أنظر مثلاً:

Leiv, Marstetredet and al, "Paraguay and The Politics of impeachment," *Journal of Democracy*, October 2013, Vol. 24. No. 4. Pp. 110-123.

<sup>2</sup> وهذا ما يذكّر بقصّة الرئيس سلفادور أليندي في الشيلي.

حقيقة المصالحة في أمريكا اللاتينية، "قفزة كبيرة إلى الوراء."<sup>1</sup> لذلك فهي مصالحة مستحيلة لقطاعات واسعة من المجتمع، ومفروضة من طرف النخبة السياسية والاقتصادية الحاكمة.<sup>2</sup>

### الفرع الثالث: الجزائر: العنف المؤسّساتي والثقافي

في محاولة لتفسير ميكانزمات العنف، يقدم يوهان جالتونغ العنف الثقافي كأحد أضلاع مثلث العنف الذي يبدأ بالعنف الثقافي ثمّ العنف الهيكلية ثمّ العنف المباشر، حيث يؤسّس العنف الثقافي للعنف الهيكلية الذي يمهد بدوره للعنف المباشر. فعقيدة التفوق العرقي لدى النازيين الألمان Herrenwolk/The Superior Race مثلاً عبارة عن عنف ثقافي مهّد لسياسات الحزب النازي ثمّ للفظاعات التي ارتكبتها طيلة الحرب العالمية الثانية. وضمن هذا التحليل يكون العنف المباشر هو الحدث، والعنف الهيكلية هو المسار، وثقافة العنف هي الثابت.<sup>3</sup>

وفي اتجاه معاكس لهذا التحليل، عرفت الجزائر بعد 1992 تحوّل العنف المباشر إلى عنف مؤسّساتي وثقافي غير مباشر، فقد استعمل الإقصاء السياسي والثقافي إلى جانب الاستئصال عبر إقصاء كلّ قوّة سياسية تطرح بديلاً لسياسة الحلّ الأمني، وكانت مختلف القوى الوطنية وجبهة التحرير بخطّها المعادي للحلّ الأمني من ضحاياه، ويستهدف كلّ طرح يبحث عن حلّ سياسي مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ.<sup>4</sup>

ولأنّ هذا الإقصاء المادّي يحتاج إلى حماية مؤسّساتية مستمرّة، فقد تمّ تطويره إلى إقصاء فكري مقنّن، فقد تمّ تكريسه بواسطة دستور سنة 1996، وقانون الأحزاب المنبثق عنه بمنع الأحزاب الجزائرية من تبني أيّ توجه عربي أو إسلامي، "وطالب من الأحزاب شطب كلّ ما يرد في أدبياتها من

<sup>1</sup> Frédérique Zgaro, et Mathilde Bonnassieux (Réaliseurs). **Brésil : le grand bond en arrière**. (film documentaire), France, 2016, diffusé sur ARTE.

<https://www.arte.tv/fr/videos/069766-000-A/bresil-le-grand-bond-en-arriere/>, avril 2018

<sup>2</sup> Martin. "troduction," op. cit. p. 16.

<sup>3</sup> يتقاطع هذا المفهوم بمفهوم الصراع الكامن لأدم كوري، أنظر الفصل الأول. يعرف يوهان جالتونغ العنف الثقافي بأنّه مجموع المظاهر الثقافية والرمزية التي يمكن استعمالها لتبرير العنف المباشر أو الهيكلية، أنظر:

Johan Galtung. "Cultural Violence," *Journal of Peace Research*. Vol. 27. No. 3. 1990. Pp. 291-305. p 291.

<sup>4</sup> مهري. مرجع سابق. ص. 182.

ذكر للإسلام أو العربية... وما زال هذا الطرح مستمراً في بلد امتحن امتحاناً قاسياً من طرف الاستعمار في عرويته وإسلامه.<sup>1</sup>

وفي المستوى السياسي، تم تشويه الحوار بدعوة الجميع عدا الطرف المعني وهو الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وتقديم مشروع جاهز هو مشروع السلطة. وقد أنتجت هذه الحوارات مؤسسات مؤقتة، أسست بدورها لمؤسسات كانت نتيجة انتخابات استعمل فيها التزييف بهدف إقصاء الإسلاميين والمعارضة الحقيقية الداعية للحوار.<sup>2</sup>

وعلى المستوى الثقافي، استعمل الإعلام كوسيلة دعائية في الحرب على "الإرهاب"، وإعطاء انطباع على واقع افتراضي بعيد عن المعاناة اليومية التي يعيشها الشعب باستمرار، وهو مما زاد في الهوة بين الشعب والحكام ونزع الثقة في الإعلام الجزائري. وهو الأمر الذي أوقع الرأي العام الجزائري ضحية للإعلام الأجنبي بمختلف مشاريعه وتوجهاته. فحتى في أيام المذابح التي كانت تخلف المئات من الضحايا، يقدم التلفزيون الجزائري حفلاً راقصاً مثلاً.<sup>3</sup>

من خلال ما سبق، يتبين أن أيّ مصالحة مفتوحة في أمريكا اللاتينية أو الجزائر لا بد أن تمرّ حتماً عبر فكّ الارتباط مع العامل الخارجي واستكمال مشروع الاستقلال. فالطبيعة التبعية للاقتصاد والسياسة في أمريكا اللاتينية، تؤكد بأنّ التخلّف في أمريكا اللاتينية هو نتيجة لسيطرة الاقتصاديات المتطورة، وعلى رأسها الولايات المتحدة. فالدولة في أمريكا اللاتينية تعاني من وجود إكراهات وعراقيل تمنعها من تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية المرغوبة، تحت سطوة الهيكلية السياسية والاقتصادية التي أسّست لها العولمة الاقتصادية والسياسية. فالشركات الأمريكية مثلاً التي تستخرج الموارد الطبيعية كالنفط والنحاس في أمريكا اللاتينية لبيعها في السوق الدولية، تحقق أرباحاً طائلة، وترك جزءاً بسيطاً من تلك الأرباح كثروة وطنية، والتي ستصبح بعدها مصدراً للصراع، حيث تسيطر نخبة صغيرة على ما بقي من تلك الثروة، بما يعزز الهوة الموجودة أصلاً بين الأغنياء والفقراء.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع.

<sup>2</sup> نفس المرجع.

<sup>3</sup> نفس المرجع. ص 183.

<sup>4</sup> Gregory Bart, Weeks, **U.S. and Lat American relations**, (Sussex: Wiley Blackwell, 2<sup>nd</sup> edition, 2015), p. 2.

الخاتمة

## أ- النتائج النظرية

من خلال دراسة الصراع والمصالحة من الناحية النظرية، تمكّننا من الوصول إلى جملة من النتائج في مستواها النظري:

### - ضرورة احترام أخلاقيات الاختلاف

لأنّ اعتبارك عدوّاً لي لا يخلع عنك إنسانيتك، ولأنّ اللجوء إلى الممارسات غير الإنسانية غير مبرّر مهما كانت الأسباب، كالمحرقة اليهودية في أوشفيتز البولونية.

### - مرور الوقت لا يعني حلّ الصراع

قد تكون بداية المصالحة بعد سبعة عقود من الوقائع كما في إسبانيا مثلاً، لذلك فمرور الوقت لا يعني حلّ الصراع. كما أنّ التعايش مع الصراع لا يلغيه بل هو تكريس له، كما في حالة إيرلندا الشمالية، فعلاج الصراع إذن هو المصالحة الحقيقية.

### - الاستثمار الإيجابي في الظروف المواتية

عادة ما تسبق المصالحة حالة من الانفتاح وتغيير في الذهنيات لدى القيادة خاصّة، وهي حالة النضج العاطفي/المعرفي، وهي مقدّمات للمصالحة كعودة الملكية في الحالة الإسبانية. وعلى الأطراف المعنية تشجيع هذه الأجواء والاستثمار فيها لدعم المصالحة.

### - المصالحة صعبة التحقيق لكنّها ممكنة نظرياً وتطبيقياً

فالتحدّي الذي تطرحه المصالحة يكمن في الكيفية التي تصاغ بها، إذا آمن الفرقاء بها.

### - المصالحة ليست حدثاً منتهياً

جهود المصالحة لا تعرف هدفاً نهائياً، بل هي مسار متواصل وكفاح مستمرّ ضدّ العدائية والصور النمطية والهيكيلية الحاضرة لها، والتي لا يمكن اقتلاعها بصفة تامّة.

### - قياس نجاح المصالحة بحجم التغيير في الهوية

يمكن قياس نجاح المصالحة وفق مدى التغيير في الهوية، فإذا كان التغيير سطحياً لدى الطرف القويّ أو المعتدي، فستتجه المصالحة إلى النسيان والصمت والسياسات الرمزية، كالاعتذار مثلاً. وإذا

كان التغيير حقيقياً فإنه سيسير في اتجاه المصالحة المفتوحة، كما في ألمانيا التي تحمّلت مسؤوليتها وانتهجت سياسات مكلفة بالنسبة لها. وكذلك الأمر بالنسبة للطرف الضعيف أو الضحية، فما دام يعتبر نفسه دائماً مستضعفاً، فسنكون أمام مصالحة غائبة أو مستحيلة أو مرفوضة على حسب السياق.

## ب- النتائج التحليلية

### 1- نموذج الستة نماذج للمصالحة

لقد مكّنا استعمال المنهج المقارن في هذه الدراسة إلى نتيجة اختصرناها في نموذج الستة نماذج للمصالحة. وهو نموذج تحليلي يمكّن من توصيف مسار المصالحة وتطوّره. كما يمكّن من تحديد الإجراءات المناسبة لنقل الحالة التصالحية من نموذج إلى آخر. واعتبرنا أنّ أوج المسار التصالحي يكمن في نموذج المصالحة المفتوحة، وقدّمنا أبرز مثال عنها المصالحة الألمانية، وبالتالي تصبح المصالحة المفتوحة هي الهدف الذي ترمي إليه كلّ نماذج المصالحة. وقد تمكّنا من خلال هذا النموذج من مقارنة السياقات المختلفة التي كانت محلّ المقارنة، ومنها الحالة الجزائرية.

### 2- التحليل القارّي للصراع والمصالحة

لقد بيّن التحليل القارّي وجود علاقة مشتركة بين جغرافيا الصراع والمصالحة، وتحكّم هيراركية العلاقات الدولية في سياق الصراع وكذا المصالحة، وتبيّن أنّ العامل الدولي في المصالحة ليس ثانوياً بل هو عامل محوري لا يمكن تجاهله. ورغم أنّ التحليل القارّي قد يبدو نظرياً، إلا أنّ الواقع يثبت أنّه بعد أساسي في العلاقات الدولية. فقد نجد مثلاً أنّ روسيا تعتمد ضمناً منطق التحليل القارّي للصراع والمصالحة في سياستها الدولية، ولبيان ذلك، يمكن الاستشهاد بمشهدين يبدو في الوهلة الأولى عدم ترابطهما، ويفسّران في العادة وفق المنظور الواقعي لتحقيق المصلحة الوطنية من خلال السعي لفرض قواعد جديدة للنظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، لكنّ هذا التفسير لا يعطي قراءة شاملة للسلوك الروسي، بل يفسّر كلّ مشهد على حدة. ويتعلّق الأمر بمشهدين متقاربين زمانياً هما شبه جزيرة القرم وسوريا، فكيف تصرفّت روسيا في كليهما؟ وما هو التفسير الذي يمكن أن يعطي قراءة شاملة لهما؟

في فيفري 2014، بدأت روسيا تدخلاً عسكرياً في شبه جزيرة القرم، انتهى سريعاً بالاستفتاء والقبول بالانضمام إلى روسيا. وقد كانت روسيا مدركة أنه ليس باستطاعتها التوسّع في العمل العسكري في شبه جزيرة القرم، بسبب السياق/البيئة الأوروبية التي لا تتحمّل وجود الصراعات المسلّحة داخل حدودها، وهو ما يفسّر حالة الاستنفار الأوربي خلال الأزمة. وفي نفس الوقت، فكّرت بأنّ المبادرة أو المجازفة العسكرية "المحدودة" مفيدة لها، حيث أنّها تتيح لها تغيير الواقع على الأرض، وهو ما اتّضح فعلياً بالاستفتاء المؤيّد للانضمام إليها. وقد كانت روسيا على يقين من عجز الأوروبيين والأمريكان عن مواجهة عسكرية داخل أوروبا، ففي كلّ الحالات لن يكون ردّ الفعل المقابل عسكرياً، لما لذلك من احتمالات خطيرة قد تكون سبباً في قيام حرب عالمية جديدة. وقد كانت الخطة واضحة، تحرك عسكري محدود يحقق المطلوب، ثمّ التحوّل سريعاً إلى لغة سياسية، هي تمكين السكّان من تحديد موقفهم من العلاقة مع روسيا عبر الاستفتاء "المضمون" مسبقاً.<sup>1</sup>

وفي سبتمبر 2015، كان بداية التدخّل العسكري الروسي في سوريا، حيث عرفت صورة عكس الصورة السابقة، حيث لا تزال روسيا اللاعب الأبرز فيها، فقد أوغلت في التدخّل ضمن جغرافيا مارست فيها الكثير من الحرب والقتيل من السياسة. وبما أنّ الجغرافيا تقع ضمن الجغرافيا المباحة/المستباحة، فيمكن استعمال السلاح بدل السياسة للتفاوض مع الخصوم المحليين والإقليميين والدوليين، وبيّن ذلك توالي المؤتمرات على مدار الأشهر لفائدة ما يحصل ميدانياً على الأرض.

والنتيجة الأساسية للتحليل القاري هي تشجيع المصالحة ضمن معسكر الحلفاء، وتشجيع الصراع في معسكر الخصماء. وبهذا تصبح المصالحة نفسها أداة من أدوات الصراع، بالنظر إلى محتواها واستمرار/زوال هيكلية العنف.

ففي الحالة الشيلية تمّ تشجيع الصراع، عندما كان الانقلاب في خدمة المصالح الأمريكية، وبعدها تمّ تشجيع مصالحة تجاهلت مطلب العدالة، لأنّ الحلفاء السابقين، هم المتضرّرون من مطلب العدالة. وبالتالي، يكون مشروع المصالحة ضمن اتفاق يعزّز النظام الليبرالي اقتصادياً والنظام

<sup>1</sup> قد نصل إلى نتيجة تبين خريطة الصراع، ففي أوروبا قليل أو لا شيء من الحرب مع كثير من السياسة، فمساحة السياسي كبيرة، ومساحة العسكري صغيرة أو معدومة، بينما في دول أفريقيا وآسيا العكس يكون العكس صحيحاً، أي أنّ مساحة العسكري كبيرة ومساحة السياسي صغيرة، أو كثير من السياسة/المصالحة وقليل من السلاح في مقابل كثير من السلاح قليل من السياسة/المصالحة.

الديمقراطي سياسياً، وهو ما يضمن في النهاية عدم خروج المنطقة من الهيمنة الأمريكية، بعد القضاء على إمكانية عودة الخطر اليساري.

وفي آسيا وإفريقيا يتم كذلك تشجيع الانقسام وإفشال المصالحة، فأحدث الدول نشأة فيها هي وليدة للانقسامات.<sup>1</sup> وتعتبر الجزائر من حيث المساحة خليفة للسودان كأكبر دولة إفريقية مما يجعلها في مواجهة خطر الانقسام، ناهيك عن قائمة الدول العربية المرشحة للانقسام في كل من العراق، وسوريا، واليمن، وليبيا. وفي المعسكر الآخر، يتم التضييق على كتالونيا الانفصالية لحماية إسبانيا من الانقسام، وكذا اسكتلندا مع بريطانيا. فعلى الجزائر وغيرها من دول المنطقة أن تعي بأنه ليس هناك ما يشجع على المصالحة بقدر ما يشجع على الانقسام والقتال الداخلي، وهذا ما يبرز بالتالي أهمية تحصين الجبهة الداخلية، وكذا ضرورة المصالحة الحقيقية المجنبة للانقسام وصعوبتها في الوقت نفسه.

وينطبق في كل هاته الحالات على المنطقة قصّة الصراع بين الفيلين كما رواها جزن بول ليدرار، فالمنطقة<sup>2</sup> كلّها عبارة عن ساحة "عشب" كبيرة للمبارزة الودّية أو الحقيقية، وما لم يتوقف العشب عن كونه عشباً، فلن يتغيّر حال الفيلين.

كما بيّن لنا التحليل القارّي تعمّر المصالحة في القارة الآسيوية، كالمصالحة الكورية/الكورية والصينية/اليابانية، على اعتبار أنّ الولايات المتحدة الأمريكية ستقف حجر عثرة أمام مشروع المصالحة الذي تنادي به ليلي فلدمان وربما ألمانيا في المنطقة، وإذا كانت ألمانيا تعمل في هذا الاتجاه، فهي ربما تحاول أن تجد لها موضعاً في السيناريو الجديد متّحدة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد يعني ذلك استرجاعاً لسيناريو الحرب العالمية الثانية في حالة التحالف مع اليابان بطريقة مبدعة تطبيقاً لمبدأ القوّة مع الغير. فمن الناحية الاستراتيجية، تمثّل القوّة الآسيوية المنافس المستقبلي لأمريكا. ولنا أن نتخيّل ردّة الفعل الأمريكية على مصالحة يابانية/صينية أو كورية/كورية. فمن شأن هذا السيناريو، "المرعب" بالنسبة للولايات المتحدة، أن يقلب موازين العلاقات الدولية الحالية. وفي نفس الوقت، يتم تشجيع

<sup>1</sup> كتيّمور الشرقية التي انقسمت عن أندونيسيا في 2002، وقبلها الهند التي انقسمت عنها كل من باكستان وبنغلاديش، وجنوب السودان في إفريقيا التي انقسمت عن السودان في 2011.

<sup>2</sup> الأمر لا يتوقف على المنطقة العربية فحسب، بل ينسحب على كل دول "العشب" الجنوب.

المصالحة بين كوريا الجنوبية واليابان، حليفنا الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، من أجل طي ملفّ نساء المتعة.

وفي أوروبا، يمكن الانطلاق من الفرضية القائلة بأنّ المصالحة الأوروبية ممثلة في الاتحاد الأوروبي، لن تمتدّ لكامل أوروبا، فهي مصالحة "حصرية" ضمن "النادي المسيحي"، وبالتالي نتمكّن من تفسير ظاهرتين على الأقلّ:

- "الحياد" الأوروبي/الغربي أمام استفحال الصراع في يوغسلافيا سابقاً وسلبية مواقفه فيما يتعلّق بإبادة المسلمين في البوسنة والهرسك، في بداية التسعينيات.<sup>1</sup>

- رفض دخول تركيا للاتحاد الأوروبي لأنّها قوّة ديموغرافية إسلامية.

## 1- الدرس التركي

لن تقبل تركيا في الاتحاد الأوروبي ربّما أبداً، ولكن من الناحية النظرية على الأقلّ، سيتمّ قبولها إذا أعطت بعض الضمانات، يتمّ تمطيط المفاوضات حول مدى الاستجابة لها لتدوم مدى زمنياً طويلاً، تتعلّق بقبولها الشروع في عملية تغيير للهوية الاجتماعية،<sup>2</sup> يصبح فيها المجتمع التركي مجتمعاً "عالمياً" بما يعني تخليه عن خصوصيته الثقافية، مع أنّ تركيا اليوم في موقع تفاوضي جيّد في مقابل الطرف الأوروبي، خاصّة بالمنظور الاقتصادي. فأوروبا بهذا المنطق هي أعمق من مجرد نادٍ مسيحي، بل هي عنوان لسياسات عالمية بإيديولوجية السلام الديمقراطي. وبناءً عليه، فالجزائر تحتل ثلاث سيناريوهات تجاه أوروبا:

- الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي: وهي إمكانية مستحيلة لعدّة اعتبارات،

- وضع علاقات مميّزة مع الاتحاد الأوروبي، تتحوّل من خلاله الجزائر إلى حديقة خلفية لأوروبا، كما هي أمريكا اللاتينية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، مع ما يعنيه ذلك من سياسات "اندماجية" في المنظومة الغربية، تذكّر بالمطلب الاندماجي في الحركة الوطنية قبل 1954.

<sup>1</sup> لقي مسلمو الروهينغيا نفس المصير، ربّما لأنّ منطقتهم لا تحمل أي أهمية استراتيجية للقوى الكبرى، وهي تفضّل أن تلعب دور المتفرّج الأعمى.

<sup>2</sup> أنظر مسار التغيير الذي تطالب به أوروبا دول البلقان لقبول عضويتها في الاتحاد الأوروبي:

- البحث عن علاقات وتحالفات وبديلة عن الاتحاد الأوروبي قائمة على المصلحة المشتركة، مرتكزة على الشرعية الداخلية والشفافية في تسييرها، تساهم في مقارنة تقوم على دعم التنمية الاقتصادية وترقية الديمقراطية لتحقيق ديمقراطية دائمة وسلام داخلي وإضعاف القوى التي تساهم في تصاعد العنف.

وفي إفريقيا، كما في الحالة البيروفية، يظهر احتقار قيمة الإنسان واضحاً، عندما تُدعم الصراعات والانتهاكات الكبرى لحقوق الإنسان لتنتج المجازر، ولا يتم التدخل والضغط لإنهاءها إلا بعد "تضخم" عدد الضحايا، ففي روندا قتل حوالي مليون شخص في مائة يوم، في ظلّ تواجد القبّعات الزرقاء التابعة للأمم المتحدة. وهذا الشعور بالاحتقار يبرز لدى القوى التي تستعمل العنف في الداخل والقوى الخارجية. فالقوى الداخلية وهي الضحية في الفترة الاستعمارية تعيد التماثل مع المعتدي السابق وفق متلازمة ستوكهولم. أمّا القوى الخارجية وهي القوة الاستعمارية عموماً، فهي لا تزال حبيسة الذهنية التي أنتجت الاستعمار، أي أنّها من الناحية الشعورية والمعرفية لا زالت تعيش الحالة الاستعمارية، والحالة الهايتية تبيّن ذلك.

## 2- المصالحة كسياسة واقعية

بيّنت دراسة النماذج التطبيقية للمصالحة أنّ المصالحة كانت تطبيقاً للمنطق الواقعي البراغماتي، وأنها تحوّلت إلى سياسة واقعية *Reconciliation as Realpolitik*. فكثير من الحالات التي تعاملت مع المصالحة تمّت بمنظور واقعي يحرص على مصلحة الطرف الأقوى، وقد سارت في اتجاه سياسات العفو والنسيان أو المصالحة من "فوق". وقد يكون هذا هو أبرز انتقاد للمصالحة، وبالتالي يمكن تفهّم الأطراف التي تعتبر المصالحة حيلة لطّي الصفحة، وتطالب بسياسات حقيقية تتوجّه لمعالجة هيكلية العنف وتصحيح آثاره، وهي المطالبات التي تتلخّص في مطلب العدالة.

فعندما كانت ألمانيا في معسكر الأعداء، استعمل محور الحلفاء العدالة كمنخرج ضروري من مخلفات الصراع، ممثلة في محكمة نورمبرغ والمحاكمات الوطنية. وفي فرنسا ضمن ما يعرف بالعدالة الشعبية والمعروفة بظاهرة التطهير، فعقب نهاية الحرب العالمية الثانية، اعتبرت التصفية الشعبية

للمتعاونين مع النازية، ومنهم 20 ألف امرأة حلقت رؤوسهنّ ثمّ إعدامهنّ في الشارع، واعتبرت عدالة شعبية "ضرورية"، ثمّ تحوّلت فيما بعد إلى تصفية قضائية.

لقد كان إعمال الدافع الأخلاقي في السياسة الخارجية الألمانية نظرياً يفترض أن تساند ألمانيا جهود المصالحة في مختلف السياقات، لكنّها في السياق الفلسطيني بالتحديد لم تكتف بعدم دعمها فحسب، بل وقفت ضدّها. ففي 8 فيفري 2007، عقدت حركة المقاومة الإسلامية حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية فتح اتفاقية المصالحة في مكّة لإنهاء الاقتتال الداخلي، شكّكت ألمانيا في عدم قدرة الفلسطينيين على تجسيدها وفي قبول حركة حماس بحقّ إسرائيل في الوجود. وألقت الحكومة الألمانية باللائمة على الفلسطينيين، واعتبرت أنّ التأخير في عملية السلام ناتج عن الإرهاب الفلسطيني. لذلك واصلت ألمانيا مع الولايات المتّحدة فرض العقوبات على حكومة حماس وحصار قطاع غزّة، وقبلت المشاركة في تنفيذ العقاب الجماعي على الشعب الفلسطيني لأنّه مارس حقّه الانتخابي بشكل ديمقراطي.

وأيدت ألمانيا الولايات المتّحدة في العدوان على قطاع غزّة المحاصر، وحملت حماس مسؤولية حرق وقف إطلاق النار والنتائج المترتبة عن الحرب، فقد قالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل Angela Merkel أنّ: "حماس هي المسؤول الوحيد على هذا الوضع وذلك لخرقها وقف إطلاق النار".<sup>1</sup> ويبدو أنّ الدافع الأخلاقي للسياسة الخارجية الألمانية مصبوغ تماماً بالدافع البراغماتي، فقد بيّن الأداء الألماني حالة التماهي مع السياسة الأمريكية من القضية الفلسطينية وحصار قطاع غزّة، وذلك للحفاظ على مصالح وأمن إسرائيل الحليف الاستراتيجي للولايات المتّحدة في المنطقة، ونظراً لصعوبة تجاوز عقدة النقص الألماني تجاه تاريخها مع اليهود، التي يتمّ استعمالها باستمرار كورقة ضغط على ألمانيا.

ويشير انسياق الموقف الألماني وراء السياسة الأمريكية إلى تأثير التحالفات الخارجية كمعطى براغماتي يؤثّر على السياسة الداخلية والخارجية، فموضوع المصالحة الفلسطينية كشف التناقض بين الخطاب الألماني وسلوكها الفعلي. حيث وبعد حكم تحالف الحزب اليساري مع حزب الخضر الذي حمل جيرهارد شرويدر Gerhard Schröder (1998-2005) إلى المستشارية الألمانية، أعادت

<sup>1</sup> عبير الشيخ حيدر، مرجع سابق، ص 173.

المستشارة الألمانية المحافظة أنجيلا ميركل (2005-) التوافق التام مع السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. فقد تبني المستشار شرويدر فيما سبق سياسة معادية لأمريكا، وأعلن معارضة ألمانيا الحرب على العراق، فيما ظلّ حزب الخضر يطالب بالخروج من الناتو بعد الحرب الباردة وانفلات عقد حلف وارسو، وتبني سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة.<sup>1</sup> وقد دعمت الحكومة الألمانية اليسارية الاتحاد الأوروبي بقوات من الجيش الألماني ضمن قوة عسكرية أوروبية مشتركة لإدارة العمليات العسكرية أثناء الأزمات في العالم، لرسم سياسة أوروبية متميزة عن الولايات المتحدة. وقد نفترض بالتالي موقفاً ألمانياً آخر قد يكون داعماً للمصالحة الفلسطينية في ظلّ حكومة يسارية.

### 3- معالم المصالحة المفتوحة في الجزائر

قبل حوالي عشرين سنة من الآن، استبعد عبد الحميد مهري إمكانية التدويل بمعنى فرض حلّ من الخارج على الجزائر، وقد علّل ذلك بغياب طرح خارجي وعدم وجود دولة أو قوة متضرّرة من الأزمة الجزائرية. فالدول التي لديها مصالح في الجزائر غير متضرّرة ومصالحها محفوظة، وبخاصّة بعد أن فتحت السوق الجزائرية على مصراعيها للاستيراد، فالتدويل لم يتعدّ التنديد أو المناذاة بالحوار على أفضل تقدير، لذلك فهو يرجح مبادرة وطنية للخروج من حالة المأزق، عبر تغليب الحكمة والعقل واستخلاص الدرس من فشل خلف آثاراً مدمّرة.<sup>2</sup> والملفت للانتباه هو أنّ هذا الرأي يبقى صالحاً إلى الآن، فالسبيل الوحيد للجزائر للخروج من أزمتها متعدّدة الأبعاد يمرّ عبر تغليب الحكمة واستخلاص الدرس. ويمكن لنا أن نسمّي هذا السبيل الذي دعا إليه عبد الحميد مهري المصالحة المفتوحة كما عرفناها من خلال هذه الدراسة، وهذه بعض معالمها:

#### 5-1- تحديات المصالحة كمفهوم

تحمل المصالحة في الحالة الجزائرية إشكالية نظرية لها تبعات تطبيقية حاسمة، وتتعلّق إمّا بالعودة إلى الحالة السابقة من العلاقات، وإمّا بتأسيس حالة جديدة من العلاقات، والأمر ينطبق على السياقات الأخرى، كما هو الأمر عندما اختلفت أطراف المصالحة الأسترالية تحديداً حول هذه المسألة. والجواب يفترض فرضيتين:

<sup>1</sup> ص 139،

<sup>2</sup> عبد الحميد مهري، مرجع سابق، ص 185.

## - المصالحة بمعنى العودة إلى الحالة السابقة

وفي هذه الحالة يبرز دور المؤرخين في استكشاف الفترات التاريخية التي عاشت فيها الجزائر مصالحة داخلية قوية، يمكن أن تكون مرجعية لمصالحة مستقبلية جديدة تستمد معالمها منها.

## - تأسيس النموذج

وهي الفرضية المناقضة للأولى، وهي المصالحة بمعنى التأسيس لنموذج مصالحة غير موروثية وغير مسبوق، يتم تصميمه واختراعه باستقراء التاريخ الوطني والعالمي، وبما يتناسب والسياق الخاص. وتشترط هذه الفرضية القدرة على التأسيس لفعل استراتيجي طويل النفس.

ومن خلال تعريف المصالحة بالعودة إلى الحالة السابقة، وبهدف العودة إلى الوراء في اتجاه المستقبل، يمكن أن تصمم الجزائر نموذج المصالحة المفتوحة عبر رعاية المجتمع المدني، كحليف وليس كمنافس للدولة، لتوليد نموذج قيادي تكون لديه القدرة على تجاوز منطق صراع النخب السياسية. وقد تساعد العودة إلى الوراء في تلمس هذا النموذج، فقد شكّلت مثلاً مبايعة الأمير عبد القادر نموذجاً رائعاً في هذا الإطار. ولا يعنينا هنا التركيز على نموذج الحكم أو الدولة لدى الأمير، بل في دور المجتمع المدني في صياغة قيادة مكلفة بمهمة وفق طبيعة المرحلة. فقد تفاعل المجتمع المدني مع التهديد الخارجي، الاستعمار الفرنسي حينها، ولجأ إلى اختيار قيادته ليكلفها مهمة الدفاع عن الوطن. وتنازل الشيخ محي الدين والد الأمير عن طلب الشيوخ لفائدة ابنه الأقدر على تلك المسؤولية. ورغم أنه لم يقدر للأمير عبد القادر استمرار حكمه وبالتالي لم يتمكن من أن يعطينا نموذجاً لاختيار من يخلفه، إلا أننا نجد الجواب في كيفية توليه هو القيادة، وفي تعامله مع المجتمع، وإقامة مبدأ الشورى كركيزة أساسية. إذن فحرية المجتمع المدني ستكون محوراً لأيّ مصالحة حقيقية مستقبلية.

## 5-2- مميزات المصالحة الجزائرية المفتوحة

### - الصعوبة والحتمية

باعتبار المصالحة مساراً غير منطقي يتحمل الثقل التاريخي للأزمة، فهي مشروع يصعب إقناع الفرقاء به ويتحمل تكلفته. لكنّه مع ذلك مسار حتمي، فلا بدّ من الاختيار الواضح بين الاستقرار

المستدام عن طريق المصالحة الحقيقية، أو حالة اللااستقرار المستمرة أو حتى حالة الصراع المكشوف المهّد بالانقسام.

### - المصالحة مع الريادة

مشروع المصالحة المفتوحة يتوافق مع المؤهلات الجيوستراتيجية التي تمكّن الجزائر من لعب أدوار أساسية إقليمية ودولية، كما لعبتها في مراحل تاريخية سابقة. ولن تتحقّق القوّة الخارجية إلاّ بتحسين الجبهة الداخلية.

### 5-3- مقدمات المصالحة المفتوحة

#### - المأزق المشترك أو الوعي بالأزمة

وهو حالة الشعور بالمأزق المشترك حتى في ظلّ غياب الحالة العنيفة، وهو الظرف المناسب لمصالحة لا تقع تحت ضغط الدم. فعدم الوعي بالأزمة في الجزائر ينذر بتكرار سيناريو أزمة الحركة الوطنية في الخمسينيات، وانتهائه بحلّ عنيف بسبب تدخّل قوّة ثالثة شابّة لم تعد تؤمن بقدرة المحافظين على تحقيق المأمول. ولا يزال الوضع شبيهاً بتلك المرحلة، حيث لم تتمكّن النخبة السياسية الحاكمة من تحقيق طموحات الشعب، وهي التي طالما وعدته بتبليتها. وقد ينفد صبر الشباب منه خاصّة لتوالي الإحباطات عليه، وهو ما قد يشكّل أرضية لتحرك عنيف، لا يُدرى من سيتولّى المبادرة إليه، فاتحاً الباب أمام المجهول.

وهكذا خطر لا يمكن انتظار وقوعه، بل لا بدّ من استباقه بما يلزم من الإجراءات الاحتياطية، لأنّ غياب الإحساس بالأزمة وخطورتها ينتج سلوكاً متراخياً يزيد في تعقيدها. وعلى العكس من ذلك، يساهم الوعي بالأزمة في تبني سلوك جديّ نحو إيجاد المخرج المناسب وتبني سلوك أكثر عقلانية ونضجاً.

#### - تجاوز مقاومة التغيير

يمكن التغلّب على مقاومة التغيير بالاتفاق على أفق التغيير المستقبلي، فالتجارب الفاشلة والمؤلمة لمحاولات التغيير لا تتوقّع إلاّ التغيير المؤلم، وكأنّه الحلّ الجراحي الأخير، يصعب توفّر شروطه، لكنّه احتمال وارد.

## - المصالحة مع السياسي

تعني السياسة في السياق الجزائري المعركة القاتلة أو معركة الموت Combat à mort، فهي تعني طريقاً نهايته الموت. فإذا كنت في السلطة، لم تخرج منها إلا ميتاً، سواءً ميتة بيولوجية طبيعية أو غير طبيعية، أو ميتة حكمية حكم بها صاحب سلطة أعلى. وإذا كنت في المعارضة، تخبّر بين العيش سالماً أو الاستعداد للموت الطبيعي أو الحكمي. والمصالحة في هذا السياق، يجب أن تعمل على كسر هذه الحتمية، فتجعل السياسي تخصّصاً أو فناً له أهله وفنّانوه، يساهم في الحياة العامّة للبلاد، تماماً كما يساهم الاقتصادي والثقافي.

## - إشراك المجتمع المحلي

يمكن ربط أشكال الصلح التقليدية في الجزائر كالعزابة في بني مزاب، وتاجماعت في بلاد القبائل، وكذا أعيان المجتمع المحليّ بالجهود العامّة للمصالحة الوطنية.

## - تشجيع الوسط السياسي وقيمه

يعتبر الوسط السياسي كضمانة لاستقرار المصالحة ومشاركة القطاعات الاجتماعية الممثلة له، وهي البعيدة عن التطرف في أي اتجاه.

## - المصالحة كسياسة خارجية

دعم السياسة الخارجية المبادرة عبر تحالفات دولية بعد تقوية الجبهة الداخلية، والاتّجاه نحو تعزيز المصالحة تصاعدياً في المغرب العربي أولاً، ثمّ دوائر الانتماء الأخرى إقليمياً ودولياً.

## 5-4- أهداف المصالحة المفتوحة

## - التوازن بين القطيعة والاستمرارية

من خلال تبني الإصلاح كمساحة وسط بين القطيعة والاستمرارية، وذلك بالارتكاز إلى مفهوم الإصلاح وهو المشترك مع المصالحة في المصدر اللغوي.

## - إحداء التحول التاريخي

تمكن المصالحة المفتوحة من تحقيق تحول تاريخي Historical Transition يجيب على العجز في إدارة التحولات.

## - تفكيك هيكلية العنف

وفقاً لمفهوم العنف الثقافي ليوهان جالتونغ، ينبغي على مجهود المصالحة الجزائرية أن لا تتوقف عند العنف وتحليله كحدث، وإنما البحث في اتجاه فهم المسارات والأبعاد الثقافية المؤدية إلى العنف، ومن ثم العمل على تفكيك هيكلية العنف في الجزائر، وهو نصف المسافة إلى المصالحة. وقد شكّلت المصالحة المطبقة إلى الآن الفصل الأول من المصالحة المفتوحة، فبعد تحقيق الأمن بمعناه المباشر، والتحرر من العنف في شكله المباشر، لا بدّ من تكملة ذلك بفصول يكون الهدف فيها هو التحرر من العنف الهيكلي والثقافي.

ففي الشيلي مثلاً، لم تكن ديكتاتورية بينوشي سوى استمراراً لديكتاتورية تاريخية بدأت مع الاستعمار الإسباني، ولا تزال مستمرة إلى الآن مادامت العوامل الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية نفسها، فالنظام الليبرالي المنتهج في الشيلي، وأمريكا اللاتينية عموماً، يعامل أغلب الشيليين على أنهم مجرد Peóns ضمن Encomienda تعمل في Hacienda كبيرة، وليس كمواطنين شيليين ينتمون للوطن الشيلي. لقد كان أملهم في اليسار كمنخرج وحيد للمعضلة التاريخية التي يعيشونها، لكنّ انخراط التشكيلات السياسية اليسارية في التوازنات البراغماتية للحكم خيب أملهم، في انتظار التمام ظروف مناسبة لثورة جديدة بمشاركة اليسار أو بدونها.

## - إحداء التوازن بين الداخل والخارج

تكتسي مسألة التوازن بين الملقين الداخلي والخارجي أهمية حيوية. فتغليب المسائل الداخلية في تسيير الدولة ينتج سياسات تركز العزلة، كما أنّ تغليب المسائل الخارجية على الداخلية يضعف الدولة في معاملاتها مع الدول، لأنّ اضطراب صفها الداخلي سيستخدم ضدها كنقطة ضعف، ومن ثمّ تتضاءل فعاليتها على المستوى الدولي. والحالة المثلى هي استقرار الجبهة الداخلية وامتلاك مشروع على المستوى الخارجي، يستقطب كلّ القوى الوطنية لدعمه. بينما سيؤدي عدم امتلاك مشروع

وطني/خارجي إلى أن تصير الدولة نفسها جزءاً من مشروع دول أخرى، كما يحدث بالنسبة للعراق بعد الاحتلال الأمريكي سنة 2003، حيث أصبحت إيران تعدّ بغداد عاصمة تابعة لها. فعدم قدرة العراق على صياغة مشروع وطني تتكاتف فيه مجهودات كلّ الأطياف العراقية، جعله جزءاً من مشاريع الغير، بل أكثر من ذلك جعله ساحة معركة لتنافس الغير حول امتلاكه.

### - تحييد العامل الدولي

وفي الجزائر، ظهرت هشاشة الساحة الجزائرية من حيث القابلية الداخلية للانخراط في الصراع، وكذا العامل الدولي المحقّر على الصراع، سواءً سياسات الدول الغربية أو تقلّبات السوق العالمية التي كانت جزءاً أساسياً من الأزمة. وقد اتضح أنّ هذا العامل قد أصبح يشكّل تهديداً حقيقياً بعدما كان لفترة سابقة حليفاً لها، خاصّة مع انخراط الجزائر في الحرب العالمية ضدّ الإرهاب. وواقع المنطقة العربية يثبت أنّ تدمير أربع دول قد تمّ تحت ذريعة محاربة الإرهاب أيضاً (العراق، واليمن، وليبيا وسوريا)، والأمر لا يعدو في الحقيقة سوى خدمة مصالح زئبقية، تتغيّر باستمرار بتغيّر ميزان القوى داخلها. وتشارك المنطقة العربية في هذا الواقع مع دول أمريكا اللاتينية. لذلك لا بدّ من الإدراك بأنّ الحليف الحقيقي هو الداخل.

وقد بيّنت الدراسة أيضاً أنّ تحييد العامل الخارجي، أي جعله تدخّله إيجابياً، كما في السياق الأوروبي خاصّة، يمرّ عبر إقامة تحالفات خارجية خادمة لمشروع يمثّل المصلحة المشتركة، ولا تستثمر في الصراع الداخلي. وهو ما فعلته ألمانيا بمصالحاتها المفتوحة مع أعداء سابقين كفرنسا وبولونيا، حيث حوّلت علاقتها من العداوة إلى الصداقة، واستطاعت تلك الدول مجتمعة ضمن الاتحاد الأوروبي أن تغيّر الهويات الوطنية المتصارعة تقليدياً، إلى هوية أوروبية متصالحة.

### - تحقيق المصالحة مع المحيط القريب

أشار تقرير الشرق الأوسط لمجموعة الأزمات الدولية International Crisis Group بتاريخ 12 أكتوبر 2015، إلى عودة الجزائر إلى معترك السياسة الإقليمية بعد غياب فترة الأزمة الجزائرية، وإلى مقاربتها الإيجابية الداعية إلى إشراك كلّ الأطراف وإلى التوافق لتحقيق الاستقرار في بلدان الجوار. وأشار إلى أنّ هذه المقاربة تخضع لقيود يفرضها وضعها الداخلي وضبابية الوضع السياسي. وأنّ الجزائر يمكنها أن تستفيد بشكل كبير من تسوية التوترات المحيطة بها، ولذلك لا بدّ عليها أن تنحصر

في العمل البناء في منطقة المغرب العربي، وتحسين العلاقات مع المغرب والبداية على الأقل تكون عبر التخفيف من حدة اللهجة الإعلامية بين البلدين، والتعاون حول القضايا ذات الاهتمام المشترك وحلّ العقدة النفسية التي تحول دون علاقات طبيعية.<sup>1</sup>

### - وسائل تحقيق المصالحة المفتوحة

#### - تحديد الهدف من المصالحة

يعتبر تحديد الهدف من المصالحة ومعرفة المشروع الذي سيشكّل القاطرة التي ستجرّ البلاد إلى المصالحة، والغاية التي ستقود مسار المصالحة محمّزاً على الانخراط فيه، فإذا تمّ الاتفاق على الهدف من المصالحة قبل مناقشة تفاصيلها وسياساتها، سيجعل الاتفاق حول الوسائل أيسر. فبالنسبة لألمانيا، كانت المصالحة مرادفاً للقوة الإقليمية والوحدة الوطنية، وتمكّنت من خلالها من قيادة المشروع الوحدوي الأوروبي.

#### - تشجيع الحرّيات العامّة لإبراز كلّ الطاقات الوطنية لخدمة المصلحة العليا للجزائر.

#### - تشجيع المجتمع المدني

تشجيع المجتمع المدني في التكلّف بقضاياه المصيرية، ومأسسة مشاركته في تسيير الشؤون العامّة من خلال ضمانات دستورية وقانونية، وتشجيع الجامع المدني ضرورة لسببين على الأقل: فالمجتمع المدني هو الضحية حينما كان مسرحاً للانتهاكات في مختلف المراحل التاريخية، وثانيهما أنّ قوّته هي الضمانة لمشروع المصالحة.

#### - توازن القوة بين السلطة والمجتمع

ومن المخرجات الأساسية للمصالحة سياسات تصحيح الاختلال الهيكلي لصالح السلطة على حساب باقي المكونات الاجتماعية، ويتم ذلك من خلال إصلاح دستوري معمّق يجنّب الجزائر التوتّرات الموسمية والمزمنة على حدّ سواء.

<sup>1</sup> أنظر: مجموعة الأزمان الدواية، الجوائز وبلدان الجوار، مرجع سابق.

- دعم العمل السياسي وتشجيعه

من خلال التنشئة السياسية والانخراط في المجتمع المدني.

أ- توصيات

وكتتويج لهذه الدراسة نقترح مجموعة من التوصيات:

- تدريس دراسات السلام والصراع في الجامعة الجزائرية، في أقسام التدرّج وما بعد التدرّج،

- تشجيع أبحاث السلام والصراع؛

- تدريس متخصصين في تسيير الصراع في المجالات المعنية، كتسيير الموارد البشرية،

الديبلوماسية، الأجهزة الأمنية؛

- دعوة الولايات المتحدة الأمريكية العمل على تحقيق المصالحة مع جيرانها لتكون قارة

المصالحة والسلم كما فعلت ألمانيا في أوروبا، وتغيير المنطق الذي يحكم سياساتها من القوة على الغير

إلى القوة مع الغير؛

- دعوة الفواعل الخارجية في الصراعات الداخلية إلى التدخل الإيجابي في اتجاه المصالحة؛

- دعوة الخبراء والمتخصصين والإعلاميين وصنّاع السياسات العامة في الجزائر إلى دراسة

النموذج الألماني للمصالحة الداخلية والخارجية والاستلها من.

ولعله ليس من السهل مواجهة أنفسنا بضعفنا، ولكنّه طريق النجاح، وفي هذا الصدد يقول

بيرنارد ماير Bernard Mayer خبير حلّ الصراع: "حينما تكون لدينا الشجاعة لمواجهة الصراع،

والصعوبات المنجّرة عنه، والتعلّم من الأزمات، والاشتغال على نقاط ضعفنا فإنّنا سنرتقي".<sup>11</sup>

.... انتهى بحمد الله

<sup>11</sup> Bernard S Mayer. Beyond neutrality : confronting the crisis in conflict resolution, Jossey-Bass, San Francisco, USA, 2004, p ix.

# قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المراجع

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية

### القرآن الكريم

1. سورة الحجرات.
2. سورة الأنفال. الآية (46).
3. سورة التوبة. الآية (103).
4. سورة المجادلة. الآية (6).

### الأحاديث النبوية الشريفة

5. أبو عبد الرزاق، الصنعاني. المصنف، للحافظ الكبير أبي عبد الرزاق بن همام الصنعاني. تحقيق. حبيب الرحمن الأعظمي. (جوهانسبرغ: المجلس العلمي، ج. 8. 1972)
6. أبو محمد عبد الملك، ابن هشام. سيرة النبي صلى الله عليه وسلم. تحقيق. مجدي فتحي السيد. (طنطا: دار الصحابة للتراث بطنطا، ج. 1، 1995).
7. محمد ناصر الدين، الألباني. صحيح سنن ابن ماجه للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (الرياض، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، م. 2. 1997)،

### الكتب:

8. بانجل، فالك. دليل اليونسكو للبحوث المتعلقة بالكتب المدرسية وتنقيح تلك الكتب. باريس: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة يونسكو، ط 2، 2016.
9. دريدا، جاك (وآخرون). المصالحة والتسامح وسياسات الذاكرة. ترجمة: حسن العمراني. الدار البيضاء، دار توبقال للنشر. 2005.
10. حيدر، عبيد الشيخ. السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية وتطورها (1949-2008). دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، 2012.

11. منصوري، عبد النور. المصالحة الوطنية في الجزائر: بين الحلّ الأمني وأفق الأمن الإنساني. الجزائر: دار التنوير، 2013.
12. معهد السلام الأمريكي، دورة تأهيل لنيل شهادة في تحليل الصراعات. برنامج التدريب المهني. 3 فيفري 2006.
13. عارف، نصر محمد. الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة: التحول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة إلى السوق. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2006.
14. عودة، عبد القادر. التشريع الجنائي الإسلامي، مقارنا بالقانون الوضعي. بيروت: دار الكاتب العربي.
15. الصلابي، علي محمد محمد. العدالة والمصالحة الوطنية، ضرورة دينية وإنسانية.
16. الصمادي، زياد. حل النزاعات: نسخة منقحة للمنظور الأردني، برنامج دراسات السلام الدولي (المقرر الدراسي)، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2009-2010.
17. القرضاوي، يوسف. فقه الجهاد، دراسة مقارنة لأحكامه وفلسفته في ضوء القرآن والسنة. القاهرة: مكتبة وهبة، ط 4، 2014.
18. التويجري، محمد بن إبراهيم بن عبد الله. ملخص الفقه الإسلامي في ضوء القرآن والسنة. القصيم: دار أصدقاء المجتمع، ط 11، 2010.

#### فصول في مؤلفات جماعية

19. الكنز، علي وجابي، عبد الناصر. "الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة." في سليمان الرياشي وآخرون. الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، أوت 1999.
20. المنصف، وناس. "الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر، محاولة في قراءة انتفاضة: أكتوبر 1988." في سليمان الرياشي وآخرون. الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية

والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، بيروت، لبنان، أوت 1999.

21. سليمان الرياشي، "مقدمة." في سليمان الرياشي وآخرون. الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، أوت 1999.

22. عبد الحميد مهري، "الأزمة الجزائري: الواقع والآفاق." في سليمان الرياشي وآخرون. الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، أوت 1999.

23. العمار، منعم. "الجزائر والتعددية المكلفة." في سليمان الرياشي وآخرون. الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، أوت 1999.

24. فيلاي، صالح. "إيديولوجيات الحركة الوطنية الجزائرية." في سليمان الرياشي وآخرون. الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، أوت 1999.

### الدراسات والمقالات

25. بن الشيخ، عصام. مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر، مبادرة تاريخية أم احتكار السلطة للصواب؟، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جويلية 2011. ص ص 1-12.

26. برقوق، محمد. التعاون الأمني الجزائري - الأمريكي والحرب على الإرهاب، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي للسلام، 16 جوان 2009. ص ص 1-7.

27. جابي، عبد الناصر. الحركات الاحتجاجية في الجزائر (كانون الثاني/يناير 2011)، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فيفري 2011.

28. \_\_\_\_\_ . مآزق الانتقال السياسي في الجزائر، ثلاثة أجيال وسيناريوان، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فيفري، 2012.
29. مجموعة الأزمات الدولية. الجزائر وبلدان الجوار. تقرير الشرق الأوسط رقم 164. بروكسل، 12 أكتوبر 2015.
30. الخزندار، سامي إبراهيم. "علم دراسات الصراع والسلام وفض النزاعات: النشأة والتطور"، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، م. 5، ع. 1، جانفي 2013، ص ص. 85-114.

### الندوات العلمية

31. معهد البحوث للجمعية الألمانية للسياسة الخارجية (DGAP) ومعهد العلوم السياسية بجامعة كريستيان آلبريشت بمدينة كيل (CAU Kiel)، "هل يمكن التوفيق بين الإسلام والديمقراطية؟"، الندوة الرابعة، مشروع دراسة وبحث حول "الإسلام والسياسة"، برلين، ألمانيا، 23 نوفمبر 2006.
32. عمار بوحوش، "الإصلاحات السياسية في الجزائر: واقع وآفاق"، في: ندوة حول الإصلاحات السياسية في الجزائر، جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2 و3 جوان 1990.

### الرسائل الجامعية

33. عبد الله، أماني محمود. التغيير الاجتماعي في الإسلام بين النظرية والتطبيق، أطروحة دكتوراه. جامعة الخرطوم: كلية الآداب، قسم الفلسفة، سبتمبر 2005.
34. عبد الغفور، عبد الرؤوف أحمد. المصالحة وخطابها، دراسة قرآنية موضوعية، رسالة ماجستير في التفسير وعلوم القرآن، الجامعة الإسلامية بغزة. 2011.

الأفلام الوثائقية

35. قناة الجزيرة. كامل، وجدي. فيلم وثائقي بعنوان جراح الحرية. (2014).

ثانياً: المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

1. Laws

1. Journal Officiel de la République Française. **Loi no 2005-158 du 23 février 2005 portant reconnaissance de la Nation et contribution nationale en faveur des Français rapatriés.** 24 février 2005.

2. books.

2. Abu-Nimer, Mohammed. **Non violence and Peacebuilding in Islam, Theory and Practice.** Gainsville: University Press of Florida. 2003.

3. Bar-Tal, Daniel and Teichman, Yona. **Stereotypes and Prejudice in Conflict, Representations of Arabs in Israeli Jewish Society.** Cambridge and New York: Cambridge University Press. 2005.

4. Benjamin, Mac Queen. **Political Culture and Conflict Resolution in the Arab World Lebanon and Algeria.** Melbourne: Melbourne University Publishing Limited. 2009.

5. Bucaille, Laititia. **Le pardon et la rancœur, Algérie/France, Afrique du Sud : Peut-on enterrer la guerre?.** Constantine: édition Média-plus. 2012.

6. Center for International Development and Technology Transfer. **A Glossary on Violent Conflict Terms and Concepts Used in Conflict Prevention, Mitigation, and Resolution in the Context of Disaster Relief and Sustainable Development.** 4<sup>th</sup> Edition. Tulane University Payson. May 2001.

7. Dan. (ed). **Glossary of Terms for Conflict Management and Peacebuilding.** Washington, DC: Academy for International Conflict Management and Peacebuilding. United States Institute of Peace.

8. Ernesto, Verdeja. **Unchopping a tree: reconciliation in the aftermath of political violence.** Philadelphia: Temple University Press. 2009.

9. Feldman, Lily Gardne: **Germany's Foreign Policy of Reconciliation: From Enmity to Amity.** New York: Rowman & Littlefield Publishers Inc. 2012.

10. Haynes, Priscilla. **Unspeakable Truths: Transitional Justice and the Challenge of Truth Commissions.** 2<sup>nd</sup> Edition. New York and Oxon: Routledge. 2011.

11. Herrnson, Paul S, and M. Hill, Dilys. (ed). **The Clinton Presidency The First Term, 1992-96.**” Snodderly: Macmillan Press Ltd, 1999.
12. Johnstone, Gerry. **Restorative Justice: ideas, values, debates.** Devon and Oregon: Willan Publishing. 2002.
13. Junod, Roland, et Rutayisire, Paul. (Dir). **Citoyenneté et réconciliation au Rwanda.** Genève: Collection du centre de recherche sociale No. 12. Haute école de travail social. 4 mai 2015.
14. Kornbluh, Peter. **The Pinochet file: a declassified dossier on atrocity and accountability.** New York: The National Security Archive. The New Press. 2013.
15. Ledrach, John Paul. **Building peace: sustainable reconciliation in divided societies.** Washington, D.C: United States Institut of peace press. 1997.
16. Martin, Arnaud. (Dir). **La mémoire et le pardon. Les commissions de la vérité et de la réconciliation en Amérique latine.** Paris: Les Éditions L’Harmattan. 2009.
17. Mayer, Bernard S. **Beyond neutrality: confronting the crisis in conflict resolution.** San Francisco: Jossey-Bass. 2004.
18. Miller, Christopher E and King, Mary E. (ed). **A Glossary of terms and concepts in peace and conflict studies.** 2<sup>nd</sup> edition. Costa Rica: University for Peace. Africa program. 2005.
19. Moussaoui, Abderrahmane. **de la violence en Algérie, les lois du chaos.** Arles: Actes Sud/MMSH. 2006.
20. Rudolph, Peters. **Crime and Punishment in Islamic Law, Theory and Practice from the Sixteenth to the Twenty-first Century.** Cambridge and New York: Cambridge University Press, 2005.
21. Saunders, Harold H. **A public peace process: sustained dialogue to transform racial and ethnic conflict.** New York: Palgrave<sup>TM</sup> edition. 2001.
22. Scott, Thomas. **The global resurgence of religion and the transformation of international relations / the struggle for the soul of the twenty-first century.** New York and Hampshire: Palgrave Macmillan. 2005.
23. Volpi, Frédéric. **Islam and Democracy, The Failure of Dialogue in Algeria.** London: Pluto Press. 2003.
24. Wallensteen, Peter. **Understanding Conflict Resolution: War, Peace and the Global System.** London, California and New Delhi: Sage Publications, 2002.

25. Weeks, Gregory Bart. **U.S. and Latin American relations**, 2<sup>nd</sup> edition, West Sussex: Wiley Blackwell. 2015.

26. Werenfels, Isabelle. **Managing Instability in Algeria Elites and political change since 1995**. Oxon and New York: Routledge. 2007.

27. Worth, Richard. **Modern World Leaders: Michelle Bachelet**. New York: Chelsea House. 2008.

28. Zartman, I, William and de Soto, Alvaro. **Timing mediation initiatives**, Washington, DC: United States Institute of Peace, 2010.

### 3. Chapters

29. Agra, Walber de Moura et Tavares, André Ramos. “**La justice réparatrice au Brésil.**” in Arnaud Martin(Dir). **La mémoire et le pardon. Les commissions de la vérité et de la réconciliation en Amérique latine**. Paris: Les Éditions L’Harmattan. 2009. Pp. 35-54.

30. Bar-On, Dan. “**Will the Parties Conciliate or Refuse? The Triangle of Jews, Germans, and Palestinians.**” in Yaacov bar-siman-tov (ed). **From Conflict Resolution to Reconciliation**, New York: Oxford University Press. 2004. Pp. 239-253.

31. Bar-Siman-Tov, Yaacov. “**Dialectics between Stable Peace and Reconciliation.**” in Yaacov, Bar-Siman-Tov (ed). **From Conflict Resolution to Reconciliation**. New York: Oxford University Press Inc, 2004. Pp. 61-80.

32. \_\_\_\_\_. “**Introduction: Why Reconciliation?.**” in Yaacov bar-siman-tov(ed), **From Conflict Resolution to Reconciliation**. New York: Oxford University Press. 2004. Pp. 3-9.

33. Bar-Tal, Daniel and Bennink, Gemma H. “**The Nature of Reconciliation as an Outcome and as a Process.**” in **From Conflict Resolution to Reconciliation**, Yaacov Bar-Siman-Tov (ed), New York: Oxford University Press Inc, 2004. Pp. 11-38.

34. Bloomfield, David. “**The Context of Reconciliation.**” in David Bloomfield and al (ed), **Reconciliation after violent conflict, A Handbook**, International Institute for Democracy and Electoral Assistance. Stockholm: 2003. Pp. 40-48.

35. \_\_\_\_\_. “**Reconciliation: an Introduction**” in David Bloomfield, and al (ed). **Reconciliation after violent conflict, A Handbook**. Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance. 2003. Pp. 10-18.

36. Cuya, Estebán. **“Il reste encore beaucoup à faire!”** in Arnaud Martin (Dir). **La mémoire et le pardon, Les commissions de la vérité et de la réconciliation en Amérique latine.** Paris: Les Éditions L’Harmattan. 2009. Pp. 202-218.

37. \_\_\_\_\_. **“Les commissions de la vérité et de la réconciliation.”** in Arnaud Martin (Dir). **La mémoire et le pardon. Les commissions de la vérité et de la réconciliation en Amérique latine.** Paris: Les Éditions L’Harmattan. 2009. Pp. 23-34.

38.

39. Duthie, Roger. **“Introduction.”** in Roger Duthie and Paul Ssils (ed). **Justice Mosaics, How Context Shapes Transitional Justice in Fractured Societies,** New York: International Center for Transitional Justice. 2017.

40. Egaña, José Luis Cea. **“La Réconciliation au Chili, une transition terminée?”** in Arnaud Martin (Dir). **La mémoire et le pardon. Les commissions de la vérité et de la réconciliation en Amérique latine.** Paris: Les Éditions L’Harmattan. 2009. Pp. 55-77.

41. Febres, Salomón Lerner. **“L’expérience Péruvienne (2001-2003).”** in Arnaud Martin (Dir). **La mémoire et le pardon. Les commissions de la vérité et de la réconciliation en Amérique latine.** Paris: Les Éditions L’Harmattan. 2009. Pp. 78-103.

42. Fronza, Emanuela. **“The Punshment of Negationism: The Difficult Dialoghe Between Law and Memory.”** Vermont Law Review. Vol. 30. No 609.2006. pp. 609-626.

43. Harris, Ian M. **“introduction,”** in Ian, M. Harris and Shuster, Amy L.(ed). **“Global Directory of Peace Studies and Conflict Resolution Programs.”** Peace and Justice Studies Association, 2006, 7<sup>th</sup> Edition. pp. xi-xv.

44. Hermann, Tamar. **“Reconciliation: Reflections on the Theoretical and Practical Utility of the Term.”** in Bar-Siman-Tov, Yaacov (ed). **From conflict resolution to reconciliation,** New York: Oxford University Press, 2004. Pp. 39-60.

45. Huyse, Luc. **“The Process of Reconciliation.”** in David Bloomfield and al (ed). **Reconciliation after violent conflict, A Handbook.** Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance. 2003. Pp. 19-33.

46. Kerber, Guillermo. **“Les commissions de la vérité et de la réconciliation.”** in Arnaud Martin (Dir), **La mémoire et le pardon. Les commissions de la vérité et de la réconciliation en Amérique latine.** Paris: Les Éditions L’Harmattan. 2009. Pp. 160-182.

47. Lechtholz-Zey, Jacqueline. **“Laws Banning Holocaust Denial.”** Genocide Prevention Now.“ Issue 9, Winter 2012, pp .1-18.

48. Mansouri, Abdennour. **“Theory and practice of Forgiveness. Islamic perspective.”** El-Baheth revue for accademic rsearches. No 9. June 2016. Pp. 10-23.

49. Martin, Arnaud. **“Introduction.”** in Arnaud Martin (Dir). **La mémoire et le pardon. Les commissions de la vérité et de la réconciliation en Amérique latine.** Paris: Les Éditions L’Harmattan. 2009. Pp. 13-22.

50. Tutu, Archbishop Desmond M. **“Foreword.”** in Raymond G. Helmick and Rodney L. Petersen (ed). **Forgiveness and reconciliation : religion, public policy, and conflict transformation.** Pennsylvania: Templeton Foundation Press. 2001.

51. Wells, Mike. **“The Spanish Civil War.”** in **History for the IB Diploma: Causes, Practices and Effects of Wars.** Cambridge: 2011, pp 138-174.

52. -\_\_\_\_\_, **“The field of conflict studies, past and present.”** Albany: State University of New York Press. 1999.

#### 4. Articles

53. Abu-Nimer, Mohammed. **“Conflict resolution in an Islamic Context, Some Conceptual Questions.”** Peace & Change. Peace History Society and Consortium on Peace Research, Education and Development. Vol. 21. No. 1. January I996. pp 22-40.

54. \_\_\_\_\_, **“A Framework for Nonviolence and Peacebuilding in Islam.”** Journal of Law and Religion. Vol. 15, No. 1/2. 2000 – 2001. pp. 217-265.

55. Baeza, Paz Rojas. **“Chili : l'impunité et ses conséquences psychiatriques.”** Mouvements. Vol. 1. No 53. pp. 84-87.

56. Barrett, Patrick s. **“The Limits of Democracy: Socio-Political Compromise and Regime Change in Post-Pinochet Chile.”** Studies in Comparative International Development. Fall 1999. Pp. 3-36.

57. Bar-Tal, Daniel. **“From Intractable Conflict Through Conflict Resolution to Reconciliation: Psychological Analysis.”** Political Psychology, Vol. 21, No. 2, 2000 .pp. 351- 365.

58. \_\_\_\_\_. **“Psychological obstacles to peace-making in the Middle East and proposals to overcome them.”** Berlin: conflict and communication. Vol .4, No. 01 .2005. pp. 1-15.

59. Bar-Tal, Daniel and Halprin, Eran. **“The nature of socio-psychological barriers to peaceful conflict resolution and ways to overcome them.”** Berlin: conflict and communication on line. Vol. 12. No. 02. 2013. Pp. 1-16.
60. Barthélemy, Gérard . **“ Réflexions sur deux mémoires inconciliables: celle du maître et celle de l’esclave.”** Cahiers d’études africaines. Vol 1-2, N° 173-174. 2004. Pp. 127-139.
61. Boilley, Pierre. **“Loi du 23 février 2005, colonisations, indigènes, victimisations. Evocations binaires, représentations primaires.”** Politique africaine. Karthala. 2005. pp.131-140.
62. Dam, Caspar ten. **“Private Military Contractors: Deplore or Deploy? Lessons from the ‘Blackwater Scandal’ in Iraq,”** Forum of EthnoGeoPolitics. Vol. 1. No. 2. Autumn 2013. Pp. 20-47.
63. Defrance, Corine. **“La « réconciliation » après les conflits : un « savoir-faire » européen ? Éléments d’introduction.”** Les Cahiers Sirice. Vol. 1. No. 15. pp. 5-14.
64. Du Preez , Amanda. **“The Marikana Massacre: Seeing it All.”** Safundi. The Journal of South African and American Studies, Routledge Taylor & Francis, October 2015, Vol. 16, No. 4. Pp. 419–442.
65. Dudgeon, Patricia and Pickett, Harry. **”Psychology and Reconciliation: Australian Perspectives.”** Australian Psychologis. Vol. 35. No. 2. July 2000. pp. 82-87.
66. Féron, Elise. **“Irlande du Nord: la paix en haut, la guerre en bas ?”**. Critique internationale. Vol. 3. No. 16. 2002. pp. 24-30.
67. \_\_\_\_\_. **“Irlande du Nord: une réconciliation incertaine.”** Cultures & Conflits. Vol. 40. Hiver 2000. Pp. 1-14.
68. \_\_\_\_\_. **“Les Eglises et le conflit nord-irlandais.”** Revue Projet. Vol. 4. No. 281. 2004. pp. 28-31.
69. \_\_\_\_\_. **L’horizon fuyant de la réconciliation. L’Irlande du Nord entre rapprochement et cristallisation des oppositions.** Les Cahiers Sirice Vol. 1. No. 15. pp. 67-82.
70. Fruhling, Hugo. **“Stages of Repression and Legal Strategy for the Defense of Human Rights in Chile: 1973–1980,”** trans. Frederick Woodbridge, Jr., Human Rights Quarterly. Vol 5. No. 4. 1983. Pp. 510–33.
71. Galtung, Johan. **“Cultural Violence.”** Journal of Peace Research. Vol. 27. No. 3. 1990. Pp. 291-305.

72. Gardner-Feldman, Lily. **“German-Polish Reconciliation in Comparative Perspective: Lessons for Japan?”** The Asia-Pacific Journal. Japan Focus. Vol. 8, Issue. 16. No 1. Apr 2010. Pp. 1-19.

73. Gouezn, Aziliz. **“Le Brexit et l’imbroglio frontalier Irlandais.”** Policy Paper, Notre Europe. Institut Jaques De lors. 14 décembre 2017. Pp. 1-22.

74. Gunstone, Andrew. **“Unfinished Business: the Australian Reconciliation Process from 1991– 2000.”** Journal of Australian Indigenous Issues. Vol. 8. No. 4. 2005. Pp.

75. Habib, Adam. **“South Africa - The Rainbow Nation and Prospects for Consolidating Democracy.”** African Association of Political Science, African Journal of Political Sciences. Vol. 2. No 2. Pp. 15-37.

76. Hamber, B. and Van Der Merwe. **“What is This Thing Called Gmmf\*m!Reconciliation?”** Reconciliation in Review. Centre for the Study of Violence and Reconciliation. Vol. 1. No. 1. 1998. Pp. 3-6.

77. Hayes, Brian. **“Statistics of Deadly Quarrels.”** American Scientist. Volume 90, January–February. 2002. pp. 10-15.

78. Hegre, Håvard and al. **“Toward a Democratic Civil Peace? Democracy, Political Change, and Civil War, 1816-1992.”** The American Political Science Review. Vol. 95, No. 1. Mar 2001. pp. 33-48.

79. Holiday, Anthony. **“Le pardon est un acte de volonté, Entretien avec Anthony Holliday.”** Cultures & Conflits. No 40. 2000. Pp. 2-4.

80. Joffé, George. **“The Outlook for Algeria.”** IAI Working Papers, Istituto Affari Internazionali (IAI). Rome: Vol. 15. No. 38. October 2015. Pp. 1-14.

81. Kramer, Gudrun. **“Islamist Notion of Democracy.”** Middle East Report. No. 183. Political Islam. Jul - Aug. 1993. pp. 2-8.

82. MacGinty, Roger. **“American Influences on the Northern Ireland Peace Process.”** Journal of Conflict Studies. Vol. 17. No. 2. 1997. Pp. 1-12.

83. Marsteintredet, Leiv and al, **“Paraguay and The Politics of impeachment.”** Journal of Democracy. October 2013, Vol 24, No 4. Pp. 110-123.

84. Maurice, Thierry. **“La politique mémorielle en Espagne: de la loi d’amnistie à la loi d’extension des droits des personnes affectées par la guerre civile et la dictature (1977-2006).”** Carnets de bord. No. 12. Décembre 2006. Pp. 6-15.

85. Mourlon-Druol, Emmanuel. **“Rethinking Franco-German relations: a historical perspective.”** Policy Contribution, Issue N°.29. November 2017. Pp. 1-10.

86. Nossent, Jérôme. **“Mémoires des époux Klarsfed: « Et si on écrivait l’Histoire ? ».** Cahiers Mémoire et Politique. Pp. 83-88.

87. Pervillé, Guy. **“Laetitia Bucaille, Le pardon sans la rancœur. Algérie/France, Afrique du Sud : peut-on enterrer la guerre ?”.** Paris: Payot & Rivages, 2010, 411 p ». Histoire@Politique. pp. 1-4.

88. Phillips, James. **“The rising threat of revolutionary islam in Algeria.”** Backgrounder, The Heritage Foundation. No. 1060. November 9. 1995. Pp. 1-14.

89. Rosoux, Valérie. **“Transférer le conflit d’un niveau militaire à un niveau politique, Expériences de négociations et de médiations internationales. Entretien avec William Zartman John Hopkins University.”** Revue Négociations, Paris: Décembre 2003. pp.113-132.

90. Rozenberg, Danielle. **“Le « pacte d'oubli » de la transition démocratique en Espagne » Retours sur un choix politique, controversé.”** Politix. Vol. 2. No. 74. pp. 173-188.

91. \_\_\_\_\_ . **“Mémoire, justice et raison d'Etat dans la construction de l'Espagne démocratique.”** Histoire@Politique. Politique, culture, société, No. 2. septembre-octobre 2007. Pp. 1-17.

92. Schaap, Andrew. **“Reconciliation as Ideology and Politics.”** Constellations. Vol. 15. No. 2. 2008. Blackwell Publishing Ltd. 2008. Pp. 249-264.

93. Testas, Abdelaziz **“Democratization and Civil Conflict Post-dependence Algeria.”** Democratization. Vol. 9. No. 4. Pp. 106-121.

94. Weeks, Gregory and Borzutzky, Silvia. **“Michelle Bachelet’s Government: The Paradoxes of a Chilean President.”** Journal of Politics in Latin America. Vol. 4. No. 3. 2012. Pp. 97-121.

## 5. Papers

95. Asan Institute for Policy Studies Seoul. **“Polish-German Relations since 1945: A Source of Inspiration for Future Korean-Japanese Relations?”.** South Korea. December 1, 2011.

96. Fearon, James and Laitin, David. **“Algeria.”** April 10, 2006, Stanford University, USA.

97. Gunstone, Andrew. **“The impact of nationalism upon the formal Australian reconciliation process.”** *in the Australasian Political Studies Association Conference*, University of Newcastle. 25-27 September 2006.

98. Lefranc, Sandrine, **“Poliques Internationales de reconciliation.”** Table ronde n° 5.

99. Lempp, Albrecht. **“The history of Polish-German relations after the 2nd World War.”** *in* The Asan Institute for Policy Studies Seoul. **Polish-German Relations since 1945: A Source of Inspiration for Future Korean-Japanese Relations?.** South Korea. December 1, 2011.

100. Lipowicz, Irena. **“20 years of relations between the democratic and free Poland and German.”** *in* The Asan Institute for Policy Studies Seoul. **Polish-German Relations since 1945: A Source of Inspiration for Future Korean-Japanese Relations?.** South Korea. December 1, 2011.

101. Mansouri, Abdennour. **Justice and Forgiveness, is there a reconciliation ?** *in* **Forgiveness: Probing the Boundaries**, the 8<sup>th</sup> Global Conference, Inter-Disciplinary. Net. Dubrovnik. 10-12 May, 2015.

102. Ross, Michael L. **“Does Resource Wealth Cause Authoritarian Rule?”** April 4, 2000.

103. Sulek, Jerzy. **“Polish-German Reconciliation after the Second World War – in the Context of Korean-Japanese Relations.”** *in* **Polish-German Relations since 1945: A Source of Inspiration for Future Korean-Japanese Relations?.** Seoul: The Asan Institute for Policy Studies. December 1, 2011.

104. Yeong, Loke Hoe. **“50 years of the ‘twin engine’ Franco-German reconciliation, European integration and reflections for Asia.”** EU Centre in Singapore.

## 6. Reports

105. Bloomfield, David. **On Good Terms: Clarifying Reconciliation.** Berghof Research Center for Constructive Conflict Management, Berghof Report No. 14. Berlin: October 2006.

106. Human Security research Group. **Human Security report 2013, The Decline In Global violence: evidence, explanation, and contestation.** Vancouver: Human Security Press. Simon Fraser University. 2014.

107. Mix, Derek E. **Spain and Its Relations with the United States: In Brief.** Congressional Research Service, US Congress, Washington, DC, December 4, 2015.

108. Transparency International. **The Corruption Perceptions Index (CPI) 2017.** February 2018.

## 7. Web resources

109. Brodern, John M. “**Clinton Offers His Apologies To Guatemala.**” The New York Times. 11 march 1999. USA.

<http://www.nytimes.com/1999/03/11/world/clinton-offers-his-apologies-to-guatemala.html>

110. **Collins dictionary**, <http://www.collinsdictionary.com>

111. **Foundation “Remembrance, Responsibility, Future,” EVZ**, <https://www.stiftung-evz.de/eng/home.html>

112. Girard, Christophe et Tin, Louis-Georges. “**Loi du 23 février 2005, un an d'outrage à la dignité.**” Journal Libération. 24 février 2006.

[http://www.liberation.fr/tribune/2006/02/24/loi-du-23-fevrier-2005-un-an-d-outrage-a-la-dignite\\_31025](http://www.liberation.fr/tribune/2006/02/24/loi-du-23-fevrier-2005-un-an-d-outrage-a-la-dignite_31025)

113. Hafida, Ameyar. “**Benyoucef Benkhedda a essayé de se défausser.**” Quotidien liberte. 20 juin 2015.

<https://www.liberte-algerie.com/histoire/benyoucef-benkhedda-a-essaye-de-se-defausser-227826>

114. Huff Post Maghreb, **Les réserves de change de l'Algérie à 98 milliards de dollars à fin novembre.**

[https://www.huffpostmaghreb.com/2017/12/22/reserves-change-algerie-n\\_n\\_18892152.html](https://www.huffpostmaghreb.com/2017/12/22/reserves-change-algerie-n_n_18892152.html).

115. **International-Alert ONG**, <http://www.international-alert.org/>

116. Kettle, Martin and Lennard, Jeremy. “**Clinton apology to Guatemala.**” The Guardian. UK. 12 marsh. 1999.

<https://www.theguardian.com/world/1999/mar/12/jeremylennard.martinkettle>.

117. **Larousse, Dictionnaire**, <http://www.larousse.fr>

118. Liffran, Olivier. “**Le massacre des mineurs de Marikana: l'épine dans le pied de Cyril Ramaphosa.**” Jeune Afrique. 19 décembre 2017.

<http://www.jeuneafrique.com/503891/politique/le-massacre-des-mineurs-de-marikana-la-tache-sur-le-cv-de-cyril-ramaphosa-zuma-anc/>

119. **Nobel foundation.** Award Ceremony Speech. [https://www. Nobel prize.org/nobel\\_prizes/peace/laureates/1971/press.html](https://www.Nobelprize.org/nobel_prizes/peace/laureates/1971/press.html)

120. **Pugwash conference,** <http://www.pugwash.org>

121. Rémy, Jean-Philippe. “**Le président sud-africain Jacob Zuma démissionne avec ‘effet immédiat.’**” *Le Monde.* 14 février 2018.

[http://www.lemonde.fr/afrique/article/2018/02/14/afrique-du-sud-le-president-jacob-zuma-demissionne-avec-effet-immediat\\_5257073\\_3212.html](http://www.lemonde.fr/afrique/article/2018/02/14/afrique-du-sud-le-president-jacob-zuma-demissionne-avec-effet-immediat_5257073_3212.html)

122. . **Rienzi, Greg.** “**Other nations could learn from Germany's efforts to reconcile after WWII.**”

<http://hub.jhu.edu/magazine/2015/summer/germany-japan-econciliation/preview/>

123. Rondeaux, Candace. “**Musharraf Exits, but Uncertainty Remains,**” *Washington Post.* August 19, 2008. <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2008/08/18/AR2008081800418.html>

124. *Tirana Times.* “**The Franco-German partnership and lessons for the Western Balkans, Interview with the German and French Ambassadors to Albania, H. E. Susanne Schütz and H. E. Bernard Fitoussi.**” January 20-26, 2017. *Tirana.*

## **Documentaries**

8. Al Jazeera English Production. “**Northern Ireland's Troubles - Walls of Shame.**” (Documentary). July 2007.

9. Zingaro, Frédérique et Bonnassieux Mathilde (Réalisateurs), **Brésil : le grand bond en arrière,** (film documentaire), France, 2016, diffusé sur ARTE.

<https://www.arte.tv/fr/videos/069766-000-A/bresil-le-grand-bond-en-arriere/>

الملاحق

الملحق رقم 1

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإعلان سنة 2009 سنة دولية للمصالحة

الأمم المتحدة A/RES/61/17



January 2007 23 Distr.: General

الدورة الحادية والستون

البند ١٥٠ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦

دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (Add.1) [و (A/61/L.22)]

١٧/٦١ - السنة الدولية للمصالحة، ٢٠٠٩

إن الجمعية العامة،

إذ تضع في اعتبارها ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما ما يتضمنه من مقاصد ومبادئ، وعلى وجه الخصوص حماية الأجيال المقبلة من ويلات الحرب والتوصل، بالطرق السلمية ووفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، إلى حل أو تسوية النزاعات أو الأوضاع الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلام، والأخذ بالتسامح والعيش معا في سلام وحسن جوار، وبالتالي إقامة علاقات ودية بين الأمم وتعزيز التعاون الدولي من أجل تسوية القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية الدولية،

وإذ تسلّم بأن عمليات المصالحة ضرورية وملحة بوجه خاص في بلدان ومناطق العالم التي عانت لا تزال تعاني من حالات صراع أضرت، بمختلف جوانبها الداخلية والوطنية والدولية، بالمجتمعات وأدت إلى انقسامها،

وإذ تسلّم أيضا، بأن العديد من الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة بوجه عام والمجتمع الدولي برمته لدعم حفظ السلام وبناء السلام ومنع نشوب الصراعات ونزع السلاح والتنمية المستدامة وتعزيز حقوق الإنسان وكرامة الإنسان وحمائتهما والديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد تفضي، في جملة أمور، إلى البدء في عمليات المصالحة وتطويرها، وإذ تدرك أن الحوار بين الخصوم المبني على الاحترام والتسامح عنصر جوهري في تحقيق السلام والمصالحة، وإذ تدرك أيضا أن الحقيقة والعدل عنصران لا غنى عنهما في تحقيق المصالحة والسلام الدائم،

وإذ تضع في اعتبارها دور وسائل الإعلام في الإبلاغ عن عمليات المصالحة، واقتناعا منها بأن إعلان سنة دولية للمصالحة في بداية العقد الأول من الألفية الجديدة سيعتج للمجتمع الدولي الفرصة للمضي قدما، بالمشاركة

الفاعلة لجميع أصحاب المصلحة، في الجهود الرامية إلى تطوير عمليات المصالحة التي تعد ضرورة وشرطا لإقرار سلام وطييد ودائم،

١- تعرب عن عزمها الراسخ على المضي قدما في عمليات المصالحة في المجتمعات التي تضررت من جراء الصراعات و / أو التي أدت الصراعات إلى انقسامها؛

٢- تقرر إعلان عام ٢٠٠٩ سنة دولية للمصالحة؛

٣- تدعو الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية إلى دعم عمليات المصالحة بين المجتمعات المتضررة و/ أو المنقسمة على نفسها وتخطيط وتنفيذ برامج ثقافية وتعليمية واجتماعية مناسبة لتعزيز مفهوم المصالحة، عن طريق أمور عدة منها عقد مؤتمرات وحلقات دراسية ونشر معلومات عن هذا الموضوع.

الجلسة العامة ٥٦

٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٦

---

الملحق رقم 2

نداء الإثنا عشر شخصية في فرنسا تنديدا بالتعذيب خلال الثورة الجزائرية

**Appel des 12 du 30 octobre 2000  
Condamnation des tortures dans la guerre d'Algérie<sup>1</sup>**

" Des deux côtés de la Méditerranée, la mémoire française et la mémoire algérienne resteront hantées par les horreurs qui ont marqué la guerre d'Algérie tant que la vérité n'aura pas été dite et reconnue.

Ce travail de mémoire appartient à chacun des deux peuples et aux communautés, de quelque origine que ce soit, qui ont cruellement souffert de cette tragédie dont les autorités françaises portent la responsabilité essentielle en raison de leur obstination à refuser aux Algériens leur émancipation.

Aujourd'hui, il est possible de promouvoir une démarche de vérité qui ne laisse rien dans l'ombre. En France, le nouveau témoignage d'une Algérienne, publié dans la presse, qui met en accusation la torture, ne peut rester sans suite ni sanction. Le silence officiel serait ajouté au crime de l'époque une faute d'aujourd'hui. En Algérie, se dessine la mise en cause de pratiques condamnables datant de la guerre et surtout lui ayant survécu commises au nom de situations ou "tout serait permis". Il reste que la torture, mal absolu, pratiquée de façon systématique par une "armée de la République" et couverte en haut lieu à Paris, a été le fruit empoisonné de la colonisation et de la guerre, l'expression de la volonté du dominateur de réduire par tous les moyens la résistance du dominé.

Avec cette mise à jour il ne s'agit pas seulement de vérité historique, mais aussi de l'avenir des générations issues des diverses communautés qui vivent avec ce poids, cette culpabilité et ce non-dit.

Pour nous, citoyens français auxquels importe le destin partagé des deux peuples et le sens universel de la justice, pour nous qui avons combattu la torture sans être aveugles aux autres pratiques, il revient à la France, eu égard à ses responsabilités, de condamner la torture qui a été entreprise en son nom durant la guerre d'Algérie. Il en va du devoir de mémoire auquel la France se dit justement attachée et qui ne devrait connaître aucune discrimination d'époque et de lieu.

Dans cet esprit, et dans cet esprit seulement, tourné vers un rapprochement des personnes et des communautés et non vers l'exacerbation de leurs antagonismes, nous demandons à Monsieur Jacques Chirac, président de la République et, à Monsieur Lionel Jospin, premier ministre, de condamner ces pratiques par une déclaration publique. Et nous invitons les témoins, les citoyens à s'exprimer sur cette question qui met en jeu leur humanité. "

Signataires:

- Henri Alleg, ancien directeur d'Alger républicain, auteur de la Question.

---

<sup>1</sup> Le Quotidien Humanité, "Appel des 12 du 30 octobre 2000 Condamnation des tortures dans la guerre d'Algérie," <https://www.humanite.fr/node/262099>, avril 2018.

- Josette Audin, épouse de Maurice Audin assassiné par ses tortionnaires.
  - Simone de Bollardière, veuve du général Pâris de Bollardière, opposé à la torture et condamné à deux mois de forteresse.
  - Nicole Dreyfus, avocate de Baya Hocine et Djohor Akrou.
  - Noël Favrelière, rappelé, déserteur.
  - Gisèle Halimi, avocate de Djamila Boupacha.
  - Alban Liechti, appelé, insoumis.
  - Madeleine Rebérioux, historienne, secrétaire du Comité Audin.
  - Laurent Schwartz, mathématicien, président du comité Audin.
  - Germaine Tillion, ethnographe, résistante, auteur de L'Afrique bascule vers l'avenir.
  - Jean-Pierre Vernant, historien, résistant.
  - Pierre Vidal Naquet, historien, auteur de la Torture dans la République.
-

الملحق رقم 3

خطاب رئيسا المجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية في حفل تسلم جائزة نوبل للسلام

لسنة 2012 بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي<sup>1</sup>

« From War to Peace: A European Tale »

Herman Van Rompuy president of the european council

Your Majesties,  
Your Royal Highnesses,  
Heads of State and Government,  
Members of the Norwegian Nobel Committee,  
Excellencies,  
Ladies and Gentlemen,

It is with humility and gratitude that we stand here together, to receive this award on behalf of the European Union.

At a time of uncertainty, this day reminds people across Europe and the world of the Union's fundamental purpose: to further the fraternity between European nations, now and in the future.

It is our work today.  
It has been the work of generations before us.  
And it will be the work of generations after us.

Here in Oslo, I want to pay homage to all the Europeans who dreamt of a continent at peace with itself, and to all those who day by day make this dream a reality. This award belongs to them.

War is as old as Europe. Our continent bears the scars of spears and swords, canons and guns, trenches and tanks, and more.

The tragedy of it all resonates in the words of Herodotus, 25 centuries ago: "*In Peace, Sons bury their Fathers. In War, Fathers bury their Sons.*"

Yet, ... after two terrible wars engulfed the continent and the world with it, ... finally lasting peace came to Europe. In those grey days, its cities were in ruins, the hearts of many still simmering with mourning and resentment. How difficult it then seemed, as Winston Churchill said, "*to regain the simple joys and hopes that make life worth living*".

As a child born in Belgium just after the war, I heard the stories first-hand. My grandmother spoke about the Great War. In 1940, my father, then seventeen, had to dig his own grave. *He got away; otherwise I would not be here today.*

---

1 [https://www.nobelprize.org/nobel\\_prizes/peace/laureates/2012/eu-lecture\\_en.html](https://www.nobelprize.org/nobel_prizes/peace/laureates/2012/eu-lecture_en.html)

So what a bold bet it was, for Europe's Founders, to say, yes, we can break this endless cycle of violence, we can stop the logic of vengeance, we can build a brighter future, together. What power of the imagination.

Of course, peace might have come to Europe without the Union. Maybe. We will never know. But it would never have been of the same quality. A lasting peace, not a frosty cease-fire.

To me, what makes it so special, is reconciliation. In politics as in life, reconciliation is the most difficult thing. It goes beyond forgiving and forgetting, or simply turning the page.

To think of what France and Germany had gone through ..., and then take this step ... Signing a Treaty of Friendship ... Each time I hear these words – *Freundschaft, Amitié* –, I am moved. They are private words, not for treaties between nations. But the will to not let history repeat itself, to do something radically new, was so strong that new words had to be found.

For people Europe was a promise, Europe equalled hope. When Konrad Adenauer came to Paris to conclude the Coal and Steel Treaty, in 1951, one evening he found a gift waiting at his hotel. It was a war medal, *une Croix de Guerre*, that had belonged to a French soldier. His daughter, a young student, had left it with a little note for the Chancellor, as a gesture of reconciliation and hope.

I can see many other stirring images before me. Leaders of six States assembled to open a new future, in Rome, *città eterna* ... Willy Brandt kneeling down in Warsaw. The dockers of Gdansk, at the gates of their shipyard. Mitterrand and Kohl hand in hand. Two million people linking Tallinn to Riga to Vilnius in a human chain, in 1989. These moments healed Europe.

But symbolic gestures alone cannot cement peace. This is where the European Union's "secret weapon" comes into play: an unrivalled way of binding our interests so tightly that war becomes materially impossible. Through constant negotiations, on ever more topics, between ever more countries. It's the golden rule of Jean Monnet: "*Mieux vaut se disputer autour d'une table que sur un champ de bataille.*" ("Better fight around a table than on a battle-field.") If I had to explain it to Alfred Nobel, I would say: not just a peace congress, a *perpetual* peace congress!

Admittedly, some aspects can be puzzling, and not only to outsiders. Ministers from landlocked countries passionately discussing fish-quota. Europarlamentarians from Scandinavia debating the price of olive oil. The Union has perfected the art of compromise. No drama of victory or defeat, but ensuring all countries emerge victorious from talks. For this, boring politics is only a small price to pay ...

Ladies and Gentlemen,

It worked.  
Peace is now self-evident.  
War has become inconceivable.

Yet 'inconceivable' does not mean 'impossible'.  
And that is why we are gathered here today.  
Europe must keep its promise of peace.

I believe this is still our Union's ultimate purpose. But Europe can no longer rely on this promise alone to inspire citizens. In a way, it's a good thing; war-time memories are fading.

Even if not yet everywhere. Soviet rule over Eastern Europe ended just two decades ago. Horrendous massacres took place in the Balkans shortly after. The children born at the time of Srebrenica will only turn eighteen next year. But they already have little brothers and sisters born after that war: the first *real* post-war generation of Europe. This must remain so.

Presidents, Prime Ministers,  
Excellencies,

So, where there was war, there is now peace. But another historic task now lies ahead of us: keeping peace where there is peace. After all, history is not a novel, a book we can close after a Happy Ending: we remain fully responsible for what is yet to come.

This couldn't be more clear than it is today, when we are hit by the worst economic crisis in two generations, causing great hardship among our people, and putting the political bonds of our Union to the test.

Parents struggling to make ends meet, workers recently laid off, students who fear that, however hard they try, they won't get that first job: when *they* think about Europe, peace is not the first thing that comes to mind ...

When prosperity and employment, the bedrock of our societies, appear threatened, it is natural to see a hardening of hearts, the narrowing of interests, even the return of long-forgotten fault-lines and stereotypes. For some, not only joint decisions, but the very fact of deciding jointly, may come into doubt.

And while we must keep a sense of proportion – even such tensions don't take us back to the darkness of the past –, the test Europe is currently facing is real. If I can borrow the words of Abraham Lincoln at the time of another continental test, what is being assessed today is "*whether that Union, or any Union so conceived and so dedicated, can long endure*".

We answer with our deeds, confident we will succeed. We are working very hard to overcome the difficulties, to restore growth and jobs. There is of course sheer necessity. But there is more that guides us: the will to remain masters of our own destiny, a sense of togetherness, and in a way ... *speaking to us from the centuries* ... the idea of *Europa* itself.

The presence of so many European leaders here today underlines our common conviction: that we will come out of this together, and stronger. Strong enough in the world to defend our

interests and promote our values. We all work to leave a better Europe for the children of today and those of tomorrow. So that, later, others might turn and judge: that generation, *ours*, preserved the promise of Europe.

Today's youth is already living in a new world. For them Europe is a daily reality. Not the constraint of being in the same boat. No, the richness of being able to freely share, travel and exchange. To share and shape a continent, experiences, a future.

Excellencies,  
Ladies & Gentlemen,

Our continent, risen from the ashes after 1945 and united in 1989, has a great capacity to reinvent itself. It is to the next generations to take this common adventure further. I hope they will seize this responsibility with pride. And that they will be able to say, as we here today: *Ich bin ein Europäer. Je suis fier d'être européen.* I am proud to be European.

**President José Manuel Barroso speech  
The President of the European Commission**

Your  
Excellencies,  
Ladies and Gentlemen,

Majesties,

*"Peace is not mere absence of war, it is a virtue", wrote Spinoza: "Pax enim non belli privatio, sed virtus est". And he added it is "a state of mind, a disposition for benevolence, confidence, justice".*

Indeed, there can only be true peace if people are confident. At peace with their political system. Reassured that their basic rights are respected.

The European Union is not only about peace among nations. It incarnates, as a political project, that particular state of mind that Spinoza was referring to. It embodies, as a community of values, this vision of freedom and justice.

I remember vividly in 1974 being in the mass of people, descending the streets in my native Lisbon, in Portugal, celebrating the democratic revolution and freedom. This same feeling of joy was experienced by the same generation in Spain and Greece. It was felt later in Central and Eastern Europe and in the Baltic States when they regained their independence. Several generations of Europeans have shown again and again that their choice for Europe was also a choice for freedom.

I will never forget Rostropovich playing Bach at the fallen Wall in Berlin. This image reminds the world that it was the quest for freedom and democracy that tore down the old divisions and made possible the reunification of the continent. Joining the European Union was essential for the consolidation of democracy in our countries. Because it places the person and respect of human dignity at its heart. Because it gives a voice to differences while creating unity. And so, after reunification, Europe was able to breathe with both its lungs, as said by Karol Wojtiła. The European Union has become our common house. The "homeland of our homelands" as described by Vaclav Havel.

Our Union is more than an association of states. It is a new legal order, which is not based on the balance of power between nations but on the free consent of states to share sovereignty.

From pooling coal and steel, to abolishing internal borders, from six countries to soon twenty-eight with Croatia joining the family this has been a remarkable European journey which is leading us to an "ever closer Union". And today one of the most visible symbols of our unity is in everyone's hands. It is the Euro, the currency of our European Union. We will stand by it.

Your

Excellencies,

Ladies and Gentlemen,

Peace cannot rest only on the good will of man. It needs to be grounded on a body of laws, on common interests and on a deeper sense of a community of destiny.

The genius of the founding fathers was precisely in understanding that to guarantee peace in the 20th century nations needed to think beyond the nation-state. As Walter Hallstein, the first President of the European Commission said: "*Das System der Nationalstaaten hat den wichtigsten Test des 20. Jahrhunderts nicht bestanden*" ("The system of sovereign nation-states has failed the most important test of the 20th century"). And he added "through two world wars it has proved itself unable to preserve peace."

The uniqueness of the European project is to have combined the legitimacy of democratic States with the legitimacy of supranational institutions: the European Commission, the European Court of Justice. Supranational institutions that protect the general European interest, defend the European common good and embody the community of destiny. And alongside the European Council, where the governments are represented, we have over the years developed a unique transnational democracy symbolised by the directly elected European Parliament.

Our quest for European unity is not a perfect work of art; it is work in progress that demands constant and diligent tending. It is not an end in itself, but a means to higher ends. In many ways, it attests to the quest for a cosmopolitan order, in which one person's gain does not need to be another person's pain; in which abiding by common norms serves universal values.

That is why despite its imperfections, the European Union can be, and indeed is, a powerful inspiration for many around the world. Because the challenges faced from one region to the other may differ in scale but they do not differ in nature.

We all share the same planet. Poverty, organised crime, terrorism, climate change: these are problems that do not respect national borders. We share the same aspirations and universal values: these are progressively taking root in a growing number of countries all over the world. We share "*l'irréductible humain*", the irreducible uniqueness of the human being. Beyond our nation, beyond our continent, we are all part of one mankind.

Jean Monnet, ends his *Memoirs* with these words: "*Les nations souveraines du passé ne sont plus le cadre où peuvent se résoudre les problèmes du présent. Et la communauté elle-même n'est qu'un étape vers les formes d'organisation du monde de demain.*" ("The sovereign nations of the past can no longer solve the problems of the present. And the [European] Community itself is only a stage on the way to the organised world of the future.")

This federalist and cosmopolitan vision is one of the most important contributions that the European Union can bring to a global order in the making.

Your Excellencies,  
Ladies and Gentlemen,

The concrete engagement of the European Union in the world is deeply marked by our continent's tragic experience of extreme nationalism, wars and the absolute evil of the Shoah. It is inspired by our desire to avoid the same mistakes being made again.

That is the foundation of our multilateral approach for a globalisation based on the twin principles of global solidarity and global responsibility; That is what inspires our engagement with our neighbouring countries and international partners, from the Middle East to Asia, from Africa to the Americas; It defines our stance against the death penalty and our support for international justice embodied by the International Court of Justice and the International Criminal Court; It drives our leadership in the fight against climate change and for food and energy security; It underpins our policies on disarmament and against nuclear proliferation;

As a continent that went from devastation to become one of the world's strongest economies, with the most progressive social systems, being the world's largest aid donor, we have a special responsibility to millions of people in need.

In the 21st century it is simply unacceptable to see parents powerless as their baby is dying of lack of basic medical care, mothers compelled to walk all day in the hope of getting food or clean water and boys and girls deprived of their childhood because they are forced to become adults ahead of time.

As a community of nations that has overcome war and fought totalitarianism, we will always stand by those who are in pursuit of peace and human dignity.

And let me say it from here today: the current situation in Syria is a stain on the world's conscience and the international community has a moral duty to address it.

And as today marks the international human rights day, more than any other day our thoughts go to the human rights' defenders all over the world who put their lives at risk to defend the values that we cherish. And no prison wall can silence their voice. We hear them in this room today.

And we also remember that last year on this very podium three women were honoured for their non-violent struggle for the safety of women and for women's rights. As a Union built on the founding value of equality between women and men, enshrined in the Treaty of Rome in 1957, we are committed to protecting women's rights all over the world and supporting women's empowerment. And we cherish the fundamental rights of those who are the most vulnerable, and hold the future in their hands: the children of this world.

As a successful example of peaceful reconciliation based on economic integration, we contribute to developing new forms of cooperation built on exchange of ideas, innovation and

research. Science and culture are at the very core of the European openness: they enrich us as individuals and they create bonds beyond borders.

Your  
Your  
Heads  
Members  
Excellencies,  
Ladies and Gentlemen,

of  
the

Royal  
State  
Norwegian

and  
Nobel

Majesties,  
Highnesses,  
Government,  
Committee,

Humbled, and grateful for the award of the Nobel Peace Prize, there is no better place to share this vision than here in Norway, a country which has been giving so much to the cause of global peace.

The "*pacification of Europe*" was at the heart of Alfred Nobel's concerns. In an early version of his will, he even equated it to international peace. This echoes the very first words of the Schuman Declaration, the founding document of the European Union. "*La paix mondiale*". "*World Peace*," it says, "*cannot be safeguarded without the making of creative efforts proportionate to the dangers which threaten it.*"

My message today is: you can count on our efforts to fight for lasting peace, freedom and justice in Europe and in the world.

Over the past sixty years, the European project has shown that it is possible for peoples and nations to come together across borders. That it is possible to overcome the differences between "them" and "us".

Here today, our hope, our commitment, is that, with all women and men of good will, the European Union will help the world come together.

Thank you.

# الفهرس

الفهرس:

شكر وعرهان

إهداء

1	مقدّمة
11	الفصل الأوّل في الصراع قبل المصالحة
13	المبحث الأوّل: تنظير الصراع
16	المطلب الأوّل: دورة حياة الصراع
19	المطلب الثاني: تصنيف الصراعات
26	المطلب الثالث: الحالة الهايتية كصراع تاريخي
32	المبحث الثاني: التوجّهات المعاصرة للصراع
33	المطلب الأوّل: تغيّر طبيعة الصراعات بعد الحرب الباردة
37	المطلب الثاني: الصراعات المعاصرة وتحدياتها الجديدة
40	المطلب الثالث: المقاربة الإحصائية للصراعات المعاصرة
43	المطلب الرابع: المقاربة السيكولوجية للصراع
46	المبحث الثالث: دراسات السلام والصراع
51	المطلب الثاني: حقل دراسة الصراع والسلام وتطوّره
58	المطلب الثالث: مفاهيم مفتاحية في حلّ الصراع
62	المطلب الرابع: انتقاد قصور دراسات حلّ الصراع والسلام
68	الفصل الثاني نظرية المصالحة
69	المبحث الأوّل: تنظير المصالحة
71	المطلب الأوّل: ظروف نشأة وتطوّر المصالحة
88	المطلب الخامسة: المقاربة الألمانية للمصالحة
90	المطلب السادس: نظرية المصالحة
102	المطلب السابع: المقاربات النظرية للمصالحة
106	المبحث الثاني: المقاربة النقدية للمصالحة

106	المطلب الأول: خصائص المصالحة
109	المطلب الثاني: نقد المصالحة
109	الفرع الأول: الدين والمصالحة
113	الفرع الثاني: التعايش كبديل للمصالحة
115	الفرع الثالث: سوسيولوجية فواعل المصالحة
119	الفرع الرابع: العدالة التصحيحية
121	المطلب الثالث: أزمة المفهوم والممارسة في المصالحة الأسترالية
<b>126</b>	<b>الفصل الثالث المصالحة في الإسلام</b>
131	المبحث الأول: المصالحة من خلال القرآن الكريم
132	المطلب الأول: سورة المصالحة في القرآن الكريم
142	المطلب الأول: تصنيف الجرائم في الفقه الإسلامي
142	الفرع الأول: تصنيف الجرائم حسب جسامتها
143	الفرع الثاني: تصنيف الجرائم حسب طبيعتها وبواعثها
150	المطلب الثاني: احتمالات المصالحة في الفقه الإسلامي
152	المبحث الثالث: المصالحة في السنّة النبوية
<b>160</b>	<b>الفصل الرابع النموذج الأوروبي للصراع والمصالحة</b>
163	المبحث الأول: الصراع في السياق الأوروبي
165	المطلب الأول: الصراع في إيرلندا الشمالية
167	المطلب الثاني: الصراع الإسباني
167	الفرع الأول: تعدّد أسباب الصراع الإسباني
169	الفرع الثاني: الكنيسة الكاثوليكية كعامل انقسام في إسبانيا قبل انقلاب 1936
173	الفرع الثالث: الصمت وميراث النظام الفرانكي
174	المطلب الثالث: ألمانيا في مواجهة صراعات متعدّدة
174	الفرع الأول: الميراث الثقيل لما بعد الحرب العالمية الثانية
176	الفرع الثاني: الصراع الألماني البولوني

177	المبحث الثاني: المصالحة في السياق الأوروبي
177	المطلب الأول: المصالحة الألمانية الفرنسية
178	المطلب الثاني: المصالحة الإسبانية
178	الفرع الأول: نتائج الحرب الأهلية الإسبانية
181	الفرع الثاني: لحظة التحوّل الديمقراطي الإسباني
182	الفرع الثالث: العفو من أجل المصالحة
	<b>The Double German</b> المطلب الثالث: المصالحة الألمانية المزدوجة
185	<b>Reconciliation</b>
187	الفرع الأول: المصالحة الألمانية البولونية
190	الفرع الثاني: التعويضات الألمانية لبولونيا
191	المطلب الرابع: مسار المصالحة في إيرلندا الشمالية
191	الفرع الأول: جهود المصالحة
193	الفرع الثاني: معوقات المصالحة
<b>199</b>	<b>الفصل الخامس نموذج أمريكا اللاتينية في الصراع والمصالحة</b>
201	المبحث الأول: الصراع في أمريكا اللاتينية
201	المطلب الأول: النظم الديكتاتورية أو الحكم عبر الخوف
203	المطلب الثاني: أطراف الصراع في أمريكا اللاتينية
206	المطلب الثالث: الصراع في البرازيل
206	الفرع الأول: تاريخ الصراع في البرازيل
208	الفرع الثاني: منطق الضحية
209	المطلب الرابع: الصراع في الشيلي
209	الفرع الأول: الأسباب المباشرة للصراع: سياسات "مزعجة" لرئيس "مزعج"
212	الفرع الثاني: تاريخ الصراع في الشيلي
215	الفرع الثالث: كما في إسبانيا: إضرابات، تدخل للجيش ثمّ حكم عسكري
216	المبحث الثاني: المصالحة في أمريكا اللاتينية عبر لجان الحقيقة والمصالحة

216	المطلب الأول: إنشاء لجان الحقيقة والمصالحة
220	المطلب الثالث: المصالحة في البرازيل
222	المطلب الرابع: المصالحة في الشيلي
222	الفرع الأول: انهيار الحكم الديكتاتوري وتشكيل لجنة الحقيقة والمصالحة
226	الفرع الثاني: إرث المصالحة الملغمة
228	المطلب الخامس: مستقبل المصالحة في أمريكا اللاتينية
<b>230</b>	<b>الفصل السادس النموذج الجزائري للصراع والمصالحة</b>
232	المبحث الأول: تحليل الصراع في الجزائر
232	المطلب الأول: التحوّل المأزوم
235	المطلب الثاني: جذور الأزمة الجزائرية
235	الفرع الأول: العامل التاريخي
237	الفرع الثاني: العامل السياسي أو السياسة على وقع الانقلاب
239	المطلب الثالث: العامل الاقتصادي
241	المطلب الرابع: العامل الخارجي
244	المطلب الخامس: نماذج المصالحة
	الفرع الأول: نموذج "الستة نماذج للمصالحة" 6 Ms Reconciliation Model
244	
247	الفرع الثاني: التحوّل بين النماذج الستة للمصالحة
250	المبحث الثاني: دروس الصراع والمصالحة من النموذج الأوروبي
250	المطلب الأول: الدرس الألماني
253	المطلب الثاني: الدرس الإيرلندي
256	المطلب الثالث: الدرس الإسباني
262	المبحث الثالث: دروس الصراع والمصالحة من نموذج أمريكا اللاتينية
262	المطلب الأول: حول الصراع: متلازمة أليندي The Allende Syndrome
264	المطلب الثاني: حول أدوات المصالحة: لجان الحقيقة والمصالحة

266	المطلب الثالث: المصالحة رهينة الميكانيزم الدستوري
266	الفرع الأول: الشيلي وتنفيذ اليسار
267	الفرع الثاني: البرازيل والقفزة الكبيرة إلى الوراء
269	الفرع الثالث: الجزائر: العنف المؤسسي والثقافي
271	الخاتمة
287	قائمة المصادر والمراجع
303	الملاحق
315	الفهرس